جامعة الحاج لخضر باتنة1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أنماط التراجع عن الديمقراطية

نحو بناء نموذج تفسيري للظاهرة

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية. تخصص الدراسات السياسية المقارنة

إعداد الطالبة:
شريف صورية

إشراف الأستاذ:
أ.د. محمد شاعة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
يوسف زدام	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
محمد شاعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
يوسف جحيش	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	ممتحنا
هشام عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	ممتحنا
عمراني كربوسة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
عبد المالك رداوي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/ 2020

شكر وتقدير

الحمد لله أولا على عظيم فضله ووافر توفيقه. ثم الشكر الجزيل لمشرفي الأستاذ الدكتور محمد شاعة نظير قبوله الاشراف على هذا العمل، وعلى كل ما تعلمته منه طيلة مشواري الدراسي والبحثي. وأتوجه بتمام الشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، كما لا أنسى كل من كان له فضل علي، بعون أو توجيه أو دعاء

إهداء

إلى مريم وبسمة وبيان ومحمد براء

مقدمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

خاتمة

المراجع

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الاول: التراجع عن الديمقراطية: الاطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: التراجع الديمقراطي في الأدبيات السياسية

المبحث الثاني: التراجع الديمقراطي: المفهوم والخصائص.

المبحث الثالث: إشكالية التعريف وانعكاساتها على معايير القياس

المبحث الرابع: التراجع الديمقراطي: واقع الظاهرة

الفصل الثاني: انماط التراجع عن الديمقراطية

المبحث الاول: التراجع في جودة الديمقراطية

المبحث الثاني: التحول الى انظمة هجينة

المبحث الثالث: الانهيار الى السلطوية

الفصل الثالث: مداخل تفسير التراجع الديمقراطي: المتغيرات الرئيسية

المبحث الاول: المدخل البنيوي المؤسسي

المبحث الثاني: المدخل الاقتصادي

المبحث الثالث: دور العوامل الخارجية في فشل الانتقال الى الديمقراطية

الفصل الرابع: مداخل تفسير التراجع الديمقراطي: المتغيرات الثانوية

المبحث الاول: دور الاجهزة القمعية في التراجع الديمقراطي

المبحث الثاني: المدخل السوسيولوجي

المبحث الثالث: المدخل السوسيو ثقافي .

المبحث الرابع: المقاربة النيوماركسية

الفصل الخامس: مستقبل الديمقراطية: محاولة للاستشراف

المبحث الاول: التحديات النظرية للديمقراطية.

المبحث الثاني: التحديات العملية للديمقراطية

المبحث الثالث: التقلبات الديمقراطية بين التفاؤل والتشاؤم

خاتمة

مقدمة

مع بداية القرن الواحد والعشرين، صار انحسار مد الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي سمة واضحة في المشهد السياسي الدولي، ومع أنه من السابق لأوانه الحديث عن موجة مضادة للديمقراطية على المستوى العالمي، إلا أن مؤشرات كثيرة باتت تشكل أجزاء لظاهرة قائمة بذاتها، هي ظاهرة انتكاس الديمقراطية وتراجعها عالميا. هذا المسار التراجعي يأخذ ثلاثة أشكال رئيسية: تراجع جودة الحكم الديمقراطي في بعض الديمقراطيات القديمة، وظهور نمط هجين في الدول التي انتقلت للديمقراطية خلال الموجة الثالثة، بملامح ديمقراطية وممارسات تسلطية، وأخيرا الانهيار الكامل للديمقراطية والانتقال إلى حكم تسلطي كامل وصريح.

وقد شكلت هذه الظاهرة المستجدة تحديا معرفيا لدراسات الديمقراطية، التي ركزت لوقت طويل على ثنائية الانتقال والترسيخ، ولم تول سوى القليل من الاهتمام للفشل والتراجع، وشيئا فشيئا بدأت الدراسات حول الموضوع تأخذ مكانها ضمن النقاشات داخل حقل السياسة المقارنة، وظهرت اتجاهات عديدة في تفسير الظاهرة وتحليل العوامل المتحكمة فيها.

ومن بين مناحي الجدل القائم بشأن طبيعة الظاهرة، هناك اتجاهان كبيران، يعتقد أنصار الاتجاه الاول أن ما يحدث هو انحسار للديمقراطية على المستوى العالمي، من بين مظاهره تعافي التسلطية وامتداد ممارساتها إلى داخل الأنظمة الديمقراطية نفسها. فيما يرى أصحاب الاتجاه الثاني أن مؤشرات التراجع هي في الواقع تباطؤ لموجة انتشار الديمقراطية التي بدأت في الثلث الأخير من القرن العشرين، وهو تباطؤ طبيعي بالنظر لسرعة الانتشار التي ميزت الموجة في مراحلها الأولى.

ان تناول الموضوع من هذه الزاوية يساعدنا على تحديد الكثير من نقاط الالتقاء والاختلاف بين عدة دول ووحدات فيما يتعلق بعملية التحول نحو أو عن الديمقراطية، وهذا يسمح لنا في النهاية بوضع تصنيفات محددة لهذه الدول، كان يتم التصنيف على أساس وجود دول تراجعت كليا عن الديمقراطية واخرى تراجعت جزئيا، او نماذج تراجعت بفعل انهيار الديمقراطية في حد ذاتها، واخرى تراجعت تحت تأثير متغيرات محيطة ببيئة النظام الديمقراطي، فهذه المقارنة تساعدنا في النهاية على التشخيص و التفسير والتنبؤ.

من زاوية نظر أخرى، تساعد هذه الدراسة على فهم التحديات الكثيرة التي تواجه مفهوم التحول الديمقراطي فكرا وممارسة في الكثير من الدول خاصة دول الجنوب التي تقع في القلب منها الدول العربية، التي تعثرت فيها الديمقراطية، ومازالت تتعثر وتعثر فيها التحول اليها، ومازال يتعثر لأسباب عديدة .

وعليه فان الهدف من هذه الدراسة هو فهم واقع الظاهرة كما هي في الواقع، بعيدا عن أية تعميمات مخلة، اذ على الرغم من وجود عدد كبير من الناس –اكثر من أي وقت مضى– يعيش في بلدان تجري فيها انتخابات حرة، واحزاب كثيرة واعلام حر، الا ان الواقع يبرز تراجعا مستمرا لنوعية الديمقراطية، وانحسارا لمساحة التأثير الشعبي في عملية صنع السياسات، مع تقدم واضح لتأثير قطاع الأعمال والتكنوقراط في الحكم.

كما تهدف الدراسة الى استشراف مستقبل الديمقراطية من خلال المؤشرات الراهنة، فاذا كان المستقبل يعتمد على الماضي والحاضر، فالملاحظ ان احباطاته تتراءى من الآن، لاسيما ان خبرات التاريخ تشير الى فواصل تاريخية طويلة شهدتها الممارسة الديمقراطية. اذ عادة ما تعقب كل موجة من الانتقال إلى الحكم الديمقراطي موجة مضادة تعود بالعالم إلى الدكتاتورية مرة أخرى.

إن جوهر دراستنا يكمن في الابتعاد عن المقولات المهيمنة لبرادايم الانتقال والبحث في أزمة الديمقراطية من خلال منظور ديناميكي مغاير يتجاوز المنحنى الخطي الثابت وفق ثنائية الانتقال والترسيخ، ليدخل في الاعتبار متغير التراجع والانتكاس وتأثيره على نظام الحكم في مختلف الدول. وبالتالي الخروج من مفهوم الديمقراطية كقيمة وكفكرة مجردة الى الممارسة الفعلية لها، ولماذا تتعرض الديمقراطية للانتكاس، خاصة حين يبدو أن الديمقراطية قد ترسخت بحيث لا يتوقع أن تنهار بعد ذلك.

وانطلاقا مما سبق فان اختيارنا للموضوع كان له دوافع ومبررات عديدة أهمها رؤية موضوع الديمقراطية من زاوية مختلفة غير الزاوية التي دأبت الدراسات السابقة على التطرق اليها ، وبذلك نكون بصدد تكوين رؤية شاملة عن موضوع الديمقراطية باتجاهها الايجابي والسلبي، بالتحول اليها والتحول عنها. وهكذا يمكن اثراء حقل الدراسات المقارنة عامة والانتقال الديمقراطي خاصة.

المشكلة البحثية:

بالنظر الى المنحى التصاعدي لحالات التراجع عن الديمقراطية، هل يمكن اعتبار هذا التراجع مرتبطا بعوامل نابعة من صميم الديمقراطية كفكرة ونظام حكم، أم أنه نتيجة لتفاعل مجموعة عوامل نسقية متعلقة بالبيئة التي يعمل فيها النظام الديمقراطي؟

ويتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

–ما هو التراجع الديمقراطي، وماهي مظاهره؟

– كيف يمكن قياس درجة التراجع وماهي مؤشراته؟

– هل التراجع الديمقراطي نمط واحد أم انماط متعددة؟

– كيف تفسر المتغيرات الداخلية والخارجية التراجع الديمقراطي من خلال حالات ومناطق مختلفة؟

– ما هو مستقبل الديمقراطية في ظل مؤشرات التراجع الحالية؟

حدود الدراسة:

المجال الزماني: تتناول الدراسة بالتحليل الفترة التي بدأ فيها مؤشر الديمقراطية على المستوى العالمي بالتراجع، خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهو التراجع الذي لازال مستمرا إلى وقت تحرير الأطروحة. غير أن متطلبات التحليل تقتضي أحيانا العودة إلى فترات سابقة، وخاصة فترة الموجة الثالثة للانتقال الممتدة طيلة الربع الأخير من القرن العشرين، بالاضافة إلى بعض الاشارات التي تخص موجات الارتداد على الديمقراطية في فترات أسبق.

المجال المكاني: أما بالنسبة لنطاق الدراسة الجغرافي فهو لا يرتبط بمجال محدد، بل ان دراستنا ممتدة على نطاقات جغرافية مختلفة، لأنها ستكون دراسة على حالات كثيرة عرفت تراجعا سواء كان ذلك في الديمقراطيات القديمة في الغرب، او في الدول الفتية الحديثة العهد بالديمقراطية .

المجال الموضوعي: ان موضوع الدراسة سينصب اكثر على عملية التراجع عن الديمقراطية ومحاولة قياس درجة الانحسار، والصور التي يتخذها، ومن ثم تفسيره بالعودة الى مجموعة من المتغيرات الداخلية السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الدينية والثقافية، والمتغيرات الخارجية من خلال اثر العامل الخارجي في عملية النكوص عن الديمقراطية. كما تهتم الدراسة بمستقبل ظاهرة التراجع الديمقراطي والديمقراطية في عالم الغد.

فروض الدراسة:

تفترض الدراسة أن حالة التراجع الديمقراطي المسجل منذ بداية القرن الحالي هي ظاهرة قائمة بذاتها، وأن مردها متعلق بأزمة السياسة ومأزق الحكم في العقود الأخيرة بوجه عام، ولكن هذا التراجع لا يعتبر مؤشرا كافيا للحكم بنهاية الديمقراطية كفكرة نظرية ونظام حكم مهيمن. ومن جانب آخر، يعتبر التراجع، مثله مثل عملية الانتقال، عملية معقدة ومتشابكة، ولا يمكن باي حال من الاحوال تفسيره من خلال متغير واحد او بعد واحد ، لكن تبقى نسبة تاثير العوامل متغيرة ونسبية من حالة لأخرى، ففي وجود حالات تتراجع الديمقراطية فيها نتيجة عوامل مرتبطة بالديمقراطية بشكل اساسي، نجد حالات اخرى تنتكس الديمقراطية نتيجة متغيرات مرتبطة بالبيئة المحيطة بالنظام الديمقراطي بشكل اكبر والعكس صحيح.

وتتوزع الفرضيات الفرعية كالاتي:

- ان النكوص او التراجع الديمقراطي هو الوجه المقابل للتحول والترسيخ الديمقراطيين، وعليه ففشل التحول الديمقراطي لسبب او لأخر هو الذي يؤدي الى التراجع بشكل او بآخر.
- ان قياس درجة التراجع ونوعيته بالاستناد الى متغير او مؤشر واحد ليس دقيقا تماما بشكل كاف، بل يمكن الاستناد الى مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الحكم على نظام ديمقراطي بانه في مرحلة تراجع او لا، وترتيب المؤشرات الذي يختلف من مؤسسة لأخرى قد ينجر عنه اختلاف الاحكام بشان وضع التراجع ودرجته وحتى تسمية الدولة محل التراجع.
- ان وقوع التراجع الديمقراطي يكون نتيجة متغير واحد او اثنين او مجموعة من المتغيرات المحدثة له، لكن تبقى الميزة النسبية لكل متغير هي الفاصل في درجة قرب الدولة من الديمقراطية او بعدها، وقد يحدث هذا بين عالمين مختلفين في مستوى الديمقراطية، كما قد يحدث ذلك حتى داخل نفس العالم الديمقراطي.
- ان الديمقراطية في عالم الغد مرتبطة بالتحكم في التحديات التي تواجهها والتي تزيد من تعميق وترسيخ التراجع او ترسيخ التحول ، بالرغم من ان المنحى اليوم يتجه نحو ترسيخ فكرة التراجع او على الاقل الركود الديمقراطي.

المناهج والاقترابات المستخدمة:

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة، تتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على مستويات البحث التي تساعد في الوصول الى نتائج دقيقة او قريبة من الدقة.

اعتمدنا أولا **مستوى الوصف** الذي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها وحتى عرض ماضي الظاهرة. وفي هذا المستوى الوصفي يتم تفسير الوضع القائم للديمقراطية وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات والتي تؤدي الى وقوع التراجع في الديمقراطية. كما ارتبط بمستوى الوصف **التصنيف** في حالات ومواقع كثيرة في البحث، خاصة عندما نستعين بمؤشرات قياس الديمقراطية كما يتعدى الوصف مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة الى **التحليل والربط والتفسير** لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها ويظهر هذا خاصة عند الحديث عن المتغيرات ومحاولة تبيان كيفية تأثيرها في تراجع الديمقراطية في دولة او اكثر. فاعتمدنا أيضا على **التفسير** وهذا كان جوهر الدراسة وهي تفسير ظاهرة التراجع من خلال المتغيرات والشكل الذي تأخذه الدولة المتراجعة

ديمقراطيا بناء على المتغيرات السابقة كما كانت **المقارنة حاضرة في الدراسة** بهدف تحليل المتغيرات المشتركة داخل الظاهرة بين مختلف وحدات الدراسة، وذلك بالتعرض لبعض نماذج النكوص الديمقراطي ومحاولة التعرف على الخصائص المتشابهة والمختلفة داخل الظاهرة. محاولين بذلك الوصول الى نتائج عامة تصلح للتفسير مستقبلا.فوصلنا بذلك الى **مستوى التنبؤ** بمصير الديمقراطية بعدما عرجنا على التحديات التي تواجهها الديمقراطية والتي يتوقف عليها منحى توجه الديمقراطية بين الترسيخ او التراجع.

ومن التحديات النظرية التي تواجه موضوع دراستنا إشكالية الاطار النظري الملائم للبحث، ففي حين تتعامل دراسات الانتقال الديمقراطي مع الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية، بقيت العملية العكسية، أي الانتقال من الحكم الديمقراطي إلى الحكم استبدادي، بعيدة عن اهتمام الدارسين. ولعل أحد الأسباب وراء ذلك هو أن الظاهرة لم تكن ملاحظة إلا ابتداء من العام 2006، عندما بدأت المؤشرات المختلفة للحكم الديمقراطي في الجمود والتراجع في التقارير السنوية والدراسات والمسوح التي تعدها مراكز أبحاث رائدة في قياس مؤشرات الديمقراطية. وهناك سبب آخر يكمن في أن دراسات الانتقال الديمقراطي بحكم طبيعتها لديها كنقطة انطلاق ظهور الديمقراطية وتطورها باتجاه الرسوخ، أو بعبارة أخرى تنطلق من الوضع التسلطي إلى الوضع الديمقراطي وليس العكس. ولذلك يعتبر مجال "دراسات التراجع الديمقراطي"، إذا صحت التسمية، مجالا بحثيا جديدا، قد يتطور مستقبلا بظهور نماذج نظرية مفسرة، أو يتوارى إلى الظل في حال تراجع الظاهرة وعودة المؤشرات العالمية للديمقراطية في التحسن من جديد.

وقد اعتمدنا في جمع البيانات بصورة اساسية على البحث في المصادر والمراجع الاصلية التي تناولت هذا المفهوم ونظرت له، كما نتناول بالدراسة أهم ما كتب حول عمليات الانتقال الديمقراطي والتراجع الديمقراطي نظريا وتطبيقيا. كما تعتمد الدراسة ايضا على الاحصائيات التي تثبت لنا صدق المتغيرات التي سنحددها سواء كانت سياسية، اقتصادية او اجتماعية، وبذلك تكون الارقام والمعطيات الاحصائية هي الوسيلة التي نقرا من خلالها المؤشرات المتخذة للتفسير.

أدبيات الدراسة

هناك نقاش متنام حول كيفية تقييم الاتجاهات في عملية الدمقرطة. ويمكن تحديد ثلاثة رؤى مختلفة في هذا الشأن؛ أولا، هناك فريق متشائم يرى في ما يحصل تراجعا للديمقراطية وموجة عكسية ضدها. ومن الباحثين الذين يمثلون هذا التيار نجد لاري دايموند[1] في دراسة بعنوان "تراجع الديمقراطية: انبعاث الدولة الجارحة"

[1] - Larry Diamond, «**The Democratic Rollback. The Resurgence of the Predatory State**», Foreign Affairs, 87, 2: 2008. Pp 36-48.

المنشورة في مجلة فورين أفيرز عام 2008؛ وأرك بودينغتون[2] في دراسته المنشورة عام 2008 "الحرية في تراجع: هل انعكست الموجة؟" بالإضافة إلى كتاب حرره جيرو إردمان وماريان كنوور بعنوان "تراجع الديمقراطية[3] (2011)، ويؤكد هؤلاء وجود ظاهرة انتكاس للديمقراطية، معتبرينها تحديا حقيقيا أفرزته جملة من العوامل الداخلية والخارجية، ويمتد التراجع ليشمل الديمقراطيات الغربية في حد ذاتها متخذا شكل انخفاض في مستويات جودة الديمقراطية داخلها.

كما أن هناك اتجاها ثانيا يشترك في نفس القراءة المتشائمة لآفاق الديمقراطية على المستوى الدولي، ولكنه لا يعتبرها أزمة بقدر ما هي تحدي للتحول الديمقراطي، ويمكننا أن نذكر في هذا السياق دراسة بيتر بورنيل وريتشارد يونغز بعنوان: "تحديات جديدة في وجه الدمقرطة"[4] (2010). أما الفريق الثالث، وعلى الرغم من إقراره بالصعوبات التي تواجه عملية التحول إلى الديمقراطية في عدد من الدول، إلا أن ذلك لا يرقى إلى اعتباره تراجعا للديمقراطية وعودة جديدة للتسلطية، وبالتالي فإن التشاؤم الذي أبداه بعض الدارسين يمكن دحضه عند إخضاع الظاهرة للفحص الاحصائي، والمقارنة مع ما كان عليه الوضع سنوات قليلة من قبل. ومن الدارسين الذين يمثلون هذا التوجه: توماس كاروذرز في دراسة بعنوان "التراجع عن التشاؤم الديمقراطي"[5] (2009)، وولفغانغ ميركل[6] في مقال بعنوان: "هل عادت الدكتاتورية؟ مراجعة فرضيات التراجع الديمقراطي" (2010).

نجد ايضا كتاب "ديمقراطيات في خطر" لمؤلفه ألفرد ستيبان، 2016 وهو عبارة عن مؤلف جماعي شارك فيه عدد من أبرز المختصين في دراسة الديمقراطية، يتناول المشاكل والتحديات التي تواجهها الديمقراطيات من جهة، ومن جهة أخرى يضع مقترحات قابلة للتطبيق، كي تعمل الديمقراطيات بصورة افضل.

هناك أيضا كتاب "المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول" لعصام فاهم العامري، 2016، ويتناول فيه مستقبل السياسات الديمقراطية عمليا وفكريا في عدد من البلدان. مفترضا ان هذه الديمقراطية تواجه مازقا عالميا بسبب التحولات الكبرى والمطالبة الشعبية بالديمقراطية التي تتراجع وفق مؤشرات القياس المعتمدة لها، والتي تنتكس وتبرز امامها تحديات تنحدر بها الى نوع من الديكتاتورية.

---

[2] - Arch Puddington, «**Findings of Freedom in the World 2008 – Freedom in Retreat: Is the Tide Turning**?», Washington, Freedom House 2008.
[3] - Gero Erdmann & Marianne Kneuer (Eds), **Regression of Democracy?** Wiesbaden, VS Verlag, 2011.
[4] - Peter Burnell & Richard Youngs (eds.), **New Challenges to Democratization**, London, 2010.
[5] Carothers, Thomas, ***Stepping back from Democratic Pessimism***, Carnegie Papers No.99.2009.
[6] Merkel, Wolfgang, **'Are Dictatorships Returning? Revisiting the 'Democratic Rollback' Hypothesis'** in *Contemporary Politics*, 16, 1.2010 . Pp 17-31.

خطة البحث

تناول الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة، من خلال البحث في مفهوم التراجع عن الديمقراطية والمفاهيم القريبة منه والنظريات المفسرة له، بالإضافة إلى المعايير والمؤشرات المختلفة المستخدمة في قياس الديمقراطية والتباينات الموجودة بينها.

أما الفصل الثاني فيركز على تشخيص مظاهر التراجع الديمقراطي من خلال الأنماط المتعددة التي تميزه في أرض الواقع، وهي التراجع في جودة الحكم الديمقراطي، والانتقال إلى أنظمة هجينة ذات مؤسسات ديمقراطية وممارسات تسلطية، وأخيرا الانهيار إلى الحكم التسلطي الصريح.

وبدءا من الفصل الثالث نستعرض مختلف الأبعاد التفسيرية للظاهرة، من خلال المدخل البنيوي المؤسسي، والمدخل الاقتصادي، ومدخل الاقتصاد السياسي الدولي. أما الفصل الرابع فيتناول المدخل السوسيولوجي، والثقافي، ودور الأجهزة القمعية.

وفي الفصل الخامس والأخير محاولة لاستشراف مستقبل الظاهرة من خلال التطرق للتحديات النظرية والعملية التي تواجه الديمقراطية، واستعراض مختلف التصورات بشأن وضع الديمقراطية في المستقبل القريب والمتوسط.

الفصل الاول: التراجع عن الديمقراطية: الاطار النظري والمفاهيمي

يتطرق هذا الفصل الى الحديث عن التراجع الديمقراطي كظاهرة قائمة، من خلال عرض الادبيات التي تناولت الموضوع، ثم المفاهيم والخصائص اللصيقة بالتراجع الديمقراطي، وايضا اشكالية قياس الديمقراطية واخيرا واقع الظاهرة منذ بدء انحسار الموجة الثانية وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

المبحث الأول: التراجع الديمقراطي في الأدبيات السياسية

إلى وقت قريب، لم يكن البحث عن تدهور الديمقراطية موضوعا يحظى باهتمام الدارسين، ولم يكن بالكاد يتجاوز دراسة **خوان لينز** (Juan Linz) حول انهيار الديمقراطية[1]. وقد حاول **لينز** وصف عملية الانهيار بشكل منهجي من خلال دراسة حالات في فترة ما بين الحربين في أوروبا الغربية وفي أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية.[2]

في الثمانينيات وبداية التسعينيات، في المرحلة التي بلغت فيها دراسات الانتقال أوجها، لم يتم التركيز بشكل مستقل على عملية انهيار الديمقراطيات وتراجعها، غير أن بعض الدراسات كانت قد أجريت على مسائل جزئية ذات صلة مثل الانقلابات العسكرية[3].

كما تناولت دراسات أحدث مسألة انبعاث السلطوية، في إطار منظور الترسيخ الديمقراطي من خلال العوامل التي قد تساعد على ضمان عدم تراجع الديمقراطيات الجديدة.[4]

---

[1] - Juan Linz, & Alfred Stepan, (eds.), **The Breakdown of Democratic Regimes** (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1978)

[2] - Gero Erdmann & Marianne Kneuer (Eds), **Regression of Democracy ?**(Wiesbaden : VS Verlag , 2011), **pp** 23-24)

[3] - أنظر أمثلة عن هذه الدراسات:

Samuel Feiner, **The Man on Horseback**: **The Role of the Military in Politics** (London : revised edition 1976 original 1962). Eric Nordlinger, **Soldiers in Politics**. **Military Coups and Governments**(New Jersey : Englewood Cliffs, 1977). Paul Brooker, **Non-democratic regimes : theory, government and politics** (New York : St. Martin's Press, 2000)

[4] - أنظر مثلا:

Milan Svolik, "Authoritarian Reversals and Democratic Consolidation", **American Political Science Review V**102,N 2, (2007), **pp**153-168.

وقدم **آدم بشيفورسكي** (Adam Przeworski) وآخرون[1] تحليلا كميا كليا للشروط المسبقة لتراجع الديمقراطية، ولكن ليس في إطار دراسة للتراجع بصفته مسارا قائما بذاته. وجادل **بشيفورسكي** بأن هناك علاقة مباشرة وثابتة بين متوسط دخل الفرد في البلد ذي الحكم الديمقراطي وبين احتمال موت الديمقراطية في لحظة ما، وكلما ازداد غنى البلد المعني انخفض احتمال فشل الديمقراطية، وأنه على كل مستويات التنمية الاقتصادية (حتى مستوى الشريحة العليا من الدخول المتوسطة البالغ 10 آلاف دولار أمريكي) تكون الديمقراطية أكثر عرضة للانهيار عندما ينكمش الاقتصاد. وقد لاحظ **بشيفورسكي** وزملاؤه أن "موت الديمقراطيات" يتبع نمطًا واضحًا: إذ من الأرجح أن يقع هذا الموت عندما تواجه الديمقراطية أزمة اقتصادية، ويكون الموت مصحوبًا في أغلب الحالات بإحدى هذه الأزمات[2].

وفي دراسة أحدث توصل **إيثن كابستين** (Ethan Kapstein) و**ناثان كونفيرس** (Nathan Converse)[3] إلى نتائج مماثلة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة في الفترة بين 1960 و2004، فقد وجدا ارتباطا كبيرا بين ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي وانخفاض احتمال التراجع عن الديمقراطية، بينما ارتبط ارتفاع معدلات التضخم ارتباطا كبيرا بحدوث زيادة ملموسة في احتمال التراجع. وبعبارة أخرى، إن الأداء الاقتصادي الجيد يساعد في بقاء الديمقراطيات، بينما الأداء السيئ يقوضها.[4]

ومن جهة أخرى، عرض تشارلز تيللي[5] (Charles Telly) من خلال نماذج حديثة وقديمة من مختلف مناطق العالم عددا من العوامل السوسيوتاريخية التي جعلت الديمقراطية نهجا ديناميكيا يبقى دائما ناقصا وعرضة للانقلاب.

وفي الوقت الذي شهدت فيه مؤشرات الديمقراطية ركودا ثم تراجعا ثابتا مع بداية القرن الجديد، اتجه عدد من الدارسين لتأسيس فرع بحثي يعنى خصيصا بدراسة تراجع الديمقراطية، ومن بين الدراسات الرائدة في هذا المجال المؤلف الجماعي الذي حرره جيرو اردمان (Gero Erdmann) وماريان نوير (Marianne Kneuer)

---

[1] - Adam Przeworski, (et. al), **Democracy and Development**: **Political Institutions and Well-Being in the World**, **1950-1990** (Cambridge University Press, 2000)

[2]- لاري دايموند . "الحوكمة الديمقراطية واداء الديمقراطية". في:

http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/feature-services/1131-democraticgovernanceperformanceof-democracy

(16اوت 2018)

[3] *Ethan Kapstein & Nathan Converse,* **The Fate of Young Democracies** (Cambridge University Press, 2008)

[4]- لاري دايموند، **مرجع سابق**.

[5]- تشارلز تيللي، **الديمقراطية**، ترجمة: محمد فاضل طباخ (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010).

بعنوان: "انحسار الديمقراطية؟" [1] والذي خلص إلى أنه لا يمكن لأي تفسير أحادي أن يساعد على فهم تراجع الديمقراطية وأن هناك ضرورة لتطبيق مقاربات متعددة، مع تجنب الاختيار الانتقائي الذي يختار الحالات السلبية فقط؛ كما شددت الدراسة على محورية العامل الخارجي في عملية التراجع.

وفي بداية عام 2015، خصصت دورية جورنال اوف ديموكراسي (Journal of Democracy) عددا خاصا حمل عنوان: هل الديمقراطية في تراجع[2]؟ واحتوى مقالات لعدد من أبرز المختصين في دراسات الديمقراطية، وعلى الرغم من أن المجلة ظلت منذ تأسيسها تحمل لواء الترويج للقيم الديمقراطية إلا أنها خصصت العدد الذي يؤرخ لعيدها الخامس والعشرين للتساؤل عما إذا كانت مؤشرات الديمقراطية والحرية تنبئ بوجود أزمة واسعة النطاق للحكم الديمقراطي عبر العالم.

وفي السنوات الماضية زاد اهتمام الباحثين بالموضوع لدرجة أنه بدأ يستقل كمجال بحثي خاص ضمن دراسات الديمقراطية.[3]

المطلب الاول: اتجاهات النظر للظاهرة

على الرغم من وجود اتفاق لدى الدارسين بشأن سلامة المعطيات التي تبين الطابع الخطي لتراجع مؤشرات الديمقراطية منذ 2006، إلا أنهم يقدمون وجهات نظر متباينة في تفسيرها. ويمكننا في هذا السياق أن نميز بين اتجاهين رئيسين؛ متشائم ومتفائل، على الرغم من أن هناك اتجاها ثانويا يشترك في نفس القراءة المتشائمة لآفاق الديمقراطية على المستوى الدولي، ولكنه لا يعتبرها أزمة بقدر ما هي تحدٍّ للحكم الديمقراطي، ويمكننا أن نذكر في هذا السياق دراسة بيتر بورنيل Peter Burnell وريتشارد يونغز Richard Youngs بعنوان: "تحديات جديدة في وجه الدمقرطة"[4].

1- الاتجاه الاول

يمثل كل من لاري دايموندLarry Diamond وتوماس كاروثرز Thomas Carothers أبرز وجوه الاتجاه المتشائم المؤمن بوجود تراجع ديمقراطي، وذلك نتيجة ارتكاس بعض البلدان الناشئة ديمقراطيا، وتراجعها عن ذلك لصالح أنظمة سلطوية صاعدة، كما الحال في بعض البلدان الإفريقية وكذلك بلدان الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، يجادل كاروثرز بأن كثيرا من بلدان العالم تبدو عالقة في منطقة رمادية gray zone ما بين

[1] - Gero Erdmann & Marianne Kneuer , **op**,**cit**. **p**25

[2] - Journal of Democracy, V 26, N 1,(January 2015).

[3] David Runciman, **How Democracy Ends** (18 avril 2019)

[4] - Peter Burnell & Richard Youngs (eds.), **New Challenges to Democratization** (London, 2010).

الديمقراطية والسلطوية. وهو ما يجعل مسألة قياس مدي نجاح التجربة أو إخفاقها أمراً مهما. ويعد كاروثرز من أهم الذين انتقدوا مقولات الانتقال الديمقراطي، وانتقدوا طريقة فهم الباحثين لهذه المقولات والتعاطي معها. وهو يرى أن برامج المساعدات التي يجرى تقديمها لبعض البلدان الناشئة ديمقراطيا تلعب دورا سلبيا في مسألة دعم الديمقراطية.

وفي نفس الإطار يرى دايموند بأن حوالي 29% من الديمقراطيات في العالم تراجعت، كي تصبح بلدانا سلطوية بدرجات مختلفة. ويستند دايموند إلى بيانات فريدوم هاوس وغيرها من المنظمات المهتمة من أجل البرهنة على تراجع مستوى الحريات كأحد مؤشرات قياس الديمقراطية.[1]

ويقول دايموند إن العقد الأول من القرن الواحد والعشرين يمكن النظر إليه على أنه يمثل فترة أولية لتراجع الديمقراطية، ولإثبات ذلك نحتاج إلى فحص عوامل عدم الاستقرار والركود فى الدول الديمقراطية، بالإضافة إلى التراجع المتزايد للديمقراطية فيما يعرف بـ «المنطقة الرمادية»، وهو المفهوم الذى يتجاوز التصنيف المبسط للفارق ما بين الدول التى يمكن أن توصف بأنها ديمقراطية أو غير ديمقراطية.[2]

كما يجادل دايموند بأن هناك طريقتين للنظر إلى المنحى التراجعي لمؤشرات الديمقراطية. الأولى أنها تشكل مرحلة توازن، وذلك أن الديمقراطية لم تستمر في تحقيق مكاسب، لكنها لم تشهد انخفاضات صافية. والثانية كتعبير عن الاستمرارية اللافتة وغير المتوقعة للموجة الثالثة للديمقراطية. وبالنظر لأن الديمقراطية توسعت لتشمل عددًا من الدول التي كانت الشروط الموضوعية فيها غير مواتية، إما بسبب الفقر (ليبيريا وملاوي وسيراليون ...) أو للضغوط الاستراتيجية (جورجيا ومنغوليا...). فإنه يمكن أن يفهم التراجع على أنه ظاهرة طبيعية[3].

وميز دايموند أربعة أسباب أو عوامل تدلل على ذلك التراجع في الديمقراطية، وهي:

1 – هناك معدل واضح ومتسارع للانهيار الديمقراطي

2 – تراجع جودة الديمقراطية أو استقرارها فى عدد من الدول المهمة التى تمثل أسواقا صاعدة، والتي يلقبها دايموند بـ «الدول المتأرجحة».

3 – تعمق السلطوية أو الاستبداد، بما في ذلك في بعض الدول الكبيرة والمهمة من الناحية الاستراتيجية.

[1] خليل العناني، "انحسار الديمقراطيات شرقا وغربا"، في: (https://bit.ly/3kW4eqx 29يناير 2018)

[2] – هانى عبدالخالق، "هل تشهد الديمقراطية تراجعا على مستوى العالم؟ " ،في:

http://**gate**.**ahram**.**org**. **eg**, (2018 22سبتمبر)

[3] - Larry Diamond, "Facing up to the Democratic Recession" . **Journal of Democracy**, **V** 26, **N** 1 (January 2015) . **P** 142.

4 – الأداء الضعيف للدول الراسخة ديمقراطيا، مثل الولايات المتحدة، وغياب الإرادة في دعم الديمقراطية بشكل أكثر فاعلية في الخارج[1].

إن المكونات الرئيسية للديمقراطية، كما يقول دايموند، تتنوع على مقياس أفقي ذي طرفين، ومن بين أهم هذه المكونات حرية التعدد الحزبي، ووصول المعارضة إلى وسائل الإعلام، وتمويل الحملات الانتخابية، وعدم الحرمان من الحق في التصويت، ونزاهة وحيادية هيئات إدارة الانتخابات، والمدى الذى تتاح فيه للفائزين بأصوات الناخبين السلطة الفعلية للحكم.

ولكن التنوع يقابله أيضا تنوع في الأبعاد الأخرى لجودة الديمقراطية، مثل الحريات المدنية، وحكم القانون، والسيطرة على الفساد، وقوة مؤسسات المجتمع المدني، وغيرها من الأبعاد.

لكن تبقى هناك أيضا إشكالية في تصنيف تلك الدول التي تقع في «المنطقة الرمادية» حيث هناك بعض النظم الانتخابية ذات التعددية الحزبية التي لا تفي بوضوح بمتطلبات الديمقراطية، والبعض الآخر منها لديه عيوب خطيرة، لكنه مع ذلك لا تنتفى عنه صفة الديمقراطية كليا .

ويقول دايموند إن هناك تحديا منهجيا في تعقب تلك الانهيارات فى الديمقراطية يتلخص في تحديد تاريخ أو موعد دقيق لحدوث ذلك الفشل الديمقراطي الذى نتج عن عملية تدهور منتظم وفعلي في الحقوق السياسية، والحريات المدنية، وحكم القانون. ويضرب دايموند مثالا لذلك، ويقول إنه لا يوجد عالم سياسي جاد يمكنه أن يعتبر روسيا اليوم مثلا دولة ديمقراطية، لكن كثيرين كانوا يعتقدون أنها كانت ديمقراطية انتخابية تحت حكم الرئيس السابق بوريس يلتسن

وإذا استطعنا أن نحدد عام 1993 كبداية لتلك الديمقراطية فى روسيا، كما تقر ذلك مؤسسة فريدوم هاوس Freedom House ، فمتى بالضبط يمكننا أن نحدد نهاية تلك الديمقراطية. وبينما تعتبر فريدوم هاوس عام 2005 هو بداية ذلك التاريخ لروسيا، يقول دايموند :

«لكنني أعتقد أن النظام السياسي الروسي تراجع خلف الحد الأدنى للشروط التي يحتاجها أي نظام ديمقراطي انتخابي خلال عام 2000، والذى شهد تزويرا انتخابيا قدم لبوتين فوزا مشكوكا فى صحته من الجولة الأولى، وما تلى ذلك من تراجع في التعددية السياسية.»[2].

---

[1] – هانى عبدالخالق، **مرجع سابق**.

[2] – المرجع السابق.

وأنظر المزيد بشأن الحالة الروسية في:

Steven Fish, **Democracy Derailed in Russia**:**The Failure of Open Politics**. (New York : Cambridge University Press, 2005).

وبالنسبة لتركيا، يرى دايموند أن حزب العدالة والتنمية الحاكم يقوض الديمقراطية التعددية والحرية فى البلاد بشكل تدريجي فى السنوات القليلة الأخيرة. لكنه يرى أيضا أن الاتجاهات السياسية في تركيا أصبح يصعب تمييزها بسبب أن بعض التغيرات التي أجراها الحزب الحاكم جعلت تركيا أكثر ديمقراطية من خلال إزاحة الجيش عن المشهد السياسي، وصعوبة حظر الأحزاب السياسية التي تسيئ إلى مكونات «الدولة العميقة» التي ترتبط بالإرث العلماني لكمال أتاتورك[1].

أما غالبية بلدان الموجة الثالثة للديمقراطية فلم تصل الى بناء ديمقراطية جيدة الأداء ولو نسبيا، أو لا يبدو أنها تتعمق أو تحقق التقدم الديمقراطي المأمول. وفي عدد قليل من البلدان، فشل الانفتاح السياسي الأولي بوضوح، وسرعان ما تعافت الأنظمة الاستبدادية فيها، كما في أوزبكستان وتركمانستان وبيلاروسيا وتوغو.

ومع ذلك، فإن معظم "البلدان الانتقالية" دخلت منطقة سياسية رمادية، لا هي ديكتاتورية ولا هي تتجه بوضوح نحو الديمقراطية. إذ لديها بعض خصائص الحياة السياسية الديمقراطية، بما في ذلك مساحة سياسية محدودة للمعارضة والأحزاب والمجتمع المدني المستقل، فضلا عن الانتخابات المنتظمة والدساتير الديمقراطية، وبالرغم من ذلك فهي تعاني من عجز ديمقراطي حاد، بما في ذلك ضعف تمثيل مصالح المواطنين ووجود مستويات منخفضة للمشاركة السياسية فيما عدا التصويت، والاعتداء المتكرر على القانون من قبل المسؤولين الحكوميين، وانتخابات ذات شرعية غير مؤكدة، ومستويات منخفضة جدا لثقة الجمهور في مؤسسات الدولة، وأداء حكومي مؤسسي هزيل[2].

2- الاتجاه الثاني:

في المقابل يرى دارسون آخرون أن الصورة القاتمة التي تقدم لوضع الديمقراطية في العالم ليست دقيقة. وأن هناك عددا قليلا من الأدلة على أنها تتراجع. وحتى ما يبدو أنه مؤشرات احصائية دامغة، يمكن النظر إليه بشكل مغاير تماما.

وفي هذا الشأن يفسر ستيفن ليفتسكي Steven Levitsky و لوكن واي Lucan Way[3] تصورات الركود الديمقراطي بوجود خلل في فهم الأحداث في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. ذلك أن التفاؤل المفرط الذي ساد تحليلات التحولات المبكرة لما بعد الحرب الباردة ولد توقعات غير واقعية، وعندما لم تتحقق الآمال المنتظرة بانتقال ديمقراطي شامل، حصل تشاؤم مبالغ فيه. في حين أن الواقع وعلى الرغم من الظروف العالمية غير

[1] -هاني عبد الخالق، **مرجع سابق**.

[2] - **ibid**. p 9-10

[3] - Steven Levitsky and Lucan Way, "The Myth of Democratic Recession", **Journal of Democracy** , **V** 26, **N** 1,(January 2015), **Pp**. 45-58

المواتية بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، يظهر أن الديمقراطيات الجديدة قوية بشكل لافت للنظر[1].

وقام الباحثان بدراسة ومقارنة النتائج التى نشرتها أربع مؤسسات دولية معنية بمراقبة حالة الديمقراطية، وهى مؤسسة فريدوم هاوس freedom house [2]، ومؤشر بوليتى Polity V ، ووحدة الاستعلامات التابعة للإيكونوميست The Economist Intelligence Unit[3]، ومؤشر برتلسمان للديمقراطية. The Bertelsmann Transformation Index

ويقول الباحثان للتدليل على وجهة نظرهما إن مؤشرات الديمقراطية لهذه المؤسسات الأربع تشير إلى أنه فى الفترة من 2000 إلى 2013 ظلت حالة الديمقراطية كما هي، أو ربما ارتفعت خلال هذه الفترة. وأنه إذا نظرنا إلى العدد الإجمالي للديمقراطيات فى العالم، فسنرى أن البيانات تشير إلى حالة من الاستقرار وليس التراجع. وتشير بيانات كل من فريدوم هاوس وبوليتي إلى أن هناك زيادة في عدد الدول الديمقراطية منذ عام 2000، ولكن بالنظر إلى الفترة من 2005 إلى 2013، نرى تراجعا ضئيلا جدا.

ويستشهد الكاتبان بالقول: «بينما كانت هناك 23 دولة شهدت تحسنا كبيرا فى مؤشر فريدوم هاوس فى الفترة من 1999 إلى 2013، شهدت 8 دول فقط تراجعا ملحوظا. وحتى فى الفترة ما بين 2005 و 2013، زاد عدد الحالات التى شهدت تحسنا (10 حالات) عن التى شهدت تراجعا (8 حالات). أضف إلى ذلك، أن غالبية حالات التراجع الملحوظ تلك، حدثت ليس فى دول ديمقراطية، ولكن فى أنظمة كانت استبدادية بالفعل، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وجامبيا، وغينيا-بيساو، والأردن»[4].

وفيما يتعلق بتركيا، يقول الكاتبان إن البلد التى توصف أحيانا بأنها تمثل حالة «انهيار ديمقراطى» قد شهدت تحولا من نظام (مدني- عسكري) يوصف بالهجين hybrid إلى نظام آخر. وبالرغم من أن حكومة حزب العدالة والتنمية أظهرت ميولا سلطوية واضحة، كان النظام الذى يسبقها، والذى كان يتميز بتأثير واسع للجيش، وفرض قيود على الأحزاب الكردية والإسلامية، وقمع للإعلام، كان لا يوصف بالديمقراطية مطلقا.

وحتى إذا صنفنا كل هذه الحالات على أنها تمثل انهيارا ديمقراطيا، وعلى الرغم من أن أغلب هذه الدول كانت

---

[1] - **ibid**, **pp**. 45-46

[2] - Freedom House," Freedom in the World 2019: Democracy in Retreat",in :
https://**freedomhouse**.**org**/**report**/**freedom-world**/**freedom-world-2019**/**democracy-in-retreat**(/**27**/**07**/ **2020**)

[3] The Economist Intelligence Unit, "Democracy Index 2018? Political participation, protest and democracy 2019", in:
https://**www**.**eiu**.**com**/**topic**/**democracy-index**(/**27**/**07**/ **2020**)

[4] هانى عبدالخالق، **مرجع سابق**.

تعد حالات يطلق عليها "حالات حدودية" borderline cases (أى تقع فى مساحة وسط ما بين الوصف بأنها ديمقراطية وغير ديمقراطية)، مثل بوليفيا، والإكوادور، والمجر، والفلبين، فإن حالات التراجع الديمقراطى هذه تقابلها حالات تقدم ديمقراطى أخرى؛ فقد دخلت ثمانى دول، من بينها البرازيل، وكرواتيا، وغانا، والسنغال، وصربيا، فى تصنيف الدول «الحرة» لدى مؤسسة فريدوم هاوس فى العقد الأول من القرن الحالى، ولا تزال هذه الدول تقع ضمن هذا التصنيف حتى اليوم[1].

وبالرغم من إمكانية تحديد حالات لتراجع الديمقراطية فى عدد من الدول، مثل تايلاند، وفنزويلا، وربما فى المجر، إلا أن المزاعم بأن هناك تراجعا ديمقراطياً على مستوى العالم لا أساس لها من الصحة على المستوى العملى.

ويؤكد ليفيتسكي وواي على أن الخطأ فى التصور بشأن ما حدث فى فترة التسعينيات تشكل جزئيا بسبب النجاح الذى حققه التحول الديمقراطى فى دول الموجة الثالثة للديمقراطية فى الفترة ما بين 1974 و1989. ففى دول جنوبى أوروبا، مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال ودول وسط أوروبا أدت الأزمات التى وقعت فى تلك الدول التسلطية آنذاك إلى حدوث موجة من التحول الديمقراطى. فقد أدى الانفتاح الذى وقع فى هذ الدول السلطوية إلى تطورها إلى مرحلة الانتقال الكامل. فحينما سقطت النظم السلطوية، حلت محلها فى الغالب نظم ديمقراطية فى هذه الدول.

وبالنظر إلى الماضي، نجد أنه من الواضح أن عمليات الانتقال الديمقراطى فى أوائل الموجة الثالثة كانت تختلف تماما عنها فى أواخر هذه الموجة فى أفريقيا والاتحاد السوفيتى، على سبيل المثال. فالانتقال فى دول جنوبى أوروبا، وأمريكا الجنوبية، ووسط أوروبا، حدث تحت ظروف كانت تفضل نجاح عملية التحول الديمقراطى، بما فى ذلك المستويات العالية للتنمية، وقوة الحركات المدنية، وحركات المعارضة، وفعالية مؤسسات الدولة، والعلاقات الواسعة مع الغرب.

ويقول الكاتبان إن المراقبين وصلوا إلى تعميم من خلال هذه الحالات وحددوا درسين خاطئين على الأقل من الدروس التى شكلت الطريقة التى فسروا بها عمليات الانتقال فى فترة التسعينيات.[2]

الدرس الأول، هو أن المراقبين بدأوا فى الربط بين انهيار الأنظمة السلطوية وحدوث التحول الديمقراطى فسقوط ديكتاتورية ما قد تسفر عنه العديد من النتائج، بداية من تثبيت الديمقراطية، مثل ما حدث فى بولندا ما بعد 1989، ومرورا بالتكريس لنظام سلطوى جديد، مثل ما حدث فى إيران ما بعد 1979، وانتهاءً بانهيار الدولة و الفوضى، مثل ليبيا ما بعد 2011.

[1]- الدراسة نشرت عام 2015.

[2]هانى عبدالخالق، **مرجع سابق**.

أما الدرس الثانى، الذى استنبطه المراقبون بشكل خاطئ أيضا، هو أن كل عمليات الانفتاح التى حدثت فى الدول التسلطية كان يفترض أن تمثل انطلاقة نحو عملية التحول التى سوف تفضى فى النهاية إلى الديمقراطية.

وقد تجاهلت هذه التوقعات حقيقة أن الدول الأتوقراطية قد تقوم ببعض الإصلاحات الشكلية التى تهدف إلى حل بعض الأزمات قصيرة المدى، أو إلى الاستجابة لضغوط دولية قوية، لكنها فى نهاية المطاف سوف تواصل سيطرتها من خلال قوة الجيش أو الشرطة، وقوة مصادر الدخل الرئيسية لإعادة السيطرة على السلطة بمجرد انتهاء مثل هذه الأزمات.

إن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى بعد انهيار الشيوعية، وسقوط سور برلين، أدى إلى ظهور فكرة مفادها أن الديمقراطية الليبرالية هى البديل الوحيد، وبأن كل الطرق يبدو أنها تؤدى إلى الديمقراطية، وهو ما جعل المراقبين يبدؤون فى تفسير كل الأزمات التى تمر بها مثل هذه الدول على أنها مقدمة للتحول الديمقراطى.

ويشير ليفيتسكي وواي إلى أن العديد من حالات انهيار الدول تؤدى فى الغالب إلى العنف وعدم الاستقرار، ولا تؤدى إلى التحول الديمقراطى كما أن العديد من حالات الانفتاح السياسى كانت فى الحقيقة لحظات تمثل مرحلة ضعف غير مسبوق للنظام السلطوى الحاكم، ولم تكن بسبب ضغوط مجتمعية من أجل الديمقراطية، ولكنها كانت بسبب وقوع تلك الأنظمة فى أزمة مالية حادة، وضعف عام للدولة، أو تهديدات خارجية.[1]

فبحلول العقد الأول من القرن الحالي، أدت عوامل تحقيق النمو الاقتصادي، وإعادة بناء الدولة، ووجود بيئة دولية متسامحة أو متهاونة، إلى تراجع مستوى ضعف واضطراب تلك النظم السلطوية الذى كان يميز كثيرا من دول أفريقيا، ودول الاتحاد السوفييتي السابق، ودول آسيوية أخرى، خلال بداية فترة ما بعد الحرب الباردة.

وبالتالي، فإن التحول من أنظمة سلطوية ضعيفة أو غير مستقرة إلى أنظمة سلطوية أيضا لكنها أكثر استقرارا يُرى غالبا على أنه حالات فشل ديمقراطي، ويؤخذ أيضا كدليل على ذلك «الركود» الديمقراطي، لكن ذلك ينطوي على رؤية مضللة في الواقع.

وضمن التيار القائل بوجود تراجع فعلي للديمقراطية نجد بيتر مير Peter Mair الذي كتب دراسة بعنوان: ان تحكم فى فراغ: انحسار الديمقراطية الغربية [2]، وقد ركز مير على التحول الحاصل في علاقة المواطنين بالسياسة كعامل رئيس في تراجع الحكم الديمقراطي. وهو يرى أن السياسيين سواء كانوا محبوبين أو مكروهين يثق فيهم الناس أو لا يثقون أصبح تأثيرهم في حياة الناس أضعف بكثير مما كان في الماضي وتدهورت مكانتهم في نظر الناس. هذا التدهور نتج عن عدة عوامل منها انصراف الناس أكثر فأكثر عن السياسة، وتوجيه اهتمامهم بدلا من ذلك إلى

[1] **المكان نفسه.**

[2] Peter Mair ،**Ruling The Void**: **The Hollowing Of Western Democracy** , August 6, 2013.

مشروعاتهم الخاصة. ومنها ما طرأ من تطورات على سلوك الاحزاب السياسية. ومنها أيضا خضوع الدولة لمؤثرات خارجية أو لقرارات تصدرها مؤسسات دولية كالاتحاد الأوروبي مثلا أو صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة الدولية، مما يقلل من أهمية ما تتخذه الدولة بمفردها من قرارات.

وقدم مير ارقاما بالغة الدلالة على الانخفاض الملحوظ فى عدد المشتركين في الانتخابات العامة كنسبة من إجمالي من لهم حق التصويت خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة. فيذكر مثلا أن هذه النسبة في بريطانيا في سنة 2001 كانت أقل منها فى أى وقت منذ عرفت بريطانيا النظام الديمقراطي، ويقدم ما يدل على انخفاض مماثل فى فرنسا وإيطاليا والنرويج والبرتغال واسبانيا وسويسرا والنمسا وفنلندا. لكن المشاركين فى الانتخابات فضلا عن انخفاض نسبتهم اظهروا أيضا ميلا واضحا لتغيير ولائهم بالانتقال من التصويت لحزب إلى التصويت لحزب آخر[1].

ويلاحظ مير أيضا انخفاضا ملحوظا فى عدد المنضمين لأي حزب من الاحزاب خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين فى 13 دولة من أعرق الدول الأوروبية فى الديمقراطية سواء كنسبة من إجمالي المشتركين فى الانتخابات أو حتى كأعداد مطلقة للأعضاء فى الاحزاب السياسية ويستخلص المؤلف من ذلك أن السياسة بالمعنى المعروف قد تحولت من نشاط يسهم فى الناس إلى نشاط يتفرج الناس عليه.

ويعترف بأن معظم دول العالم اليوم يمكن أن توصف بالديمقراطية، إذ من الممكن اطلاق هذا الوصف على 63% من مجموع الدول المستقلة، يعيش فيها 58% من إجمالي سكان العالم، لكن أى ديمقراطية هذه بالضبط؟ ففى الوقت الذى تحولت فيه دولة بعد أخرى إلى تبنى "النظام الديمقراطي" أصبح من اللازم أكثر من أى وقت مضى إعادة تعريف ما نقصده بـ "الديمقراطية" بعد كل هذه التغيرات التى طرأت على موقف الناس من السياسة، وموقفهم من حكوماتهم، وموقف الحكومات من الناس وتضاؤل الفوارق بين الاحزاب المتنافسة بل وتضاؤل سلطة الدولة نفسها سواء كانت ديمقراطية أو لم تكن .[2]

من جهة اخرى، يري فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama أن المسألة ليست تراجعا في الديمقراطية بقدر ما هي ضعف في أداء الحكومات المنتخبة، وعدم قدرتها على الاستجابة لمطالب ناخبيها. وحجتهما في ذلك أن الطلب على الديمقراطية والحرية يتزايد، خصوصا في بلدان العالم الثالث التي تعاني من أنظمة حكم سلطوية، والمشكلة في فشل الأنظمة الجديدة في تحقيق وعود الديمقراطية. في حين أن أداء الديمقراطية في أوروبا الغربية تراجع لأسباب اقتصادية ومالية بالأساس، وليس لوجود عيب في الديمقراطية ذاتها.

ينافح فوكوياما، على سبيل المثال، بالقول إن ثمة ثلاثة أبعاد مهمة لقياس الأداء الديمقراطي الجيد، وهي تتعلق باستخدام الدولة للقوة وحكم القانون والمساءلة الديمقراطية .بالنسبة للأولى، فإنه يعني أن الدولة لا بد أن توازن

[1] جلال امين، "هل الديمقراطية في افول،" في: https://bit.ly/3mTMywD (**13سبتمبر 2017**).

[2] **المكان نفسه.**

بين استخدامها القوة من جهة، وخضوعها للقانون والرقابة على استخدامها للقوة من جهة أخرى، وذلك حتى لا تتحول إلى دولة خارج القانون أو فوقه

بالنسبة لفرانسيس فوكوياما، والذي بشر مبكرا بانتصار الديمقراطية بصفتها النظام السياسي الأسمى، مثلت المؤشرات المقلقة لتراجع الديمقراطية والحرية في العالم مسألة يجب التعامل معها بجدية، وقد أشار أنه «من الصعب معرفة ما إذا كنا نمر بنكسة مؤقتة في الاتجاه العام نحو مزيد من الديمقراطية حول العالم، على غرار التصحيحات التي تحدث في سوق الأوراق المالية، أو ما إذا كانت الأحداث تشير إلى تحول أوسع في السياسة العالمية وظهور بدائل جدية للديمقراطية. ولكن في كلتا الحالتين، من الصعب ألا تشعر بأن أداء الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم كان قاصرا في السنوات الأخيرة»[1].

ويبدأ هذا مع الديمقراطيات الأكثر تطورا ونجاحا، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي عانت أزمات اقتصادية كبيرة في أواخر العقد الأول من القرن الجديد، وتبدو غارقة في فترة نمو بطي وركود في الدخل. وبالإضافة الى ذلك، ظهر أداء عدد من الديمقراطيات الجديدة، من البرازيل إلى تركيا إلى الهند مخيبا للآمال في كثير من النواحي.

وحسب فوكوياما، هناك عامل واحد مهم يكمن في قلب الكثير من النكسات الديمقراطية خلال الفترة الماضية. للأمر علاقة بفشل مأسسة الحكم، حيث لم تكن الدولة في كثير الديمقراطيات الجديدة والقائمة قادرة على مواكبة المطالب الشعبية بتحقيق المساءلة الديمقراطية.

في الواقع، يصعب كثيرا الانتقال من حالة نظام وراثي تقليدي إلى دولة حديثة أكثر مما هو عليه الحال عند الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام تجري فيه انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة. هذا الفشل في تأسيس دول حديثة ومحكومة بشكل جيد هو ما مثل "عقب أخيل" في الانتقالات الديمقراطية الأخيرة.[2]

وقياسا على ما طرحه فوكوياما، يجادل زولتان باراني بأنه قد يحدث ان يكون هناك تحول ديمقراطي غير مكتمل. فالتحول المكتمل يتوج بإنشاء مؤسسات ديمقراطية متماسكة، في مدة خمس سنوات أو أكثر، وفيما تتجذر المؤسسات الديمقراطية، يصبح القادة مسؤولين أمام الجماهير، وتحد الصحافة والرأي العام من قدرة السياسيين وجماعات المصالح على انتهاج سياسات غير مقبولة. أما حالة التحول غير المكتمل فهي تتميز بانهيار المؤسسات التسلطية التي تتوقف عن العمل من غير قيام مؤسسات ديمقراطية، ويتمخض عن تحول كهذا نظام مختلط له

[1] - Francis Fukuyama, "Why Is Democracy Performing So Poorly?" in Larry Diamond, Marc F. Plattner, (**ed**), **Democracy in decline?**, (Baltimore : Johns Hopkins University Press،2015) ،**p**.12.

[2] - **ibid**,**p 13**.

سمات أوتوقراطية وديمقراطية[1].

إن انعدام الثقة في المؤسسات السياسية التقليدية، وخصوصاً الأحزاب السياسية والبرلمانات، إضافة الى اهتزاز صورة المشتغلين بالسياسة، قد يدفع المواطنين إلى التماس طرق بديلة للحوار والمشاركة السياسية، تدعمها تقنيات الاتصال الحديثة، وربما اعتمدوا أساليب عنيفة للتعبير عن مواقفهم ومطالبهم. ومن جهة أخرى، يقوض المال السياسي الضخم وقدرته على الاستيلاء على الدولة وتسهيل الفساد، نزاهة الأنظمة السياسية. وهذه عوامل من شأنها أن ترهن فرص نجاح الانتقال، وأن تعزز منحى التراجع عن الديمقراطية.

في حين يرى فيليب شميتر أن المشكلة ليست في التراجع الديمقراطي، خصوصا من ناحية العدد، ولكن في طبيعة المقاييس المتبعة في تحديد ما إذا كانت دولة ما قد تراجعت عن الديمقراطية أم لا. وهنا ينتقد شميتر بشدة مقياس فريدوم هاوس، والذي يعد المقياس الأشهر فيما يتعلق بالحرية والديمقراطية في العالم. كذلك يرى شميتر أن السياسات النيوليبرالية التي اتبعتها بعض الدول التي تحولت إلى الديمقراطية حديثاً قد أدت إلى مشكلات عديدة، خصوصا بين الطبقات الفقيرة التي فقدت الثقة بالديمقراطية وبالعملية الانتخابية باعتبارها التي جاءت بهؤلاء الحكام الذين اتبعوا تلك السياسات الاقتصادية. ويرى شميتر أن الحركات الاحتجاجية والانتفاضات التي حدثت في الربيع العربي خير دليل على ذلك. [2]

المطلب الثاني: أزمة دراسة الديمقراطية

ان هذا الجدل النظري حول وجود ظاهرة التراجع الديمقراطي من عدمه يرجع بالأساس الى ان حقل العلوم السياسية لم يستطع تقديم تفسيرات قاطعة لعوامل نجاح أو فشل التحولات الديمقراطية. وبالمثل، لم يكن في جعبتها إجابات حاسمة على الأسئلة المتعلقة بأسباب استمرار أو انهيار الحكومات السلطوية.

توجد اجتهادات هامة تفسر كيف غادرت أغلبية بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية وطائفة من البلدان الأفريقية والآسيوية بين ثمانينيات القرن العشرين واليوم خانات الحكم السلطوي، وانفتحت تدريجيا على عمليات انتخابية نزيهة تشكلت وفقا لها البرلمانات (المؤسسات التشريعية) والحكومات (المؤسسات التنفيذية) وتحسنت معها أوضاع حقوق الإنسان والحريات وسيادة القانون واستقلال السلطات القضائية. لكن التفسيرات التي قدمتها العلوم السياسية تكون مفسرة لحالة وغير صالحة لتفسير حالة أخرى على الرغم مما يبدو من شبه بينهما، واحيانا تتوفر نفس الظروف لكن المتغير الذي يدفع بالدول الى التحول الديمقراطي تتمايز وهذا هو اكبر

[1] – زولتان باراني وروبرت موزر، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**، ترجمة: جمال عبد الرحيم، (بيروت، جداول للنشر، 2012.)، **ص**. 312.

[2] خليل العناني، **مرجع سابق**.

عيب لهذا الحقل.

يعتقد عمرو حمزاوي أن العلوم السياسية قرأت تغيرات نهاية ثمانينيات القرن العشرين فى بلدان كألمانيا الشرقية السابقة وتشيكوسلوفاكيا السابقة وبولندا والمجر ورومانيا، وساقت الكثير من الدلائل على دقة العلاقة السببية بين انهيار "العقد الاجتماعى" وبين بدء التحولات الديمقراطية. إلا أن الدراسات لم تقدم شروحا مقنعة لاستعصاء بلدان كالاتحاد السوفييتي السابق ويوغسلافيا السابقة وبلغاريا ولسنوات طويلة على التحول الديمقراطي بالرغم من حضور ثنائية الحكومات العاجزة والشعوب المطالبة بالحقوق والحريات.

وفي معرض تفسير الاستعصاء الديمقراطي لبعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، حشد عدد من دارسي السياسة المقارنة مجموعة واسعة من العوامل التاريخية والثقافية والسكانية والمؤسسية ووظفوها كأسباب لغياب أو تعثر التحولات الديمقراطية. غير أن الحشد والتوظيف هذين لم يتسما بالانضباط العلمي المطلوب، واخترقتهما العديد من أوجه القصور.

صورت أيضا عوامل ثقافية من شاكلة محدودية القيم الفردية (المبادرة الشخصية والتمسك بالحريات الشخصية)، وعودة دور الدين في الحياة الخاصة والفضاء العام ما إن انهارت الحكومات الشيوعية وتحالف المؤسسات الدينية المحافظة مع نخب قديمة وجديدة غير راغبة في بناء الديمقراطية كمعوقات للتحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية وبعض الجمهوريات التي خرجت من رحم يوغسلافيا السابقة كصربيا والجبل الأسود وكذلك فى بلغاريا. هنا أيضا لم يلتفت بجدية إلى كون ذات العوامل حضرت في بولندا والمجر ورومانيا من بين بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ولم تحل دون استبدال الحكومات الشيوعية بحكومات منتخبة ديمقراطيا. [1]

ذات العجز، عجز العلوم السياسية عن تقديم تفسيرات قاطعة لأسباب حدوث التحولات الديمقراطية ولعوامل نجاحها وفشلها، كان حاضرا في الدراسات الأكاديمية المتناولة لبلدان أمريكا اللاتينية التي سقطت ببعضها حكومات سلطوية يمينية هنا وعسكرية فاشية هناك وحلت محلها حكومات منتخبة ديمقراطية تنوعت توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية بين يسار ويمين.

وتكرر عجز العلوم السياسية عن تقديم تفسيرات قاطعة لأسئلة «لماذا ومتى وكيف» تحدث التحولات الديمقراطية فيما خص تجارب بعض البلدان الأفريقية والآسيوية التي انتقلت خلال العقود الأخيرة من حكومات سلطوية إلى حكومات منتخبة، من غانا والسنغال إلى إندونيسيا وماليزيا. ورتب ذلك تدريجيا توجه الكثير من دارسي العلوم السياسية المعنيين بالديمقراطية إلى التركيز على فهم وشرح خصوصية خبرة كل بلد والابتعاد عن التعميم[2].

[1] عمر حمزاوي، "العلوم السياسية والتحولات الديمقراطية..اسئلة لماذا ومتى وكيف؟"،في:
https://carnegie-mec.org/2017/06/09/ar-pub-7121419 .(10/08/2018)

[2] **المرجع السابق.**

ان عجز العلوم السياسية عن تفسير ظاهرة التحول الى الديمقراطية، انعكس على عجزها عن تفسير ظاهرة النكوص عنها، وعجزها عن تفسير التراجع عن الديمقراطية سواء تعلق الامر بالدول حديثة العهد بالاستقلال، او الدول الراسخة في الديمقراطية، .

المبحث الثاني: التراجع الديمقراطي: المفهوم والخصائص

الديمقراطية فكرا وتنظيما وممارسة هي سيرورة تاريخية، لها حدود دنيا وليس لها سقف اعلى، وهذا ما يجعل التراجع والتقدم، كما هو الحال في كل سيرورة امرا طبيعيا، بل هو جزء من عملية التجريب والمحاولة. فالديمقراطية اذا في مسيرتها نحو الوصول الى الشمول والنضج والمثالية والاستقرار، ستمر في فترات مراجعة او تراجع. لكن فائدة ذلك او ضرره سيعتمد على الاجابة على اسئلة محورية تتعلق بالأسباب والظروف، وبالجهة التي تقرر وتنفذ، وبشرعية تلك المراجعة واهدافها ومدتها ومن سيستفيد منها في نهاية الامر.

وحتى في اعرق الديمقراطيات الغربية حددت بل وقمعت الممارسة الديمقراطية في فترات الحروب، كما حدث ابان الحربين العالميتين، وفي فترات التوترات الداخلية كما حدث في الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لاعتداءات 11سبتمبر 2001وما رافقها من مخاوف انية، وصراعات ثقافية ودينية واعلامية. بل وحتى في الفكر السياسي الغربي، حيث تكون الديمقراطية قاعدة منطلقاته، قد افسح المجال للديكتاتورية كظاهرة استثنائية مؤقتة منذ العصر الروماني، عندما كان مجلس الشيوخ يخول الامبراطور صلاحيات استثنائية مؤقتة في فترات الحروب او الاضطرابات الداخلية.

والواقع ان العالم يزخر الآن بمحددات خارجية وداخلية متنوعة للديمقراطية، لعل أخطرها يتمثل في ثلاث محددات كبرى، هناك اولا الشكوك المحيطة بشرعية الحدود السياسية في داخل الدول التي تنتهي بمطالب انفصالية او حكم ذاتي او خلق كيانات جديدة او اعادة توزيع للنفوذ السياسي وللغنائم. ان ما يجري في اقليم كوبيك الكندي وفي الشيشان وتركيا والعراق والسودان والصومال وباكستان واندونيسيا ومناطق عديدة في افريقيا ينبئ بتحولات كبرى ستتحدى حتى بعض الاركان التي تقوم عليها الديمقراطية من مثل وجود شعب عبر التاريخ اسس لقيام دولة ديمقراطية. هناك ثانيا موضوع التوازن بين قرارات الاغلبية وبين مصالح الاقلية. فالديمقراطية قامت على اساس عدالة اتخاذ القرار بالأغلبية، لكن عالمنا يطرح تساؤلات حول هذا المفهوم التاريخي بعد ان كثرت احتجاجات وتمردت الاقليات واعتراضاتها على كثير من القرارات التي تمسها دون ان تؤخذ مصالحها الحيوية بعين الاعتبار.

ثالثا ظاهرة العولمة البالغة التعقيد والتشابك. فهذه الظاهرة التي تجتاح العالم تتطور وتتصاعد بصورة مذهلة، ولها انعكاساتها السلبية على الديمقراطية الوطنية.[1]

المطلب الاول: مفهوم التراجع الديمقراطي

إذا نظرنا إلى ما كان عليه وضع الديمقراطية في العالم قبل نهاية الحرب الباردة مقارنا بما هو عليه الحال ثلاثين سنة

4علي محمد فخرو، "خطر الانحدار بعيدا عن الديمقراطية"، في:
https://elaph.com/amp/Web/NewsPapers/2007/5/234182.htm (**22/03/2016**).

بعد ذلك، فإننا نسجل نموا هائلا في عدد الدول التي يمكن أن توصف بالديمقراطية. وعلى الرغم من ان منحى التحول العالمي الى الديمقراطية ظل يتجه الى أعلى فترة طويلة، إلا أن الدول التي تتحول الى الديمقراطية يمكنها أن تتراجع. ذلك ان الشروع في نظام متعدد الاحزاب، والارتفاع المفاجئ في المشاركة السياسية على سبيل المثال قد يواجهان فجأة تراجعا يؤدي الى تقليص الحريات المدنية. وقد يكون التغيير الكامل والمفاجئ للاتجاه نتيجة تخريب سياسي تقوم به بقايا نظام حكم ديكتاتوري محتضر يحاول ان يتشبث بالسلطة، كما حدث في بيلاروسيا وكازاخستان، او قد يشير التراجع الى مناورة من قبل طاغية قدم تنازلات في اثناء فترة التحمس للإصلاح في الظاهر، بيد انه يرتد الى ماضيه الغابر مع مرور الوقت، وهو نموذج يمكن ان نلمسه في كمبوديا، واوزبكستان والكاميرون وبوركينافاسو...واحيانا تتسارع وتيرة التراجع وترتد الدولة التي كانت يوما ما تسير على طريق الديمقراطية الى الاستبداد، وهي نتيجة حدثت في الكونغو وجامبيا وباكستان وغيرها.

يقترح مورتون هالبيرين Morton Halperin وآخرون تعريفا يستند لتصنيف الدول ضمن مؤشر الحرية العالمي الذي تعده فريدوم هاوس، حيث تعتبر دولة ما في وضع تراجع حينما تمر بهبوط يبلغ نقطة أو أكثر في معدلها على مقياس الديمقراطية بعد ان كانت قد سجلت تقدما فيما مضى[1]. وطبقا لهذا التعريف، فإن ثمانية واربعين دولة قد تراجعت على الاقل مرة واحدة منذ عام 1977. وهذا هو تقريبا، نصف المائة بلد التي كانت في وقت او آخر تسير على طريق الديمقراطية في اثناء هذه الفترة. ومن هذه البلاد مرت ستة وعشرون بلدا ب(انهيار ديمقراطي)، وانتكست الى معدل صفر على مقياس الديمقراطية.

إن اعتماد هذا التعريف يجعل من التراجع أمرا شائعا، ويمكن أن يكون تراجعا هادئا في حال كان في حدود نقطة أ أقل، ولكنه قد يكون مفاجئا وحادا إذا كان المقدار أكثر من ذلك. وقد لاحظ هالبيرين وزملاؤه أنه من بين الحالات الست والعشرين للانهيار الديمقراطي، كانت هناك عشر حالات في النصف الاعلى من مقياس الديمقراطية في السنة التي سبقت انهيارها. ومما يثير الدهشة ان الاحتمال السنوي للتراجع بين الامم السائرة على طريق الديمقراطية التي احتلت النصف الاعلى من مقياس الديمقراطية 4.7 %ضعف احتمال تراجع تلك التي جاءت في النهاية الدنيا2.8%. ونستنتج بذلك ان البلاد السائرة على طريق الديمقراطية عرضة لفيروس النظام الاستبدادي حتى على الرغم من انها حققت تقدما سريعا وشاملا فيما يبدو. وحتى المؤسسات الديمقراطية الافضل تصميما من الناحية الظاهرية تظل هشة الى ان تصير جزءا من الوعي السياسي للمجتمع.

ومن الخصائص التي بينتها ملاحظة حالات الارتداد ان قابلية التراجع اكبر في السنوات الاولى من عملية التحول الى الديمقراطية، فهو يحدث في العادة في البلاد التي بدأت هذه العملية منذ ثلاث سنوات. وعلى نحو مماثل، فكلما ظل المجتمع على طريق الديمقراطية مدة اطول، قل احتمال ارتداده الى ماضيه الغابر. ان اربع دول فقط من

[1] – مورتون هاليبرين (وآخرون)، **مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطية الرخاء والسلام**. ترجمة: محمود سيد أحمد،(القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، **ص ص**. 71-72.

الدول الست والعشرين التي ارتدت الى الديكتاتورية، كانت قد سارت على الطريق الديمقراطي لمدة تزيد على عشر سنوات. وقد سجلت جامبيا رقما قياسيا لطول المدة. اذ انهت تجربتها في التحول الى الديمقراطية في عامها الثامن والعشرين بانقلاب حدث عام 1994، وتبعتها فيجي وباكستان، حيث انهارت محاولات التحول الى الديمقراطية بعد ثلاثة عشر عاما وعشرة اعوام على التوالي.[1]

من جانب آخر، يضع غييرمو أودونيل O'Donnell ثلاثة أنماط للتراجع عن الديمقراطية:

-فقدان او تراجع نوعية الديمقراطية وجودتها، او النكوص الصامت

-الارتداد الى نظام هجين

-انهيار الديمقراطية

ويرى الباحث ان هناك سبيلين لتراجع الديمقراطية هما:

1الموت السريع: ويحدث من خلال انهيار مفاجئ للنظام الديمقراطي عن طريق حرب اهلية او انقلاب عسكري او غزو اجنبي...

2الموت البطيء: ويحدث من خلال اضمحلال وتآكل تدريجي متزايد للحريات والضمانات والعمليات التي تعتبر حيوية للديمقراطية.[2]

وتعرف نانسي بيرميو Nancy Bermeo التراجع بأنه "عملية الاضعاف التي تقودها الدولة، والتي تستهدف المؤسسات السياسية القائمة في دولة ديمقراطية"[3].

والملاحظ في هذا التعريف أن تراجع الديمقراطية يبدو عملية إرادية، الفاعل الرئيس فيها هو السلطة الحاكمة، والتي تسعى لزيادة قوتها ونفوذها والحد من أشكال الرقابة والمساءلة الشعبية التي تمثلها المؤسسات المنتخبة والقضاء بشكل خاص.

وترى بيرميو أن هناك مظاهر للتراجع الديمقراطي، بعضها قديمة تضاءلت مع الوقت وبعضها مستمرة مازال التراجع الديمقراطي يأخذ أحد صورها. هي مظاهر سيأتي تفصيلها لاحقا.

---

[1]- المرجع نفسه، **ص ص**. 71-72.

[2] -Gero Erdmann & Marianne Kneuer (Eds), **Regression of Democracy ?**. (Wiesbaden: VS Verlag, 2011), **p**. 12.

[3] Nancy Bermeo," On Democratic Backsliding" , **Journal of Democracy**, **V**27, **N** 1,(January 2016), **pp**. 5-19.

ومن جهة أخرى، يرى تشارلز تيللي Tilly Charles أن "إلغاء الديمقراطية" أو سقوطها هو ارتداد لرقابة السكان ولمطالبهم على موظفي الحكومة وانشطتها ومواردها. ويحدث هذا السقوط عندما تضيق المشاركة السياسية، ويتم سحب المساواة في الوصول الى المناصب، وتقليص السيطرة الجماعية على موارد الحكومة وأنشطتها، وتزايد سلطتها التعسفية.

ويجادل تيللي بأن نظام الحكم يكون ديمقراطيا إلى الحد الذي تظهر فيه العلاقات السياسية بين المواطنين والدولة في شكل مشاورات واسعة ومتساوية ومحمية وذات التزام متبادل، وبذلك فإن إقامة الديمقراطية تعني تحركا خالصا نحو مشاورات أكثر اتساعا وأكثر مساواة وبحماية أكبر وذات التزام متبادل أكبر، أما الاطاحة بالديمقراطية فتعني تحركا خالصا نحو مشاورات أضيق وأقل مساواة وأقل حماية وذات التزام متبادل أقل.[1]

وهكذا فإن تراجع الديمقراطية والارتداد عنها إنما هو العملية العكسية لإقامة الديمقراطية وترسيخها، ومن الواضح أن ذلك يتحقق بعد فترة من تقدم مؤشرات الديمقراطية قبل أن يأخذ المسار منحى عكسيا باتجاه ديمقراطية أقل جودة أو ارتداد إلى حكم اوتوقراطي.

وطبقا لتيللي دائما، تبدأ عملية تقوية الدولة انطلاقا من عمليات السياسة العامة وزيادة السيطرة الشعبية عليها، ثم يأتي إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية وانضمام شبكات الثقة اليها، وبالتعاون بينها، طبقا لهذا السيناريو، فان العمليات الثلاث تتفاعل لجعل نظام الحكم ديمقراطيا. وفي بداية المسار تزداد احتمالات الثورة والعصيان الجماعي عندما يقاوم الاقطاب المتنفذون والناس العاديون توسع الدولة. غير انه على المدى البعيد نتوقع انخفاض مستوى العنف السياسي بشكل دراماتيكي عندما تتوفر الصيغ الهادئة من السياسة الشعبية وتراقب الدولة القوية اشكال حاجات الشعب التي يحتمل ان تولد العنف.

إن الاطاحة بالديمقراطية يمكن ان تحصل عند أي مرحلة من هذا المسار المثالي، فقد تنتج عن انتكاس احدى هذه العمليات او اكثر: انسحاب شبكات الثقة الرئيسية من السياسة العامة، وادراج اشكال من اللامساواة الطبقية الجديدة في السياسة العامة، وتشكل مراكز سلطة ذات استقلال ذاتي تهدد كلا من وجود السياسة العامة في الدولة والسيطرة الشعبية عليها. وتسرع الصدمات، من قبيل الغزو والاستعمار والثورة والمواجهات الداخلية العنيفة كالحروب الاهلية[2].

وفي تعريف آخر تؤكد إلين لاست **Ellen Lust** أن التراجع يجب أن يفهم على أنه تغييرات سلبية تؤثر على الانتخابات التنافسية والحريات والمساءلة. وهذه العناصر الثلاثة مرتبطة بشكل معقد، بحيث يصعب تخيل حدوث تغييرات كبيرة في مجال واحد منها لا يؤدي إلى تغييرات في المجالات الأخرى. وعلى سبيل المثال، إن تقويض

[1]- تشارلز تيللي، **الديمقراطية**، ترجمة: محمد فاضل طباخ. (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010)، **ص**. 132.

[2]- **المرجع نفسه**. ص 275.

الانتخابات الديمقراطية يزيل أساس المساءلة الرأسية ويرتبط على الأرجح بتقييد الحريات والحقوق الأساسية كذلك.
1

كما يستلزم التراجع تدهور الصفات المرتبطة بالحكم الديمقراطي داخل أي نظام. فعندما يحدث داخل الأنظمة الديمقراطية يتجسد في شكل انخفاض في جودة الديمقراطية، أما في الأنظمة الاستبدادية فيظهر في شكل انحسار للخصائص الديمقراطية للحكم، والتي هي ضئيلة في الأساس. وفي كلتا الحالتين قد يكون التراجع متعلقا بفروق دقيقة، ولذلك تجادل لاست أنه لا يكفي لتحليل التغييرات في نوعية الديمقراطية استخدام أدوات دقيقة فقط، ولكن يتطلب أيضًا وضع تصور مفصل للديمقراطية في المقام الأول.

إن تحديد ما إذا كان أي بلد يتراجع يتطلب أن ندرس التغييرات في المؤسسات والإجراءات في عدد من القطاعات. وعلى سبيل المثال، يتطلب البعد الإجرائي للديمقراطية إيلاء اهتمام خاص للمنافسة الانتخابية (القوانين التي تحكم قدرة الأحزاب على التنظيم والمشاركة في الانتخابات، ووجود هيئات انتخابية مستقلة). كما يتطلب التركيز على الحريات والحقوق النظر في القوانين والإجراءات التي تحكم منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وحرية التجمع. وأخيراً، فإن الاهتمام بالمساءلة الأفقية والعمودية يدعونا إلى النظر في قوة واستقلالية الفرعين القضائي والتشريعي، فضلاً عن القيود المدنية على القوات المسلحة[2].

إن التعريف الدقيق للتراجع يساعد على تجنب الإفراط في إدراج حالات التغيير السياسي والأزمات التي لا ترقى إلى مستوى التدهور الكبير في الصفات الديمقراطية للأنظمة. إذ أن هناك مجموعة متنوعة من السياسات والنتائج السياسية التي قد يكون لها دلالات معادية للديمقراطية ولكن لا ينبغي اعتبار ذلك تراجعا ديمقراطيا. وقد تكون القيود المشددة على حريات الصحافة مقلقة للغاية، وقد تكون أيضًا علامات تحذير مبكر على مسار ممنهج للتراجع. ومع ذلك، فإن الممارسات محدودة النطاق قد لا تكون بحد ذاتها مظهرا كافيا للقول بحدوث تراجع للحكم الديمقراطي. مثل هذه التغييرات يمكن أن تكون أيضًا دافعًا عاديًا في السياسة. فهي قريبة من كل مكان ويمكن ملاحظتها حتى في الديمقراطيات المتقدمة والمستقرة على ما يبدو. كما أن الأزمات السياسية الحادة قد تشكل تهديدا لسلامة المعايير الديمقراطية، ويمكن أن تتطلب تدخلاً دولياً، لكنها ليست بالضرورة تراجعا ديمقراطيا، كما تظهر حالة الأزمة الانتخابية في كينيا 2007-2008.

---

[1] Ellen Lust, ''Unwelcome Change: Understanding, Evaluating, and ExtendingTheories of Democratic Backsliding'', (June 11, 2015), **pp** .1-6.
https://**pdf**.**usaid**.**gov**/**pdf_docs**/**PBAAD635**.**pdf**

انظر ايضا في :

Walder. Lust, "Unwelcome Change: Coming to Terms with Democratic Backsliding". **Annual Review of Political Science**. 21, (2018), , **p p**. 93–113.

[2] Ellen Lust ,**op**.**cit**, **p**.4.

قد يأخذ التراجع أشكالًا مختلفة جدًا، وقد يكون نتيجة للتدخل العسكري السريع نسبيا، أو التعدي المستمر للنخب الحاكمة على القواعد الديمقراطية. و يميز بعض الدارسين[1] بين الإنهاء الخارجي، حيث تطغى قوة خارجية على حكومة ديمقراطية (عادةً من خلال انقلاب عسكري)، والإنهاء الداخلي، الذي يعلق فيه زعيم منتخب ديمقراطيا مسار الديمقراطية. وبالمثل ، يرى باراكا[2] أن الانقلابات العسكرية كآلية أساسية تقوم من خلالها قوات مناهضة للنظام بالتحريض على "الموت المفاجئ" للأنظمة الديمقراطية، في مقابل "الموت البطيء" الذي تنفذه قوى داخلية تقوض تدريجياً المؤسسات الديمقراطية من خلال تآكل الحريات المدنية والتلاعب بنتائج الانتخابات أو غيرها من الممارسات. وتبين حالة مصر وروسيا مثلا ، أنه على الرغم من أن الانقلابات العسكرية والسيطرة التنفيذية تنطوي على نقاط انطلاق مختلفة للغاية للتراجع الديمقراطي، فإن العمليات التي تشكل تراجعا متشابهة جدا.[3]

ولكن هل يمكن أن تكون هناك علاقة بين حدوث انتكاسة ديمقراطية من جهة ، وترسيخ الديمقراطية من جهة أخرى؟ لقد لاحظت أمل أحمد[4] ، أن التراجع يشير إلى أن حلقة الانتكاس تجعل من الصعب على دولة تتراجع في الوقت الحالي أن تحقق الديمقراطية في الفترة المقبلة. ومع ذلك ، لا يبدو ذلك صحيحا تماما. فمن ناحية، لدى كل من الأنظمة الاستبدادية والديموقراطية تدابير ضمنية واقصائية تتقلب بمرور الوقت. أي أن جميع الأنظمة تمنح بعض الحريات المدنية والسياسية لبعض فئات السكان على الأقل، كما أنها جميعها اقصائية إلى حد ما، وقد تضع قيودًا على هذه الحريات على بعض الفئات من المواطنين. ومن ناحية ثانية، يمكن أن تزيد التدابير الاستبعادية من إضفاء الطابع الديمقراطي، مما يسمح باستقرار النظام الضروري لمزيد من الرسوخ. بمعنى أن هناك احتمالا لأن تؤدي النكسات الواضحة في الممارسات والمؤسسات الديمقراطية إلى توفير السياق أو العوامل المحفزة لمزيد من التحول الديمقراطي. وعلى هذا الأساس، تحذر أمل أحمد من أن "التراجع" لا يحتاج إلى علاج دائمًا؛ إن بعض الضمانات التي يمكن اعتبارها تراجعًا في بعض الحالات قد تساعد في الواقع على تعزيز الديمقراطية وتوطيدها على المدى الطويل.[5]

هناك أمر آخر محل اختلاف بين دارسي ظاهرة التراجع الديمقراطي، وهو تحديد اللحظة التي يمكن القول أن

---

[1] انظر:

Maeda.K,"two Modes of Democratic Breakdown: A Competing Risks Analysis Of Democratic Durability", **Journal Of Politics**, **V**72, **N**4, (2010),**pp**. 1129-1143.

[2] - Baraca.S, " Is Mexican Democracy Consolidated?", **Third World Quarterly**, **V**25, **N** 8, (2004), **pp** 1469-1485.

[3] تفاصيل اكثر حول هذه الانماط انظر: Nancy Bermeo,**op**.**cit**. **pp** 5-19

[4] Ellen Lust,**op**.**cit**.**p**.5. نقلا عن

Ahmed . A, "**Rethinking Backsliding**: **Insights from the Historical Turn in Democratization Studies**." (2014).

[5] Ellen Lust,**op**.**cit** , **p**.06.

التراجع قد حصل انطلاقا منها، ومبعث هذا الاختلاف صعوبة معرفة تلك اللحظة على وجه التحديد. يحدث التراجع عادة من خلال سلسلة من التغييرات المنفصلة في القواعد والإجراءات التي تتعلق بالحكم الديمقراطي كالانتخابات والحقوق الحريات والمساءلة. وكل هذه التغيرات تحدث مع مرور الوقت، خلال أشهر أو حتى سنوات. وعلى سبيل المثال، تتميز التغييرات بين الأنواع الثلاثة من النظم السياسية (ديمقراطية، وشبه ديمقراطية، واستبدادية) بأحداث فردية ومميزة، مثل الانتخابات الحرة أو المزورة، أو التغييرات الدستورية، أو الانقلابات، أو إعلان حالة الطوارئ، أو اعتقال المعرضين البارزين. ومع ذلك ، هناك سبب للشك في أن مثل هذه الأحداث يجب أن ينظر إليها على أنها هي بالذات "لحظة" التراجع.

علاوة على ذلك ، لا يبدو تأثير التغييرات التي ينطوي عليها التراجع واضحا بسهولة دائما، وغالبا ما تحدث تغييرات تبدو متناقضة؛ على سبيل المثال، قد تكون هناك قيود على الحريات المدنية في نفس الوقت الذي يتم فيه الدعوة لإجراء انتخابات جديدة والسماح للأحزاب الجديدة بالمشاركة. هذا يجعل من الصعب رؤية وجود التراجع. ويكون هذا صحيحا بشكل خاص إذا اعتمدنا على مجموعات البيانات عبر الوطنية، والتي غالبًا ما تكون أقل حساسية للتغييرات ذات النطاق المنخفض. ولكن هذا ينطبق أيضًا على التقييمات على أرض الواقع، فقد يكون من الصعب تحديد نقطة البداية للتراجع.

من خلال ما سبق، يبدو أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتطوير فهم كامل للتراجع والظروف التي تعززه. ويحتاج الدارسون إلى تطوير أدوات للتعرف على مدة وكثافة وأهمية نوبات التراجع، والتفكير في كيفية تأثير سلسلة التغييرات السياسية على مصير النظام وطبيعته. كما أن ذلك من شأنه أن يفيد من الناحية العملية في تطوير فهم أفضل للقوى الدافعة للتراجع والآليات الممكنة لإحباطه.[1]

المطلب الثاني: مظاهر التراجع عن الديمقراطية وأساليبه

يأخذ التراجع عن الديمقراطية مظاهر واساليب شتى، تتباين حسب حجم تأثيرها وسرعتها، وحسب مستوى "خشونتها" أو"نعومتها". ويمكننا في هذا السياق التمييز بين مجموعة من المظاهر:

1 – الانقلابات الكلاسيكية

الانقلاب هو محاولة قد تنجح أو تفشل للاستيلاء على السلطة أو لإعادة تشكيلها بطريقة غير شرعية، قائمة على استخدام القوة[2]، وغالبا ما يقوم بالانقلاب عناصر ينتمون هم أنفسهم إلى أوساط الدولة، مثلا بمبادرة من مجموعة من الضباط (البرتغال 1974) أو الجيش كجهاز (مصر 2013) أو انقلاب مسؤول مدني كبير (تونس

[1] Ellen Lust, **op.cit**, **p**.6.

[2] – **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، غي هيرمي (وآخرون)، ترجمة: هيثم اللمع.(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2005)، **ص**. 105.

1987). وقد يقوم بذلك عناصر مدنيون من خارج جهاز الدولة (كوبا 1959)

كانت الانقلابات العسكرية الكلاسيكية أسلوبا شائعا لتغيير أنظمة الحكم خلال الحرب الباردة[1]، ولكنها لم تكن تستهدف دائما قلب أنظمة ديمقراطية، بل كانت طريقة تداول عنيف ضد سلطة أتت هي الأخرى عن طريق الانقلاب. وقد أدت الانقلابات إلى ظهور دكتاتوريات وحشية وطويلة الأمد في عدد كبير من دول العالم الثالث خاصة.

إن احتمال استهداف الديمقراطية بأي نوع من الانقلاب قد انخفض بشكل كبير. وصل الاحتمال إلى أدنى مستوى خلال ثلاثين عاما بعد عام 1995، ورغم أنه ارتفع قليلاً مع انتهاء العقد الأول من القرن الجديد، إلا أنه لا يزال أقل بكثير مما كان عليه خلال الستينيات[2].

شكل رقم 1: الانقلابات العسكرية في الأنظمة الديمقراطية (1950-2014)

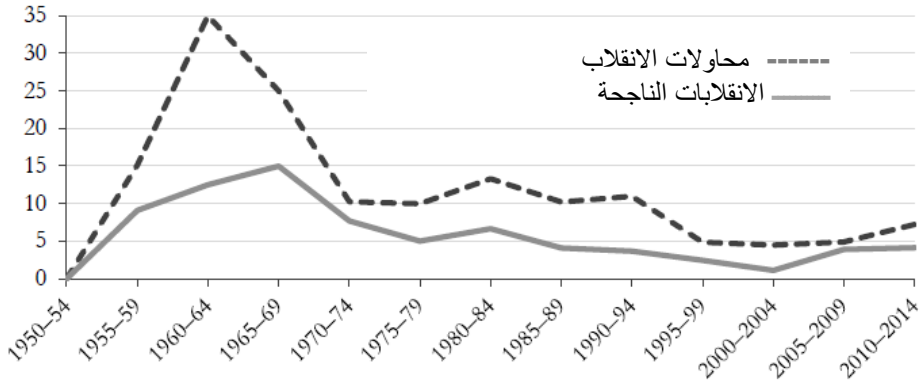

المصدر:

Nancy Bermeo," On Democratic Backsliding" , **Journal of Democracy**, **V**27, **N** 1,(January 2016), **p7**

كما انخفض احتمال وجود حكومة ديمقراطية نتيجة الانقلاب الناجح بشكل ملحوظ، حيث انخفض إلى ما

[1]- خلال الفترة الممتدة ما بين 1950 و2018، شهدت إفريقيا وحدها 205 محاولة انقلاب، تكلل ما يقارب نصفها بالنجاح ولو لفترة وجيزة. أنظر:
Bernard Barbeau," En Afrique, 200 coups d'État en 70 ans".
https://ici.radio-canada.ca/nouvelle/1147040/coups-etat-putsch-afrique-amerique-sud. 19 janvier 2019

[2] Nancy Bermeo،**OP. CIT**, **pp** 5-19.

يقرب من الصفر في أوائل العقد الأول من القرن العشرين. على الرغم من ارتفاعه بشكل طفيف مؤخرا ، إلا أن الانخفاض في معدل النجاح الذي بدأ خلال الحرب الباردة لم ينعكس.

2. الانقلابات "التعهدية" المتضمنة وعدا بتسليم السلطة: وهي الانقلابات التي تشكل إطارًا لإسقاط حكومة منتخبة تحت ذريعة الدفاع عن الشرعية الديمقراطية وتقديم وعد علني بإجراء الانتخابات واستعادة الديمقراطية في أسرع وقت ممكن. وقد صار هذا النوع أكثر شيوعا بعد الحرب الباردة. وفي حين أن الانقلابات الكلاسيكية تنتج سيطرة مفتوحة على السلطة، إلا أن معظم قادة الانقلابات "التعهدية" يشددون اليوم على الطبيعة المؤقتة لتدخلهم ويضعونها في صورة خطوة ضرورية نحو نظام ديمقراطي جديد ومحسن. ارتفعت نسبة الانقلابات الناجحة التي تندرج ضمن فئة السند التعهدي او الانقلاب المتضمن وعدا بشكل كبير، من 35 في المائة قبل عام 1990 إلى 85 في المائة بعد ذلك. ولكن تحليل ما حدث في 12 انقلابًا تعهديا ناجحًا في الديمقراطيات بين عامي 1990 و 2012 ، يظهر صورة كئيبة. إذ نادرا ما تبعها إجراء انتخابات تنافسية في فترة وجيزة بعد الانقلاب.[1]

عام 1991 قاد الجنرال راوول سيدراس انقلابا في هايتي ووصفه بأنه "تصحيح للعملية الديمقراطية"، لكن العنف العسكري سرعان ما أظهر أن وعد الانتخابات لن يتحقق أبدًا. ولما عاد الرئيس المخلوع جان برتراند أريستيد أخيرًا في عام 1994 لإكمال فترة ولايته لم يكن ذلك إلا نتيجة لتدخل دولي مكلف لمدة ستة أشهر.

وفي حالات أخرى، أجرت السلطات الانقلابية انتخابات، لكن الفاصل الزمني بين الانقلابات والاقتراع تباين على نطاق واسع. فقد جاء التصويت بعد خمسة أشهر فقط من الانقلاب الذي حدث في هندوراس عام 2009، ولكنه استغرق أكثر من ست سنوات بعد الانقلابات في غامبيا (1994) وباكستان (1999) وفيجي (2006). وبغض النظر عن توقيتها، فإن الانتخابات التي تلت الانقلابات المتضمنة وعدا تبين أنها كانت مواتية بشكل مفاجئ لأولئك الذين ساندوا الانقلابات في المقام الأول. إن نصف انتخابات ما بعد الانقلاب التي اعتبرها المراقبون الغربيون مقبولة قد فاز بها إما مرتكبو الانقلاب الفعلي أو مرشحوهم المفضلون. والأمثلة على ذلك كثيرة، وفي مناطق مختلفة من العالم.

في فيجي مثلا، أعقب انقلاب ماي 2000 ضد حكومة ماهيندرا تشودري المتعددة الأعراق انتخابات في سبتمبر 2001، لكن الفائز كان السياسي المدني الذي اختاره الجيش ليرأس الحكومة المؤقتة. كما أسفرت انتخابات غامبيا في أكتوبر 2001 عن فوز يحيى جامح، الضابط العسكري الذي قاد الانقلاب على حكومة غامبيا المنتخبة في عام 1994. رغم أن جامع نظم انتخابات مزيفة في عام 1996 وفي عام 1997، فاز في انتخابات عام 2001 بحصوله على 53 في المائة من الأصوات في انتخابات اعتبرها مراقبو الاتحاد الأوروبي

[1] Nancy Bermeo،**OP**. **CIT**, **pp** 5-19.

والكومنولث حرة ونزيهة.

وفي هندوراس كانت انتخابات عام 2009 التي أعقبت الانقلاب الذي أطاح بالرئيس مانويل زيلايا موضع تساؤل منذ انسحب المرشح المتحالف مع زيلايا بينما نظم زيلايا المقاطعة، لكن كثيرين ما زالوا يقرؤون الاستطلاع على أنه فوز لتحالف الانقلاب. ومع انخفاض نسبة المشاركة بنسبة 5.4 نقطة مئوية فقط عما كان عليه الحال في انتخاب زيلايا في عام 2005 ، فاز مرشح الحزب الوطني للرئاسة بورفيريو لوبو بنحو 57 في المائة، بينما حصل حزبه الذي كان لاعباً رئيسياً في تحالف الانقلاب على أغلبية تشريعية مطلقة.

وكمثال آخر، استغرقت مدغشقر أكثر من أربع سنوات لإجراء الانتخابات بعد انقلاب عام 2009. في غضون ذلك ، تم منع كل من زعيم الانقلاب والرئيس المنتخب الذي تم طرده من الترشح. عندما احتل البديلون مكانهم، فاز البديل عن زعيم الانقلاب بنسبة 54 بالمائة في جولة الإعادة في ديسمبر 2013، بينما فاز حزبه بأغلبية المقاعد في البرلمان. وفي مالي فاز في الانتخابات الرئاسية التي أجريت بعد أن أطاح الضباط العسكريون بالديمقراطية في مارس 2012، إبراهيم بوبكر كيتا، وهو سياسي مدني لم تتفوق عضويته القصيرة في ائتلاف مناهض للحكم على وضعه لفترة طويلة كمفضل عسكري. في أغسطس 2013 ، فاز بالرئاسة في جولة ثانية ، بينما حصل حزبه على أغلبية تشريعية ساحقة في نوفمبر.

لو أن صانعي الانقلابات وحلفائهم قد أوفوا بوعودهم بتحسين الديمقراطية ، فقد يقال إن هذا النوع الفرعي من التراجع له جانب صعودي. لكن لم يتم العثور بعد على أي مثال على تعميق الديمقراطية بعد انتصار الانقلابيين. ربما باستثناء حالة البرتغال عام 1974. [1]

في حالة أكثر حداثة، فاز عبد الفتاح السيسي بانتخابات الرئاسة عام 2014 بعد عام من الانقلاب الذي قاده ضد محمد مرسي، ثم فاز بفترة رئاسة ثانية عام 2018. وعلى الرغم من أنه قاد الانقلاب بحجة تصحيح مسار الديمقراطية، إلا أن كل مؤشرات الحكم، مثل الحريات المدنية والسياسية، وحرية التعبير، والشفافية، هي أسوأ عليه اليوم مما كانت عليه حتى في عهد مبارك.

كما بقي التحسن الموعود بالديمقراطية بعيد المنال حتى عندما فاز معارضو الانقلاب بانتخابات ما بعد الانقلاب. في كل من ليسوتو (1994)، والنيجر (1996)، وباكستان (1999)، وتايلاند (2007)، وغينيا بيساو (2012)، أعقبت الانقلابات انتخابات انتصر فيها معارضو الانقلاب. لكن في حالة واحدة فقط – وهي حالة ليسوتو – تم تسجيل تحسن كبير في الحقوق السياسية والمدنية. في عام 2003 ، نقل نظام تصنيف فريدوم هاوس ليسوتو من حرة جزئيًا إلى حرة، لكن غينيا بيساو والنيجر وباكستان ما زالت حرة جزئيًا ولا تظهر مؤشرات كافية على إمكانية التحسن في القريب العاجل.

[1] **Ibid**.

وكانت فريدوم هاوس تعتبر تايلاند دولة حرة قبل انقلابها في عام 2006 ، لكنها عادت منذ ذلك الحين إلى الديكتاتورية. وعلى الرغم من وفاء تحالف الانقلاب الذي أطاح بحكومة ثاكسين شيناواترا المنتخبة بحرية، بوعده بإجراء انتخابات حرة (في ديسمبر 2007) وسمح حتى لحلفاء ثاكسين باستعادة السلطة من خلال صندوق الاقتراع. لكن التسامح لم يدم طويلا. فقد استولى الجيش على السلطة مرة أخرى في ماي 2014، ولم ينشر أي وعد بإجراء انتخابات على الإطلاق. على عكس الأشكال الأخرى من التراجع، فإن الانقلابات المتضمنة وعدا ترفع في بعض الأحيان التوقعات في الداخل والخارج، ولكن هذه التوقعات تتلاشى دائما تقريبا.[1]

3- الانقلابات الذاتية

تنطوي هذه "الانقلابات الذاتية" أو "الانقلابات التنفيذية Executive coups أو autogolpes على رئيس تنفيذي منتخب بحرية يعلق الدستور بشكل مباشر من أجل جمع السلطة في عملية مسح سريعة واحدة. الانقلابات التنفيذية المرتبطة بالديكتاتوريات (مثل فرديناند ماركوس [1965-1986] في الفلبين) كانت شائعة إلى حد ما خلال الحرب الباردة وعقد بعد نهايتها. خلال التسعينيات، كان هناك مجموعة من الانقلابات التنفيذية كاملة - في بيرو عام 1992 (بقيادة ألبرتو فوجيموري)، في أرمينيا عام 1995 (بقيادة ليفون تير بتروسيان) ، في بيلاروسيا في عام 1995 (أليكساندر لوكاشينكا) ، في زامبيا في عام 1996 (فريدريك تشيلوبا) ، وفي هايتي في عام 1999 (تحت قيادة رينيه بريفال) . ومنذ ذلك الحين ، لحسن الحظ ، انخفض عدد الانقلابات التنفيذية في الديمقراطيات: بين عامي 2000 و 2013 ، كانت النيجر هي الديمقراطية الوحيدة في العالم التي شهدت انقلابًا تنفيذيًا.

في حالة فنزويلا مثلا، دخل هوغو تشافيز المشهد السياسي عام 1998 باعتباره قائدًا إصلاحيًّا ضد النخبة السياسة والاقتصادية الفاسدة في البلاد؛ حيث اعتمد في بداية حياته السياسية خطابًا يقوم على تقديم وعود بتغيير حياة المواطن الفنزويلي، والتركيز على مظاهر الفقر في فنزويلا التي تتميز بوجود ثروات نفطية هائلة تحت الأرض. وبعدها شرع في "تنفيذ ثورة داخلية" من خلال اعتماد دستور تم التصويت عليه بصورة ديمقراطية 1999، ولكنه ما إن تمكن من الهيمنة على الساحة السياسية في البلاد، ونجا من انقلاب عسكري فاشل، حتى شرع في عام 2003 في تنفيذ مشروعه الخاص باعتماد حكم أوتوقراطي قام خلاله باعتقال أو نفي المعارضين السياسيين، وأغلق وسائل الإعلام المعارضة، وظل يحكم البلاد وفق مقولات النظام الفردي لأكثر من عقد كامل، وفتح عليه الكثير من الجبهات في الداخل والخارج. وبعد وفاة تشافيز في العام 2012 استمرت التشافيزية في فنزويلا على يد تلميذ تشافيز، نيكولاس مادورو.[2]

[1] **Ibid**.

[2] Ibid.

وبين قتل الديمقراطية عن طريق السلاح أو اغتيالها عبر الهيمنة على الحياة السياسية وتطويع القوانين لخدمة النوازع الفردية، نجد أن هناك محاولات حثيثة لوضع دونالد ترامب في نفس الخانة التي يوجد فيها هوغو تشافيز مع قليل من التجاوز؛ فالرئيس الذي تمكن خلال سنتين فقط من توليه الحكم أن يتهم الصحافة الأميركية المعارضة بأنها عدو الشعب، ويفتح حروبًا جانبية على المؤسسات الأميركية العريقة، خاصة الكونغرس ووزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالية ومكتب الاستخبارات الخارجية، ثم يستغل وسائل التواصل الاجتماعي لتصفية خلافاته السياسية الصغيرة مع خصومه معتمدًا لغة الشارع، ويتخذ قرارات سيادية تهم شأنًا كبيرًا من شؤون الدولة بصورة انفرادية ويفاجئ بها الجميع عبر تغريداته، ولا يتوانى في نشر خطاب يحرض على الكراهية والترويج لهيمنة العرق الأميركي الأبيض، لا يمكنه إلا أن يكون خطرًا يتهدد الديمقراطية الأميركية وقد يصيبها في مقتل.[1]

وبشكل عام، ومثلما لاحظ كابستين Kapstein وكونفرس Converse أن "أحد أول الأشياء التي يحاول القادة المستبدون القيام بها هو التراجع عن القيود الدستورية الموجودة" ، وبالتالي الحد من المساءلة. والمعروف أن المساءلة تتكون من جزأين: "المسؤولية" و"العقوبة". تشير المسؤولية إلى التزام الموظفين العموميين بتقديم معلومات عن أنشطتهم وتبريرها؛ وتقديم كل من الحقائق والتفسيرات. تشير العقوبة إلى القدرة على فرض عقوبات سلبية على أصحاب المناصب الذين ينتهكون قواعد سلوك معينة. علاوة على ذلك ، تأتي المساءلة على مستويين أساسيين. المساءلة الأفقية هي الفكرة الكلاسيكية المتمثلة في الضوابط والتوازنات، حيث تحاسب وكالات الدولة المستقلة بعضها البعض. من ناحية أخرى، تمارس المسؤولية الرأسية من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول (المواطنون والجمعيات المدنية ووسائل الإعلام) على موظفي ومؤسسات الدولة.

3– التزوير الانتخابي.

بشكل عام، حدث تراجع للتزوير الصارخ في يوم الانتخابات. ولكن لا يزال النقاش يدور حول مسببات هذا التراجع، هل بسبب تغير المعايير، أم بسبب فعالية عمليات مراقبة الانتخابات، أم لكون الاصلاحات التشريعية قد أحدثت النتائج المرغوبة. غير أنه في المقابل، يفيد مراقبو الانتخابات المتمرسون أن الغش "أصبح أكثر ذكاءً" ، وأن "التلاعب الصارخ في يوم الانتخابات يبدو أقل شيوعًا" ، وأن التزوير في مراكز الاقتراع قد انخفض .

كما كشفت دراسة حديثة للانتخابات الإفريقية أن تزوير الأصوات والاقتراع وكل عمليات الغش والاحتيال نادرة نسبياً وأن "عملية فرز الأصوات كانت أكثر الابعاد احتراماً في العملية الانتخابية برمتها".

إن توجيه نتائج الانتخابات صار يأخذ أشكالا أكثر احترافية، ومن ذلك إقرار قوانين انتخابية معدة لخدمة أحزاب سياسية بعينها، وتوزيع الدوائر الانتخابية بما يضمن أكبر عدد من المقاعد لتلك الأحزاب. يضاف إلى ذلك نمط

[1] عبد السلام رزاق، "كيف تموت الديمقراطيات"، في :

http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2019/07/190722104351759.html12.08.2020(

إدارة انتخابية حكومية غير شفافة ولا عادلة.[1]

المظاهر الحديثة:

– تضخم الجهاز التنفيذي:

التضخم التنفيذي يتناقض مع جميع أشكال الانقلاب لأنه يحدث بدون بديل تنفيذي وببطء اكبر. يحدث هذا الشكل الأكثر شيوعًا للتراجع عندما يضعف المسؤولون التنفيذيون المنتخبون عمليات التدقيق في السلطة التنفيذية، ويجرون سلسلة من التغييرات المؤسسية التي تعيق قوة قوى المعارضة في تحدي التفضيلات التنفيذية. يتم تفكيك المؤسسات التي قد تتحدى السلطة التنفيذية من خلال القنوات القانونية ، وغالبًا ما تستخدم المجالس الدستورية أو الاستفتاءات التي تم انتخابها حديثًا. يمكن أيضًا استخدام المحاكم أو الهيئات التشريعية الحالية ، في الحالات التي يسيطر فيها أنصار السلطة التنفيذية على غالبية هذه الهيئات.

يحدث التضخم التنفيذي في مجموعة واسعة من البلدان. تقدم مهنة رئيس الوزراء السابق لتركيا (الرئيس الحالي) رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية (AKP)[2] مثالًا توضيحيًا. قاد أردوغان حزبه إلى انتصار كبير في الانتخابات الوطنية عام 2002 ، ثم اجتذب حصص متزايدة من الأصوات في كل من عامي 2007 و 2011. وفرت قوة حزب العدالة والتنمية في البرلمان البنية التحتية لـ "الثورة الهادئة" التي وعد أردوغان أنصاره ، وتمكين مرور عدد قياسي من القوانين الجديدة (بما في ذلك أكثر من خمسمائة خلال أول عامين له في منصبه) .[3]

العديد من هذه القوانين تقوض مؤسسات المساءلة. أصبحت الحريات الإعلامية والاستقلال القضائي موقعين رئيسيين للتراجع الديمقراطي. في عام 2004 ، على سبيل المثال ، عدلت الحكومة قانون العقوبات للسماح بالمحاكمة الجنائية للصحفيين لمناقشة أي موضوع تعتبره سلطات الدولة مثيرة للجدل. في وقت لاحق جاءت سلسلة من قوانين التشهير ، المدنية والجنائية ، والتي بدأت الدولة تستخدمها على نطاق واسع لإسكات النقاد. سهلت قوانين أخرى حظر المواقع الإلكترونية وتحديد مستخدمي الإنترنت ، بينما سمحت قوانين أخرى للمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون بمنع تغطية بعض القضايا تمامًا. نظرًا لأن وسائل الإعلام مملوكة في كثير من الأحيان لشركات قابضة تعتمد على العقود الحكومية ، يجب على الصحفيين الاختيار بين حرية التعبير والحصول على وظيفة. تم إجراء العديد هذه التغييرات من قبل المسؤولين المنتخبين ديمقراطيا مع تفويض شعبي قوي للحكم. نظرًا لأن العديد من التدابير الجديدة تحدت النخب العسكرية والمدنية بأوراق اعتماد ديمقراطية أقل من الكمال الخاصة

[1] Nancy Bermeo،**OP**. **CIT**, **pp** 5-19 وانظر ايضا:
Ellen Lust, **op**.**cit**.**pp** 1-6.

[2] **Justice and Development Party**

[3] Nancy Bermeo،**OP**. **CIT**, **pp** 5-19 .

بهم ، فقد اخترقوا النظام القديم بما وصفه حتى النقاد بأنه "حافة دمقرطة".

ويمكن قول الشيء نفسه عن العديد من المبادرات التي اتخذها الرئيس رافائيل كوريا في إكوادور. مثل إردوغان ، غير كوريا المؤسسات الديمقراطية بطرق أساسية ، ولكن دائمًا بتفويض انتخابي بلغ متوسطه 56 في المائة تقريبًا في ثلاث انتخابات امتدت من 2006 إلى 2013.

وفاء لتعهده بقيادة "ثورة المواطنين" ، قام كوريا بتغييرات عميقة في مجموعة واسعة من المؤسسات الديمقراطية. هذه بدأت في 2007 مع مبادرة لعقد انتخابات للجمعية الدستورية. أيد 82 في المئة من الناخبين اقتراحه في استفتاء و أيد 64 في المئة من الجمهور الدستور الجديد في استفتاء عام 2008. حذر كوريا من أنه هو ومؤيديه "فازوا في الانتخابات ، لكن ليس القوة "، وبدأ على الفور في تدعيم الأخير

كوريا أقنع الجمعية الدستورية المنتخبة حديثًا بإجبار الكونغرس المنعقد على الاستراحة الدائمة وتولي التشريع العمل بنفسه. إن العديد من الأحزاب القائمة ، التي فقدت مصداقيتها بسبب الفساد وضعف الأداء ، لم تسترجع أبداً. كوريا ختم مصيره من خلال تدابير حديثة تهدف إلى تقويض نخب المعارضة المحافظة في غواياكيل ، ومن خلال تغيير قواعد الأحزاب المرخصة ، ورسم الدوائر الانتخابية ، وتخصيص المقاعد .

إلى جانب النجاح الذي لا يمكن إنكاره لسلسلة من برامج إعادة التوزيع التي أدت إلى انخفاض غير مسبوق في الفقر وعدم المساواة في الدخل ، شلت هذه المبادرات القانونية معارضة كوريا التشريعية. فاز حزب كوريا ، أليانزا بايس ، بنسبة كبيرة بلغت 73 في المائة من المقاعد في الانتخابات التشريعية لعام 2013 ، بينما فاز أقوى منافسيه بأقل من 9 في المئة . بما أن دستور عام 2008 يسمح بإجراء تعديلات كاملة بأغلبية الثلثين ، تصويت المجلس التشريعي في ديسمبر 2015 على القضاء على حدود فترة الرئاسة لم يكن مفاجأة.[1]

وقد استخدم كوريا ولايته القوية لإجراء تغييرات رئيسية أخرى كذلك. لا يجوز للبنوك والمساهمين في البنوك امتلاك وسائل الإعلام ؛ البث بأن تعمل الترددات في "المصلحة الجماعية" ؛ تكون وسائل الإعلام والصحفيون مسؤولين قانونًا إذا كانت المعلومات التي ينشرونها لا تُعتبر "حقيقية ، ولا يجوز أن تهدف أي تغطية إلى "تدمير هيبة شخص طبيعي أو اعتباري أو تقليل مصداقيتها العامة". يمكن حل أي منظمة للمواطنين إذا رأت الدولة أنها انفصلت عن غرضها الأصلي أو ضار بأمن الدولة أو أضرت بـ "السلام العام".

على الرغم من أن كلا من أردوغان وكوريا يصنفان على أنهما شعبيان (وتوازيهما مع هوغو شافيز وفيكتور أوربان) ، إلا أن قادة الأشكال الإيديولوجية المتنوعة شاركوا في التكتلات التنفيذية. بين عامي 2006 و 2008 ، قام الرئيس السنغال عبد الله واد بتقليص حقوق الاحتجاج ، وعبث بالجدول الانتخابي ، وتغيير القواعد التشريعية

[1] **Ibid**.

لإعاقة منافس محتمل ، وأنشأ مجلسًا جديدًا يهيمن عليه من يعينونه.

التلاعب بالانتخابات بشكل استراتيجي.

يشير التلاعب الاستراتيجي إلى مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إمالة الملعب الانتخابي لصالح أصحاب المناصب. وتشمل هذه عرقلة الوصول إلى وسائل الإعلام ، واستخدام الأموال الحكومية في الحملات الحالية ، وإبقاء حق مرشحي المعارضة في الاقتراع ، وإعاقة تسجيل الناخبين ، وتعبئة اللجان الانتخابية ، وتغيير القواعد الانتخابية لصالح المرشحين الحاليين ، ومضايقة المعارضين – ولكن كل ذلك يتم بطريقة يتم فيها إجراء الانتخابات بحيث لا تبدو مخادعة. يختلف التلاعب الاستراتيجي عن التزوير الصارخ في يوم الانتخابات ذلك انه يحدث عادة قبل وقت الاقتراع بفترة طويلة ونادراً ما ينطوي على انتهاكات القانون بشكل واضح.

يفسر عدد من الدراسات التلاعب الاستراتيجي كنتيجة لظهور المراقبة الدولية للانتخابات. فقد وجد السياسيون طرقا جديدة لضمان النصر بعد أن صارت عمليات التزوير أكثر تكلفة. وأيا كان التفسير، يتفق العلماء على أن تراجع الديمقراطية المرتبط بالانتخابات يحدث قبل يوم الانتخابات.[1]

المطلب الثالث: خصائص الديمقراطيات المنهارة

هناك ارتباط قوي بين طبيعة الحكم من جهة، والأوضاع السياسية والاقتصادية في دولة ما، فعندما تتراجع الديمقراطية تتدهور مستويات الحرية. وهناك علاقة كبيرة بين جودة الديمقراطية، والاستقرار السياسي، والمشروعية، والتقدم نحو توطيد الديمقراطية. وقد كانت جميع الديمقراطيات التي انهارت منذ 1999 ديمقراطيات ليبرالية أيضًا، بل كان عدد منها بسبيله– تدريجيًّا– إلى أكثر من هذا. وتعاني الديمقراطيات الناشئة من مشكلات متشابهة. ولكن تلك الديمقراطيات التي تواجه الاضطراب والفشل تعاني مشكلات أخرى، يمكن تحديدها بوجه عام فيما يلي:

الفقر: لم يعد من الممكن القول بأن البلدان الفقيرة محكوم عليها بالفشل إذا أرادت أن تحكم نفسها من خلال الديمقراطية، لكن الفقر يقلل عمليًّا من هامش الخطأ، ويؤدي إلى تفاقم مشكلات أخرى. وليست جميع الدول التي تعاني متاعب مع الديمقراطية دولاً فقيرة، ولكن لديها مشكلات أخرى.

الحكامة السيئة: إن معظم الديمقراطيات الفاشلة تعاني من اضطرابات كبيرة، حيث توجد في فئة الثلث الأسفل من الدول فيما يتعلق بمحاربة الفساد. وتوجد ثلاث منها بين فئة ال10% من البلدان "الأكثر فسادًا" في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البلدان تعاني من دور غير فعال للدولة. وينظر مقياس البنك الدولي الخاص بـ"قضايا الحوكمة" إلى نوعية واستقلال الخدمة المدنية والخدمات العامة، ووضع وتطبيق السياسات بشكل أعمّ. ومن الأمور

[1] Ibid.

الطبيعية أن توجد بالقرب من قاع الفئة سالفة الذكر دول تمر بمرحلة ما بعد الصراع المسلح، مثل: ليبريا وسيراليون وتيمور الشرقية، كما توجد أيضًا بلدان أخرى تعاني من دور ضعيف للدولة، ودرجات عالية من شخصنة الحكم والتسييس، مثل: هايتي وغينيا بيساو.

غياب الاستقرار السياسي : حيث توجد بها مستويات مرتفعة من العنف ذي البواعث السياسية، أو لم تتمتع بالهدوء خلال تاريخها الحديث، علاوة على انتشار الإحساس بهشاشة الحكومة فيها وإمكانية الإطاحة بها. لذلك اعتمدت بعض البلدان في تحقيق الاستقرار على وجود قوات دولية، أو استعداد قوى خارجية لنشر قواتها عند الضرورة لمنع الانزلاق مجددًا نحو الفوضى.[1]

الاستقطاب العرقي أو الطبقي: يقوم الانقسام الغالب في أفريقيا على أسس عرقية. بينما في بوليفيا والإكوادور تتطابق الانقسامات الطبقية مع الانقسامات الإقليمية مع وجود شرخ عرقي عميق بين السكان الأصليين وأولئك المنحدرين من أصول أوروبية. أما في بنجلاديش فيكمن الانقسام الذي يعرقلها في العداء بين حزبين رئيسيين.

الانتهاكات الحكومية الخطيرة: يوجد في عديد من تلك البلدان رؤساء لديهم مشروعات سياسية مضخمة، ويعتقدون أنها بحاجة إلى تركيز وتوسيع السلطة. وفي بعض الحالات يعاد تشكيل البلد على أساس سياسة شعبوية–يسارية، مع إعادة توزيع الثروة لصالح الأقليات من الجماعات الأصلية المعدمة تاريخيًّا (وللحكام أنفسهم ومؤيديهم). وفي بلدان أخرى يعمل الرؤساء على تأسيس –أو الاحتفاظ– بهيمنة عرق أو عائلة أو حزب. بيد أن المحصلة دائمًا تكون مجرد صور لشيء واحد: الحكم السيئ. **تاريخ من الفشل الديمقراطي**، فكما ثمة دولة ناجحة هناك أخرى فاشلة، كما أن الديمقراطية نوعان ناجحة وفاشلة، وقد عرفت بلدان تعاقب صنفين من الأنظمة السياسية ديمقراطية فاشلة يليها حكم عسكري، فجمهورية تركيا قبل أن يستقر الأمر فيها خلال السنوات الأخيرة لرجب طيب أردوغان كانت مثالا صارخا للديمقراطيات الفاشلة التي وجدت في العسكر عقبا أو رديفا لها، يتداول معها على السلطة كلما بدا أنها ستقود البلاد إلى الهاوية .

و لم تكن دولة باكستان ثاني أكبر دول العالم الإسلامي في الفترات التي حكم فيها المدنيون بما فيها الفترة الراهنة، سوى ديمقراطية فاشلة عادة ما دفعت غالبية الشعب من كثرة فسادها إلى الكفر بها والقبول بحكم جنرال قوي يبسط يده بالقوة على المؤسسات ويفرض من خلال قوة الجيش هيبة الدولة، فيحد من فساد السياسيين والإداريين ويحقق قدرا من الاستقرار، حتى إذا ما بالغ في تعسفه عاد الحنين إلى حكم المدنيين فمكنوا بهذه الوسيلة أو تلك من الرجوع إلى دائرة والسلطة .

وفي أمريكا اللاتينية، تكاد تكون سيرة جميع دول القارة متشابهة، لم تختلف إلا مؤخرا في بعض الدول فقط

[1] **لاري دياموند**، الحوكمة الديمقراطية واداء الديمقراطية.(مركز المشروعات الدولية الخاصة)،**ص**. 2. في:
https://www.cipe.org/language-intro-arabic.

كالبرازيل وتشيلي والأرجنتين والمكسيك، إذ ومنذ تحررت هذه البلدان على أيدي سيمون بوليفار ورفاقه قبل ما يزيد عن القرنين، تداولت على الحكم أنظمة عسكرية وأخرى ديمقراطية فاشلة، وبقيت الحياة السياسية تراوح مكانها على الشاكلة نفسها مهما اختلفت ايديولوجية الحاكم، أكان من أقصى اليمين أو من أقصى اليسار، أو كان عسكريا أو مدنيا[1] .

و تختلف "الديمقراطية الفاشلة" عن "الديكتاتورية المدنية" في أن مؤسسات الدولة في الحالة الأولى عادة ما تكون قائمة على قاعدة الانتخاب الشفاف والنزيه إلى حد ما، فيما تكون هذه المؤسسات في الحالة الثانية نتاج إرادة الديكتاتور وتعيينه، وفيما عدا هذا الاختلاف فإن نتاج السياسات متشابه في الحالتين، إن لم يقل أن الديكتاتورية المدنية قد تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار السياسي ونسب أعلى في التنمية من الديمقراطية الفاشلة .

و تنتج الديمقراطية الفاشلة في الغالب عن الأداء بالغ السوء لنخب سياسية مفتقدة للأخلاق وغارقة في الفساد وعاجزة عن بلورة وفاق وطني وعن العمل الجماعي المشترك من أجل وطنهم، مما يخلق أجواء عامة يسودها الصراع والتناحر بدل الحوار والتكامل، وتغلب عليها الدسائس والمؤامرات، كما تفرض مفهوما منحرفا للسياسة يجعلها قرينة الكيد والنفاق والاستعداد لممارسة كل رذيلة من أجل البقاء في الحكم أو الانتصار في انتخابات أو اغتيال خصوم سياسيين .

و تكون الديمقراطية الفاشلة في جل حالاتها سببا في تفشي الأزمات المعيشية من غلاء للأسعار وتدهور للقدرة الشرائية للمواطنين وانهيار للمرافق الخدمية العامة من ماء وكهرباء وتعليم وصحة وانتشار للأمراض الاجتماعية كالرشوة والمحسوبية وسوء الإدارة وقلة الضمير والذمة، وشيوع الشعور بالاحتقار لدى عامة المواطنين للطبقة السياسية وما يصاحب ذلك من تآكل لهيبة الدولة ورموزها ومؤسساتها وممثليها.

و يحكم على الديمقراطية بالنجاح أو الفشل أساسا من خلال قدرتها على تحقيق الرفاه والتنمية للمواطنين من عدمه، فالديمقراطية لم تكن يوما غاية في حد ذاتها، إنما هي وسيلة لتحقيق غايات الرقي والتقدم والعدل والحرية والكرامة، وكأي نظام بشري فإنها ليست معصومة، فقد بينت حالة الديمقراطية في اليونان الحالي مثلا، أن الأحزاب على تنوعها وتباعد مرجعيتها يمكن أن تتواطأ فيما بينها على الشر والفساد بدل المصلحة العامة، فيتداول اليمين واليسار دون أن يقرر أحدهما كشف فساد الآخر، بل إن الواحد منهم ليعمد إلى طمس ذلك وتوريته في اتفاق غير معلن أو مكتوب[2] .

الخصائص الاقتصادية للبلاد المتراجعة عن الديمقراطية:

[1] **المكان نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.ص.** 3.

يمكن تحديد ثلاث خصائص اقتصادية لهذه الدول والتي لها ارتباط بالركود الاقتصادي في مناطق ثلاث: امريكا اللاتينية، الاتحاد السوفياتي السابق، بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

1– **الخاصية الاولى: تضخم اعلى**: لقد كان التضخم بالنسبة للبلاد المتراجعة عن الديمقراطية في التسعينات تقريبا ضعف التضخم بالنسبة للدول الاخرى السائرة على طريق الديمقراطية في اقليمها، ولم يظهر هذا التباعد في امريكا اللاتينية الا في التسعينات، مظهرا انخفاض معدلات التضخم بالنسبة لمعظم الدول السائرة على طريق الديمقراطية بمقدار النصف الى معدل قدر12,9%.وبالمقارنة، حافظت البلدان التي تعثرت على الطريق الديمقراطي على معدلات تضخم بلغت 20%.

وتتوافق حالة "بيرو" مع هذا النمط، فقد كان معدل التضخم فيها عاليا بصورة نسبية، بيد انه كان ثابتا عند 87% حتى عام 1987. وزاد النمو السنوي لنصيب الفرد الحقيقي على 2% اثناء تلك الفترة. ثم ارتفع التضخم لعنان السماء أثناء السنوات الثلاث التالية، اذ وصل الى 7482%.في عام 1990. وتدهور دخل الفرد الحقيقي بنسبة الثلث من عام 1988 حتى عام 1989، وبعد انتعاشه لمدة قصيرة في عام 1990 تقلص مرة أخرى في عام 1991. وتم انتخاب "البرتو فوجيموري" في عام 1990. فقام بحل مجلس النواب والمحاكم في ابريل عام 1992 في انقلاب دبره بنفسه، أي انقلاب مفروض ذاتيا، دعمه العسكر.

اما اختلاف حالة الاتحاد السوفياتي السابق فهو ملحوظ بصفة خاصة. فعلى الرغم من تقلب الاسعار الذي تبع انهيار الاتحاد السوفياتي، فان البلدان التي كان لديها تاريخ في التراجع في اقتصادات وقت الشدة سجلت متوسطا لمعدلات تضخم يفوق متوسط معدلات البلدان الاخرى السائرة على طريق الديمقراطية بثلاثة امثال 79%.مقابل 25%.ولما كان ميسورو الحال في المجتمع اقدر على نقل الموارد الى خارج البلاد بسهولة، فان المعاناة من التضخم تقع على طبقة الفقراء، والطبقة المتوسطة بصورة غير متناسبة. والنتيجة قاسية، بصفة خاصة، بالنسبة لمن كونوا مدخرات كبيرة او اصحاب الدخول مثل اصحاب المعاشات.

ولعل التداعيات المدمرة التي يتركها التضخم على التطور السياسي ترتسم في الذاكرة بجلاء من خلال تجربة المانيا بعد الحرب العالمية الاولى. اذ ادت التعويضات الباهظة التي فرضها المنتصرون على المانيا بعد الحرب، وسياسة السيولة النقدية التي انتهجتها حكومة ما بعد الحرب في المانيا للمساعدة في مواجهة هذه المطالب، والنقص الحاد في معظم السلع الى تدهور شديد في قيمة المارك الالماني. وتسارع التضخم بعد الحرب وبلغ ذروته في اواخر عام 1922 وعام 1923. وتدهورت قيمة المارك بشكل كبير خلال نفس الفترة. ودمرت ثروة معظم الاسر الالمانية بصورة تامة. ومشاهد الالمان العاديين وهو يكدسون العربات اليدوية بالماركات متجهين الى المخابز لشراء الخبز محفورة في ذاكرة التاريخ. هذا الوضع جعل الألمان يتجهون نحو مساندة سياسات استبدادية راديكالية من اجل الافلات من مهانة ما تصوره خطة ظالمة واستغلالية رسمها الحلفاء، وبصفة خاصة فرنسا، وبلجيكا، وايطاليا.

فسيطر هتلر على حزب العمال الاشتراكي القومي الالماني في عام 1921، وقام بمحاولة انقلاب فاشلة في عام 1923 قبل ان يتقلد زمام الحكم في نهاية الامر في عام 1932.[1]

2- الضعف النسبي للقطاع الخاص، ويرى ذلك على سبيل المثال، في المستويات الاكثر انخفاضا نسبيا من فرص حصول القطاع الخاص على الائتمان المتاح، والحصة الاقل من راس المال التي يديرها القطاع الخاص بوجه عام. ان استقلال القطاع الخاص عن التأثير السياسي يعكس التزام المجتمع باقتصاد السوق وقدرته على بناء مؤسسات مالية قادرة على البقاء. ان مجتمعا به قطاع خاص قوي تتوافر فيه مراكز قوة عديدة بوجه عام، ومن ثم تستطيع ان توازن الاجراءات التعسفية من قبل موظفي الحكومة. وعلى النقيض من ذلك، ففي المجتمعات التي ترتبط فيها الفرصة الاقتصادية بالعلاقات السياسية تتمتع الحكومة عمليا بسيطرة هائلة على حياة وثروات كل فرد في المجتمع. وفي مناخ كهذا، فان نقد ممارسات الفساد، والدخول في مشاريع منتجة لا يلقيان تشجيعا. وفي الحالات الاكثر حدة، تسيطر المشروعات التي تمتلكها الدولة او تلك القائمة على المحسوبية على كل الفرص الاقتصادية، وفي المقابل، يخلق الاستقلال الاكبر للقطاع الخاص هيكلا للسلطة اكثر توازنا داخل المجتمع، ويحث على نمو اقتصادي اسرع، ويخلق فرصا اكبر للتقدم الاقتصادي، وبوجه عام يزيد عدد اصحاب المصلحة في اقامة حكم تعددي، وبالتالي يسهم في خلق مرونة ديمقراطية اكبر.

واتساقا مع هذا المنطق تضم الدول المتراجعة عن الديمقراطية والراكدة اقتصاديا قطاعات خاصة اقل استقلالا بصورة ملحوظة مقارنة بالدول الاخرى السائرة على طريق الديمقراطية. ففي كل منطقة من المناطق الثلاث التي خضعت للدراسة اثناء التسعينات، وجد ان فرص حصول القطاع الخاص على الائتمان في البلدان التي تراجعت عن الديمقراطية اثناء المحنة الاقتصادية لديها، بلغت من 20%.الى 40%.وهو ما يقل عن المستويات المتوسطة للدول السائرة على طريق الديمقراطية بداخل كل منطقة على حده، بل لقد كانت هذه الاختلافات قوية حتى عند مراعاة عوامل أخرى[2]

3- **اعباء الديون بالنسبة للبلاد النامية.** ومصدر القلق هو ان الدين الذي تراكم على دول نامية كثيرة خلال سنوات اصبح كبيرا لدرجة ان خدمة الديون تهيمن على انفاق الحكومة التقديري، وبذلك اصبح قيدا رئيسيا على النمو الاقتصادي والتنمية. ان الدول السائرة على طريق الديمقراطية، والتي يعوق تنميتها سداد الديون قد تكون اكثر قابلية للارتداد عن الديمقراطية. وعند الفحص تظهر بعض الفروق في عبئ دفع الفوائد على الديون بين الدول المتراجعة عن الديمقراطية المضغوطة اقتصاديا والدول الاخرى السائرة على طريق الديمقراطية. ويبدو هذا في اوضح صوره في امريكا اللاتينية وافريقيا. فأعباء خدمة الديون كانت اعلى بنقطة نسبة مئوية من الناتج المحلي في البلاد المتراجعة عن الديمقراطية في هذه المناطق اثناء التسعينات. فالفرق في امريكا اللاتينية كان 6,6%. في مقابل

[1] مورتون هاليبرين، **مرجع سابق**، ص 90

[2] **المكان نفسه.**

5,9%. ، وفي إفريقيا 4,4%. في مقابل 3,6%. بل ان التباعد في إفريقيا أثناء الثمانينات كان اكثر وضوحا.

وعلى الرغم من ان التضخم واستقلال القطاع الخاص يبرزان بوصفهما سمتين محددتين للدول المتراجعة عن الديمقراطية التي تواجه تحديا اقتصاديا في كل المناطق الثلاث، فثمة خصائص أخرى معينة تميزها عن الدول الاخرى السائرة على طريق الديمقراطية داخل مناطقها. ففي الاتحاد السوفياتي السابق، كان الاعتماد اكبر كثيرا على صادرات الوقود، التي شكلت 40% من السلع التي باعها الى الخارج في التسعينات، مقارنة بنسبة 10% بالنسبة للدول السائرة على طريق الديمقراطية في الاقليم ككل. وهذه العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي وصادرات البترول، مقترنة بالميل الى الحكم بالقمع، والتي تعرف على نحو آخر ب"لعنة النفط" يمكن رؤيتها في دول أخرى كبيرة منتجة للبترول، تشمل: نيجيريا، السعودية، العراق، فنزويلا، انجولا. اذ ان التوافر السهل لمورد طبيعي مثل النفط يقلل الحافز لتطوير ايد عاملة ماهرة وبنية تحتية اقتصادية قادرة على تدعيم الثورة الوطنية.

وفي امريكا اللاتينية، ايضا، تميز سمات معينة البلدان التي تتراجع عن الديمقراطية بسبب الكساد الاقتصادي وتفصل بينها وبين تلك البلدان التي حافظت على مسيرتها الديمقراطية في التسعينات. ومن هذه السمات معدلات اعلى لسوء التغذية- بلغت في الثمانينات 16,5%. في مقابل 10,3%بالنسبة للدول السائرة على طريق الديمقراطية ككل. وبها بالمثل معدلات فساد اعلى كما تبينها مؤشرات مثل الدليل الدولي للمخاطر القطرية. وتبين هذه الارقام، معا، الانزلاق النسبي في مستويات المعيشة مقارنة بالبلدان الاخرى في الاقليم، وهو انزلاق قد يغذي الاحساس بالتعرض للاستغلال وبالتفاوت الاجتماعي المتزايد، ومثل هذه العواقب ربما تساهم، على نحو مفهوم، في تزايد الاحباط وتحطم الآمال في الاستفادة من التحول الى الديمقراطية.

والعامل الاساسي الذي يفصل بين البلاد المتراجعة عن الديمقراطية والبلاد الاخرى السائرة على طريق الديمقراطية في إفريقيا هو حجم العجز المالي. فمعدل العجز في البلاد التي خفضت النفقات أثناء الشدة الاقتصادية وصل الى 4,5%. من الناتج المحلي الاجمالي في التسعينات، او اعلى بمقدار 1,5نقطة مئوية من البلدان السائرة على طريق الديمقراطية في المنطقة ككل.[1]

[1] **المرجع نفسه، ص 91.**

المبحث الثالث: إشكالية التعريف وانعكاساتها على معايير القياس

الديمقراطية في مفهومها الأكثر عمومية، تعني حكم الشعب. ويبدو أن هذا عنصر شائع في جميع استخدامات الكلمة. كما أن أغلب استخدامات المصطلح تفترض أيضًا توفر السيادة. إذ يجب أن تتمتع الدولة، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، بقدر من الحكم الذاتي حتى تتحقق الديمقراطية.

ويكمن وراء هذه العناصر التعريفية الأساسية جدل كبير يتضمن دلالات وصفية ومعيارية؛ وهو يتعلق بماهية الأنظمة التي تعتبر (أو يمكن أن تكون) ديمقراطية. وبسبب الاختلافات الحادة أحيانا في تعريف الديمقراطية، نتوقع أن يكون من الصعب الاتفاق على معايير مقبولة وموثوق بها يمكن من خلالها قياس الحكم الديمقراطي في دولة ما.

وعلى سبيل المثال، يصنف مؤشر Polity V الولايات المتحدة على أنها ديمقراطية كاملة طوال القرن العشرين وجزء كبير من القرن التاسع عشر. إن هذا استنتاج صحيح إذا تجاهلنا تكوين الهيئة الناخبة – التي كانت تستبعد النساء والسود – في تعريف الديمقراطية. ويمكن أن نلاحظ سمات مماثلة في التعريفات التي تعتمدها مؤشرات أخرى للديمقراطية، وخاصة حينما يتم تعريف الديمقراطية من منظور اختزالي الى أدنى حد.[1]

وعلى نفس المنوال، قد يتم انتقاد مفاهيم الديمقراطية الأكثر شمولاً لإدراجها عناصر بعيدة كل البعد عن المعنى الأساسي للمصطلح. على سبيل المثال، يتضمن مؤشر الحقوق السياسية أسئلة تتعلق بالفساد، والسيطرة المدنية على الشرطة، وعدم وجود جرائم عنف واسعة النطاق، وإمكانية منح اللجوء السياسي، والحق في شراء وبيع الأراضي، وتوزيع أرباح المؤسسات الحكومية. هذه المعايير من شأنها قياس مستوى الحرية، وليس الديمقراطية. ومع ذلك ، يتم استخدامها بشكل متكرر كمقياس للديمقراطية.[2]

في حالات أخرى، لا يكون مدى اتساع التعريف هو الإشكالية بقدر ما تكون الأحكام المتضمنة في المؤشر. وعلى سبيل المثال، يعتبر مؤشر وحدة الاستعلامات التابعة للإيكونوميست (EIU) أن التصويت الإلزامي يؤثر سلبا على جودة الديمقراطية في بلد ما. صحيح أن هذا الإلزام ينتهك الحقوق الفردية، وبالتالي يمكن اعتباره غير ديمقراطي، إلا أنه في المقابل يعزز نسبة المشاركة، ويزيد من جودة التمثيل، وهو ما يمكن اعتباره عنصرًا من مكونات الديمقراطية.

واضح إذن أن المشكلات المنهجية التي تؤثر على المؤشرات المعاصرة تبدأ على مستوى التعريف. ونظرا لأن الإجماع التعريفي ضروري للحصول على إجماع حول القياس، يصبح هدف الوصول إلى مقياس مقبول عالميًا للديمقراطية

[1] - Michael Coppedge, Democratization and Research Methods Cambridge University Press,2012. p 248..

[2] مؤشر الديمقراطية لعام 2017، وهو من تصنيف وحدة الايكونوميست.

أمرا بعيد المنال.

ومن جهة أخرى تؤثر الاختلافات في تعريف الديمقراطية وعناصرها على عملية المقارنة بين الدول، ويبدو هذا واضحا بشكل جلي في مكانة بعض الأنظمة ضمن المؤشرات المختلفة للديمقراطية، إذ يمكن أن يعتبر نظام ما ديمقراطيا ضمن مؤشر ما، وأقل ديمقراطية ضمن مؤشر آخر.

كما يبرز أثر آخر مهم جدا لاختلاف المنطلقات النظرية في عملية التقييم، في تحديد ما إذا كانت الديمقراطية تتقدم أم تتراجع. ويظهر الاختلاف في التشخيص بشكل جلي إذا قارننا مؤشرات الديمقراطية المعدة من طرف فريدوم هاوس ووحدة الاستعلامات التابعة للايكونوميست من جهة، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من جهة أخرى، حيث تعتبر فريدوم هاوس أن مؤشر الحرية والديمقراطية هو في تراجع منتظم منذ العام 2006 (إلى غاية 2019)، بينما تعتبر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أن هناك صعوبات حقيقية تواجه الديمقراطية ولكنها ظلت خلال هذه الفترة في المستوى نفسه من التقدم.

إن هذا الاختلاف يمكن فهمه إذا تمعنا في المعايير الفرعية التي تستخدمها هذه المؤسسات في تقييم الديمقراطية، وفي التصنيف المعتمد.

وعلى سبيل المثال، يجادل **برونو كوفمان** بان زعم الايكونومست في تقريرها للعام 2017 بأن الديمقراطية تشهد تراجعا خطيرا هو زعم في غير محله. فقد اعتمد القائمون على إعداد الدراسة في الإيكونوميست على ستين مؤشراً، موزعة على خمس فئات: العمليات الانتخابية والتعددية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة الديمقراطية والحقوق المدنية.[1] ويعتبر كوفمان هذه المعايير محدودة جدا من حيث العدد والمضمون. وعلى سبيل المثال لا يُعتمد في تقييم "الديمقراطية التشاركية" سوى على المشاركة الانتخابية وعدد أعضاء النقابات. ولكن لا تُؤخذ إمكانيات الديمقراطية المباشرة ومشاركة المواطنين كما هي موجودة في سويسرا، بعين الاعتبار وهذا ما يضع دول شمال أوروبا في المقدمة. على الرغم من أن السويد التي تتفوق على سويسرا في الترتيب هي واحدة من الدول التي لا يُطلب من المواطنين فيها التعبير عن آرائهم رسمياً عبر صناديق الاقتراع إلا نادرا .[2]

المطلب الاول: الاختلاف بشأن تصنيف الأنظمة في العالم

ومن القضايا التي تترتب على الاختلاف بشأن ماهي عليه الديمقراطية وما هي ميزاتها، تظهر مشكلة التصنيف، هل هناك فقط دول ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية؟ أم هناك أصناف فرعية داخل كلا القسمين الكبيرين؟ وماذا عن التصنيفات الوسيطة، مثل فئة "حرة جزئيا" في مؤشر فريدوم هاوس، هل هي أقرب إلى الأنظمة الحرة، أم إلى

[1] رينات كونتسي، "لا يمكننا الحديث عن تراجع خطير في الديمقراطية"13، (فبراير 2018) ، في: https://bit.ly/327NOnB

[2] المرجع السابق.

الأنظمة غير الحرة؟ والأمر نفسه ينطبق على التصنيفات التي تقدمها المؤشرات الرئيسية الأخرى.

وعلى سبيل المثال، يؤكد شيدلر [1]أن التمييز بين الديمقراطية الانتخابية والاستبدادية الانتخابية، وهما نوعان من الأنظمة تقترحهما بعض التصنيفات، يدور بشكل أساسي حول حرية الانتخابات ونزاهتها وشموليتها وجدواها. وتتمثل المهمة الصعبة في تحديد ما اذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة من ناحية احزاب المعارضة والمرشحين الذين يقومون بحملات انتخابية، ومن ناحية التصويت واحصاء الاصوات، وبالتالي غالبا ما يجري انتقاد عملية التحقق من صحة الانتخابات التي يتولاها المراقبون الدوليون للانتخابات في انظمة انتخابية استبدادية، فتصنف بالاستناد الى حجج مقنعة على انها سطحية وغير ناضجة ومسيرة سياسيا.[2]

ومن بين المعايير التي تحدد مستوى حرية الانتخابات أن تكون الحواجز القانونية للدخول الى الميدان السياسي منخفضة، حيث هناك حرية اساسية للمرشحين والمؤيدين من الاحزاب السياسية المختلفة للقيام بحملاتهم والسعي لكسب الأصوات، وعندما لا يلمس الناخبون اي اكراه على الاطلاق عند ممارسة خياراتهم الانتخابية. كما تتطلب حرية اجراء الحملة حدا ملموسا من حرية التعبير والتنقل والتجمع والتعاون في الحياة السياسية. غير أنه من الصعب قياس اهمية تجاوزات معينة، فكم يجب ان يقتل او يعتقل من مرشحي المعارضة أو مؤيديها قبل اكتشاف عدم ديمقراطية الانتخابات؟ في الهند مثلا كان للاغتيالات المرتبطة بالانتخابات تاريخ طويل وقد تصاعدت مؤخرا الى معدلات خطيرة في بعض الولايات. ولكن الهند تصنف دائما بأنها دولة ديمقراطية.

إن التقييمات حول ما اذا كانت الانتخابات حرة أو لا تتطلب اذن دقة عالية لجهة تحديد معيار المخالفات وانماطها وسياقها. وينطبق الامر نفسه على بعد النزاهة الانتخابية. يجادل ليفيتسكي وواي بان الانظمة السياسية تتراجع الى الاستبدادية الانتخابية عندما تكون "مخالفات المعيار الادنى من الديمقراطية" جديدة للغاية بحيث انها تخلق ملعبا غير متوازن بين الحكومة والمعارضة. مع ذلك فحتى في كثير من الديمقراطيات الليبرالية والقائمة، ليس هناك ملعب مستو. تتمتع الاحزاب او السلطات التنفيذية الحاكمة عادة بمنافع الحكم: وصول اسرع الى الاعلام، والحصول على الاموال من الاعمال التجارية بسهولة اكبر والقدرة (سواء كانت قانونية بشكل قاطع ام لا) على استعمال وسائل النقل الحكومية والاستعانة بالموظفين الحكوميين عند اجراء الحملات. ليس هناك نظام يعتبر ديمقراطية كاملة، فكل الانظمة تتطلب تيقظا وانتباها دائمين، ولا تنفي التجاوزات الشخصية المعزولة الصفة

[1] انظر في:

Andreas Schedler, "Elections without Democracy : The Menu Of Manipulation", **journal of democracy V**13, **N**2 (april 2002).

https://**www**.**journalofdemocracy**.**org**/**articles**/**elections-without-democracy-the-menu-of-manipulation**/

[2] لاري دايموند، **"التفكير بالانظمة الهجينة "**، في: لاري دايموند ومارك بلاتنر(محررا) ،" **الديمقراطية: ابحاث مختارة"**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016)، **ص** 379.

الديمقراطية للانتخابات.[1]

وهناك من يركز لمعرفة نزاهة الانتخابات على وجود سلطة حيادية لإدارة الانتخابات، وتوفر هذه السلطة على كفاءة عالية لاتخاذ احتياطات معينة ضد الاحتيال في التصويت واحصاء الاصوات، وعندما تعامل الشرطة والجيش والمحاكم المرشحين والاحزاب المتنافسة بدون تحيز، و يتوفر لجميع المتنافسين وصول متكافئ لوسائل الاعلام العامة، ويسمح بالمراقبة المستقلة للتصويت واحصاء الاصوات، وتكون سرية الاقتراع محمية، وتكون الاجراءات لتنظيم الاصوات واحصائها شفافة ومعروفة للجميع، وتكون هناك اجراءات واضحة وغير متحيزة لحل الشكاوى والنزاعات.

والواقع أن هذه اللائحة يمكن أن تطول أكثر، ولا يبدو ان المراقبين الدوليين بإمكانهم دائما حيازة الوقت والشجاعة والخبرة بالبلد للحكم بشكل قطعي على مستوى حرية الانتخابات ونزاهتها.[2]

المطلب الثاني: مقاييس متعددة لوضع واحد

يعتبر مؤشر "الحرية في العالم"، وهو تقرير عالمي سنوي عن الحقوق السياسية والحريات المدنية تعده منظمة فريدوم هاوس المقياس الأكثر شهرة في العالم. وغالبًا ما يتم اعتبار متوسط مؤشراتها، على مقياس من 1 إلى 7 ، للحرية السياسية (استنادًا إلى 10 مؤشرات) والحريات المدنية (استنادًا إلى 15 مؤشرًا) مقياسًا للديمقراطية. ويتألف المقياس من تقييمات رقمية ونصوص وصفية لكل بلد ومجموعة مختارة من المناطق. يغطي تقرير 2019 مثلا التطورات في 195 دولة و 14 مقاطعة من 1 يناير 2018 وحتى 31 ديسمبر 2018.

وتستمد منهجية التقرير إلى حد كبير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948. يفترض التقرير أن هذه المعايير تنطبق على جميع البلدان والأقاليم، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو التكوين الديني والعرقي أو مستوى التنمية الاقتصادية. كما ينطلق أيضا من الافتراض بأن الحرية لجميع الناس تتحقق على أفضل وجه في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية[3].

بدأت فريدوم هاوس تقدم عرضا سنويا موجزا حول وضع الحرية في العالم منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وكان العرض يتضمن تقييما للاتجاهات السياسية وآثارها على الحرية الفردية. وفي عام 1972 أطلقت فريدوم هاوس دراسة سنوية جديدة أكثر شمولًا تسمى الدراسة المقارنة للحرية. طور ريموند جاستيل Raymond

[1] **المكان نفسه.**

[2] **المرجع السابق، ص** 380.

[3] **– https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2019**

D. Gastil[1] من جامعة هارفارد المنهجية التي حددت معايير الحقوق السياسية والحريات المدنية وصنفت الدول انطلاقا من ذلك على أنها حرة أو حرة جزئيًا أو غير حرة. ومع التطورات التي عرفها النظام الدولي أواخر الثمانينيات، صار التقرير بدءا من العام 1989 يعد من طرف فريق من الخبراء بعد أن ظل جاستيل يحرره منذ إنشائه.

وفي منتصف التسعينيات، استلزم التوسع في العرض الخاص بالدول والأقاليم تعيين محللين خارجيين من الخبراء الإقليميين من الأوساط الأكاديمية والإعلامية ومجتمعات حقوق الإنسان – واستمر المشروع في النمو من حيث الحجم والنطاق منذ ذلك الحين. وفي الوقت ذاته تم إجراء عدد من التحديثات المحدودة للمنهجية مع مرور الوقت للتكيف مع الأفكار المستجدة حول الحقوق السياسية والحريات المدنية. يتم إدخال هذه التغييرات بشكل تدريجي من أجل ضمان إمكانية مقارنة التصنيفات بين سنة وأخرى. وحسب فريدوم هاوس، شملت التحسينات دقة أكبر في تعريف كل مؤشر، وإرشادات إضافية حول التعامل مع مختلف الوضاع الواقعية، ومزيدا من التفاصيل حول التفاعل بين التطورات التكنولوجية الجديدة والحريات الأساسية. بالإضافة إلى إدراج بعد النوع الاجتماعي (الجندر) في إطار جميع المؤشرات ذات الصلة[2].

ويحتوي مؤشر فريدوم هاوس قسمين اثنين، أحدهما متعلق بالحقوق السياسية، والثاني بالحريات المدنية، ويضم سبع مجموعات من المتغيرات، تحتوي ستة وعشرين مؤشرا اساسيا، و169 مؤشرا فرعيا. وتتمثل مجموعات المتغيرات في: العملية الانتخابية، التعددية السياسية والمشاركة، أداء الحكومة، حرية التعبير والمعتقد، الحقوق التنظيمية والجمعوية، حكم القانون، والاستقلالية الشخصية والحقوق الفردية.

لطالما كانت منهجية التقييم في مقياس فريدوم هاس عرضة للنقد. وقد وصف جاستيل نفسه المؤشر بأنه "نظام تصنيف فضفاض وبديهي لمستويات الحرية أو الديمقراطية، على النحو المحدد في الحقوق السياسية التقليدية والحريات المدنية للديمقراطيات الغربية". وفيما يتعلق بانتقادات تقاريره ، قال: "عمومًا ، يستند هذا النقد إلى آراء حول فريدوم هاوس بدلاً من فحص مفصل لتصنيفات المسح"[3].

وفي دراسة لتقارير الحرية في العالم خلال الفترة من 1972 إلى 1988 خلص بولن وباميلا باكستون Bollen and Pamela Paxton إلى أنه كان هناك دليل لا لبس فيه على أخطاء في القياس تتعلق بسمات البلدان. وقد قدر الباحثان أن طريقة غاستيل أنتجت انحيازا (انحرافا معياريا) قدره 0.38 ضد البلدان

[1] ريموند دنكان جاستيل (19 ديسمبر 1931–14 ديسمبر 2010) هو عالم اجتماع أمريكي اشتهر بتقييم الحرية السياسية في تقارير Freedom in the World التي نشرتها دار الحرية ".

[2] – **https**://**freedomhouse**.**org**/**report**/**methodology-freedom-world-2019**

[3] انظر في:

R.D Gastil, "The Comparative Survey of Freedom: Experiences and Suggestions " Studies in **comparative International Development**. " V.**25**, **N**.1, (1990), **pp**. 25–50.

الماركسية اللينينية وانحيازا أكبر قدره 0.5، لصالح البلدان المسيحية.[1]

وفي عام 2001 ، وجدت دراسة أجراها ماينوارينج و برينك و بيريز لينان Mainwaring و Brink و Perez-Linanhe أن مؤشر الحرية في العالم له علاقة إيجابية قوية (80٪ على الأقل) مع ثلاثة مؤشرات أخرى للديمقراطية. ولكن Mainwaring أكد أن مؤشر فريدوم هاوس لديه تحيزان منهجيان: نتائج الأنظمة اليسارية غالبا ما تكون مطبوعة بالاعتبارات السياسية، وأحيانًا تكون التغييرات في الدرجات مدفوعة بالتغيرات في معايير معدي التقرير بدلاً من التغيرات في الظروف الحقيقية"[2].

ووفقًا لبشيفورسكي، فإن مؤشر فريدوم هاوس يركز على الوجود النظري للحريات بدلاً من ممارسة الحرية. وأعطى المثال بالولايات المتحدة، حيث يتمتع المواطنون بحرية تكوين الأحزاب السياسية والتصويت ، ولكن حتى في الانتخابات الرئاسية ، فقط نصف المواطنين الأمريكيين هم من يصوت[3].

وتؤكد سارة بوش Sarah Bush أن العديد من النقاد وجدوا أن المنهجية الأصلية لما قبل عام 1990 تفتقر إلى الرصانة الكافية. وبالرغم من تحسن هذا الوضع بعد تعيين فريق من الخبراء لمراجعة المعايير في عام 1990، إلا أنها لا تزال تواجه بعض الانتقادات. ومن ذلك أن تعريف المؤشر للديمقراطية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة الخارجية الأمريكية. ولاحظت بوش أن الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة تميل إلى الحصول على درجات أفضل مما تمنحه لها التقارير الأخرى. ولكن من جهة أخرى، ونظرا لأن التقرير مهم للمشرعين والسياسيين الأمريكيين، تجد الدول الأضعف التي تسعى للحصول على معونة أو مساعدة من الولايات المتحدة نفسها مجبرة على الاستجابة للمعايير التي يتضمنها المؤشر، مما يمنح فريدوم هاوس تأثيرا كبيرا في تلك الدول[4].

ومن جانب آخر، يعترف محررو تقرير مؤشر الديمقراطية للايكونوميست أنه لا يوجد توافق في الآراء حول كيفية قياس الديمقراطية. والقضية ليست فقط ذات أهمية أكاديمية، ولكنها بالغة الأهمية أيضا في ميدان السياسات العملية. وعلى سبيل المثال ، على الرغم من أن تعزيز الديمقراطية يحتل مكانة عالية في قائمة أولويات السياسة

---

[1] - انظر في:

Bollen Kenneth and Paxton Pamela, "Subjective Measures of Liberal Democracy", ***Comparative Political Studies***, **V**. 33, **N**. 1 , (February 2000), **pp**.58–86.

[2] عد الى:

S Mainwaring, D Brinks, and Liñán Pérez, "Classifying Political Regimes in Latin". Studies in **Comparative International Development**. V.**36**,**N**. 1, (2001), **pp**. 37–65.

[3] - Adam Przeworski, "Freedom to choose and democracy", **Economics and Philosophy**, V.19, **N**. 2, (2003),**pp**. 265–79.

[4] - S Bush, "The Politics of Rating Freedom: Ideological Affinity, Private Authority, and the Freedom in the World Ratings", **Perspectives on Politics**, **V**.15, **N**. 3, (2017), **pp**. 711-731.

الخارجية للولايات المتحدة ، إلا أنه لا يوجد إجماع داخل حكومة الولايات المتحدة على ما يشكل الديمقراطية[1].

وفي السياق نفسه، يقر معدو بارومتر الديمقراطية أنه من الممكن قياس جودة الديمقراطية لبلد ما في وقت معين بناءً على مفهوم نظري محدد للديمقراطية، ومع ذلك فإن جودة المسعى برمته ليست فقط نتيجة لمفهوم نظري مناسب ، ولكنها تعتمد أيضًا على جودة القياس نفسه[2].

قد يصبح الأمر أكثر غموضا عند استخدام مصطلحات أخرى كالحرية مثلا، إذ على الرغم من أن مصطلحي "الحرية" و"الديمقراطية" غالباً ما يتم استخدامهما بالتبادل، فإن المصطلحين ليسا مرادفين. يمكن اعتبار الديمقراطية مجموعة من الممارسات والمبادئ التي تضفي الطابع المؤسسي على الحرية، وبالتالي، تحمي الحرية في نهاية المطاف. وحتى لو كان توافق الآراء حول التعاريف الدقيقة بعيد المنال، فإن معظم المراقبين اليوم يتفقون على أن السمات الأساسية للديمقراطية كحد أدنى، تشمل الحكومة القائمة على حكم الأغلبية وموافقة المحكومين؛ ووجود انتخابات حرة ونزيهة ؛ وحماية حقوق الأقليات؛ واحترام حقوق الإنسان الأساسية. كما تفترض الديمقراطية المساواة أمام القانون والإجراءات القانونية والتعددية السياسية. السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت الإشارة إلى هذه الميزات الأساسية كافية كمفهوم مرض للديمقراطية. أم أن هناك حاجة إلى مفهوم أوسع[3].

ومن جانب آخر يصر البعض على أن الديمقراطية هي بالضرورة مفهوم مزدوج: فالدولة إما أن تكون ديمقراطية أم لا. لكن يبدو أن معظم المقاييس تتمسك بمفهوم خطي، مع إمكانية وجود درجات متفاوتة من الديمقراطية.

يعد تعريف فريدوم هاوس للحرية السياسية أكثر تطلبًا من معاييرها للديمقراطية الانتخابية – أي أنها تصنف عددًا أكبر من الدول على أنها ديمقراطيات انتخابية أكثر من كونها "حرة" (يتم تصنيف بعض الدول "الحرة جزئيًا" أيضًا على أنها "انتخابية" الديمقراطيات "). في تقريرها لعام 2015 مثلا، صنفت 125 دولة من أصل 193 دولة على أنها "ديمقراطيات انتخابية" ؛ ومن بين هذه الأخيرة، ووفق معيار أكثر صرامة ، تم تصنيف 89 دولة على أنها "حرة".

يغطي مقياس الحرية السياسية في فريدوم هاوس العملية الانتخابية والتعددية السياسية ، وبدرجة أقل ، أداء الحكومة وبعض جوانب المشاركة.

الفرق الرئيسي بين مؤشرات القياس المختلفة هو بين المفهوم "الرفيع" أو الضيق للديمقراطية، المفهوم الممتد و الأوسع نطاقًا. تتوافق المفاهيم الرفيعة بشكل وثيق مع تعريف أكاديمي مؤثر للغاية للديمقراطية، هو مفهوم دال

[1] - The Economist Intelligence Unit , **Democracy Index 2018**: **Me too? Political participation**, **protest and democracy**, London 2019, **p**. 46.

[2] - Democracy Barometer, Version 6 September 2018, p.3.

[3] The Economist Intelligence Unit, **op**. **cit**, **p**. 46.

Dahl للتعددية أو البوليارکية Poyarchy، والذي يحتوي على ثمانية مكونات أو متطلبات مؤسسية: لكل المواطنين البالغين تقريباً الحق في التصويت. تقريبا جميع المواطنين البالغين مؤهلين لشغل وظائف عامة؛ للقادة السياسيين الحق في التنافس على الأصوات؛ الانتخابات حرة ونزيهة ؛ جميع المواطنين أحرار في تشكيل الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات والانضمام إليها ؛ جميع المواطنين أحرار في التعبير عن أنفسهم في جميع القضايا السياسية ؛ توجد مصادر متنوعة للمعلومات حول السياسة ومحمية بموجب القانون؛ تعتمد سياسات الحكومة على الأصوات واشكال التعبير الأخرى.

أما المفاهيم واسعة النطاق للديمقراطية، فقد بدأت تجد مكانها شيئا فشيئا ضمن المعايير المستخدمة في القياس. وبالرغم من دخول بعض الأبعاد المتضمنة في المفاهيم البديلة للديمقراطية، مثل المشاركتية والتداولية والنسوية، إلا أن تأثير الخلفية الليبرالية للديمقراطية لا يزال قويا في كل المؤشرات المتداولة. [1]

يمثل جدول المعايير المتبناة من طرف بارومتر الديمقراطية مثالا على إدخال متغيرات جديدة مثل المشاركتية والفضاء العام ضمن معايير القياس، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 2 : معايير القياس في مؤشر بارومتر الديمقراطية

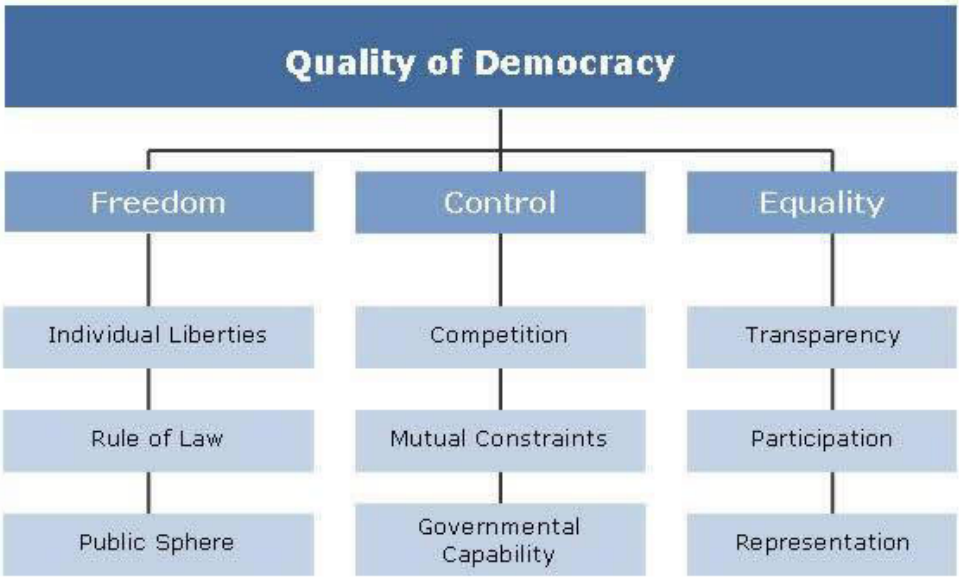

المصدر: **بارومتر الديمقراطية** http://www.democracybarometer.org/concept_en.html

وبالتأكيد فإن إدخال هذه المؤشرات في عملية القياس من شأنه أن يحدث فروقا قد تتسع وقد تضيق في تقييم الأنظمة السياسية وتصنيفها. ومن ثم في تشخيص واقع الحكم الديمقراطي والقول بأن العالم يشهد حالة انحسار للديمقراطية أم لا.

[1] **http://www.democracybarometer.org/concept_en.html**

ومن بين المقاييس التي تتبنى مفهوما شاملا للديمقراطية نجد ايضا مؤشر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، والتي تعد تقريرا حول "الحالة العالمية للديمقراطية" يصدر كل سنتين، وهو تقرير حديث نسبيا، نشر إصداره الأول عام 2017، ويهدف لتقييم جودة الممارسة الديمقراطية. يستند المقياس الى خمس سمات رئيسية للديمقراطية تحتوي بدورها على 16سمة فرعية و 97 مؤشر ويستمد مؤشراته من 12 مصدر مختلف للبيانات، أكبرها هو قاعدة بيانات مشروع أنواع الديمقراطية V-Dem[1].

أما السمات الخمس الأساسية التي يستند اليها المقياس فهي[2]:

الحكومة التمثيلية: تقيس هذه السمة حرية الوصول إلى السلطة السياسية ومدى تساوي جميع المواطنين في ذلك، عبر وجود انتخابات تنافسية وشاملة للجميع ومنتظمة .وتشمل أربع سمات فرعية هي :الانتخابات النظيفة، حق الاقتراع العام، حرية الأحزاب السياسية والحكومة المنتخبة

الحقوق الأساسية: تعني هذه السمة مدى احترام الحريات المدنية، ومستوى حصول الشعب على موارد أساسية تمكنه من المشاركة النشطة في العملية السياسية .وهي تتداخل إلى حد كبير مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .وتشتمل الحقوق الأساسية على ثلاث سمات فرعية هي :الوصول إلى العدالة، الحريات المدنية، والحقوق الاجتماعية

والمساواة .وتشمل أيضاً المكونات الفرعية التالية :حرية التعبير، حرية تشكيل الجمعيات والتجمع، حرية الدين، حرية التنقل، السلامة والأمن الشخصيين، الرعاية الأساسية، المساواة بين فئات المجتمع والمساواة بين الجنسين.

مراقبة عمل الحكومة: تقيس هذه السمة الرقابة الفعلية على السلطة التنفيذية .وتشتمل على ثلاث سمات فرعية هي :فاعلية البرلمان، استقلال القضاء، نزاهة الإعلام.

الإدارة النزيهة: تقيس هذه السمة مستوى نزاهة ووضوح تنفيذ القرارات السياسية، وبالتالي فهي تعكس الجوانب الرئيسية لسيادة القانون .وتشتمل على سمتين فرعيتين هما :غياب الفساد والانفاذ المتوقع للقوانين.

العمل التشاركي: تقيس هذه السمة مشاركة المواطنين الرسمية وغير الرسمية في العمليات السياسية .ولأن السمات

[1]- يعد مشروع V-Dem ثمرة تعاون بين أكثر من 30 باحثًا دوليًا ومقره في قسم العلوم السياسية بجامعة غوتنبرغ في السويد ومعهد كيلوغ بجامعة نوتردام بالولايات المتحدة. وهو نهج جديد لتصور الديمقراطية وقياسها. و يوفر المشروع قاعدة بيانات متعددة الأبعاد تعكس تعقيد مفهوم الديمقراطية كنظام يتجاوز مجرد وجود الانتخابات. تميز V-Dem بين خمسة مبادئ أساسية للديمقراطية: الانتخابية ،الليبرالية ، التشاركية ، التداولية ، والمساواة ، وجمع البيانات من أجل قياس هذه المبادئ. أنظر :

https://www.v-dem.net/en/

[2] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "**الحالة العالمية للديمقراطية 2019: معالجة العلل، احياء الوعد**"، ستوكهولم 2019، ص. 2. في:

https://www.idea.int/publications/catalogue/summary-global-state-of-democracy-2019?lang=ar

الفرعية لهذه السمة(وهي مشاركة المجتمع المدني، المشاركة الانتخابية، الديمقراطية المباشرة والديمقراطية المحلية)تغطي ظواهر مختلفة، فإنها لا تصنف ضمن مؤشر واحد.

شكل رقم 3 : معايير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المصدر :المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، منهجية مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية :إطار المفاهيم والقياس(ستوكهولم، 2018b(<https://doi.org/10.31752/idea.2018.66>

يتميز منهج المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات باعتماده على التقييم المحلي، من طرف مواطني الدولة المعنية. وذلك نظرًا لأن وجود أجانب من أجل الحكم على نوعية الديمقراطية في الدولة أمر يثير القلق والريبة، والشعوب المعنية تلم بتاريخ وثقافة أوطانها بشكل أعمق، وهو ما يشكل قاعدة أساسية لفهم منهجها وترتيباتها لتقييم الديمقراطية[1].

وانطلاقا من هذه المنهجية، يبدو تقرير الحالة العالمية للديمقراطية الذي تعده المؤسسة أكثر تفاؤلا بشأن وضع الديمقراطية في العالم مقارنة بمؤشر فريدوم هاوس الذي يتبنى مقاربة أكثر تضييقا لمفهوم الديمقراطية. وهو ما سيبرز بشكل اكثر تفصيلا في المبحث الرابع من هذا الفصل.

[1] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "**الحالة العالمية للديمقراطية 2019، مرجع سابق.**

المبحث الرابع: التراجع الديمقراطي: واقع الظاهرة

قبل الحديث عن تراجع الديمقراطية ينبغي أولا القيام باستعراض موجز لعملية التحول الكبير نحو الديمقراطية في إطار ما تعارف الدارسون على تسميته باسم الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي، وذلك لأن التراجع أو الانحسار الذي يميز الحالة الديمقراطية منذ بداية القرن الجديد إنما هو معاينة فرضتها المقارنة مع حجم التحول الذي عرفه عدد كبير من الأنظمة السياسية في العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

المطلب الاول: التراجع بصفته سمة ملازمة للانتقال

الى غاية العام 1999 كانت توجد حالات قليلة نسبيا من الانهيار الديمقراطي، وكان العدد الأكبر من هذه الانهيارات قد حدث في غضون عقد من الثورة البرتغالية عام 1971، مثلما حصل في لبنان عام 1975، وفي الهند عام 1975، وفي تركيا عام 1980، وفي غانا 1981، وفي نيجيريا عام 1983. وبعد ذلك، اطاحت الانقلابات العسكرية بالديمقراطية في فيجي عام 1987، وفي السودان عام 1988، وفي تايلاند عام 1991، وفي غامبيا وليسوتو عام 1994، بينما قام الرؤساء المنتخبون بإفراغ الديمقراطية من محتواها في بيرو عام 1992، على اثر الانقلاب التنفيذي لالبرتو فوجيموري (Alberto Fujimori)، وفي زامبيا لما انتهك فريدريك شيلوبا (Frederick Chiluba)، العملية الانتخابية ابان اعادة انتخابه عام 1996. ومع ذلك، دامت حالة الطوارئ في الهند اقل من عامين، وعادت تركيا وتايلاند الى الديمقراطية بعد فترات قصيرة مماثلة من حكم الجيش، بينما عادت غانا ونيجيريا الى الديمقراطية عام 2000 تقريبا، ليسوتو عام 2002، وبيرو وزامبيا عام 2001، على اثر انتخابات رئاسية جديدة. اذا سلمنا بان فيجي وغامبيا مازالتا تعيشان حالة من التعفن السياسي في ظل دولة ديمقراطية زائفة، فهما –على الاقل– دولتان صغيرتان[1].

الردة الديمقراطية كظاهرة تستوجب الانتباه بدأت في الواقع مع الانقلاب الذي حدث في باكستان عام 1999. لقد حدث هذا الانقلاب عندما بلغت الموجة الثالثة من العملية الديمقراطية– على ما يبدو– ذروتها، كما عكست المشاكل المترسخة للحوكمة التي يتصارع معها العديد من الدول الديمقراطية الهشة الجديدة. ومنذ ذلك الحين، اجهضت الديمقراطية عبر ممارسات غير ديمقراطية وقف وراءها رؤساء منتخبون في روسيا، وفنزويلا، أو عن طريق الانقلاب كما حصل في النيبال، أو بسبب عملية غش واسعة مست الانتخابات كما وقع في نيجيريا عام

[1] لاري دايموند، روح الديمقراطية، مرجع سابق، ص. 98.

.2003

وفي المقابل، لم تستطع الولايات المتحدة الامريكية ولا الدول الديمقراطية الغربية التجند بالقدر الكافي في اي من هذه الدول من اجل ممارسة ضغط فعال يفضي الى العودة الى الديمقراطية[1]، بل عجزوا عن فعل ذلك حتى مع غامبيا، وهي احدى أضعف وأفقر الدول في العالم، حيث استطاع الزعيم العسكري يحي جامع[2] بسط هيمنته على البلاد لمدة تزيد على العقدين دون خوف من أي ضغط دولي.

ان هذه الانهيارات الديمقراطية لم تشكل وحدها جملة الاتجاهات المقلقة. فثمة دول ديمقراطية اخرى –مثل بنغلاديش– لم تفعل الديمقراطية بشكل لائق، وقد تغير من اتجاهها، فتنهار انهيارا تاما. كما تعيش دول عديدة شهدت ثورات ديمقراطية، مثل الفليبين وأكرانيا وجورجيا وكينيا، خطر مصادرة ثوراتها وتبديدها من جراء الحوكمة السيئة ومخافة الوقوع في دوامة الاقتتال الداخلي بين الفصائل المتنازعة. وولد الجدال الدائر في اماكن اخرى من العالم مثل تايوان والمكسيك حول الفضائح المتعلقة بالفساد، ازمات ساهمت في ابطال التقدم نحو ترسيخ الديمقراطية. كما اخذت دول استبدادية قوية مثل الصين وبيلاروسيا واوزبكستان ومصر في تقليص مساحة المعارضة، واغلاق قنوات المساعدة الدولية بغية القضاء على أي ضغوطات ديمقراطية.[3]

1- الموجة الثالثة للانتقال الى الديمقراطية

في 25 افريل 1974 اطاحت مجموعة من الضباط بالحكم الديكتاتوري الذي دام حوالي 50 سنة في البرتغال، ولم يكن هناك اعتقاد بأن هذا الحدث السياسي سيعني الكثير بالنسبة الى مستقبل الديمقراطية. فقد كانت تلك الفترة مقلقة بالنسبة الى وضع الحرية في العالم. وفي اكتوبر 1973 ، قامت القوات العسكرية التشيلية بالإطاحة بحكومة سلفادور أليندي (Allende) عقب انقلاب دام بتشجيع من الادارة الامريكية التي لم تكن تسمح بقيام أنظمة اشتراكية في أمريكا اللاتينية في إطار الحرب الباردة والصراع الايديولوجي ضد الشيوعية.

وخلال الفترة الاكثر دموية من هذا الصراع، كانت الولايات المتحدة الامريكية بصدد الانسحاب من حرب في الفيتنام كلفتها حياة اكثر من ثمانية وخمسين الف امريكي وملايين الفيتناميين. ان جهود الولايات المتحدة لدعم

[1]- الضغط من أجل العودة الى الحكم الديمقراطي بعد حدوث انقلاب مثلا هو سلوك انتقائي من طرف الدول الغربية. يظهر أحيانا في شكل تجند منقطع النظير كما حدث في هايتي بداية التسعينيات، أو من خلال صمت مطبق يبلغ حد التواطؤ كما حصل في حالة مصر عام 2013

[2]- وصل يحي جامع الى السلطة عن طريق انقلاب عسكري عام 1994، وبعد سنتين أجرى انتخابات رئاسية وفاز بها، ثم انتخب مجددا في 2001 و 2006 و2011، ولكنه فشل في انتخابات 2016، غير أنه لم يعترف بالهزيمة، ثم اضطر لاحقا للاقرار بنجاح منافسه بعد وساطة افريقية.

[3]تفاصيل اكثر عن هذه الدول والازمات انظر:

Richard Rose And Doh Chull Shin, Democratization Backwards: The Problem of Third-Wave Democracies, **British Journal Of Political Science**,**V**31,**Iss**2,(april 2001).pp. 331-354.

حكومة الفيتنام الجنوبية الفاسدة والمتعسفة باءت بالفشل. في أفريل 1975 سقطت سايغون(Saigon) في يد تكتل القوات الشيوعية لفييتكونغ وجيش الفيتنام الشمالية، مما استلزم اخلاء امريكيا سريعا ومهينا من المدينة واستكمالا للهزيمة العسكرية الامريكية الاولى في حرب كبيرة. وعقب هذا الحديث، تنامت عبر العالم قوة الاتحاد السوفياتي والقوة الصينية، وازدادت الثقة بالنفس، فصارت تدعم التمرد الماركسي والقومي باستمرار في آسيا، وافريقيا، وامريكا الجنوبية.[1] ولما سقط جنوب الفيتنام في ايدي النظام الشيوعي، سقطت ايضا لاووس وكمبوديا. وقد ظل الحكم الشمولي في الاتحاد السوفياتي ودول اروبا الشرقية التابعة لها ينعم بالأمن لعقود قادمة. وقد حدث أن حاول الكسندر دوبتشيك (Alexander Dubček) تقوية النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا واصلاحه من خلال منحه حرية اكثر وخلق "اشتراكية ذات وجه انساني"، إلا ان هذه المحاولة تم قمعها بدبابات سوفياتية عام 1968. واذا ما عدنا الى أمريكا، فسنجد ان الديمقراطية الامريكية قد تشوهت في أعقاب فضيحة وترغايت (Watergate)بسبب تعطيل نيكسون سير العدالة واساءة استعمال حقه الدستوري في محاولة يائسة للتشبث بالسلطة قبل ان يقدم استقالته في اوت 1974 .

في تلك الفترة كانت الديكتاتورية –وليست الديمقراطية– هي نمط الحكم السائد في اغلب دول العالم. وكانت فقط ربع الدول المستقلة تختار حكوماتها عبر انتخابات حرة وتنافسية، وكان معظمها ينتمي الى بلدان "غربية" رأسمالية، بالإضافة الى عدد من الدول الصغيرة الواقعة في جزر كانت خاضعة للاستعمار البريطاني. وباستثناء كوستاريكا، كانت فنزويلا وكولومبيا وأمريكا اللاتينية ترزح تحت وطأة الحكم العسكري الاستبدادي، او تحت رحمة الحكومات المدنية الفاسدة ذات التأثير العسكري القوي. لقد كانت البرازيل ترزح تحت الحكم العسكري لعقد من الزمن، وكان العديد يرحب "بمعجزة" التقدم الذي قاده مستبدون مجددون في وقت شهدت فيه البلاد تدفق الاستثمارات.

وفي الفترة ذاتها تقريبا، كانت كوريا الجنوبية، وتايوان وسنغافورة تسجل معدلات هائلة من النمو الاقتصادي في ظل الانظمة المستبدة التي كانت على ما يبدو تملك الصيغة المثلى لتحقيق تنمية سريعة: العمل على تقوية سلطة الدولة لتحقيق قدر هائل من المدخرات المالية، وترشيد الاستثمارات نحو صناعات مهمة، وقمع نقابات العمال، والحد من الاجور، وضمان "استقرار سياسي"، ومن ثم جلب مستويات عالية من الاستثمارات الخارجية. في منتصف الستينيات، حذت اندونيسيا حذو تلك الدول تحت "النظام الجديد" بقيادة الجنرال سوهارتو، وبعد تنظيم حملة دامية استئنائية للتخلص من اكبر حركة شيوعية في آسيا غير الشيوعية، والتسبب في ازهاق ارواح مئات الآلاف من الناس. كان هذا النموذج جاذبا للغاية، ليس فقط بالنسبة الى صناع القرار الامريكيين الذين هم في اشد الحاجة الى قصص داعمة للنجاح الامريكي وتمتلك القدرة على مجابهة الخطر الشيوعي بكل جرأة. وهكذا، عندما

[1](لاري دايموند، **روح الديمقراطية: الكفاح من اجل بناء مجتمعات حرة**، ترجمة: عبد النور الخراقي، (بيروت: الشركة العربية للابحاث والنشر، ط1، 2014)، **ص ص**. 22-23

اعلن الرئيس الفليبيني فيرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) عن قانون الطوارئ في سبتمبر 1972، ملغيا بذلك دستور 1935، ومسيطرا على السلطات بالحديد والنار، وزاجا بثلاثين الف عضو من المعارضة في السجن، تعزز التحالف بينه وبين الولايات المتحدة بشكل لافت للنظر.[1]

وفي السياق ذاته، وبحجة حفظ النظام وتحقيق تقدم اقتصادي قامت رئيسة الوزراء الهندية انديرا غاندي (Indira Ghandhi) بإسقاط اكبر نظام ديمقراطي في العالم شهر جوان 1975، فألغت الانتخابات الديمقراطية والحريات المدنية في ظل نظام الطوارئ بغية ابطال مفعول قرار حكم قد تتبناه المحكمة العليا لإلغاء انتخابها وازالتها من منصبها. وفي اقل من سنتين، منيت غاندي بهزيمة نكراء في انتخابات دعت لها وهي واثقة بالفوز فيها. إن السهولة التي تم بها انهيار المؤسسات الديمقراطية في الهند مثلت صفعة قوية لمستقبل الديمقراطية في منتصف العقد.[2]

وفي افريقيا المتحررة قبل فترة وجيزة من الحكم الاستعماري الاروبي كانت الصورة أكثر قتامة. فمن اصل ثمان وثلاثين دولة من دول جنوب الصحراء توجد هناك فقط ثلاث دول ديمقراطية لا يتجاوز عدد سكانها مليونا او اقل، وهي بوتسوانا، غامبيا، وموريشيوس. وخلال الستينات، اصيبت الديمقراطية بنكسة في نيجيريا –اكبر الدول الافريقية التي كانت تعد بمستقبل زاهر للديمقراطية – وسط نزاع عرقيي واه ادى الى حرب اهلية حصدت ارواح ما يناهز مليون شخص. اما جنوب افريقيا فقد كانت في قبضة حكومة عرقية عنصرية. وفي زائير اسس موبوتو سيسيسيكو (Mobutu Seseseko) احدى الدول الكليبتوقراطية (Kleptocratic)[3]الاكثر همجية في العالم بدعم سخي من الدول الديمقراطية الغربية التواقة الى الحصول على الثروات المعدنية هناك. وفي دول مثل الموزمبيق وانغولا كانت الحركات التحررية التي فرضت نفسها على الساحة السياسية ماركسية استبدادية ولم تكن ديمقراطية. في سبتمبر 1974، قامت مجموعة من الضباط العسكريين الراديكاليين المتأثرين بالأيديولوجية الماركسية والمتحالفين بعد حين مع الاتحاد السوفياتي، بعزل الامبراطور الاثيوبي هايلي سيلاسي(Haile Selassie)الموالي للغرب طويلا ليضعوا حدا لحكم دام اكثر من اربعة عقود.

في الشرق الوسط وشمال افريقيا كانت لبنان الدولة العربية الديمقراطية الوحيدة، ولكن دخولها في مستنقع الحرب الاهلية انهى العمل بالنظام الديمقراطي. أما اسرائيل فكانت تعتبر دولة غربية من حيث الثقافة ومستوى تطورها، اما تركيا، فكانت تمثل نموذج الدولة الاسلامية العلمانية المتدينة التي تستحق التشجيع، وان كانت ديمقراطيتها تتأثر بالنظام العسكري تأثيرا بالغا. ان النموذج التركي اهتز خلال النصف الثاني من السبعينيات بانزلاقه في مستنقع العنف الذي اودى بحياة اكثر من خمسة آلاف شخص الى ان حدث الانقلاب العسكري في سبتمبر 1980.[4]

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص.24.

[2] **المرجع نفسه، ص** 25.

[3] الكليبتوقراطية نظام حكم يقوم على النهب والسلب لتثبيت دعائم الدولة.

[4] (لاري دايموند روح الديمقراطية، **مرجع سابق، ص 26** .

2- موجات التراجع عن الديمقراطية.

بين عامي 1970و2010، ازداد عدد الديمقراطيات في مختلف مناطق العالم من حوالي 35دولة الى حوالي 120دولة، اي حولي 60بالمئة من دول العالم، فيما اسماه صمويل هنتنغتون الموجة الثالثة من الدمقرطة. وبناء على نموذج هنتنغتون، بدأت الموجة الأولى الطويلة في عشرينيات القرن التاسع عشر واستمرت حتى نهاية القرن، في حين طرأت الموجة القصيرة الثانية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة. أما الموجة الثالثة فقد بدأت مع التحول الديمقراطي في اسبانيا والبرتغال بداية السبعينيات، واستمرت عبر نهاية الحكم العسكري في اليونان وتركيا، وامتدت الى سلسلة من بلدان امريكا اللاتينية بما فيها البرازيل والارجنتين وبيرو وبوليفيا وتشيلي، ثم تحركت الموجة الى آسيا مع دمقرطة الفليبين، وكوريا الجنوبية وتايوان، وبلغت ذروتها بانهيار الشيوعية والتحول الى الديمقراطية في اروبا الشرقية وبعض الدول التي خلفت الاتحاد السوفييتي سابقا. جادل خبير الديمقراطية لاري دايموند في ان الموجة الثالثة واجهت انحسارا في العقد الاول من القرن الحالي، وفي حين ان اندلاع ثورات الربيع العربي بداية عام 2011 اوحى لبعض المراقبين ببدء موجة رابعة، فان الانتكاسات في مصر وليبيا وسورية جعلت هذا الطرح اقل قدرة على الاقناع[1].

ويحدث النكوص والتراجع الديمقراطي مثله مثل التحول الديمقراطي على شكل موجات، اذ اخذت مجموعة كبيرة من انظمة الحكم تنتقل من فترات طويلة من عدم توافر المقومات لديها للتغيير الديمقراطي الى تحرك منقلب سريع ذهابا وايابا بين نشر الديمقراطية والاطاحة بها. فلنأخذ على سبيل المثال الفترة في اروبا في الفترة بين 1900 و1949، والتي خضع فيها 17نظام حكم الى فترة واحدة على الاقل من التسارع في اقامة الديمقراطية. 12 من تلك الدول 17(النمسا، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايطاليا، البرتغال، رومانيا، روسيا، اسبانيا، واذا ادخلنا الاحتلال النازي-الاراضي المنخفضة) ايضا قاست اطاحة الديمقراطية بصورة اسرع مرة واحدة على الاقل.

ثم اصبحت انظمة الحكم في اروبا اكثر جاهزية لانتشار كل من الديمقراطية والاطاحة بها مما كانت عليه من قبل في القرن الثامن عشر، كما اصبحت انظمة الحكم في اميركا اللاتينية ايضا جاهزة للتحرك في كلا الاتجاهين بمجرد اعلان استقلالها من اسبانيا خلال العقود الاولى من القرن التاسع عشر. والقى التاريخ تحولا مماثلا مع زوال الاستعمار عن آسيا وافريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، فصارت الفليبين وتايلاند والسنغال ،على سبيل المثال، كلها تشبه الديمقراطيات الحديثة الي يمكن ايضا ان ترتد الى الاطاحة بالديمقراطية. لان جماعات النخبة القوية

[1] فرانسيس فوكوياما، **النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية**، ترجمة معين الامام ومجاب الامام ، ط1، (منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016).

تشعر بالخطر على مصالحها من المزيد من الديمقراطية.

ان هذه الشواهد تؤكد على انه بمجرد ان يدخل نظام حكم ما منطقة التقلب بين اقامة الديمقراطية والاطاحة بها، يحصل عموما ابتعاد عن الديمقراطية بشكل اسرع، مع مشاركة اقل من الشعب، وتأثير اكبر من طبقة النخبة مما يحدث عند حدوث تقرب من الديمقراطية. وفي الحقيقية، كانت التعبئة الشعبية الواسعة والسلمية ضد الانظمة الفاشية، هي حالات التحول الحديثة التي درسها فريق دار الحرية، والرئيسية التي عززت دفع انظمة الحكم تلك نحو الديمقراطية، في المقابل، كانت المحاولات من قبل قمة النظام باتجاه القاعدة لإصلاح الانظمة اقل تأثيرا.

واذا نظرنا الى بورما والصين ونيبال وتايلاند، التي ادت التحديات لسلطة الدولة فيها جميعا الى القمع الواسع النطاق والاطاحة بالديمقراطية، نجد غالبا ما كانت التعبئة الشعبية تفشل، ومع ذلك، اصبح الناس العاديون في ايامنا هذه يتدخلون بازدياد في الالحاح على نشر الديمقراطية.[1]

3- الارتداد العكسي

وفقا لنظرية الموجات الديمقراطية التي صاغها هنتغتون، فان كل موجة ديمقراطية تلحقها موجة معاكسة. واعتمادا على قياس الفترة الزمنية للموجة الثانية من الديمقراطية، التي استمرت من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اوائل الستينيات، لتعقبها موجة معاكسة استمرت نحو عقد ونصف من الزمن، اي بمقدار مدة الموجة الثانية من الديمقراطية، فان الفترة الزمنية للموجة الثالثة، التي ابتدأت من منتصف السبعينيات، تبدو طويلة، فهل انتهت مع نهاية القرن الماضي لتعقبها موجة معاكسة؟

هذا السؤال سبق ان طرحه لاري دايموند في نهاية القرن العشرين وصاغه كالآتي: هل يتجه العالم نحو حافة بداية ارتداد عكسي للديمقراطية؟ ولفت الى ان عددا من ديمقراطيات الموجة الثالثة اضحى يعاني مشكلات خطيرة، مشيرا الى ان تآكل جوهر الديمقراطية التي تشهدها الانظمة الديمقراطية، اكانت الاطول عمرا ام الحديثة، يمكن ان يكون مقدمة لتعليق الممارسات الديمقراطية فعلا او اطاحتها. لكن بدلا من ان يقول دايموند ان العالم امام موجة ارتداد عكسي للديمقراطية، اوضح ان العالم بات يشهد فترة ركد او استقرار ديمقراطي، على اساس ان عدد الديمقراطيات في العالم عموما لا يزيد او لا يقل بشكل كبير لبعض الوقت، وان مكاسب الديمقراطية تقل او تزيد بشكل متوازن نسبيا، موضحا ان موجات الديمقراطية لا تعقبها بالضرورة موجات ارتداد او نكوص ديمقراطي، لكن يمكن، كبديل من النكوص، ان يكون هناك حالة جمود او ركود.

[1]- تشارلز تيللي،**مرجع سابق، ص ص**. 84-85.

في هذا الشأن، يرى الاكاديمي والدبلوماسي الامريكي ما يكل ماكفول ان الموجة الثالثة للديمقراطية افرزت في اعوامها الاخيرة انظمة هجينة تجمع بين ديمقراطية شكلية وبعض مظاهر الاستبداد، خصوصا في اروبا الوسطى واروبا الشرقية اللتين خبرت دولهما انظمة دكتاتورية بامتياز في ظل انظمتها الشيوعية. [1]

ووفقا لماكفول، كان لا بد من ان يشهد بعض هذه الدول تحولات ديمقراطية من نمط جديد سماه الموجة الرابعة للديمقراطية، حيث توافرت مجموعة من الشروط لهذه الدول، بعضها خاص بطبيعة النظام القائم وبعضها الآخر خاص بقوى المعارضة. وحدد ماكفول هذه الشروط بالآتي: نظام شبه قمعي، تلاشي شعبية راس النظام، اتحاد المعارضة، فريق مستقل لمراقبة الانتخابات، عدد من المنافذ الاعلامية المستقلة، تعبئة الجماهير، انقسام وسط قوات الامن.[2] ان حديث ماكفول منذ قت مبكر عن الموجة الرابعة للديمقراطية واعتباره دول اروبا الشرقية واروبا الوسطى مهيأة لها، وجد صدى عند كثير من الاكاديميين، منهم توم غلاغر(t.gallagher) ورونالد اكستمان (R.Axtmann) ودايموند. وكان الاخير يرى ان مجموعة من دول شمال افريقيا وشبه الجزيرة العربية وآسيا، مثل العراق وسورية كوريا الشمالية والصين، مهيأة للانضمام الى الموجة الرابعة، لكنه اكد حديثا ان الديمقراطية في العالم تعاني ركودا مستحكما، وان عددا من الدول التي كان يعتقد ان من الممكن ان تشهد تحولات ديمقراطية حقيقية انهارت الديمقراطية فيها، مثل روسيا ونيجيريا وفنزويلا والفليبين وباكستان وبنغلاديش وتايلاند وكينيا والعراق ودول عربية اخرى، من شان هذا الانهيار ان يعوق التحفيز على التغيير الديمقراطي الذي كان منتظرا في عدد من الانظمة الاستبدادية منها الصين و فيتنام.[3]

كانت أنواع الجهات الفاعلة المشاركة في صنع الديمقراطية في الموجة الرابعة مختلفة أيضًا عن تلك التي افترضت في الموجة الثالثة. في بعض الحالات ، يمكن التعرف على لاعبين مشابهين في نظام الحكم القديم – المتشددون والمتشددون – في هذه التحولات الشيوعية الناجحة إلى الديمقراطية ، على الرغم من أن الفجوة لعبت دورًا أقل أهمية بكثير. بدلاً من ذلك ، كانت درجة التعاون والتعبئة داخل المجتمع أكثر بروزًا. في بعض الحالات ، مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا لعبت جورجيا، وبدرجة أقل روسيا وأوكرانيا في النهاية، دورًا بارزًا في تغيير النظام. من الواضح إذن أن الجهات الفاعلة الجماهيرية التي أضرت بالديمقراطية في تحليلات الموجة الثالثة كانت مفيدة لنجاح الموجة الرابعة. أطاحت الحركات الثورية من الأسفل – وليس النخبة من الأعلى – بالأنظمة الشيوعية وأقامت مؤسسات ديمقراطية جديدة. دور الوحدة مقابل الانقسام بين هؤلاء

الجهات الفاعلة تبدو مختلفة إلى حد ما عند مقارنة الموجات. وقد ساعد الإجماع بين هؤلاء المنافسين في نظام

[1] لتفاصيل اكثر عن اشكال ديمقراطيات الموجة الثالثة ،كما يسميها البعض: ديمقراطية الواجهة، ديمقراطيات انتخابية، وديمقراطيات كاملة. انظر في:
Jeff Haynes ,**Democracy and Political Change in the 'Third World**,
First published, (London and New York: Routledge, 2001), **p p** 7-11

[2] عصام فاهم العامري، **المازق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول**،ط1، (بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2016)، **ص**. 107.

[3] **المرجع نفسه، ص**. 108

الحكم القديم ، وليس الانشقاق ، في تحقيق الانتقال الديمقراطي

أخيرًا ، لان الأنواع المختلفة من القوى الفاعلة – السلطة مع الجهات الفاعلة المجتمعية ،غالبا ما تشارك في هذه العملية فإنها غالبًا ما تستخدم تكتيكات المواجهة عدم التعاون لتحقيق الأهداف الديمقراطية. أدبيات الموجة الثالثة لا تبرز هذه الديناميكية. عندما تؤدي أحداث مثل الانتخابات أو المظاهرات في الشوارع إلى فرض مبدا توازن القوى ، تفرض الجهات الفاعلة المجتمعية نخبها غير الديمقراطية. بدلاً من ذلك ، يمكن للمرء أن يفكر في هذه التحولات على أنها حالات "استسلم" فيها الشيوعيون القدامى للقواعد الديمقراطية الجديدة للعبة. ليس لديهم خيار حقيقي ولا قوة للمقاومة.

النقاش حول الموجة الرابعة يقود مباشرة الى الحديث عن ما يسمى بالانتقال الديمقراطي الناجح. إن حالات الانتقال غير الناجح – أي الانتقال من الاستبداد الشيوعي إلى الاستبداد الرأسمالي – لا تستند إلى عمليات المواجهة ، ولكن بالاحتفاظ بمجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة. كما هو الحال مع المسار الأول ، فرض الجانب الأقوى قواعد اللعبة على الجانب الأضعف. فقط ، في هذه الحالة ، يتم تبني الأفكار الاستبدادية بقوة والمؤسسات الاستبدادية المحفوظة أو المعاد تشكيلها. كما هو الحال مع المسار الأول ، وفي تناقض صارخ مع الظروف التي يكون فيها توزيع القوة متساوًا ، يتم فرض هذه التحولات بنقطة توازن جديدة بسرعة إلى حد ما. في معظم الحالات ، يتم توحيد الأنظمة الناتجة تمامًا مثل الديمقراطيات الليبرالية.[1]

المطلب الثاني: السياق العام للتراجع الديمقراطي

تواجه الأنظمة الديمقراطية تحديات عالمية مركبة، يفرضها المشهد السياسي المعاصر الذي ترسمه العولمة، وتحولات القوة الجيوسياسية والأدوار والهياكل المتغيرة للمؤسسات فوق الوطنية وتطور تقنيات الاتصالات الحديثة. وتؤثر ظواهر عابرة للحدود الوطنية كالهجرة وتغير المناخ على القوى المحركة للنزاع والتنمية والمواطنة وسيادة الدولة .أما أوجه عدم المساواة الآخذة في التزايد، وما تجره من استقطاب وإقصاء اجتماعي، فتؤدي إلى تشويه التمثيل والصوت السياسي، وتقليص الوسط المعتدل الحيوي من الناخبين.

كما تواجه الديمقراطية تحديات داخلية متزايدة، كالزعماء السياسيين غير الراغبين في احترام نتائج الانتخابات أو تسليم السلطة سلمياً مثلاً. وقد يفضي هذا إلى ارتداد عن الديمقراطية. أما عزوف الناخبين وانعدام الثقة بالمؤسسات السياسية التقليدية، وخصوصاً الأحزاب السياسية والسياسيين، فق دفع المواطنين إلى التماس طرق

[1] **المكان نفسه.**

بديلة للحوار والمشاركة السياسية، تدعمها التقنيات الحديثة. ويقوض المال السياسي الضخم وقدرته على الاستيلاء على الدولة وتسهيل الفساد، نزاهة الأنظمة السياسية. فالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي أو المتأثرة بالنزاعات، تواجه صعوبات أكثر في بناء مجتمعات ديمقراطية مستقرة [1].

رغم ذلك لقد ساهمت هذه العوامل المحركة في ظهور وجهة نظر واجهت انتقادات واسعة، ترى أن الديمقراطية في تراجع .وما زالت الأحداث الجارية في العالم تختبر فكرة قدرة الديمقراطية على الصمود وتجعل الأنظمة الديمقراطية تبدو هشة ومهددة .بيد أن قيم الديمقراطية السائدة في صفوف المواطنين والمؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي، ما زالت تعبر عن نفسها وتحظى بالحماية .ففي عام 2017 ، شهدت كل من البرازيل وجمهورية كوريا ورومانيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وفنزويلا مظاهرات حاشدة ضد الفساد. وخرج المواطنون إلى الشوارع في بلدان كثيرة للمطالبة باستعادة الديمقراطية.

وتمثل الشعبوية تحدياً شائعاً آخر؛ وهي مطالبات من نخب سياسية غوغائية، تزعم أنها تمثل "الشعب" وتدافع عن وجهات نظر غير ليبرالية وتطرح رؤى رومانسية للمجتمع غالباً ما تكون بعيدة المنال، عوضاً عن الحقوق الأساسية. والحركات الشعبوية حركات معقدة، وقد تترك مضامين إيجابية على الديمقراطية من حال التعبير عن أصوات المظلومين لدى النخب والمؤسسة الحاكمة، غير أنها تنطوي على جانب مظلم إذا ما استولى الشعبويون على الحكومات ونفذوا سياسات اجتماعية غير ناجحة.

وقد ساد افتراض على مدى عقود بأن الديمقراطية تستمر في معظم الحالات إذا كانت "راسخة"[2] غير أن التقدم نحو الديمقراطية خلال مرحلة انتقالية لا يكون خطياً أو حتمياً بالضرورة.[3] ويمكن للبلدان التي ينظر إليها عادة على أنها ذات ديمقراطيات راسخة أن تمر بتآكل أو إنتكاس ديمقراطي) [4]

كما صارت الديمقراطية تواجه تحديات في أوروبا الغربية ذاتها. فالاستقطاب يقوض التلاحم الاجتماعي اللازم للممارسة الديمقراطية السليمة وإلى ذلك، فقد أدى تصويت بريكست Brexit في يونيو 2016 بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي الى إثارة مخاوف بشأن قدرة أغلبية ضعيفة على اتخاذ قرارات تؤثر تأثراً عميقاً على حياة جميع المواطنين. وفي انعكاس للمخاوف العالمية بشأن القيود على المجتمع المدني، شهدت بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية مثل أذربيجان وجمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا وروسيا وسلوفاكيا تراجعاً في دور المجتمع

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –"إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية "2015 .في:

https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html

[2] انظر:

Gerard Alexander، **The Sources of Democratic Consolidation Hardcover** (4 February 2002) .

[3] Thomas Carothers،"**the end of transition paradigm**" **V**.13, **Issue**. 1, (January2002).

[4] انظر:

Ellen Lust، David Waldner ، **op.cit**.

المدني، وهو ما وضع الديمقراطية التعددية في هذه الأنظمة على المحك.

وخلال عامي 2016 و2017 اندلعت أزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والغابون وزمبابوي وغامبيا بسبب تلاعب السلطة التنفيذية وعدم رغبتها في تسليم الحكم بعد نهاية المدة الدستورية .وغالباً ما يؤدي تحكم الرؤساء بالسلطة إلى نشوب احتجاجات عنيفة ودورات من القمع، مثلما جرى في بوروندي، حيث كادت مطالبة الرئيس بيير نكورونزيزا Pierre Nkurunziza[1] بفترة رئاسية ثالثة أن تدخل البلد في دوامة عنف هو في غنى عنها.

وفي آسيا والمحيط الهادي تتمتع بعض البلدان مثل الصين وفيتنام بازدهار اقتصادي متواصل في ظل نظام حكم الحزب الواحد. وفي عام 2016 ، انتقلت السلطة في فيتنام إلى قيادة جديدة انتخبها مندوبو الحزب الشيوعي الحاكم .أما الفليبين، التي انتقلت إلى الديمقراطية في أعقاب ثورة "قوة الشعب" في الفترة 1983-1986 فقد شهدت الحقوق والحريات فيها تراجعاً تحت مبررات الحرب الشعبوية على المخدرات .وشككت أحزاب المعارضة في أفغانستان وبنغلاديش وكمبوديا وماليزيا والمالديف وباكستان وتايلند في صحة العمليات الانتخابية وقاطعتها أو رفضت القبول بالنتائج .ويشير هذا النمط بشكل عام إلى ضعف الديمقراطية في المنطقة.[2]

وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، توحي الأنماط السائدة أن الديمقراطية تكاد تكون العرف السائد في المنطقة التي تشهد أعمق تعزيز ديمقراطي لها حتى الآن، حيث شهدت توسعاً في حقوق الهوية الجنسية وحقوق الشعوب الأصلية .ومع ذلك، لا تزال الديمقراطية تعاني من تفشي الفساد واستمرار التفاوت الاقتصادي في البرازيل وبيرو وفنزويلا . وقد مرت السلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك وفنزويلا بأحداث عنف مسلح نابعة من الجريمة المنظمة ومن أشكال أخرى من انعدام الأمن الإنساني، كالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي مثل هذه البيئات غير الآمنة، استهدفت المنظمات الإجرامية والشبكات غير المشروعة المجتمع المدني والإعلام المستقل والمدعين العامين والقضاة ومسؤولي الحكومات المحلية. وهو ما يقلل من جودة الديمقراطية في هذه الدول.[3]

المطلب الثالث: واقع الديمقراطية في السنوات الاخيرة

في تقريرها السنوي لوضع الحريات في العالم، سجلت منظمة فريدوم هاوس أنه بنهاية العام 2018 عرف مؤشر الحرية تراجعا للعام الثالث عشر على التوالي. وقد شمل هذا التقهقر مجموعة متنوعة من الدول في كل مناطق

[1]- في سنة 2015 أعلن نكورونزيزا عن رغبته بالترشح لفترة رئاسية ثالثة، في خطوة اعتبرتها المعارضة خرقًا للدستور نظرًا لأنه يمنع الترشح لرئاسة الجمهورية ثلاث مرات متتالية، على أن أنصار نكورونزيزا قالوا بأن الفترة الأولى لا تحتسب كونها كانت تعيينًا من قبل البرلمان وليست انتخابًا من قبل الشعب. وبتاريخ 26 أبريل خرجت مظاهرات صاخبة اعتراضًا على الترشيح الثالث، فوقعت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة أسفرت عن مقتل ستة أشخاص على الأقل وإغلاق عدَّة قنوات إذاعيَّة واعتقال عدد من رؤساء المعارضة، ونزوح حوالي 24,000 من البلاد نتيجة القلاقل. (ويكيبيديا)

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سابق**.

[3] **المكان نفسه**.

العالم، من الديمقراطيات القديمة كالولايات المتحدة الأمريكية إلى الأنظمة السلطوية الراسخة مثل الصين وروسيا. وبالرغم من أن الوضع لم يبلغ من السوء حد خسارة مكاسب العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إلا أن النمط الثابت للتراجع منذ العام 2006 يبعث فعلا على القلق.

وفي هذا السياق، انخفضت النسبة المئوية للبلدان المصنفة "غير حرة" بين عامي 1988 و2005 ، بنحو 14 نقطة (من 37 إلى 23 في المائة) ، بينما نمت حصة البلدان الحرة (من 36 إلى 46 في المائة). غير أن طفرة التقدم هذه بدأت في التراجع بين عامي 2005 و2018، حيث ارتفعت حصة البلدان غير الحرة إلى 26 في المائة ، بينما انخفضت حصة البلدان الحرة إلى 44 في المائة. [1]

شكل رقم 4: توزيع الدول حسب مؤشرات الحرية في العالم (1988-2018)

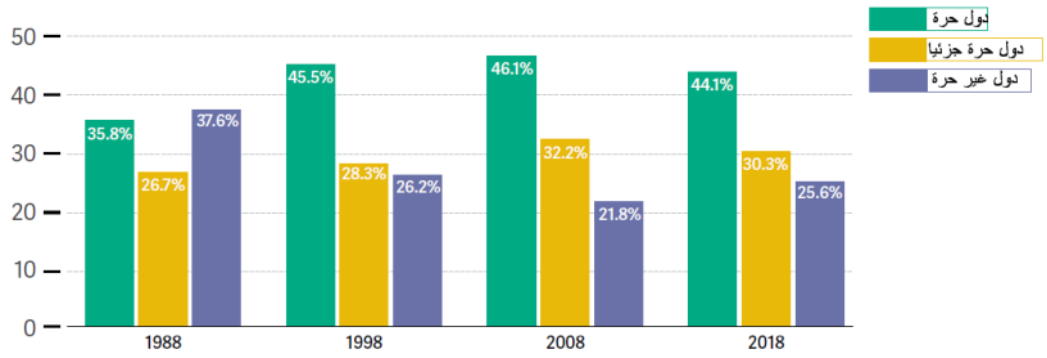

المصدر: Freedom House, Freedom in the World 2019: Democracy in Retreat. P03

مع انتهاء الفترة الانتقالية التي تلت الحرب الباردة، هناك تحول آخر في النظام العالمي يتحدى الديمقراطيات القديمة من الداخل والخارج. فقد اشتدت أزمة الثقة في هذه المجتمعات، مع تنامي شكوك المواطنين في أن الديمقراطية لا تزال تخدم مصالحهم. وهكذا نجد من بين 41 دولة تم تصنيفها "حرة" في الفترة من 1985 إلى 2005، سجلت 22 دولة انخفاضًا في صافي النتائج في السنوات الخمس الماضية.

ويبين تطور مؤشر الحرية خلال الثلاثة عشر عاما الأخيرة مجموعة من السمات لظاهرة التراجع:

1- سعة الانتشار: امتدت موجة التراجع لتعم جميع أنحاء العالم وأثرت على البلدان الحرة والحرة جزئيًا وغير الحرة على حد سواء. وباستثناء آسيا والمحيط الهادئ فإن كل منطقة لديها متوسط درجات أقل في عام 2018 عما كان عليه في عام 2005، وعند استبعاد البلدان التي يقل عدد سكانها عن مليون شخص - معظمهم من

[1] - Freedom House, "Freedom in the World 2019: Democracy in Retreat". P03 https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb2019_FH_FITW_2019_Report_ForWeb-compressed.pdf.

دول جزر المحيط الهادئ الصغيرة. تعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادي نفسها متراجعة. كما شهدت البلدان غير الحرة كمجموعة تراجعا ملحوظا بدرجة أكبر من البلدان الحرة أو الحرة جزئيًا.[1] (أنظر الشكل رقم 2):

شكل رقم: 5 : عدد الدول التي شهدت تراجعا أو تقدما في مؤشر الحرية بين عامي 2006 و2018

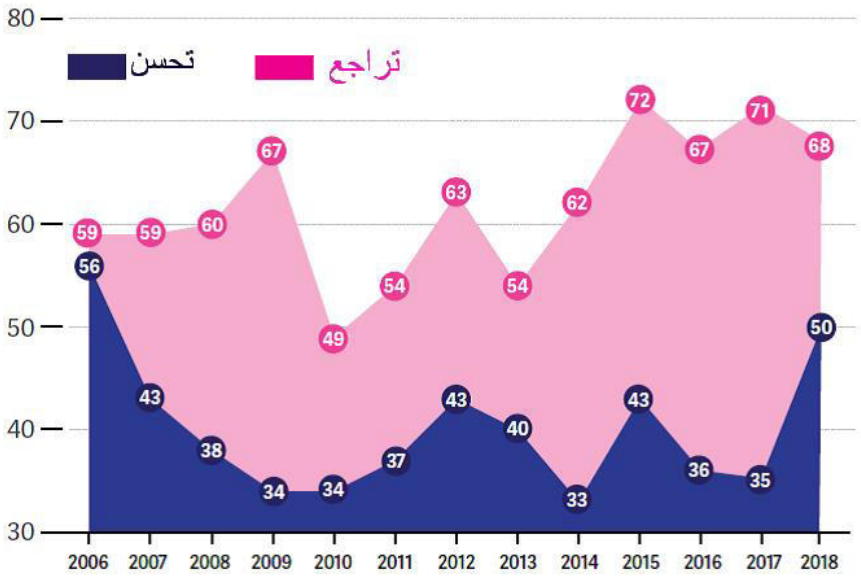

المصدر: Freedom House, Freedom in the World 2019: Democracy in Retreat. P 05

2- هشاشة بلدان الموجة الثالثة: لم تتمكن نسبة كبيرة من الدول التي حققت تقدماً بعد نهاية الحرب الباردة من الحفاظ على وتيرة ثابتة في طريق الترسيخ الديمقراطي. في المتوسط ، واجهت البلدان التي حققت تقدما في مكانتها - من **غير حرة** إلى **حرة جزئيًا** أو من **حرة جزئيا** إلى **حرة** - بين عامي 1988 و 2005 انخفاضًا بنسبة 11 بالمائة في معدلاتها منذ 2006. وهو ما يبين مستوى هشاشة مؤسساتها الديمقراطية. وقد واجهت المجموعة أكبر خسائرها في مؤشر سيادة القانون (15%) ، ليها مؤشر الأداء الحكومي (14 %)[2].

3- أزمة الديمقراطيات القديمة: ساهمت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها العولمة في تعميق أزمة الثقة في النظم السياسية للديمقراطيات الغربية. وهو ما انعكس على مؤشرات الحرية والحكم في هذه البلدان، وتشير بيانات فريدوم هاوس الى انخفاض في متوسط درجة الحرية فيها بشكل مستمر منذ 11 عامًا.

التراجع في المؤشرات الفرعية: عانت الفئة الفرعية لسيادة القانون أكثر من غيرها خلال السنوات الـ 13 الماضية. ومع ذلك ، فإن الدرجات التي تقود التراجع قد تغيرت في الآونة الأخيرة. ففي السنوات الست الماضية، عانت حرية التعبير والمعتقد أكثر من غيرها ، وخاصة المؤشر الذي يركز على حرية الناس في التعبير عن آرائهم الشخصية

[1] Freedom House, **op.cit**.

[2] - **ibid**, **p**4

دون رقابة أو عقاب. وفي السنوات الثلاث الماضية، انخفضت العملية الانتخابية أكثر من أي فئة فرعية أخرى[1].

ويبين مؤشر الديمقراطية الذي تعده وحدة الاستعلامات في مؤسسة الايكونوميست[2] في تقريرها للعام 2018 أن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في شكل من أشكال الديمقراطية بلغت (47.7 ٪ ، مقارنة مع 49.3 ٪ في عام 2017). غير أن نسبة قليلة من هؤلاء (4.5٪) تم تصنيفهم على أنهم يعيشون في ظل ديمقراطية كاملة. وفي المقابل كان ما يزيد قليلاً عن ثلث السكان يعيشون تحت الحكم الاستبدادي. (الجدول رقم 1)

جدول رقم 1: مؤشر الديمقراطية حسب شكل النظام السياسي

شكل النظام	عدد الدول	النسبة المئوية من مجموع الدول	النسبة المئوية من سكان العالم
الديمقراطيات الكاملة	20	12.0	4.5
الديمقراطيات المعيبة	55	32.9	43.2
الانظمة الهجينة	39	23.4	16.7
الأنظمة التسلطية	53	31.7	35.6

المصدر:

The Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2018**: **Me too?** Political participation, protest and democracy. 2019, p 2

ويشير نفس التقرير إلى وجود حالة عامة من الركود في مختلف مؤشرات الديمقراطية، وعلى الرغم من أن المؤشر الاجمالي لم يتراجع عام 2018، إلا أنه لم يسجل أي تقدم في المقابل. وفي جميع أنحاء العالم تقريبا، كان الشعور بخيبة الأمل حيال الأداء الحكومي واضحًا، وهو ما هز الثقة في المؤسسات السياسية وفي الديمقراطية نفسها. كما استمر تراجع الحريات المدنية بشكل لافت. وحده مؤشر المشاركة السياسية عرف بعض التحسن، فقد خرج الناس في عديد مناطق العالم للتصويت والاحتجاج بغض النظر عن كونهم غير مبالين أو غير منخرطين في النشاط السياسي. (أنظر الشكل رقم 3)[3]

[1] - **ibid**

[2] - مؤشر الديمقراطية Democracy Index، يصدر في تقرير سنوي عن مجموعة الايكونوميست منذ 2006، وذلك بناء على خمس مجموعات من المعايير، ويحتوي المؤشر 10 درجات، حيث تمنح 10 تمثل ديمقراطية كاملة، وصفر سلطوية مطلقة.

[3] The Economist Intelligence Unit, **op.cit**.

شكل رقم 6 : تطور مؤشرات الديمقراطية حسب المعايير الرئيسية

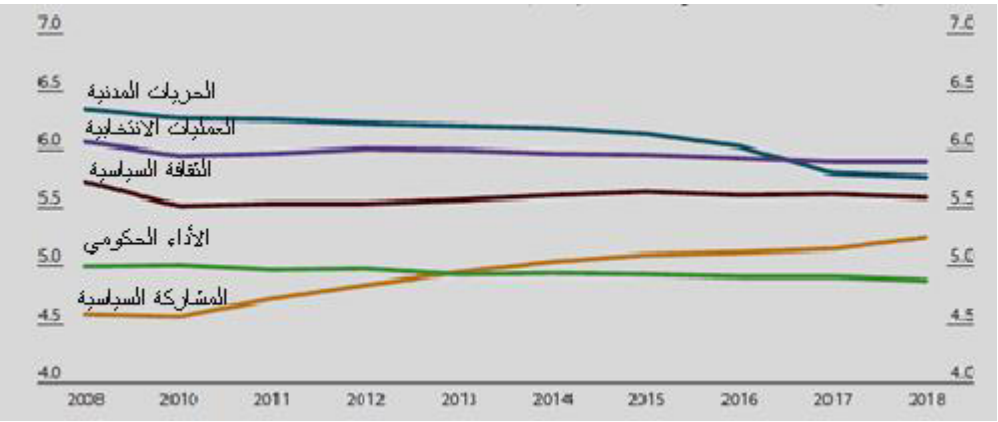

المصدر:

The Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2018**: **Me too?** Political participation, protest and democracy. 2019, p 4

صمود الديمقراطية

يظهر استعراض حالة الديمقراطية اعتمادا على معايير القياس الخاصة بالمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، استناداً إلى تحليل اتجاهات عالمية وإقليمية بين عامي 1975 و 2018 أن الديمقراطية تواجه تحديات كثيرة، وأن صمودها ليس محسوماً. ومع ذلك، فالوضع أفضل مما تصوره آراء متشائمة على نحو متزايد تتعلق بانتشار الديمقراطية المعاصرة وصمودها. وتشير الاتجاهات منذ عام 1975 إلى تحسن معظم جوانب الديمقراطية، وقدرة معظم الديمقراطيات على الصمود بمرور الزمن .وعلاوة على ذلك، فالانكفاءات الديمقراطية الراهنة هي قصيرة الأجل عموماً، ويتبعها تعافٍ متى ما تعاونت القوى الداخلية الصديقة للديمقراطية وقاومت الزعماء ذوي النزعات الاستبدادية[1].

وباتباع فهم ضيق (انتخابي حصرياً) للديمقراطية أي تصنيف البلدان في فئتين فقط :(ديمقراطية أو غير ديمقراطية)، نجد أن عدد ونسبة البلدان التي تعد ديمقراطيات انتخابية قد نما خلال الفترة بن عامي 1975و 2016 ، ففي عام 1975 كانت الانتخابات التنافسية قد أسفرت عن سلطة حكومية في 46 بلداً فقط (30 بالمئة)، بينما ارتفع هذا العدد إلى 132 بلداً (68بالمئة)بحلول عام2016.

لا يزال ثلث البلدان يخضع لحكم استبدادي، ومنها قوى إقليمية كبرى ذات أعداد سكان كبيرة كالصين ومصر وروسيا والمملكة العربية السعودية .وعلاوة على ذلك، فقد حدث 24 ارتدادا ديمقراطيا منذ عام 2005 ، بينها

[1] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الحالة العالمية للديمقراطية 2019"، **مرجع سابق**، ص. 4.

مالي والنيجر وتايلند .ويشير ذلك بقوة إلى أن بعض الديمقراطيات الجديدة ليست قادرة على الصمود. ولكن أغلبية الديمقراطيات الانتخابية التي تأسست بعد عام 1975 لا تزال قائمة، ولم تشهد أي ديمقراطيات انتخابية قديمة العهد أي ارتدادات تقريبا.

وعلى الرغم من أن مؤشر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات يعتمد في الغالب نظرة متفائلة، إلا أنه يعترف في تقرير عام 2019 بوجود حالة تراجع مقلقة للحكم الديمقراطي في العالم. وفيما يلي أبرز ملامح هذا التراجع

1– ضعف الأداء الديمقراطي: لا يزال أداء الديمقراطية وجودة ممارستها في العديد من ديمقراطيات الموجة الثالثة يتسمان بالضعف، كما أن نسبة الديمقراطيات الضعيفة آخذة في الازدياد .وتصنف باعتبارها ضعيفة كل ديمقراطية تسجل درجة منخفضة في واحدة على الأقل من سمات الديمقراطية. وتتسم هذه الديمقراطيات بضعف المؤسسات والعمليات الديمقراطية الرسمية وغير الرسمية .وقد زادت نسبة الديمقراطيات الضعيفة في العقد الماضي من 20في المئة في عام 2008 إلى 25 في المئة في عام 2018

وقد تحول قرابة نصف هذه الديمقراطيات13 (بلداً)إلى الديمقراطية بن عامي 1975 و 2000 ، ولكنها ظلت في حالة من الهشاشة الديمقراطية وعرضة للانهيار، في حين انتقلت الباقية 11 (بلداً)وهي أقل بقليل من النصف، إلى الديمقراطية بعد عام 2000 . وتوجد الديمقراطيات الضعيفة في جميع مناطق العالم :أربع في كل من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا؛ وثلاثة في آسيا والمحيط الهادئ؛ واثنتان في الشرق الأوسط، بينما تضم افريقيا أكبر عدد من الديمقراطيات الضعيفة (14 دولة).[1]

ومن جانب آخر، تبرز الزيادة في نسبة البلدان ذات الأداء الديمقراطي الضعيف[2] بشكل خاص في سمات الحقوق الأساسية، مثل المساواة بن فئات المجتمع، ومشاركة المجتمع المدني والمشاركة الانتخابية، ويتجلى تراجع الحقوق الأساسية بشكل خاص في مجالات الوصول إلى العدالة والحريات المدنية، ومعظمها يتعلق بحرية تكوين الجمعيات والتجمع والسلامة والأمن الشخصيين، ولكن أيضاً بدرجة أقل في مجال حرية التعبير وحرية الدين .ومنذ عام 2016، شهدت نسبة البلدان ذات الأداء الضعيف في الانتخابات النظيفة زيادة طفيفة(من 20 في المئة إلى 23في المئة من البلدان.)

[1] **المرجع نفسه، ص.8.**

[2] الأداء الضعيف هو تسجيل درجة منخفضة في واحدة على الأقل من سمات الديمقراطية إلا إذا كانت درجة الأداء عالية في جميع السمات الأربع المتبقية)، أما الأداء الضعيف جداً فهو تسجيل درجة منخفضة في سمتين على الأقل.

2- هشاشة الديمقراطية في بعض السياقات الانتقالية[1]: حافظت أغلبية البلدان التي انتقلت إلى الديمقراطية بعد عام 1975على وضعيتها الديمقراطية بدون انقطاع . ومع ذلك، شهد نحو 36 في المئة حالة من الهشاشة الديمقراطية والانتكاس الجزئي(إلى أنظمة هجينة)أو الكامل(إلى أنظمة غير ديمقراطية) في العقود الأربعة الماضية . وقد عاد أكثر من نصفها 17 (بلداً) إلى الديمقراطية فيا بعد(وصنفت ديمقراطيات هشة)، في حن ظلت البقية (13بلداً)إما أنظمة هجينة أو غير ديمقراطية. ومن أحدث الأمثلة سري لانكا 2015 هايتي 2016 ، غامبيا 2017.

وقد مرت أغلبية البلدان التي شهدت إنتكاسات ديمقراطية جزئية أو كاملة بتجربة واحدة فقط من هذا القبيل .بيد أن تسعة من أصل 30 حالة شهدت إنتكاسات عدة منذ عام 1975 ، وعاد أربعة منها(غينيا–بيساو، هايتي، نيبال وسري لانكا) إلى الديمقراطية. يلاحظ أيضاً أن غينيا-بيساو وهايتي هما ديمقراطيتان ضعيفتان أيضاً .وهناك ستة بلدان عانت من إنتكاسات ديمقراطية سابقة بنغلاديش، نيكاراغوا، النيجر، زامبيا ومؤخراً باكستان)ظلت في حالة هجينة، بينما بقيت تايلند دولة غير ديمقراطية حتى عام2019.[2]

3- تزايد تآكل الديمقراطية: شهدت نسبة الديمقراطيات التي تعاني من تآكل ديمقراطي زيادة مطردة في العقود الماضية، وزادت بأكثر من الضعف في العقد الماضي مقارنة بالعقد السابق له . وتعرف مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية تآكل الديمقراطية بأنه تدهور كبير إحصائياً يستمر خمس سنوات، في سمة فرعية ديمقراطية واحدة على الأقل في الدول الديمقراطية. وقد يحدث التآكل الديمقراطي في مستويات مختلفة من التطور الديمقراطي.

في عام 2018 ، شهد نصف الديمقراطيات في العالم 50 (في المئة) تآكلاً ديمقراطياً، بتدهور سمة فرعية واحدة عى الأقل من سمات الديمقراطية، وشهد 15 في المئة تدهوراً في ثلاث سمات فرعية أو أكثر.

ويعيش أكثر من نصف سكان العالم 43 (في المئة) في بلدان شهدت شكلاً من أشكال التآكل الديمقراطي في السنوات الخمس الأخيرة.

أما المناطق التي تضم أكبر نسبة من الديمقراطيات التي تشهد تآكلاً ديمقراطياً فهي أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا ، يطال تآكل الديمقراطية أكثر من نصف ديمقراطيات هذه المناطق، وأقل قليلا من نصف جميع الديمقراطيات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية 43 في المئة و42 في المئة على التوالي، وقد شهد قرابة نصف الديمقراطيات القديمة 48 (في المئة)وديمقراطيات الموجة الثالثة53 في المئة)تآكلا ديمقراطياً في السنوات الخمس

[1] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الحالة العالمية للديمقراطية 2019"، **مرجع سابق ، ص**. 10

[2] شهد بعض البلدان تجارب عدة في إعادة الانتقال خلال عقد واحد من الزمن، وبالتالي حسبت أكثر من مرة .والانتقال لأول مرة يعني تحول البلد إلى الديمقراطية بعد عام 1975 لأول مرة في تاريخه .أما إعادة الانتقال فتعني أن البلد تحول إلى الديمقراطية بعد عام 1975 ، وشهد إنتكاسة جزئية أو كاملة للديمقراطية ثم عاد إلى الديمقراطية.

الأخيرة.

ويبلغ عدد الديمقراطيات التي شهدت أعلى درجات التآكل، من حيث عدد السمات الفرعية الديمقراطية في السنوات الخمس الماضية، ست من الموجة الثالثة(البرازيل، هنغاريا، كينيا، بولندا، رومانيا وتركيا)واثنتان من أقدم الديمقراطيات وهما الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

في عام 2014 ، وفي مؤشر آخر على تآكل الديمقراطية في العالم، بدأ عدد البلدان التي سجلت تدهوراً كبيراً في مؤشر الحقوق الأساسية يفوق عدد البلدان التي تحقق تقدماً كبيراً .علاوة على ذلك، في عام 2016 ، ولأول مرة منذ عام 1975 ، بدأ عدد البلدان التي تراجعت فيها سمة الحكومة التمثيلية وسمة تدقيق عمل الحكومة يفوق أيضاً عدد البلدان التي تحقق تقدماً كبراً في هاتين السمتين.

وإلى جانب انتشار ضعف الديمقراطية وهشاشتها في عدد من ديمقراطيات الموجة الثالثة، ثمة دلائل أيضاً على إن جودة الممارسة الديمقراطية تتراجع في الديمقراطيات الأفضل أداءً في العالم .وقد ظهر هذا التآكل بشكل خاص في العقد الماضي .والأداء الجيد هنا يعني تسجيل درجة عالية في جميع السمات الخمس للديمقراطية.

وعلى الرغم من أن عدد الديمقراطيات ازداد أكثر من ضعف في العقود الأربعة الماضية، فإن نسبة الديمقراطيات ذات الأداء الجيد في السمات الخمس جميعاً انخفضت إلى أقل من النصف في الفترة نفسها(من 47 في المئة في عام 1980 إلى 22 في المئة في عام2018 وفي العقد الماضي وحده (أي منذ عام 2008) ، انخفضت نسبة الديمقراطيات ذات الأداء الجيد من 27 في المئة إلى 22 في المئة[1].

وبخصوص الجوانب التي شهدت أكبر تآكل في الديمقراطيات ذات الأداء الجيد هي تلك المتصلة بالحيز المدني . وتقيس مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية هذا التآكل من خلال مؤشرات عن مشاركة المجتمع المدني، ونزاهة الإعلام، والحريات المدنية(ولا سيما حرية الدين، والسلامة والأمن الشخصيين، وحرية التعبير) فضلاً عن المشاركة الانتخابية وحرية الأحزاب السياسية .كما سُجلت تراجعات على صعيد إستقلال القضاء.

وكانت نسبة البلدان ذات الأداء الجيد في مجال استقلال القضاء وحرية الأحزاب السياسية والسامة والأمن الشخصيين في عام 2018 أقل منها في عام 1990 ، في حين تراجعت نزاهة الإعلام وحرية التعبير إلى مستويات تسعينيات القرن العشرين.

4- تراجع الديمقراطية: شهد العقد المنصرم تزايداً في معدل تراجع الديمقراطية، وهو شكل خاص من تآكل الديمقراطية يتضمن إضعافاً تدريجياً متعمداً للضوابط والتوازنات وتقييد الحريات المدنية .ويعرّف تراجع الديمقراطية وفق مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية بأنه إضعاف تدريجي ومتعمد لآليات تدقيق عمل الحكومة ولمؤسسات

[1] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،" الحالة العالمية للديمقراطية 2019"، **مرجع سابق، ص. 11**.

المساءلة، مصحوباً بتدهور في الحريات المدنية:

هناك اليوم 10 بلدان في العالم تشهد تراجعاً في الديمقراطية. وأكثرها حدة هي هنغاريا، بولندا، رومانيا، صربيا وتركيا، ولكن بلداناً كالهند والفلبين وأوكرانيا تتأثر أيضاً .وفي نيكاراغوا 2016 وباكستان2018، كان التراجع شديداً لدرجة عادت بها إلى نظام هجين (إنتكاسة ديمقراطية جزئية)

وتمثل فنزويلا أشد حالات التراجع الديمقراطي في العقود الأربعة الماضية .فهي الوحيدة التي انتقلت من بلد ديمقراطي ذي مستويات عالية من الحكم التمثيلي في عام 1975 إلى دولة غير ديمقراطية اليوم.

من السمات التي تميز التراجع الديمقراطي الحديث عن الأشكال التقليدية للانتكاس الديمقراطي هو طول عملية التراجع. فمتوسط طول هذه العملية بحسب رصد مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية هو تسع سنوات.

إن انخفاض مستويات الدعم الشعبي للديمقراطية وزيادة الاستقطاب المجتمعي عاملان يزيدان احتمالات التراجع واتساعه. كما أن وجود رؤساء شعبويين وحكومات شعبوية يجعلان التراجع أكثر احتمالا وتدهور الديمقراطية أوسع نطاقاً.

ويلاحظ أن البلدان ذات الحصص الأعلى من التجارة الخارجية أكثر عرضة للتراجع، مما يدعم الآراء التي تفسر التراجع على أنه استجابة للعولمة الاقتصادية ومخاوف الفئات الضعيفة من المجتمع.

– –وجود برلمان فعال ومستويات عالية من مشاركة المجتمع المدني يمنعان بشكل فعال بدء عملية التراجع، ويقللان من احتمال استمراره ويقلصان نطاقه.[1]

5– زيادة عدد الأنظمة الهجينة: ازدادت نسبة الأنظمة الهجينة في العقود الأخيرة. وقد تضاعفت نسبة الأنظمة الهجينة أكثر من أربعة أضعاف منذ عام 1975 ، من سبع بلدان أو 5 في المئة إلى 28 بلد أو 18في المئة في عام 2018 . أكثر من نصف الأنظمة الهجينة في العالم موجودة في أفريقيا .كما تضم منطقة الشرق الأوسط عدداً كبيراً من هذه الأنظمة. وتوجد أنظمة هجينة في جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية. وفي عام 2018 أصبحت باكستان وتنزانيا أحدث الديمقراطيات التي إرتدت إلى نظام هجين[2].

ومما ينبغي الاشارة إليه في هذا الشأن أن النظام الهجين في معظم الحالات ليس مرحلة إنتقالية نحو الديمقراطية، بل سمة مميزة للنظام .فهناك 71 في المئة من الأنظمة الهجينة في العالم لم تكن ديمقراطية على الاطلاق .وأقل من ثلث ديمقراطيات الموجة الثالثة 30 (في المئة) مرت بمرحلة هجينة قبل التحول إلى الديمقراطية .وقد شهدت نسبة

[1] **المرجع نفسه، ص.** 12.

[2] الأنظمة الهجينة تتشكل في بلدان تتبنى واجهات ديمقراطية(غالباً في شكل إنتخابات دورية ولكنها غير تنافسية)، تترافق عموماً مع قيود صارمة على الحريات المدنية وغيرها من الحقوق الديمقراطية.

ضئيلة جداً 20 (في المئة)من الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية في العالم انتكاسات ديمقراطية في مرحلة ما من العقود الأربعة الماضية.

ومع ذلك، تحول إثنان من أكثر الأنظمة الهجينة في العالم(أرمينيا وماليزيا)إلى الديمقراطية في عام2018 . ، فبعد أكثر من أربعة عقود من نظام حكم هجين، أصبحت ماليزيا دولة ديمقراطية بعد انتخابات 2018 العامة التي أنهت احتكار ائتلاف الجبهة الوطنية بسبب وجود معارضة موحدة ومجتمع مدني قوي. وشهدت أرمينيا، وهي نظام هجين منذ استقلالها في عام 1991 ، موجة احتجاجات شعبية انطلقت في عام 2018 وأدت إلى استقالة رئيس وزرائها ورئيسها الذي بقي في منصبه لفترة طويلة، وفوز المعارضة في الانتخابات اللاحقة .وتبين هاتان الحالتان التطلعات الديمقراطية الشعبية القوية الموجودة حتى في الأنظمة التي لم تشهد حكماً ديمقراطياً في تاريخها.

وبشكل عام يرتبط النظام الهجين بديمقراطية ضعيفة وهشة. وفي نحو نصف الديمقراطيات الهشة، كان نظام الحكم الهجين مرحلة انتقالية بالنسبة لتلك التي تراجعت إلى حالة غير ديمقراطية ، وفي بقية الديمقراطيات الهشة، أدى انتكاس الديمقراطية إلى نظام هجين بالكامل، ولكنها لم تسبب ارتدادا كاملا إلى نظام غير ديمقراطي[1].

6- زيادة رسوخ الأنظمة غير الديمقراطية: لا تزال الدول غير الديمقراطية والأنظمة الهجينة تمثل معاً 38 في المئة من بلدان العالم .فهناك أكثر من ثلاثة مليارات يمثلون43 في المئة من سكانه يعيشون في ظل مثل هذه الأنظمة، رغم الانخفاض الكبير في نسبة الأنظمة غر الديمقراطية في العقود الماضية(من 68 في المئة من البلدان إلى 20 في المئة فقط).

وتشمل الأنظمة غير الديمقراطية الأنظمة الاستبدادية، حكم الحزب الواحد، الأنظمة العسكرية، الملكيات الاستبدادية، الدول الفاشلة أو البلدان التي مزقتها الحروب وتعصف بها نزاعات دون إحتكار مركزي لاستخدام القوة.

في معظم الأنظمة غير الديمقراطية، يجري تقييد الحريات المدنية بصورة منهجية .ففي كثير من الأحيان لا يوجد فصل واضح في السلطة، والسلطة القضائية تخضع عادة لسيطرة السلطة التنفيذية، وغالباً ما يجري منع الأحزاب السياسية المعارضة من العمل بحرية، وتقييد وسائل الإعلام بصورة منهجية وكذلك الأصوات الناقدة داخل المجتمع المدني، وذلك على الرغم من أن السلطة التنفيذية في الدول الفاشلة والبلدان التي دمرتها الحرب الأهلية لا تملك سلطات قمعية إستبدادية على السلطة القضائية وأحزاب المعارضة.

لا تزال نسبة كبيرة 28 في المئة من سكان العالم تعيش في دول غير ديمقراطية لأن عدداً من هذه الدول(مثل

[1] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الحالة العالمية للديمقراطية 2019،" **مرجع سابق، ص.** 14.

الصين ومصر والعربية السعودية) يضم عدداً كبراً من السكان .وتوجد الأنظمة غير الديمقراطية في جميع مناطق العالم ماعدا أمريكا الشمالية .وتعد منطقة الشرق الأوسط أقل المناطق ديمقراطية في العالم، حيث أكثر من نصف البلدان 58 في المئة غير ديمقراطي .ومن الدول غير الديمقراطية البالغ عددها 32 دولة في العالم، توجد أكر حصة 34 في المئة في أفريقيا، تليها آسيا والمحيط الهادئ 31 في المئة، والشرق الأوسط 22 في المئة.

وأقل المناطق الفرعية ديمقراطية في العالم هي آسيا الوسطى التي لم تشهد حكماً ديمقراطياً قط، ووسط أفريقيا التي خلت من أي نظام ديمقراطي في عام 2018 ولا يوجد في منطقتي شمال أفريقيا وشرق أفريقيا سوى ديمقراطية واحدة لكل منها[1].

ومن جهة أخرى، تختلف أنماط الأداء حتى داخل الدول غير الديمقراطية. فبعض الدول غير الديمقراطية تسجل مستويات منخفضة في جميع السمات الديمقراطية—قرابة نصف الدول غير الديمقراطية) (ينضوي تحت هذه الفئة في كافة المناطق التي تتواجد فيها مثل هذه الأنظمة، وبعضها الآخر يسجل درجة متوسطة في بعض سماتها . وتعد الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة غير الديمقراطية التي تسجل درجة عالية في إحدى سمات الديمقراطية، وهي الإدارة غير المتحيزة (بسبب انخفاض مستويات الفساد .)وإذا جرى تحليل الأداء على مستوى السمات الفرعية أو المكونات الفرعية، فإن بعض الدول غير الديمقراطية تسجل أيضاً درجة عالية بشكل استثنائي في بعض الجوانب .تصنف كوبا عى سبيل المثال، ضمن فئة أفضل 25 في المئة عالمياً في كل من الرعاية الأساسية والمساواة بن الجنسين[2].

كما أثبتت نسبة كبيرة من الدول غير الديمقراطية في العالم إستمرارها على الوضع الراهن ولم تشهد حكماً ديمقراطياً في تاريخها .إن أكثر من نصف الدول غير الديمقراطية في العالم (18 من أصل 32) ، وكذلك الأغلبية العظمى73 في المئة من الديمقراطيات الهجينة وأنظمة الحكم غير الديمقراطية مجتمعة، لم تكن أبداً ديمقراطية في أي وقت منذ عام 1975 . ولا ينبغي التقليل من شأن تأثر هذه الدول المتمسكة بالنظام غير الديمقراطي على المشهد الديمقراطي العالمي .فما قامت به الصين وروسيا في فنزويلا من تقديم قروض معتبرة لنظام نيكولاس مادورو مقابل النفط المدعوم، يعتبر عاملاً رئيسياً في الحفاظ على سلطة النظام الحاكم .وفي حالة كمبوديا، تمثل القروض غير المشروطة المقدمة إلى الحكومة، بالإضافة إلى الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة، أيضاً عنصراً أساسياً في فهم تعميق الحكم الاستبدادي في البلاد، مما يساعد على حماية النظام من الضغوط الدولية .وتستثمر الصين في جميع مناطق العالم، وتفيد التقارير أيضاً بأنها تمارس نفوذها السياسي والاقتصادي من خلال تصدير تكنولوجيات مراقبة إلى أنظمة غير ديمقراطية.

[1] **المرجع نفسه، ص.** 15.

وعلى الرغم من أن عدداً من الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية حققت بعض التقدم في مؤشراتها الديمقراطية في السنوات العشر الماضية، فقد أصبح عدد كبير منها استبداديا بصورة متزايدة[1].

7- تراجع المجتمع المدني: مكن التوسع الديمقراطي العالمي في العقود الأربعة الماضية من إحداث تحول في الحيز المدني في جميع مناطق العالم .وقد أمكن إحداث هذا التوسع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعن طريق تحول الأحزاب السياسية، مع انتقال نحو المشاركة الفردية خارج الهياكل التنظيمية الرسمية وتعبئة المواطن وبناء الشبكات بأشكال تفاعل أكثر مرونة وسرعة، وغالباً بتسهيل من وسائل التواصل الاجتماعي.

وهناك تحديان رئيسيان يتعلقان بالحيز المدني :تقلص الحيز المدني في كثير من البلدان وظهور عناصر غير مدنية في المجتمع المدني.

وتبين مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية أن معظم البلدان تشهد تدهوراً في مجالات الديمقراطية المتصلة بالحيز المدني. ويلاحظ هذا التدهور في بلدان مختلفة، بما في ذلك التآكل الديمقراطي والتراجع الديمقراطي وتعميق الاستبداد .ولهذا آثار خطرة على سلامة الديمقراطية واستدامتها، فوجود حيز مدني نابض بالحياة أمر أساسي لبناء ديمقراطيات سليمة وإدامتها وحمايتها من التهديدات[2].

الجانبان اللذان شهدا تراجعاً في الحيز المدني لأكبر عدد من البلدان هما الحريات المدنية(ولا سيما حرية التعبير، ولكن أيضاً حرية تشكيل الجمعيات والتجمع، السلامة والأمن الشخصيين، وحرية الدين وحرية الحركة ونزاهة الإعلام .كما شهدت مستويات مشاركة المجتمع المدني تراجعاً كبيراً في عدد من البلدان .ومنذ العام – 2012 2013، شهدت الجوانب الثلاثة هذه تراجعات على حساب المكاسب لأول مرة منذ 40 عاماً.

وعلى الرغم من أن أوروبا لا تزال تتمتع بمستويات من الحيز المدني أعلى من بقية مناطق العالم، فإنها المنطقة التي تضم أكبر نسبة من البلدان التي تشهد تدهوراً في جانبي الحريات المدنية ونزاهة الإعلام .وأيضاً، شهدت مناطق أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي عدداً متساوياً من البلدان التي تسجل تراجعاً في نزاهة الإعلام.

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه العناصر غير المدنية متواجدة دوماً ضمن المجتمع المدني، فقد تبلورت منها أشكال جديدة واكتسبت صوتاً أكثر قوة وأصبحت أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة .وبعض هذه الأصوات هي نتاج مجتمعات ديمقراطية وحقوق مكتسبة دستورياً (مثل حرية التعبير) وتشمل حركات اليمين المتطرف في

[1] تعرّف مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية هذه العملية(التي تسمى تعمق الاستبداد)بأنها تدهور كبير في ثلاثة على الأقل من السمات الفرعية للديمقراطية في الأنظمة الهجينة أو غير الديمقراطية على امتداد خمس سنوات وفي بعض الحالات، دفع ذلك بعض الأنظمة الهجينة لتصبح غير ديمقراطية، كما حصل في فنزويا في عام 2017 وكمبوديا في عام . 2018 وقد ازداد عدد البلدان التي شهدت تعمق الاستبداد في العقد الماضي، وبلغ الآن أعلى مستوى له منذ عام. 1975 المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الحالة العالمية للديمقراطية 2019"، **مرجع سابق، ص.** 16.

الديمقراطيات القديمة مثل المانيا، السويد أو الولايات المتحدة.

8- التقدم المحرز في الجوانب الحاسمة الأخرى للديمقراطية كان بطيئاً: شهدت الجوانب الديمقراطية أبطأ تقدم خلال العقود الأربعة الماضية، كالحد من الفساد والنهوض بالتشاركية السياسية وتعزيز استقلال القضاء وتحسين المساواة السياسية بن الجنسين.

ويعد غياب الفساد الجانب الوحيد من جوانب الديمقراطية الذي تدهور على الصعيد العالمي في العقود الأربعة الماضية، وسجل تراجعاً قدره 3 في المئة منذ عام 1975 ، باستثناء أمريكا اللاتينية والكاريبي .وقد تضاعفت نسبة الديمقراطيات التي شهدت مستويات مرتفعة من الفساد بأكثر من الضعف خلال 40 عاماً :في عام 1975، كان لدى 9 في المئة من الديمقراطيات مستويات عالية من الفساد 3 (من 35 بلداً)، بينما وصلت النسبة إلى 25 في المئة في عام 2018 :24 (من97 بلداً. وهكذا، فان الديمقراطية لا تقدم ضماناً تجاه الفساد، فالفساد ليس فقط يضعف ثقة الناس بالسياسيين، بل يمكن

أن يسهم أيضاً في تقويض الثقة بالحكومة وبالديمقراطية .عموماً .إن عدم إحراز تقدم في الحد من الفساد يترك آثاراً خطرة على استدامة واستقرار وصحة الديمقراطيات القديمة والحديثة على حد سواء .ويعتبر عجز بعض البلدان عن كبح الفساد بفاعلية أحد أسباب صعود الشعبوية .وفي الوقت نفسه، تعتبر الأنظمة غير الديمقراطية والهجينة أكثر فساداً بكثير من الأنظمة الديمقراطية .وكمجموع، تعاني نصف بلدان العالم تقريباً 43 في المئة من مستويات عالية من الفساد[1].

وتُظهر المؤشرات أن غياب الفساد هو السمة الديمقراطية الأكثر إرتباطاً بتلبية الاحتياجات الأساسية التي تتجسد في مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية من خلال مؤشرات رصد التغذية، محو الأمية، العمر المتوقع والمساواة في الصحة . ولذلك، فإن ارتفاع مستويات الفساد يشكل عقبة أمام التنمية البشرية وتحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة برمتها.

ومن جانب آخر، لم تزد المساواة بن فئات المجتمع، التي تقيس المساواة في الحصول على السلطة السياسية وتمتع فئات المجتمع بالحريات المدنية، إلا بنسبة 10 في المئة، مما يجعلها ثاني أبطأ جانب في التقدم ضمن إطار الحالة العالمية للديمقراطية .وبالمثل، لم تتقدم المستويات العالمية لاستقلال القضاء إلا بنسبة 15 في المئة منذ عام 1975 .

وقياساً بمعدل التقدم المحرز في السنوات العشر الماضية، سيستغرق تحقيق المساواة بين الجنسين في البرلمانات 46 سنة أخرى .فالنساء لا تشغلن سوى 24 في المئة من مقاعد برلمانات العالم. ولم تحقق أي منطقة النسبة المطلوبة

[1] **المرجع نفسه، ص.** 17.

الأدنى البالغة30 في المئة (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2019 ب)، رغم أن بعض المناطق الفرعية قد حققتها، مثل شمال وغرب أوروبا 36 (في المئة)، وشرق أفريقيا 34.5 (في المئة)، وأمريكا الوسطى والمكسيك 32 (في المئة( )مروع أنواع الديمقراطية، وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود جادة لتحقيق المساواة السياسية للرجال والنساء.

9- تصاعد الشعبوية: على امتداد العقد الماضي، نجحت الأحزاب الشعبوية والسياسيون الشعبويون في زيادة عدد ناخبيهم. كما دفع الاستياء من فشل الأحزاب السياسية التقليدية في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكثير من الناخبين إلى دعم مسارات بديلة للعمل السياسي، مما أسهم في ظهور أحزاب وحركات متطرفة من اليمن واليسار على حد سواء. ولعل ما يبرز مقدار تأثير هذا المد أن أكثر من نصف البلدان التي شهدت تراجعاً ديمقراطياً حديثاً خلال العقود الماضية قادتها حكومات شعبوية.

وتظهر الأطراف الشعبوية غالباً عدم احترام لمؤسسات المساءلة التي تدقق عمل الحكومة وتحمي التعددية السياسية وتشكل ديمقراطية ليبرالية .وهذا الاستعداد الفطري للسلطة غير المقيدة يحول الشعبوية إلى تهديد للديمقراطية .ولكن البعض يقول أيضاً إن السياسيين الشعبويين ساعدوا في إدراج قضايا مهمة على جدول الأعمال (كالفساد في الأنظمة الديمقراطية) والذي يتعين على الديمقراطيات مواجهته كي تستعيد هذه الأنظمة شرعيتها[1].

10- التشوه المستمر للانتخابات: هناك اليوم 62 في المئة من البلدان تنظم انتخابات دورية حرة ونزيهة وتنافسية، وتسجل أكثر من نصف الأنظمة الديمقراطية في العالم 59 في المئة مستويات عالية من الانتخابات النظيفة. وعلى الرغم من الانتخابات أصبحت هي القاعدة وليس الاستثناء، فإن الكثير من الأنظمة غير الديمقراطية تستخدمها كوسيلة لإضفاء الشرعية الداخلية والخارجية. وفي البلدان التي تحكمها أنظمة هجينة أو غر ديمقراطية، تخدم الانتخابات غرض تعزيز الواجهة الديمقراطية .وهذا التشويه للمبادئ الانتخابية لأغراض غير ديمقراطية يساهم في تقويض ثقة الجمهور بقيمة العملية الانتخابية في البلدان الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن معظم العمليات الانتخابية التي تجري في العالم تتمكن من التغلب بنجاح على المعوقات التقنية الحتمية وتيسر انتقال منظم للسلطة، إلا أن هذه العمليات عندما تواجه تحديات تقنية خطرة وجهوداً كبيرة لإفقادها الشرعية، فإنها قد تفشل في تحقيق نتائج موثوقة أو يمكن الركون إليها .وقد تسبب الانتخابات الفاشلة أزمات سياسية ترك آثاراً سلبية عميقة على المجتمعات. ومن البلدان التي شهدت عملياتها الانتخابية مؤخراً مخالفات وأوجه خلل حقيقية أو ملموسة أدت إلى تأخر الانتخابات أو إلغائها أو الطعن فيها أو إعادة إدارتها : كينيا 2017 فنزويلا، جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق (2018) ، وتركيا ونيجيريا 2019 .

[1]. تبين مؤشرات الديمقراطية أن الحكومات الشعبوية تقلل من جودة الديمقراطية مقارنة بالحكومات غير الشعبوية. والجانب الوحيد الذي تؤدي فيه هذه الحكومات أداءً أفضل هو المشاركة الانتخابية.

أما البلدان التي تطبق إصلاحات ديمقراطية واسعة في إطار مراحل انتقالية، يعد تنقيح القواعد الانتخابية وتعزيز الأنظمة الانتخابية أمراً أساسياً لضمان استدامة هذه العمليات، وبالإضافة إلى ذلك، توفر وسائل التواصل الاجتماعي قناة تنتشر فيها الشائعات والمعلومات المضللة بمعدل غير مسبوق، مما يساهم أيضاً في تقويض الثقة بالعمليات الانتخابية[1].

[1] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الحالة العالمية للديمقراطية 2019،" **مرجع سابق، ص.** 18.

الفصل الثاني: أنماط التراجع عن الديمقراطية

يتطرق هذا الفصل للأنماط الثلاث لظاهرة التراجع عن الديمقراطية، مثلما تعارفت عليه أغلب التقارير والدراسات، وهي التراجع في جودة الديمقراطية ونوعيتها داخل الديمقراطيات الغربية القديمة، والتحول إلى أنظمة هجينة، تحمل سمات ديمقراطية وسمات تسلطية، وأخيرا الانهيار الديمقراطي المؤدي إلى العودة إلى التسلطية واختفاء مقومات الحكم الديمقراطي.

المبحث الاول: التراجع في جودة الديمقراطية

جودة الديمقراطية مفهوم مثير للجدل، وعادة ما يشير إلى حقيقة أن الديمقراطيات تختلف عن بعضها البعض وأن لديها صفات أو درجات مختلفة من الديمقراطية (ديمقراطيات "عالية" و "منخفضة"). ويدل الانتقال من المستوى المنخفض إلى الجودة العالية على "تعميق" الديمقراطية، أما الانتقال من المستوى المرتفع الى المستوى المنخفض فيدل على حدوث تراجع. و على سبيل المثال ، هناك من يعتبر الديمقراطية الانتخابية أقل جودة من الديمقراطية الليبرالية. وعلى الرغم من وجود كم هائل من الدراسات التي اهتمت بالمنحى التصاعدي للديمقراطية، الا ان الدراسات العكسية هي قليلة او في طور الازدهار على الرغم من ان ظاهرة التراجع تشهد تفشيا كبيرا في العديد من الدول والحالات حتى الدول القديمة العهد بالديمقراطية اصبحت تعرف تراجعا في ديمقراطيتها وهذا ما يسمى بتراجع الجودة[1].

المطلب الاول: تراجع الجودة

توصف الأنظمة التي كانت ديمقراطيات كاملة ثم اعتراها بعض الخلل والنقائص والتراجع في الجودة بالديمقراطيات المعيبة. وغالبا ما يتم ربط اقامة الديمقراطية او التراجع عنها بنوعية الديمقراطية في حد ذاتها هل هي جيدة او معيبة. فالديمقراطية الجيدة حسب ليوناردو مورلينو: هي التي تقدم بنية مؤسساتية مستقرة تحقق الحرية والمساواة بين المواطنين من خلال الاداء الصحيح والمشروع لمؤسسات الديمقراطية وآلياتها[2]. وعلى هذا الاساس يمكن تقييم الديمقراطية بناء على محتواها واجراءاتها ونتائجها. وهناك خمسة أبعاد ينبغي أن تكون في قلب أي تحليل لبحث جودة الديمقراطية: حكم القانون، المساءلة، استجابة المسؤولين المنتخبين، تحقق المساواة في الحقوق السياسية والحريات المدنية، الخفض التدريجي للتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.[3]

[1] Gero Erdmann & Marianne Kneuer (Eds),**op**.**cit**, p.4.

[2] - Wolfgang Merkel and Aurel Croissant, «**Good and Defective Democracies**»; Democratization, **Vol**.11, **No**.5, December 2004, **p** 200.

[3] - **ibid**, p 201.

وعلى الرغم من المنافع الكبيرة التي حملتها ثلاثة عقود من الدمقرطة في اطار الموجة الثالثة في عدد كبير من دول العالم على مستوى الحريات السياسية والمدنية وحكم القانون، الا ان اغلب المناطق شهدت ايضا صورا من تراجع الديمقراطية. وقد أظهرت بعض الدراسات حول احتمالات تغير الانظمة الى ديمقراطية ليبرالية واقتصاد السوق في 116دولة- في افريقيا واسيا والمحيط الهادي وامريكا اللاتينية والكاريبي ووسط وجنوب اروبا وغيرها بالإضافة الى الشرق الاوسط وشمال افريقيا –ان نسبة الدول الديمقراطية بينها بلغت 61%اي (71)دولة، وداخل هذه الدول الديمقراطية فقط 19منها لا تحمل ملامح عيوب في الاداء الديمقراطي، بينما تظهر العيوب بوضوح في 32دولة وتصل الى مستوى حرج في 20دولة اخرى.[1]

واذا اخذنا بالاعتبار التوزيع الجغرافي للديمقراطيات الجيدة والمعيبة نلاحظ ان اكثر الديمقراطيات جودة من بين العينة هي تلك التي تقع في شمال ووسط وجنوب اروبا. بينما لا توجد اي دول ديمقراطية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومجموعة الدول المستقلة (الاتحاد السوفياتي سابقا) ووسط آسيا وافريقيا الفرنكوفونية.

في الغالب، تشير البيانات إلى انه يجب التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة من الديمقراطيات المعيبة:

1 الديمقراطيات المعيبة التي لوحظ فيها تعزيز ملحوظ للحقوق السياسية والمدنية على حد سواء ، من حيث الاستقرار والاستقرار المؤسسي ، و / أو سيادة القانون بين عامي 1998 و 2003 (61.9 في المائة من جميع الديمقراطيات الانتخابية).

2- الديمقراطيات المعيبة التي لم تستطع تحسين نوعية الديمقراطية. وهي تمثل 29.5 في المائة. في معظم هذه الحالات ، تتجلى العيوب في عدم الاستقرار السياسي المستمر والتعرض الشديد للأزمة السياسية (كما هو الحال في بوليفيا وبنغلاديش).

3- الديمقراطيات المعيبة حيث مستوى الديمقراطية المنخفض. و تتشكل 25.3 في المئة من جميع الديمقراطيات المعيبة (الأمثلة نيبال وفنزويلا وروسيا وكوت ديفوار). ولكنها جميعا تشترك فيما يلي:

أولاً ، يبدو أن معظم الديمقراطيات المعيبة يمكنها أن تحقق عملياً إضفاء الطابع المؤسسي على الحقوق السياسية ، والأهم من ذلك ، إجراء انتخابات حرة ونزيهة. على الرغم من تدني جودة النظام الانتخابي في بعض الديمقراطيات الجديدة (مثل روسيا والفلبين) ، كان الكفاح من أجل انتخابات ديمقراطية ذات معنى ناجحًا في معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. حتى في حالة استمرار وجود مشاكل تتعلق بالجودة الانتخابية.

ويمثل إدخال نظام انتخابي ذي معنى ومستقر خطوة مهمة نحو تجاوز العتبة من الاستبداد إلى الديمقراطية ومع ذلك ، فإنه لا يضمن التقدم الديمقراطي في الأنظمة الجزئية الأخرى للنظام الديمقراطي.

[1] - **ibid**, **p** 203.

هناك جانب ثان مشترك بين الديمقراطيات المعيبة وهو التنفيذ الناقص لسيادة القانون والمساءلة الأفقية. وعادة ما يكون هذا مصحوبًا بانتهاكات واسعة النطاق للسلطة السياسية أو بالفساد وإساءة استخدام التشريعات الدستورية أو باستخدام ثغرات قانونية أخرى لتحقيق المنفعة الشخصية لأصحاب المصلحة من السياسيين. يمكن العثور على ظاهرة الديمقراطية المعيبة في جميع المناطق: الحالات البارزة هي فنزويلا والأرجنتين وروسيا وأوكرانيا والفلبين وإندونيسيا. وليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه الدول ديمقراطيات رئاسية.

وهناك جانب ثالث مشتركة بين جميع الديمقراطيات المعيبة هو وجود الجماعات السياسية القوية التي تحتل "المجالات" السياسية المحجوزة، باستثناء بعض القضايا من أجندة الديمقراطية والحد من قدرة السلطات للتمتع بالشرعية الديمقراطية. وينطبق هذا أولا وقبل كل شيء على القوات المسلحة والتي، لا تزال في كثير من البلدان تطالب بامتيازات خاصة من ناحية الصلاحيات السياسية والسلطة. ومع ذلك، مقارنة الوضع الحالي للديمقراطيات المعيبة مع الوضع في الخمسينيات والستينيات فإنه من الواضح أن الجيش في معظم بلدان العالم أضعف سياسيا بكثير الآن. وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة لأمريكا اللاتينية وشرق اسيا ورابطة الدول المستقلة، فالجيش لم يطور أي وضع سياسي قوي خاص به خاصة بعد انتهاء الشيوعية.[1]

المطلب الثاني: تكرار التراجع في جودة الديمقراطية

من أجل تحديد عدد التراجعات في جودة الديمقراطية، وبناءً على بيانات Freedom House ، التي تعتمد على قيمة التغييرات من 1 إلى 2 ومن 2 إلى 3 في البعدين الاساسيين: الحقوق السياسية والحريات المدنية. لا تزال البلدان ذات القيمة 2 في واحد و 3 في الفئة الأخرى (والتي تضيف ما يصل إلى متوسط قيمة 2.5) تصنف على أنها "حرة" أو ديمقراطية. خلال الفترة من عام 1974 إلى عام 2008 ، تشير البيانات إلى 88 حالة من التغييرات السلبية في جودة الديمقراطية في 53 دولة حول العالم. كان الرقم أعلى بشكل واضح من 1989 إلى 2008 (58 حالة في 43 دولة) مقارنة بالفترة السابقة لذلك، وقد شهدت بعض هذه البلدان تغيرات في الجودة عدة مرات.

فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للخسائر في جودة الديمقراطية في المناطق المختلفة، كانت أفريقيا أقل تأثراً من أوروبا ، تليها آسيا وأمريكا اللاتينية. والسبب في أن الرقم أصغر في أفريقيا مقارنة بأوروبا ، يرجع ببساطة إلى قلة عدد الديمقراطيات في أفريقيا .

وتوفر البيانات 52 حالة تغيير للنظام في الموجة الثالثة ، إما من الديمقراطية إلى شكل هجين أو إثر حدوث انهيار إلى نظام استبدادي. ويشمل العدد فقط الحالات التي تم تصنيفها على أنها "حرة" أو ديمقراطية لمدة عامين على الأقل قبل حدوث التراجع.

والملاحظ أنه من بين هذه الحالات الـ 52 ، كانت هناك خمس حالات فقط للانهيار الواضح للديمقراطية أو

[1] - **ibid**. **p** 204.

الانتقال المباشر من الديمقراطية إلى نظام استبدادي ، ومن المثير للاهتمام ، أن أربعة من هذه الانهيارات حدثت قبل عام 1989. وكانت جميع الحالات الأخرى تراجعا من الديمقراطية إلى النظام الهجين. [1]

إجمالاً ، هناك عدد من الملاحظات تستحق التسجيل لفترة الموجة الثالثة من الديمقراطية ، والتي قد لا يبدو بعضها مفاجئًا للغاية:

1. يمكن أن يحدث تراجع الديمقراطية – كخسارة في الجودة والتهجين – في جميع أنواع الظروف الاقتصادية أو مستويات التنمية المختلفة. ومع ذلك ، فإن الانهيار التام للديمقراطية يصبح أقل احتمالاً في البلدان الغنية. وحقيقة، لم يحدث أي انهيار في ديمقراطية الدخل المرتفع من قبل.

2. يمكن لتراجع جودة الديمقراطية أن يؤثر على الديمقراطيات الفتية والقديمة وكذلك على الديمقراطيات الفقيرة والغنية.

3. لا يؤدي فقدان جودة الديمقراطية حتما إلى انهيار الديمقراطية التي تنتهي الى نظام هجين أو سلطوي.

4. إن تراجع الديمقراطية إلى نظام هجين هو أحد الاحتمالات التي لا تؤثر فقط على الديمقراطيات الفتية ، ولكن أيضًا الديمقراطيات الأقدم أيضًا ، كما في حالة الهند وفنزويلا.

5. بالإضافة إلى ذلك ، لم يحدث أي تهجين أو انهيار للديمقراطية في بلد مرتفع الدخل – يقتصر تراجع الديمقراطية في هذه البلدان على فقدان جودة الديمقراطية. [2]

وفي الاجمال، غالبًا ما يكون تراجع الديمقراطية تدريجيًا دون انقلاب أو أي حدث مهم آخر مثل إلغاء الانتخابات ، وحظر الأحزاب السياسية ، وإعلان حالة الطوارئ ، وتعليق الحقوق السياسية الأساسية ، والتغيير في الدستور ، أو تمرد كبير. إن غياب مثل هذه الأحداث الدرامية يجعل من الصعب التقاط وتحليل عملية التراجع و النظام الناتج.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليلات الكمية تعتمد عادةً على تصنيف النظام الثنائي ، وبالتالي تفشل في التقاط(التغيرات في جودة الديمقراطية) (وتغييرات النظام التي تحولها إلى أنظمة هجينة). الظاهرة الوحيدة التي تم التركيز عليها هي تقسيم الدول الى ديمقراطيات و ديكتاتوريات. لكن في الواقع ، ومع تطبيق تصنيف نظام ثلاثي الظواهر في تحليلهم الكمي الكلي ، تم التوصل الى فهم الانظمة التي تقع في المنطقة بين النظامين الديمقراطي والديكتاتوري والتي تسمى بالأنظمة الهجينة او الوقوف في مرحلة التراجع في جودة الديمقراطية. [3]

المطلب الثالث: ميزات تراجع الديمقراطية في الديمقراطيات القديمة

يؤكد ديفيد بيتهام أن تراجع جودة الديمقراطية في الديمقراطيات القديمة لا تعبر عن خيبة أمل من فكرة الديمقراطية.

[1] Gero Erdmann & Marianne Kneuer (Eds),**op.cit**, **p** 7.

[2] **Ibid**. **P** 8.

[3] **Loc**. **Cit**.

كما أنها لا تمثل اهتمامًا متناقصًا بالسياسة ، أو باستعداد الناس للتنظيم والحشد من خلال التنظيمات في المجتمع المدني. ويمكن تفسير الظاهرة باعتبارها انخفاضا في الثقة بالحكومة والعمليات التمثيلية.

وعلى الرغم من وجود اختلافات بين البلدان المعنية بهذا النمط من التراجع، فإن الأدلة تشير إلى وجود نمط عام لتراجع ثقة الجمهور في هذه المؤسسات على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية ، وفي بعض الحالات لفترة أطول.[1] ومما يؤكد ذلك أن استطلاعات الرأي العام تظهر "تآكلا عاما لدعم السياسيين والمؤسسات السياسية في معظم الديمقراطيات الصناعية المتقدمة". في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ، يعود هذا التآكل إلى زمن طويل، ففي حين كان 41 في المائة من السكان في عام 1966 "يتمتعون بقدر كبير من الثقة" في الرئاسة ، و 42 في المائة في الكونغرس ، هبطت الأرقام إلى ثلاثة عشر في المائة وخمسة في المائة على التوالي بحلول عام 1996. ومن جهة أخرى انخفض إقبال الناخبين في الانتخابات الوطنية. في الولايات المتحدة، نادراً ما ارتفعت هذه النسبة إلى 50 في المائة. لكن الديمقراطيات القديمة بشكل عام شهدت انخفاضًا واضحًا بمرور الوقت.

كما يظهر تراجع جودة الديمقراطية في الانخفاض المسجل في عضوية الأحزاب السياسية. ففي المملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، انخفضت عضوية الحزب إلى النصف على مدار العشرين عامًا الماضية. تشكل الانتخابات والأحزاب السياسية عناصر أساسية للديمقراطية التمثيلية. فإذا جذبت عددًا أقل من الأشخاص للمشاركة فيها ، فيجب اعتبار ذلك علامة تحذير هامة.

إن هذه الأدلة ورغم تنوعها، فإنها مجتمعة، تكشف عن استياء متزايد من الحكومات والسياسيين والعملية التمثيلية. ما هو التفسير لهذا؟ من الناحية النظرية ، قد يكون السبب الكذب على الناخبين. فعلى سبيل المثال ، قد يؤدي تزايد تطور نمط "المستهلك" لدى الناخبين إلى توقع الحصول على مستويات أعلى من الخدمات العامة عن السابق ، على الرغم من أن أداء الحكومة لم يتغير.[2]

و من الميزات البارزة لتراجع جودة الديمقراطية في الديمقراطيات القديمة يمكننا ذكر ما يلي:

1- انخفاض الحكم الذاتي للحكومة

المقصود به هو انخفاض قدرة الحكومات على تحديد السياسات العامة بسبب خضوعها للمتطلبات والمصالح التجارية المحلية. وقد كانت درجة تبعية الحكومة للمصالح التجارية تمثل دائما الميزة الاساسية للديمقراطيات في اقتصاد السوق أو ديمقراطيات السوق كما يسميها البعض.

[1] david beetham, **democracy a beginner's guide**, First published,(Oneworld Publications, 2005), **p**44 .

[2] **Ibid**.**P**45.

في دراسة كلاسيكية كتبها تشارلز ليندبلوم Lindblom عام 1977 "السياسة والأسواق" [1]، أوضح المؤلف عددا من العوامل التي تشرح تأثير الأعمال على سياسات الحكومة. الأكثر أهمية هو حقيقة أنه في اقتصاد السوق، النشاطات الاقتصادية ليست تحت سيطرة الحكومة مباشرة، لكن ذلك يعتمد على القرارات التجارية الخاصة بالاستثمار والإنتاج وتقديم العمالة والخدمات. هذا يعني ان أهداف الحكومة بالنسبة للاقتصاد، والتي تكمن في صميمها كل سياسات الحكومة، لا يمكن أن تتحقق إلا بشكل غير مباشر، من خلال تأمين الظروف المواتية للأعمال التجارية وإعطاء الأولوية لمصالحها.

يقول ليندبلوم: "ربما لا يوجد شيء شرير في هذا. إنها ببساطة حقيقة الحياة في اقتصاد السوق، والتي توفر البيئة لجميع الديمقراطيات المعاصرة. ومع ذلك ، فإن هذا التحيز المتأصل للحكومة نحو الأعمال التجارية بحجة تمتع الاعمال التجارية بفضيلة سياسية مهمة مقارنة مع جماعات المصالح او جماعات الضغط التي تحاول التأثير على الحكومة. إنه أفضل وسيلة من اجل الثروة وتنظيم الموارد، ومن اجل ممارسة ضغط فعال للحكومة ، أو اقناع الرأي العام.

ويخلص ليندبلوم إلى أن الأعمال التجارية لا يمكن اعتبارها ببساطة كمجموعة ضغط واحدة أو مجموعة مصالح ، مثل منظمة التجارة، المجموعات البيئية ، جماعات الضغط الاجتماعية ، وهلم جرا. هم في كثير من الحالات، يعتبرون قوة تعادل قوة الحكومة. وقد تتزامن مصالحهم مع مصالحهم المجتمع على الاطلاق، فمثلا "ماهو جيد بالنسبة لجنرال موتورز جيد للمجتمع والدولة ككل".لا يكفي ذلك، على الأقل ، ما تعتقده الحكومات انه في الصالح العام، ينكسر من خلال عدسة المصالح الخاصة للعمل. كما يخلص ليندبلوم الى ان ما نسميه الديمقراطية هو في الواقع حل وسط بين قوة التصويت وقوة العمل، مع التفاوض الحكومي بين الاثنين. [2]

2- انخفاض في قدرة الحكومة

لقد تم تطوير نظام الديمقراطية التمثيلية كوسيلة لتحقيق الأفكار الديمقراطية على مستوى الدولة القومية. و تم النظر إلى الحكومات الديمقراطية على أنها مسؤولة أمام شعب معين يعيش في منطقة محددة بوضوح. كان الافتراض الأساسي للسياسة الديمقراطية أن الحكومات قد تمكنت من صنع السياسة لصالحها دون تدخل خارجي أو قيود. حتى وان أرجأت الحكومات إلى الأعمال التجارية المحلية ، فقد تمكنت على الأقل من وضع شروط عامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد ككل. ومهما كانت العيوب أو القيود، فان مثل هذه السياسات ربما تم تحديدها محليا، على الأقل حسب الظروف داخل البلاد.

هذه السيطرة المحلية من قبل الحكومات على أجندة سياستها أصبحت الآن موضع تساؤل بسبب العملية المعروفة

---

[1] انظر المرجع الاصلي:

Charles E. Lindblom, **Politics and Markets**: **The World's Political Economic Systems** (New York: Basic Books, 1977).

[2] david beetham, **OP**.**CIT**, **P** 47.

باسم "العولمة" الاقتصادية.[1] "العولمة" هي كلمة رائجة ، حيث يتم مناقشة معانيها وأهميتها بدقة. ومع ذلك ، فإنه يشير إلى عمليات اقتصادية حقيقية تعمل على المستوى الدولي ، مما يحد بشكل كبير من السياسات التي يمكن للحكومات الوطنية اتباعها.

و على سبيل المثال، شهدت العقود الماضية زيادة هائلة في التجارة والاستثمار الدوليين ، وفي نمو الشركات متعددة الجنسيات التي لديها القدرة على تبديل إنتاجها واستثمارها بين البلدان وفقًا للظروف الأكثر ملاءمة. وهذا لا يعني فقط حيث تكون الأجور متدنية ، ولكن حيث تكون الضرائب منخفضة، ومساهمات الشركة في الضمان الاجتماعي ضئيلة، واللوائح المتعلقة بظروف العمل والبيئة متراخية. وتميل حرية تنقل الشركات متعددة الجنسيات هذه إلى معاقبة الحكومات التي تسعى إلى الحفاظ على معايير الرفاه الاجتماعي أو اللوائح البيئية أو الأنظمة الضريبية التي لا تتناسب بشكل كبير مع منافسيها. بالإضافة إلى ذلك ، فإن العديد من التدابير التي استخدمتها الحكومات في الماضي لوضع سياسة صناعية متماسكة لبلدها لم تعد ممكنة بموجب قواعد التجارة الدولية.

ومما له أهمية مماثلة تحرير الأسواق المالية والنمو الهائل في صناديق المضاربة، والذي يمكن تبديله بين المنتجات المالية والعملات الوطنية بسرعة مذهلة. إن قوة الأسواق المالية، تحد من سيطرة الحكومات على اقتصاداتها الوطنية بطريقتين: إنها لا تشجعها على متابعة أي سياسات، مثل العجز في الميزانية، أو الإنفاق الاجتماعي المرتفع. كما أنه يخلق الكثير من عدم القدرة على التنبؤ للحكومات، حيث لا يمكن أبدًا التأكد من ان عملاتها لن تتعرض لهجوم مفاجئ بسبب المضاربة ، كما حدث على سبيل المثال في أزمة شرق آسيا عام 1997. لقد تغير الرأي الدولي تقريبًا بين عشية وضحاها من الحديث عن دول المنطقة كمحركات للنمو ، إلى اعتبارها حالات سلة اقتصادية. بشكل عام، قللت هذه التغييرات إلى حد كبير من فعالية وموثوقية أدوات السياسة الاقتصادية الوطنية وتضاءلت قوة الحكومات إلى حد كبير بالنسبة للأسواق والشركات الخاصة.[2]

3- انخفاض المصداقية

نادراً ما يحصل السياسيون على ثقة كبيرة. إنهم عادة ما ينزلون إلى الأسفل في استطلاعات الرأي عندما يسأل الناخبين عن المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي يثقون بها. أسباب هذا التراجع في المصداقية يمكن العثور عليها في طبيعة السياسة كنشاط يعتمد على الإقناع ، على تقديم سياسة أو مسار عمل في أفضل صورة ممكنة ، وذلك لزيادة الدعم لهذه السياسة. أنها تنطوي على منح الصفقات و تقديم التنازلات، واحيانا التعرض للخطر ، من أجل تحقيق شيء أكثر قيمة. لذلك هناك في السياسة فجوة بين ما يفعله أو يحققه السياسيون ، وبين ما يقولون أنهم يقومون به أو يحققونه – فجوة بين مبرراتهم العامة للسياسة وأسبابهم الفعلية لمتابعتها.

وعلى الرغم من أن السياسيين الناجحين ماهرون في إخفاء هذه الفجوات ، لكنهم مع ذلك عرضة دائما للخطر.

[1] يمكننا تعريف **العولمة الاقتصادية** بأنها الظاهرة التي أدت إلى ربط اقتصادات الدول بعضها ببعض عبر تحرير حركة السلع والخدمات والاستثمارات ورؤوس الأموال. وذلك بفضل تطور وسائل النقل والاتصال.

[2] david beetham, **OP**.**CIT**, **P** 48.

وعندما يكون الامر كذلك، ، فان الثقة العامة تتآكل.[1]

4- سياسة الدوران:

من بين العوامل التي ساهمت في تراجع الديمقراطية في الديمقراطيات القديمة تنامي الاهتمام بالصورة العامة والعلاقات العامة الجيدة. وظهور الميزانيات الضخمة المخصصة للاتصال الحكومي، والانشغال بإدارة الأخبار والعرض التقديمي. لقد تقلص مجال تحقيق أهداف السياسة العامة بالنسبة للحكومات ، ولذلك زاد الاهتمام بالدعاية والصورة الاعلامية المسوقة للجمهور. أصبح المظهر حقيقة جديدة ؛ ولم تعد القصة الإخبارية تتعلق في الغالب ببرنامج أو سياسة ، بل تتعلق بكيفية "نسجها". وصارت التسريبات تعتمد من أجل "دفن الأخبار السيئة" ، او عندما "يبحث السياسيون عن السقطات المتعلقة بمنتقديهم أو خصومهم بدلاً من اظهار واثبات حججهم ، أو عندما يقومون بتهميش الخبراء الناقدين ويحثون الآخرين على إعطاء آراء مؤيدة لسياسة الحكومة. وكانت نتيجة كل ذلك هي تقليل الثقة في مصداقية الحكومات والفاعلين السياسيين بشكل عام.

يجادل بعض السياسيين بأن اللوم عن هذا الوضع يقع على عاتق وسائل الإعلام التي تمثل الوسيلة الرئيسية للتواصل مع الجمهور، ويشيرون إلى أن هناك تناقصا منهجيا في العرض الإعلامي للسياسة والتشويش على الأخبار والرأي ، والتركيز على الشخصيات ومعتقداتهم بدلاً من التركيز على السياسات، والسخرية من السياسيين بشكل عام. نتيجة لذلك ، يتعين على السياسيين في الحكومة العمل بجد لتوصيل رسالتهم ، والقيام بذلك أربع وعشرين ساعة يوميًا في سياق جديد للبرامج الإخبارية المتداولة.

بطبيعة الحال ، فإن أبسط طريقة للقيام بذلك هي سيطرة السياسيين على وسائل الإعلام مباشرة: من خلال ملكية وسائل الإعلام الخاصة بأنفسهم أو أحزابهم أو مؤيديهم، أو من خلال سيطرة الحكومة على البث العام. بيد أن الشرط الأساسي لمجتمع ديمقراطي هو أنه ينبغي أن يكون هناك تعدد وتنوع في القنوات الإعلامية المملوكة ملكية خاصة ، وإمكانية الوصول العادل إلى خدمة البث العام بالنسبة للمعارضة ومنتقدي الحكومة. في العديد من الديمقراطيات الجديدة ، لم يتم الوفاء بهذا الشرط. حتى في بعض الديمقراطيات "القديمة" ، فهي مهددة. وفي البلدان التي يتم فيها استيفاء الشرط ويوجد بها تعدد حقيقي في القنوات الإعلامية، يتعين على الحكومات أن تعمل بجهد أكبر لإيصال رسالتها ،في وقت أصبحت فنون الدوران متطورة بشكل خاص.

تساعد العوامل السابقة مجتمعة في توضيح مستوى عدم الرضا المتزايد من جانب الناخبين. كل من هذه العوامل الثلاث تعبر عن معضلة الديمقراطية اليوم، وعن خيبة الأمل أو السخط في الديمقراطيات "القديمة" في غرب وشمال أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا / نيوزيلندا.[2]

المطلب الرابع: تراجع الجودة في النموذج الديمقراطي الليبرالي

[1] **Ibid**, **p** 54.

[2] **Ibid**, **p** 61.

واقعيا، غالبا ما يدعي النموذج الديمقراطي الليبرالي بانه متفوق على النماذج الاخرى نظرا لما يتمتع به من ملامح تعددية. والسؤال الذي يطرح هنا يتعلق بمدى صحة التقييم الذاتي هذا. ففي حين ان الديمقراطية الليبرالية النموذجية تقوم بالخطوات الضرورية لوجود التنوعات على المستوى القومي، فانه يمكن تمييز هذه الديمقراطية عن الانماط المثالية غير الديمقراطية من خلال المؤسسات والممارسات المرتبطة بها ومن بينها الاشتراط الدستوري لفصل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فرض المراجعات واجراء التوازنات، نشر ميثاق الحقوق والحريات والانخراط النشط في الترتيبات المدنية، توفير سياق تتم فيه المنافسة السياسية على قدم المساواة، اجراء انتخابات دورية واحترام ارادة الشعب. ومع ذلك فان قوة الديمقراطيات الليبرالية لا تكمن في الاظهار المؤثر والرائع للمؤسسات والعمليات المصممة لخدمة الشعب، بل في مدى التوافق الذي بني حول هذه الترتيبات اثناء تطورها عبر العصور.[1]

وحتى في هذه الايام، فعلى الرغم من الديمقراطية الليبرالية النموذجية التي تبدو في مظهرها الخارجي وكأنها مبنية على السيادة الشعبية، الا انها يمكن ان توصف باي شيء غير وصفها بانها "حكم الشعب من قبل الشعب ومن اجل الشعب". فالديمقراطية الاساسية التي ربما تبدو خرقاء ليست محكومة من قبل الشعب، بل من قبل نخبة مثل المجمع العسكري الصناعي الذي ضم اليه الآن وبشكل فعال اجهزة الاعلام. وفي حين تفرض النخب العسكرية والنخب المتحدة المؤشرات التي تتم في اطارها ممارسة الحقوق السياسية والمدنية، فإن اجهزة الاعلام تقدم على الدوام صور من شأنها توليف عقل المواطن على تفوق العقيدة الداخلية القويمة على وجهات النظر الخارجية والمتنافسة على المستوى العالمي. يكون دور اجهزة الاعلام مهما على نحو خاص عندما يمجد قيم الديمقراطيات الليبرالية ويوبخ الترتيبات السياسية المتنافسة.

وبغض النظر عن خيبة الامل المتزايدة من الديمقراطية التمثيلية، فان اجهزة الاعلام المطبوعة والالكترونية تصفها بانها الشكل الوحيد للحكومة القادر على الاستجابة الى التوق الى الحرية وضمان الازدهار وايجاد مستويات عيش محسنة، وعلى اية حال، فان انتهاكات الصين لحقوق الانسان لا تفلت ابدا من اهتمام الديمقراطيات واجهزة الاعلام، فمثل هذه الانتهاكات عادة ما تقدم لهم العصا التي يضربون بها الانظمة غير الديمقراطية[2].

في عالم زاد فيه عدد الديمقراطيات بشكل كبير في العقود القليلة الماضية ، من 40 أو نحو ذلك في منتصف السبعينيات، إلى حوالي 75 بحلول عام 1990 (والتي بحلول ذلك الوقت كان حوالي نصف الدول المستقلة في العالم) ، إلى ما يقرب من115 دولة ديمقراطية في عام 1995 ، إلى ما يقرب من 120 في عام 2005 ،فان

[1] ام جي بالون، **الهيمنة والمساواة في السيادة: نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية**، ترجمة: احمد سعدون حسن،(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015)، **ص** 30.

[2] **المرجع نفسه**، ص 31.

الادعاء بامكانية حدوث الانهيار الديمقراطي والذي قد يصيب الكثيرين في البداية يبدو غير معقول. لكن وجود عشرات الدول تنتقل من الديكتاتورية وحكم الحزب الواحد إلى الديمقراطية توصف بانها معقولة.

ان وجود ما يكفي من الديمقراطية لا تمنع بأي حال من الأحوال التراجع في الديمقراطيات القائمة خلال نفس الفترة الزمنية. ان حدوث انخفاض او تراجع الدول الراسخة في الديمقراطية يمكن أن يحدث في وقت واحد مع تحسينات في جودة الديمقراطية في الدول حديثة العهد بها.

وكمثال على ذلك، درس جيمس ألن صورا من تراجع جودة الديمقراطية في العالم الانجلوسكسوني، بريطانيا والولايات المتحدة وكندا أستراليا ونيوزلندا، وأكد أن هناك ما لا يقل عن أربع طرق رئيسية لإثبات وجود حالة تراجع ديمقراطي فيها.

هناك أولا الاستعداد المتزايد للقضاة للتجاوز ، والالتفاف، والتفسير حسب الاهواء، وإحباط مشاريع، وكسب الهيئة التشريعية المنتخبة.

السبب الثاني متعلق بمساهمة هذه الدول في صياغة القانون الدولي، فحين ننظر إلى الطريقة التي يتم بها إنشاء القانون الدولي إذا ما قورنت بالقانون المنبثق عن الهياكل الديمقراطية في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو كندا أو أستراليا أو نيوزيلندا، فإن نوعية القانون الدولي تبدو حقاً دون المستوى المطلوب ، والطريقة التي صُنع بها تفتقر إلى حد رهيب إلى الشفافية والشرعية والمساءلة الديمقراطية.[1]

السبب الثالث متعلق بالديمقراطية على المستوى فوق القومي في إطار المنظمات الدولية، ويعطي ألن مثالا بالاتحاد الاروبي، والذي بالرغم من كونه ناديا للديمقراطيات، لكنه ليست ناديا حيث تكون لهذه الدول القومية الديمقراطية صوت على كل شيء. إنه أكثر من ذلك بكثير ، فهو دولة بيروقراطية خارقة، والمفوضية الأوروبية التي هي قلبه النابض هي في الأساس هيئة غير منتخبة بشكل مباشر.

هذه المفوضية هي التي تقترح قوانين جديدة للاتحاد الأوروبي، ولا يحق لأي مواطن في أي بلد عضو التصويت لصالح رئيس الاتحاد الأوروبي أو أي من كبار المفوضين الآخرين. يتم وضع الوظائف في صفقات بين الدول الأعضاء السبعة والعشرين ، وهذه الصفقات الحكومية الدولية تخضع فقط لحق النقض الكامل من طرف البرلمان. ليس من المثير للجدل القول إنه إذا تم إعادة إنتاج هذا النموذج على مستوى الدولة القومية ، أي دولة قومية ، فلن يطلق عليه أحد ديمقراطية.

المظهر الرابع لتراجع الديمقراطية في العالم الانجلوسكسوني مرتبط بـ "النخب غير الديمقراطية" مثل أعضاء جماعات

[1] James Allan, **democracy in decline**. **Steps in the Wrong Direction** , (McGill-Queen's University Press, 2014), **p** 41.

الضغط والمسؤولين والبيروقراطيين وحتى نشطاء حقوق الانسان وغيرهم ممن يحسبون أنهم لن يكونوا قادرين على إقناع غالبية مواطنيهم بطريقة تفكيرهم – لذلك يفضلون الوصول الى فرض تصوراتهم بطرق تتجاوز الأغلبية والهيئات المنتخبة.

1– تراجع الديمقراطية في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودول الاتحاد الأوروبي

ان الواقع يثبت ان الديمقراطيات الغربية تمر بأزمة تراجع في ديمقراطيتها فالعولمة واللامساواة الاجتماعية وحماية المناخ – كلها تحديات هائلة تواجه دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودول الاتحاد الأوروبي ، ينبغي توقع إصلاحات أكثر قوة. ومع ذلك، فإن تآكل معايير الديمقراطية والاستقطاب السياسي المتزايد يعوقان تنفيذ الإصلاحات المستدامة.

أظهر تقرير لمؤسسة برتلسمان أن جودة الديمقراطية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد انخفضت في السنوات الأخيرة[1]. في الوقت نفسه ، أدى الاستقطاب السياسي المتزايد إلى جعل العمل اليومي للحكم وبالتالي قدرة الدول الأعضاء على الإصلاح أكثر صعوبة. وتقوم حكومات في عدد من الدول مثل الولايات المتحدة والمجر وتركيا بإذكاء التوترات الاجتماعية عن عمد بدلاً من السعي لإجماع في محاولة للتفاوض على حلول التفكير المستقبلي – هذه هي النتائج التي توصلت إليها مؤشرات الحكم المستدام لعام 2018 (SGI)[2]. كدراسة استقصائية عبر وطنية للحكم ، يفحص المؤشر 41 دولة من حيث معاييرها الديمقراطية وجودة الحكم ونتائج السياسة في مجالات الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والبيئة. لقد استخدم المؤشر بانتظام منذ عام 2011 لتحليل الجدوى المستقبلية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي.

"يجب على الحكومات إيجاد صيغ لمكافحة الاستقطاب المتزايد بفعالية. إذا أرادوا مواجهة اللامبالاة السياسية ، فيجب عليهم تقديم حلول مصممة لضمان النجاح طويل الأجل وحلها بدلاً من تعزيز خطوط النزاع".[3]

ومما يثير القلق أكثر هو الاتجاه الذي أشار إليه مؤلفو الدراسة: بالتوازي مع تراجع المعايير الديمقراطية ، فإن العديد من الدول تخسر قوتها فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية من "الحكم الرشيد". نتيجة لذلك ، انخفضت قدرات حل المشكلات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد الأوروبي في المتوسط في السنوات الأخيرة.

---

[1] Organization for Economic Cooperation and Development (**OECD**)

[2] Indicators of sustainable governance (**SGI**)

تعمل مؤشرات الحوكمة المستدامة (SGI) ، التي نُشرت لأول مرة في ربيع عام 2009 وتم تحديثها في عام 2011 ، على تحليل ومقارنة الحاجة إلى الإصلاح في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، فضلاً عن قدرة كل دولة على الاستجابة للوضع الحالي التحديات الاجتماعية والسياسية.

[3] "The quality of democracy is declining in many industrialized states"

https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/topics/latest-news/2018/oktober/the-quality-of-democracy-is-declining-in-many-industrialized-states/ .

(**16/03/ 2019**)/

وفيما يتعلق بالحوكمة وجودة نتائج السياسة ، تواصل بلدان الشمال الأوروبي وسويسرا وألمانيا الحصول على أعلى الدرجات. ومع ذلك، فإن الاستقطاب الحزبي آخذ في الارتفاع ويقوض الإصلاحات الموجهة نحو المستقبل. وبشكل عام، أظهر 26 بلدًا انخفاضًا في المعايير الديمقراطية والدستورية منذ 2014. يمكن ملاحظة تطورات سلبية بشكل خاص في دول مثل المجر وبولندا والمكسيك وتركيا – ولكن أيضًا في الولايات المتحدة. تراجع أكبر اقتصاد وطني في العالم في تسعة أماكن في مسائل الديمقراطية ونوعية الحكم ، بينما تراجعت بولندا في 29 مكانًا من حيث المعايير الديمقراطية. "إن نموذج الديمقراطية الليبرالية يتعرض أيضًا لضغوط متزايدة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي"، والتقرير يشير أيضا إلى أنه في بعض البلدان تتعرض المعايير الديمقراطية والدستورية المركزية – حرية وسائل الإعلام ، على سبيل المثال ، لأضرار جسيمة.

ومما يثير الغرابة عند استعراض المؤشرات الاحصائية، أنه على الرغم من تراجع الجودة في الديمقراطية ، فإن ثقة المواطنين بالحكومة قد ازدادت بالفعل في بلدان مثل بولندا والمجر وتركيا. هذا التطور يوضح أنه في هذه البلدان ، لا يبدو أن القيم الديمقراطية الأساسية راسخة بما فيه الكفاية في الوعي السياسي لجزء كبير من السكان.[1]

ومن جانب آخر، ازداد الاستقطاب السياسي الحزبي بين "اليسار" و "اليمين" في جميع البلدان تقريبًا. وتعمل الأحزاب الشعبية على تكثيف هذا الاتجاه في العديد من الهيئات التشريعية الوطنية. ينتقد المؤلفون بعض الحكومات لدورها في تقوية خطوط النزاع في المجتمع ، بدلاً من تليينها أو انهيارها. يتعلق هذا ، كما يشير التقرير إلى حقيقة أن العديد من الحكومات أقل ميلًا بشكل متزايد إلى المشاركة في مشاورات واسعة النطاق للعناصر الفاعلة المجتمعية خلال مرحلة التخطيط للإصلاحات. كان أداء 18 دولة – بما في ذلك الولايات المتحدة وبولندا والمجر ، ولكن أيضًا بلدان مثل أيسلندا وجمهورية التشيك – أكثر سوءًا في هذا المجال ، وبعضها كان أداؤه جيدًا منذ عام 2011. عشر دول فقط ، بما في ذلك كوريا الجنوبية وايرلندا ومالطا قد تحسنت بالفعل في هذا الباب. في المقابل، تتحايل بعض الحكومات ، مثل تلك الموجودة في المجر أو بولندا أو تركيا ، على إجراءات المشاورات المعمول بها قانونًا أو تستبعد الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه العملية. وإلى جانب النطاق الضيق لإشراك أصحاب المصلحة، فإن قدرات الاتصالات الحكومية وكفاءة التنفيذ آخذة في الانخفاض.

وبالنظر إلى التحديات السياسية الملحة ، فإن القدرة المتناقصة على حل المشكلات تلقي بثقلها على هذه الدول: "على الرغم من الاستقرار الاقتصادي منذ الأزمة المالية ، فإن الاندماج الاجتماعي في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودول الاتحاد الأوروبي – وخاصة في دول جنوب أوروبا التي تضررت بشدة – لم يحن بعد عاد إلى المستويات السابقة ، وفي مواجهة ضعف الاستثمار في البحث والتطوير، أو عدم وجود

[1] "Policy Performance and Governance Capacities in the OECD and EU ", Sustainable Governance Indicators 2018.in :

https://www.sgi-network.org/docs/2018/basics/SGI2018_Overview.pdf. (**15/03/2019**)

جهود لمعالجة التغيير السكاني ، نرى أيضًا العديد من مجالات المشكلات السياسية والاقتصادية التي يكون التقدم فيها بطيئًا في الغالب."[1]

2- تدهور الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية:

لم تبدأ التحديات الكبيرة التي تواجه الديمقراطية الأمريكية مع تنصيب الرئيس دونالد ترامب. فقد كان تكثيف الاستقطاب السياسي، وتراجع الحراك الاقتصادي ، والتأثير الضخم للمصالح الخاصة ، وانحراف وسائل الاعلام، جميعها مشاكل مست سلامة الديمقراطية الأمريكية قبل عام 2017 بوقت طويل. وساهم الرؤساء السابقون في الضغط على النظام الديمقراطي الأمريكي عن طريق التعدي على حقوق المواطنين الأميركيين من خلال برامج المراقبة التي تم تنفيذها في البداية من قبل إدارة جورج دبليو بوش ، والحملة المفرطة من جانب إدارة أوباما على التسريبات الصحفية.

ومع ذلك، ليس هناك شك في أن الرئيس ترامب مارس من التأثير على السياسة الأمريكية ما جعل القيم الأساسية تهتز، وشكل اختبارا حقيقيا لاستقرار النظام الدستوري. لم يظهر أي رئيس في الذاكرة الحية احتراما أقل لمرتكزات هذا النظام وقواعده ومبادئه. لقد هاجم ترامب المؤسسات والتقاليد الأساسية بما في ذلك الفصل بين السلطات، والصحافة الحرة، والقضاء المستقل، والتنفيذ النزيه للعدالة، والضمانات ضد الفساد ، والأكثر إثارة للقلق ، شرعية الانتخابات. و فشل الكونغرس ، وهو فرع من الحكومة غير المتكافئة ، في كثير من الأحيان في صد هذه الهجمات بالرغم من استخدامه لشتى أنواع الدفاعات.

بين تقرير الحرية في العالم الصادر عن فريدوم هاوس عام 2019 انزلاق الولايات المتحدة من أعلى مؤشر حصلت عليه في الحقوق السياسية والحريات المدنية والذي بلغ 94 من 100 في عام 2010 إلى 86 في عام 2017 ، وهو أكبر انخفاض عرفته اي من الديمقراطيات الغربية الرئيسية الأخرى.[2]

وقد جاء في التقرير ذاته: "نحن ندرك حق الرؤساء والمشرعين المنتخبين بحرية في وضع سياسة الهجرة ، واعتماد مستويات مختلفة من التنظيم والضرائب ، ومتابعة الأهداف المشروعة الأخرى المتعلقة بالأمن القومي. لكن يجب عليهم القيام بذلك وفقًا للقواعد المصممة لحماية الحقوق الفردية وضمان بقاء النظام الديمقراطي على المدى الطويل. لا توجد غايات تبرر الوسائل غير الديمقراطية"[3].

شكل رقم 7: تراجع مؤشرات الديمقراطية في الولايات المتحدة

24 "The quality of democracy is declining in many industrialized staes",
htt ps://www.bertelsmann-stiftung.de/en/topics/latest-news/2018/oktober/the-quality-of-democracy-is-declining-in-many-industrialized-states/(17/ 08/2019)

[2] Freedom house, **Op. cit**.

[3] **Loc. Cit**.

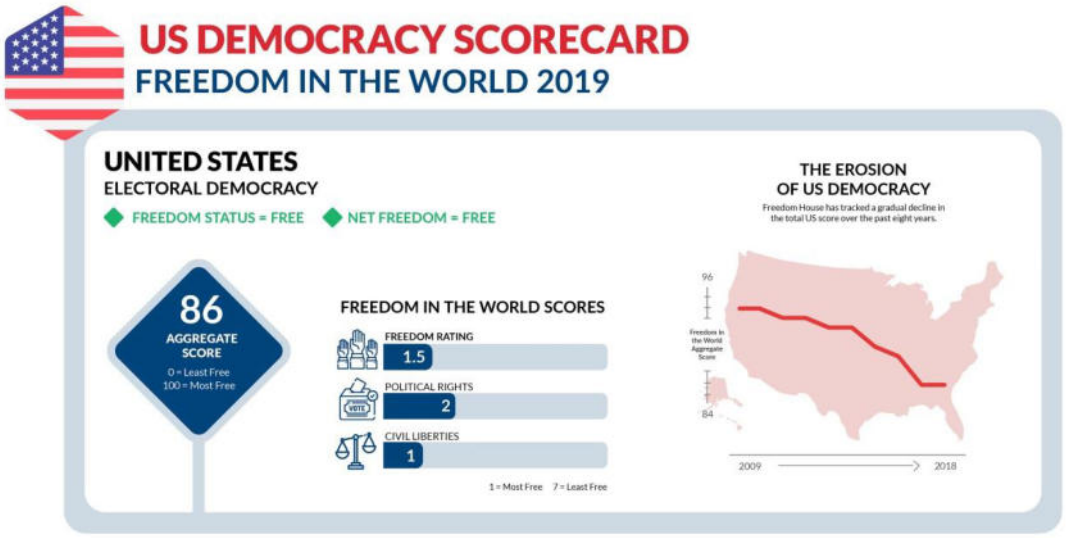

المصدر: Freedom House's annual report on political rights and civil liberties2019

في خطاب تنصيبه الأول أعلن رونالد ريغان "بينما نجدد أنفسنا هنا في أرضنا ، سنرى أن لدينا قوة أكبر في جميع أنحاء العالم. سنكون مرة أخرى نموذجًا مثاليًا للحرية ومنارة أمل لأولئك الذين ليس لديهم الحرية الآن. بعد حوالي أربعة عقود من الزمان ، أصبحت فكرة أن الولايات المتحدة لازالت مثالاً يحتذى به أبعد ما تكون عن الحقيقة.

ففي مجال استقلال القضاء مثلا، أظهر الرئيس ترامب مرارًا ازدراء لهذا التقليد. في أواخر عام 2018 ، بعد أن منع قاضٍ اتحادي خطة الإدارة للنظر في طلبات اللجوء فقط من أولئك الذين يعبرون الحدود في معابر الدخول الرسمية ، قال الرئيس: "كان هذا قاضيًا لأوباما. وأنا أخبركم أنه لن يحدث مثل هذا بعد الآن. "

أثارت هذه الملاحظة توبيخًا نادرًا من كبير القضاة جون روبرتس ، الذي أعلن "ليس لدينا قضاة أوباما أو قضاة ترامب ، قضاة بوش أو قضاة كلينتون" ، ودافع عن القضاء المستقل باعتباره "شيئًا يجب أن نشكره جميعًا". لكن ترامب تجاهل تدخل روبرتس نيابة عن الفرع القضائي ، وأصر على أن محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة التاسعة كانت "كارثة كاملة وشاملة" وأنه إذا تم عرقلة سياسة اللجوء الخاصة به ، "لن يكون هناك سوى الفوضى و الموت."

إن هجمات الرئيس على القضاء وإنفاذ القانون ، التي رددها الحلفاء الإعلاميون ، تقوض ثقة الجمهور في القضاء وسيادة القانون. وبدون هذه الثقة ، يمكن أن يتبع ذلك التسييس الصريح للعدالة ، مما يهدد استقرار الديمقراطية نفسها.

ومن جهة أخرى تعرضت حرية التعبير إلى هجوم كبير من طرف ترامب. ومع أن الرؤساء السابقين قد انتقدوا الصحافة بدورهم، لكن لا أحد منهم أظهر قدرا كبيرا من العداء للمؤسسة نفسها. قام ترامب وحده بنشر عبارات مثل "عدو الشعب" ، وأكد فكرة أن وسائل الإعلام مسؤولة عن العنف، واتهم الصحفيين بالكذب بنوايا

خبيثة وحتى بالخيانة.

ومن عوامل تراجع جودة الديمقراطية الأمريكية تعميق الخلل في الكونغرس، وتدفق الأموال في السياسة، والظلم العنصري ضمن نظام العدالة الجنائية. وفي الوقت الذي أصبحت فيه واشنطن مستقطبة بشكل صارخ، وانخفضت قدرة الكونغرس على العمل.

يتم التماس سلطة الإساءة إلى الرئيس عن قصد وبشكل علني من الكونغرس. الإصلاح الضريبي الموعود من قبل الجمهوريين – وهو تشريع شامل ومعقد للغاية – في ديسمبر 2017 ، بينما سارع مجلس النواب ومجلس الشيوخ إلى إقرار مشروع القانون "اشتكى أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون من أنهم تلقوا فقط نسخًا من مشروع القانون وتعديلات في غضون ساعات من التصويت. لهم ، والجهات الراعية التشريعية بدلاً من جماعات الضغط ."

تتآكل الديمقراطية الأمريكية أيضا بسبب التدفقات المظلمة للأموال السياسية. هذه الصناديق لها سلاسل متصلة. المشكلة ليست فقط الإنفاق على الحملات الانتخابية ولكن الضغط الممارس ، الذي لا يزال يميل بشدة نحو الجهات الفاعلة في الشركات والصناعة. فغرفة التجارة هي التي قادت المجموعة في عام 2017 في الولايات المتحدة ،و التي أنفقت 82 مليون دولار من اجل الضغط.

من بين العشرين من المنفقين في عام 2017 ، لم يكن هناك سوى مؤسسة واحدة أو جمعية صناعية: كان مركز سياسات المجتمع المفتوح (المركز الحادي عشر) مدعومًا من قبل الملياردير الليبرالي جورج سوروس ، الذي أنفق ما يقرب من 16 مليون دولار في الدفاع عن السياسات التقدمية في مجال حقوق الإنسان الهجرة وإصلاح العدالة الجنائية. أمضت جماعات الضغط العشرة الأولى ما يقرب من عشرين ضغطا في مصلحة شركات الأدوية ووكلاء العقارات والمستشفيات والأطباء وبوينج وشركة Google الام والأعمال التجارية بشكل عام.[1]

قرب نهاية حملته الانتخابية ، اقترح ترامب بعض الإصلاحات المعقولة "لاستنزاف المستنقع" ، والحد من التأثير السياسي للمانحين والمصالح الخاصة ، وإبطاء الباب الدوار بين جماعات الضغط والحكومة. لكن إدارته في السنوات الأولى شهدت حالة من الفوضى بدلاً من الجراحة. في نهاية عام 2017 ، حذر المركز القانوني للحملة غير الحزبية من أن كبار المانحين في ترامب يحصلون على إمكانية الوصول والتأثير – وأن "أكثر من نصف مرشحي ترامب لهم علاقات تجارية مصلحية ".[2]

---

[1] عن تراجع الديمقراطية في امريكا ،انظر في تقرير فورين بوليسي، **تصف الدواء للعالم ولا تتناوله.. كيف تنقذ أمريكا ديمقراطيتها؟**

Jeffry Smith, Nic Cheeseman, "To Save Its Democracy, the United States Needs a Dose of Its Own Medicine", (14 JUNE, 2020).

HTTPS://FOREIGNPOLICY.COM/AUTHOR/NIC-CHEESEMAN/

[2] تفاصيل اكثر عد الى:

Larry Diamond,Ill Winde, **Saving Democracy from Russian Rage**, **Chinese Ambition**, **And American Complacency**,(new York: penguin press, 2019).

المبحث الثاني: التحول الى انظمة هجينة

حينما يحدث تراجع في مؤشرات الديمقراطية لدى الدول التي كانت تصنف بكونها "حرة" إلى "حرة جزئيا" إذا اعتمدنا مؤشر الحرية لفريدوم هاوس، نكون بذلك أمام هبوط في مستوى الحكم الديمقراطي، ينتج من خلاله نظام يحتوي ملامح ديمقراطية وملامح تسلطية، وقد وضع الدارسون مصطلحات عدة لوصف هذا النوع من الأنظمة، من بينها "النظم الهجينة"، ومفردات مركبة أخرى سنأتي على ذكرها في ثنايا هذا المبحث.

المطلب الاول: الأنظمة الهجينة: نظرة تاريخية

يؤكد لاري دايموند أنه بالرغم من الكم الهائل من التعريفات والمعايير ووسائل القياس، لا نزال بعيدين عن الاجماع حول ما يشكل "الديمقراطية"، وما الذي تمثله، وما الذي لا تمثله، وأي أنظمة تشكل "ديمقراطيات" وأي منها لا تشكل. والمثير أن هذا الوضع لا يزال قائما بعد قرابة نصف قرن من بدء الموجة الثالثة للديمقراطية والنهضة التي ارستها في الدراسات الديمقراطية المقارنة، ولا نزال نعاني في سعينا لتصنيف الانظمة المبهمة. وسيظل الجدال محتدما إلى حد ما بشأن أسئلة من قبيل: هل روسيا ديمقراطية؟ ماذا عن اوكرانيا او نيجيريا او اندونيسيا او تركيا او فنزيلا؟ حاول بعض الدارسين اعتماد تعريف مصقول للديمقراطية، مثل البوليارکية أو التعددية Polyarchy الذي اقترحه روبرت دال.[1] ومن خلال هذا المفهوم، لا تتطلب الديمقراطية انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية فقط، بل تتطلب أيضا ضمان الحريات التي تمنح الديمقراطيات أهميتها في الواقع (مثل حرية التنظيم وحرية التعبير)، والمصادر البديلة من المعلومات وارساء المؤسسات التي تضمن اعتماد سياسات الحكومة على اصوات المواطنين وتفضيلاتهم. في المقابل يقيس بعضهم الديمقراطية من خلال الحد الادنى من المعايير مثلما فعل جوزيف شومبيتر، والذي يعرف الديمقراطية على أنها "ذلك الترتيب المؤسساتي الذي غايته الوصول الى قرارات سياسية يكتسب فيه الأفراد القوة على القرار بواسطة الصراع التنافسي على صوت الشعب"[2].

ومع ذلك فإن الممارسات الحديثة لهذا المفهوم الانتخابي تتعارض بقوة مع تعددية دال ايضا من خلال اخضاع الحريات المدنية والسياسية للنقاش السياسي واطلاق الحملات الانتخابية.

يعود دايموند ليجادل بأنه حتى وان اتفقنا على تطبيق الحد الادنى من المعيار الانتخابي للديمقراطية، تبقى هناك اسئلة مزعجة. فاذا اتبعنا ما يقوله هنتنجتون عن ان نظاما ما يعتبر ديمقراطيا عندما "يتم اختيار صناع القرار الحقيقيين فيه عبر انتخابات نزيهة وشفافة ودورية يتنافس خلالها المرشحون بحرية على الاصوات"[3]، فإن أسئلة

---

[1] عد الى المصدر

Dahl, Robert. **Polyarchy**: **participation and opposition**, (New Haven: Yale University Press, 1971).

[2] – جوزيف شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**. ترجمة: حيدر حاج اسماعيل.(بيروت، المنظمة العربية للترجمة. 2011). ص 514.

انظر في:

[3] Samuel Huntington , **The Third Wave**: **Democratization in the Late Twentieth Century**,(norman; University of Oklahoma Press, 1991)*

حاسمة ستطرح، من قبيل "ما الذي يشكل انتخابات "نزيهة وشفافة وحرة"؟ وكيف يمكننا ان نعرف ان الاحزاب حصلت على فرصة عادلة بإطلاق حملة انتخابية؟ وان الناخبين في انحاء البلد (خاصة في بلدان كبيرة ومتنوعة مثل روسيا ونيجيريا وإندونيسيا) كانوا قادرين على التعبير عن ارادتهم بحرية؟ كيف يمكننا، خاصة عندما لا يتم اللجوء الى احصاء الاصوات المتوازي، ان نعرف ان النتائج المعلنة تعكس بدقة الاصوات التي ندلي بها؟ كيف يمكننا ان نعلم ان المسؤولين المنتخبين هم بالفعل صناع القرار الاقوى نفوذا بحيث لا تكون هناك "مناصب محجوزة" كثيرة للحكم العسكري او البيروقراطي او التابع للأقليات؟

حازت هذه التساؤلات اهمية متزايدة في السنوات الاخيرة لأسباب عدة؛ اولا، هناك انظمة اكثر من السابق تتبنى نموذج الديمقراطية الانتخابية، مع انتخابات منتظمة وتنافسية ومتعددة الأحزاب. ثانيا، ان كثيرا من هذه الانظمة تطبق نموذج الديمقراطية الانتخابية شكليا لكنها تفشل في النجاح في الاختبار الجوهري، او تنجح باعتماد طرق غامضة. وثالثا، مع ارتفاع معايير الديمقراطية الانتخابية العالمية، بما في ذلك مراقبة الانتخابات الدولية التي غدت تعتمد اكثر فاكثر، ازداد التدقيق العالمي في ممارسات الدول اكثر من أي وقت مضى. [1]

مع ذلك، حتى وفي ظل هذا الفحص العالمي الدقيق، لا يتفق المراقبون المستقلون على كيفية تصنيف الانظمة. وكمثال على ذلك تدرج فريدوم هاوس أشكالا متباينة في مستوى الحكم الديمقراطي في فئة واحدة، مع أن غالبيتها تعتبر أدنى من ديمقراطيات انتخابية: هي انظمة استبدادية تنافسية، او انظمة حزب مهيمن، او انظمة هجينة من نوع معين. في افضل الاحوال، تعتبر اوكرانيا ونيجيريا وفنزويلا حالات غامضة. ومن الممكن الا نملك معلومات كافية لنحدد ما اذا كانت ادارة الانتخابات مستقلة ومهنية بما يكفي، وما اذا كانت الاحزاب والمرشحون المتنافسون احرارا بما يكفي للقيام بحملة انتخابية بشكل يعطي المعارضة السياسية فرصة عادلة لتحقيق النصر في الانتخابات. يجب ان يتم تقييم الانتخابات السابقة عند تصنيف الانظمة، إضافة الى تقييم نوايا وقدرات النخب الديمقراطية التي تتبع اسلوبا ملتبسا في الحكم، وهو شيء يصعب جدا القيام به.

وكمثال على ما سبق، يناقض تخصيص اندونيسيا الدستوري بعض المقاعد البرلمانية لممثلين عسكريين غير منتخبين مبدأ أساسيا من الديمقراطية. لكن حتى لو أزيلت تلك القاعدة، فسيبقى الجيش لاعبا اساسيا يملك حق النقض، مثلما كان عليه الحال مع الجيش التركي إلى وقت قريب.

ليست هذه هي المشاكل او الشذوذات الوحيدة في تصنيف النظام، ففي السبعينيات والثمانينيات، ناقش علماء السياسة والمراقبون ما اذا كانت المكسيك والسنغال وسنغافورة هي حقا ديمقراطيات (كما اكدت حكوماتها). ولكن هذه الخلافات قلّت ما ان بدأت بلدان اخرى مجاورة لها باختبار الديمقراطية الحقيقية فأصبحت العلل الديمقراطية لهذه الانظمة المكونة من حزب واحد اكثر وضوحا. في الآونة الاخيرة، صار عدد متزايد من علماء السياسة يشكك بالقدرة على تصنيف انظمة بانها ديمقراطية لمجرد انها تعتمد انتخابات متعددة الاحزاب مع اجواء

[1] لاري دايموند، **التفكير بالانظمة الهجينة**، مرجع سابق، ص 369.

من المنافسة وعدم اليقين.[1]

وجهة نظر تاريخية:

ان الانظمة الهجينة التي تجمع بين عناصر الديمقراطية والاستبدادية ليست جديدة. حتى في الستينيات والسبعينيات، ظهرت انظمة الاحزاب المتعددة والانتخابية، لكنها لم تكن ديمقراطية. من بين هذه الاوتوقراطيات السياسية[2]–المكسيك وسنغافورة وماليزيا والسنغال وجنوب افريقيا وتايوان. تاريخيا كان هناك ايضا حالات لا تحصى في اروبا وامريكا اللاتينية من المنافسة الحزبية الضيقة.

في امريكا اللاتينية، ساهمت ديمقراطيات حكم الاقلية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في تطور الديمقراطية من خلال انشاء بعض مؤسساتها السياسية الاساسية، بالإضافة الى مبادئ التقييد والتداول على السلطة. لذلك لخصت هذه الدول مسار **دال** الامثل لتحقيق الاستقرار في التعددية، مع بروز المنافسة السياسية التي سبقت اتساع المشاركة، بحيث وضعت ثقافة الديمقراطية اولى جذورها ضمن نخبة صغيرة ومن ثم انتشرت اكثر على نطاق السكان بينما كان يجري دمجها تدريجيا ضمن السياسة الانتخابية. في العالم المعاصر الذي تسود فيه المشاركة الواسعة، تم اغلاق هذا المسار التدريجي، وبالتالي فقد بحثت النخب القلقة عن أساليب اخرى للحد من المنافسة والسيطرة عليها.[3]

كما انه نتيجة التغييرات في الظروف الداخلية، ادركت النظم التي كانت مغلقة في السابق الحاجة الى الانفتاح. والحالة التي توضح هذه النقطة هي الاتحاد السوفياتي السابق، ففي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أطلق ميخائيل غورباتشوف سياسة اعادة الهيكلة او الاصلاح فيما عرف بالغلاسنوست (Glasnost)[4] والبيريسترويكا (Perestroika)[5]. والتي انتهت بعد ذلك بسنوات بانهيار الشيوعية وزوال الاتحاد السوفييتي.

لكن كما هو الحال مع الانظمة التي تمر في فترة انتقالية صعبة من الحكم السلطوي الى نظام الحكومة التمثيلية، فقد كان من غير المحتمل للاتحاد الروسي والدول الاخرى التي كانت تمر بمرحلة تغير للنظام ان تصبح حكومات منتخبة من قبل الشعب ومن اجل الشعب. وبدلا من ذلك كانت هذه الدول ميالة لان تحكم من قبل تحالف

---

[1] **المرجع نفسه**، ص370.

[2] مصطلح يقصد به نظام الحكم الذي تكون فيه السلطة مركّزة في يد فرد واحد يمتلك وحدَه كل السلطة التي لا يحدّها شيء، وهذا لا يعني دائماً غياب القوانين والدساتير في هذا النظام، ولكن يعني بالأساس قدرة الحاكم الأوتوقراطي (الفرد) من الناحية الواقعية، على تخطي القوانين والدساتير في حالة وجودها استناداً إلى عدم وجود آلية مستقلة في النظام قادرة على أن تفرض القوانين فتجبره على احترامها .

[3] لاري دايموند، **التفكير بالانظمة الهجينة**، مرجع سابق، ص371.

[4] **غلاسنوست**) بالروسية (гла́сность : هي سياسة الدعاية القصوى والانفتاح والشفافية في انشطه جميع المؤسسات الحكومية في الاتحاد السوفياتي سابقا بالإضافة إلى حرية الحصول على المعلومات .وأطلقت هذه الدعوة بواسطة الرئيس الروسي السابق ميخائيل غورباتشوف في النصف الثاني من الثمانينيات.

[5] **البيريسترويكا**) بالروسية (перестройка :، وتعني» إعادة الهيكلة «هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفيتي. صاحبت البيريسترويكا سياسة **غلاسنوست** والتي تعني الشفافية. يطرح البعض أن تلك السياستين أدتا إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه سنة 1991.

مؤلف من الرجال الاقوياء همهم الاستغلال وتحقيق المصالح الذاتية[1] بالاضافة الى مسؤولين كبار في الديمقراطيات العسكرية والمدنية. وهكذا فان الانظمة الديمقراطية السلطوية يمكن ان تلتزم بحرية الصحافة والحريات المدنية، ولكن من المحتمل ان تتأرجح بين انفتاح وتقييد الفضاء الديمقراطي، وتظهر موقفا مساندا ومعارضا للحريات المدنية، او تزاوج بين الانظمة المستوردة والثقافات المحلية الاصلية.[2]

وإلى غاية وقت قريب، كانت معظم المساعي للهيمنة السياسية تشمل حظرا على الاحزاب السياسية المعارضة (ان لم يكن على المنافسة السياسية ككل) وقيودا شديدة على المجموعات المنشقة والمعارضة في المجتمع المدني ايضا.

وحتى كتاب خوان لينز الموسوعي "الانظمة الشمولية والاستبدادية"[3] بالكاد يأتي على ذكر المنافسة الانتخابية المتعددة الاحزاب ضمن الانظمة الاستبدادية، ولم يحدد من بين أنواع الأنظمته الاستبدادية الرئيسية السبعة، اي نظام يشبه "الاستبدادية التنافسية" الذي ناقشه ليفيتسكي وواي. والسبب من وراء ذلك بسيط إلى حد ما؛ فهذا النوع من الانظمة الهجينة، الشائع جدا الآن، هو الى حد بعيد نتاج العالم المعاصر.

ومن بين المصطلحات التي يمكن من خلالها التعبير عن الظاهرة نجد "الاستبدادية الانتخابية". غير ان لمصطلح "الديمقراطية الزائفة" [4]اصداء واضحة في الحقبة المعاصرة، حيث الديمقراطية هي شكل النظام الوحيد الذي يملك شرعية كبرى. وقد شعرت الانظمة بضغط غير مسبوق (دولي ومحلي) لتبني–او على الاقل محاكاة– الشكل الديمقراطي. ويعتقد دايموند أن كل الانظمة الهجينة في العالم اليوم هي ديمقراطية زائفة من الناحية العملية. وتفتقر مثل هذه الانظمة لمجال من المنافسة المفتوحة الحرة والنزيهة بحيث يمكن اخراج الحزب الحاكم من السلطة بسهولة اذا لم يعد مرغوبا فيه من غالبية الناخبين، في حين ان نصر المعارضة غير ممكن في نظام هجين، فهو يتطلب مستوى معينا من المرونة والوحدة والمهارة والشجاعة يتجاوز الى حد بعيد ما هو مطلوب عادة للفوز في دولة ديمقراطية. كما جرت العادة ايضا، من الضروري وجود رقابة وتدخل دوليين (كما حصل في الفليبين عام 1986) لاستباق ومنع التلاعب والاحتيال الانتخابيين من قبل النظام الاستبدادي. [5]

وإذا كانت المعالجة الاكاديمية للأنظمة الهجينة او "السلطويات الانتخابية" جديدة نسبيا، فهي ليست خالية من بعض الأسس الفكرية التي تم بحثها في نموذج التحول الى الانظمة الديمقراطية وفي أعمال مقارنة سابقة عن الديمقراطية. وقد أكد غييرمو أودونيل وفيليب شميتر[6] على عدم اليقين المتجذر تجاه نتائج تحولات الانظمة وكذلك

---

[1] وهي طبقة ثرية جديدة استفادت من السياسات الليبرالية الجديدة التي تم رسمها على عجل،واهتمت بتعرية وتحديد الشخصيات الحاكمة السابقة.

[2] ام جي بالون، **مرجع سابق، ص** 32.

[3] للاطلاع اكثر انظر:

Juan.linz ,**Totalitarian and Authoritarian Regimes**, (boulder,Colo:lynne rienner publishers, 2000).p 343.

[4] **الديمقراطية المزيفة** بالإنجليزية Counterfeit democracy :يقصد بها تحديدا كل الممارسات التي يمكنها بأي شكل من الأشكال المساس بالأفكار والمبادئ والقانون الذي تحتويه الديمقراطية، تعتبر الديمقراطية المزيفة أداة تلف مصطلح الديمقراطية الحقيقي وذلك ظاهر بشكل واضح من خلال الفساد الذي يطال العالم والاستغلال الواضح لمصطلح الديمقراطية من أجل ممارسة السلطة على حسب المصالح.

[5] . لاري دايموند، **التفكير بالانظمة الهجينة**، مرجع سابق، ص372.

[6] انظر في:

وكذلك على التبدلات التي تطرأ عليها. إذ يمكن للتحول من حكم استبدادي أن ينتج ديمقراطية، أو ينتهي الى نظام استبدادي لين (dictablanda)[1] أو نظام ديمقراطي استبدادي (democradura)[2].

خلال الموجة السابقة من الحماسة حول انتشار الديمقراطية في اميركا اللاتينية، انتقدت تيري كارل لين[3] النزعة الماثلة بين الديمقراطية الانتخابات التنافسية المتعددة الاحزاب. وقد جادلت في ان هيمنة الجيش وتجاوزات حقوق الانسان جعلت انظمة اميركا الوسطى في الثمانينات ومطلع التسعينات انظمة هجينة، وليست ديمقراطيات. ومن جهة أخرى صنف روبرت دال (حوالي العام 1969) ستة انظمة انتخابية تنافسية على انها "شبه تعددية". في حين صنفها دايموند وخوان لينز وسيمور مارتن ليبست على انها "شبه ديمقراطية" حيث السلطة الفاعلة للمسؤولين المنتخبين محدودة جدا، والتنافس السياسي الحزبي مقيد جدا، أو هناك تنازلات كبيرة ضمن معايير حرية الانتخابات ونزاهتها بحيث ان النتائج الانتخابية، وان كانت تنافسية، فهي لا تزال منحرفة بشدة عن التفضيلات الشعبية، و حيث الحريات المدنية والسياسية مقيدة جدا حتى ان بعض التوجهات والاهتمامات السياسية غير منظمة وبالتالي لا تستطيع ان تعبر عن المبادئ الخاصة بها.

ومن بين 26 حالة درسها دايموند، تم تصنيف السنغال وزيمبابوي وماليزيا وتايلند (خلال 1980-1988 عندما كانت الحكومة بقيادة رئيس وزراء غير منتخب) على أنها استبدادية تنافسية. فيما تناسب المكسيك نموذج نظام الحزب المهيمن، حيث يحتكر حزب حاكم مؤسسي نسبيا الميدان السياسي، مستخدما الاكراه والزبائنية والرقابة الاعلامية، وأساليب اخرى لحرمان احزاب المعارضة الشرعية الرسمية من اي فرصة حقيقية بالتنافس على السلطة. تبقى سنغافورة مثالا تقليديا لمثل هذا النظام.[4]

المطلب الثاني: اشكالية تصنيف الأنظمة الهجينة

1- الديمقراطية المعيبة مقابل الديمقراطية الفعالة

صاغ هانس يواكيم لاوث Hans-Joachim Lauth مصطلح "الديمقراطية المعيبة" Defective Democracy في إطار مسعى لتطوير نموذج يقوم على أساس نظري وصالح من الناحية العملية ويلتقط الاختلافات بين الديمقراطيات القائمة بحيث لا تُفهم الديمقراطية كقيمة في حد ذاتها، ولكنها مزيج من القيم

Guillermo O' donnell, Philippe Schmitter: **Transitions from Authoritarian Rule**: **Tentative conclusions about uncertain democracies**, (Baltimore/London: Johns Hopkins University Press, 1986).

[1] كلمة دكتابالاندا هي عبارة عن مجموعة من الكلمات الإسبانية ديكتادورا ("ديكتاتورية") وبلاندا ("ناعمة"). هي ديكتاتورية يُزعم فيها الحفاظ على الحريات المدنية بدلاً من تدميرها هناك عنصر العقاب في التعبير.

[2] منذ أكثر من عشرين عامًا ، كان عالم السياسة الشهير خوان لينز يخشى أن العديد من الديمقراطيات الجديدة لا تشبه الديمقراطيات المتقدمة. "democradura" (ديمقراطي استبدادي)، (على غرار "الدكتاتورية الناعمة") هي نموذج سياسي بين الديكتاتورية والديمقراطية.

[3] Karl, Terry Lynn ," The hybrid regimes of Central America", **Journal of Democracy**,(6 juil 1995).

[4] لاري دايموند،" التفكير بالانظمة الهجينة" ، **مرجع سابق**، ص384.

الأخرى. الأبعاد الثلاثة أو القواعد المركزية للديمقراطية هي الحرية والمساواة والسيطرة أو الحد من السلطة السياسية. إن إدراج السيطرة كبعد مكتمل للديمقراطية على قدم المساواة مع الحرية والمساواة، يميز مفهوم لاوث عن العديد من نظريات ومقاييس الديمقراطية الأخرى، على الرغم من أن مسألة المساءلة الأفقية قد حظيت بمزيد من الاهتمام في وقت لاحق. وتعتبر جميع الأبعاد الثلاثة بنفس القدر من الأهمية في النظام الديمقراطي ويجب أن تكون متوازنة.

وبالإضافة إلى الابعاد الثلاثة للديمقراطية، يحدد لاوث خمس مؤسسات او عمليات ديمقراطية: صنع القرار؛ الوساطة؛ الاتصالات؛ الضمانات القانونية؛ ووضع القواعد بالإضافة إلى التنفيذ. تتوافق هذه المؤسسات بشكل وثيق مع الوظائف الكلاسيكية للنظام السياسي. وتشكل المؤسسات الخمس والأبعاد الثلاثة مصفوفة مكونة من 15 حقلًا تُستخدم لتحديد نوع النظام وقياس درجة الديمقراطية.

اقتراح لاوث لقياس كل حقل من الحقول الخمسة عشر في مصفوفة الديمقراطية على مقياس من خمس نقاط يتراوح بين الوجود الكامل للميزة إلى الوجود غير الكافي، وبعبارة أخرى، عدم كفاية الديمقراطية. وتكون نقاط التقاطع على مستوى الميزات الفردية، وليس على المستوى الكلي. وتعني فكرة لاوث أن لكل نوع من الأنظمة منطق تشغيلي متميز ومتسق (Funktions logik)[1] يعني أن الديمقراطية يجب أن تكون ديمقراطية "كافية" على الأقل لجميع المعايير. في تلك الحالة تصبح الديمقراطية فعالة . ولكي تكون ديمقراطية فعالة لا يمكن أن تكون النتيجة اقل من "مرضية"، وعندما يكون لبلد ما قيمة غير كافية في ميزة واحدة ، فإنه يعتبر سلطويا. بمعنى آخر ، يحتاج البلد إلى 15 (جيدًا) من الدرجات الجيدة لتصنيف ديمقراطية فاعلة ولكن درجة واحدة فقط (سيئة للغاية) لتكون ديمقراطية معيبة أو غير ديمقراطية.[2]

ومن مزايا مصفوفة لاوث تعدد استخداماتها من حيث التوظيف. واعتمادًا على الغرض من البحث يمكن للدارسين استخدام جميع المعايير الخمسة عشر أو الاختيار فيما بينها، كما يمكنهم اختيار عدد المؤشرات التي يستخدمونها، وهو قرار من المحتمل أن يتحكم فيه شرط توفر المعلومات. ومع ذلك، هناك عدة عوامل تعقد التطبيق التجريبي للإطار. واذا اعتمدنا مؤشرات منفصلة لتحديد متى تكون الميزة "مرضية" أو "كافية" فانه يساعدنا على التمييز بين أداء الديمقراطيات المعيبة من جهة والأنظمة الاستبدادية من جهة أخرى.

ثانياً، الدرجات بين الأبعاد ليست دائماً مستقلة، وكل مؤسسة من المؤسسات الديمقراطية الخمس يتم تقييمها ثلاث مرات بشكل منفصل بناء على أبعاد الحرية والمساواة والسيطرة. وقد تنبأ لاوث بأن المؤسسة التي لا تتمتع بالحرية على مستوى عالٍ من المساواة هي غير ديمقراطية، لكن العكس ليس صحيحًا.

[1] المنطق الوظيفي

[2] Matthijs Bogaards, "How to classify hybrid regimes? Defective democracy and electoral authoritarianism ", **journal democratization**,**v**16,**issue** 2, (Jacobs University Bremen, 2009), pp 399-423. **https**://**www**.**tandfonline**.**com**/**doi**/**abs**/**10**.**1080**/**1351034090277780** (17/02/2016).

لسوء الحظ، لم يقدم لاوث تطبيقًا تجريبيًا لإطاره، بحيث لم يكن بالامكان معرفة ما إذا كان هذا النطاق المكون من خمس نقاط يميز بشكل كافٍ بين الأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات المعيبة والفعالة.

أخيرًا ، على الرغم من إدراك لاوث مبكرا للحاجة إلى إنشاء "أنواع فرعية مثالية" ضمن فئة الديمقراطيات المعيبة، إلا أنه لم يتجاوز اقتراح أبعاد "الديمقراطية غير الليبرالية" (عدم الحرية) ، و"الديمقراطية غير الشرعية" (عدم وجود المساواة) و "الديمقراطية غير المنضبطة" (عدم السيطرة).[1]

أ- ديمقراطيات معيبة

الاطار التطبيقي لنموذج لاوث

طور ميركل وزملاؤه نموذجا ينطلق من حيث توقف لاوث بحيث يصبح بالامكان تطبيقه في التحليل التجريبي. يجمع النموذج بين ستة سمات للحكومة (الشرعية ، والوصول ، والاحتكار ، والبنية ، والنطاق ، والممارسة) وبين أبعاد ثلاثة للديمقراطية، مقسمة إلى خمسة أنظمة جزئية ، والتي تنقسم بدورها إلى عشرة معايير، ويتم تفعيلها بمساعدة 34 مؤشرا ، مما أدى إلى انتاج خمسة أنواع من الديمقراطية ، واحدة فعالة وأربعة معيبة.

وينطلق مفهوم ميركل من أن للديمقراطية ثلاثة أبعاد: الشرعية الرأسية؛ المساءلة الأفقية وسيادة القانون؛ والحكومة الفعالة. تتعلق الشرعية الرأسية بالعلاقة بين المواطنين والحكام من خلال الانتخابات والحقوق السياسية. فيما يشمل البعد الأفقي الدستورية الليبرالية والمساءلة الأفقية. أما الحكومة الفعالة فتعني أن الممثلين المنتخبين هم وحدهم الذين يمكنهم اتخاذ قرارات موثوقة. وبالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة، هناك خمسة أنظمة جزئية أو مكونات ديمقراطية: الانتخابات؛ حقوق المشاركة السياسية؛ الحقوق المدنية، المساءلة الأفقية والحكومة الفعالة. تترجم هذه المكونات الخمسة إلى 10 معايير، والتي يمكن اعتبارها كشروط. فالانتخابات الديمقراطية تتطلب الاقتراع النشط، الاقتراع السلبي والانتخابات الحرة والنزيهة والمسؤولين المنتخبين. أما المشاركة السياسية فتعني حرية الرأي والصحافة والمعلومات وكذلك حرية تكوين الجمعيات. وتتطلب الحقوق المدنية حماية فردية ضد الجهات الحكومية والخاصة والحق في المساواة في الوصول إلى المحاكم ومعاملتها. عند انتهاك أي من معايير الديمقراطية هذه، فإننا نتعامل مع ديمقراطية معيبة. الديمقراطية المعيبة هي نظام يحدده نظام انتخابي ديمقراطي يعمل إلى حد كبير لاختيار الحكام ، ومع ذلك ، من خلال الاضطرابات في منطق تشغيل واحد أو أكثر من المكونات الأخرى، يفقد الدعامات التكميلية التي تعتبر ضرورية لضمان الحرية والمساواة والرقابة في ظل ديمقراطية فاعلة "[2].

ومن جانب آخر، يؤكد ميركل على الترابط بين أبعاد الديمقراطية. إن مصطلح "الديمقراطية المدمجة"[3] ، من المحتمل

[1] **Ibid**. P 400.

[2] **Ibid**. P 403

[3] يستخدم للتأكيد على تعدد ابعاد الديمقراطية والعلاقة الجوهرية بين الأنظمة الجزئية التأسيسية.

أن يكون مضللا لأنه يوجه الانتباه إلى السياق الذي تعمل فيه الديمقراطية بدلاً من منطقها الداخلي. ولكن ميركل وزملاءه، وخلافا للاوث، أعطوا الأولوية للمكون الانتخابي، بحيث يمكن انتهاك المعايير الأربعة الأولى المتعلقة بالنظام الانتخابي دون جعل النظام متسلطًا، شريطة استيفاء شرطين إضافيين: أولاً ، إجراء انتخابات ذات مغزى مع خيار حقيقي وإمكانية التداول؛ وثانيا، أن العناصر الأخرى، لا سيما الحقوق السياسية والمساءلة الأفقية والمحاكم المستقلة يجب أن تكون حاضرة. ومع ذلك تظل المشكلة النظرية هي أن انتهاك السمة المميزة للديمقراطية لا ينبغي أن يؤدي إلى نوع فرعي معيب، ولكن إلى تصنيفها كسلطوية. وهذا يؤثر بشكل خاص على الأنظمة التي يوجد بها تنافس مع تقييد حقوق التصويت مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية قبل إدخال الاقتراع العام. وصف جونسون هذه الأنظمة بأنها "سلطوية تعددية"، في حين أن صنفها ميركل على أنها "ديمقراطيات حصرية"[1].

كما سعى ميركل إلى تحديد الحدود بين الديمقراطية المعيبة والفعالة من جهة، والديمقراطية المعيبة والأوتوقراطية من ناحية أخرى. ويتم تحديد العتبات لكل مكون من العناصر الديمقراطية الخمسة، ويتم سرد المؤشرات لجميع المعايير العشرة. ان اعتبار الديمقراطية فعالة يكون من خلال عدم وجود عيوب. ولأن الحدود بين الديمقراطية المعيبة والاستبداد غير محددة ، فإن ذلك يلقي ظلالا من الشك حول ما إذا كانت بعض الديمقراطيات المعيبة ديمقراطيات أصلا .

تتمثل مساهمة ميركل وزملاؤه الرئيسية هي كونها تقدم تصنيفًا نظريًا قائما على أنظمة أقل ديمقراطية، ويتعلق الأمر بأربعة أنواع من الديمقراطيات المعيبة: الحصرية، غير الليبرالية، الديمقراطية بالوصاية، والديمقراطية ذات النطاق الضيق. وتتوافق هذه الأنواع مع العيوب في المكونات الديمقراطية: الانتخابات وحقوق المشاركة السياسية (الديمقراطية الحصرية)؛ الحقوق المدنية (الديمقراطية غير الليبرالية)؛ المساءلة الأفقية (الديمقراطية التمثيلية)؛ والحكومة الفعالة (الديمقراطية بالوصاية أو الديمقراطية ذات النطاق الضيق)[2].

ب– السلطوية الانتخابية

بالنسبة لميركل ولاوث، هناك مفهوم جذري واحد فقط هو الديمقراطية. وهو ما يفسر انتشار النعوت لوصف أشكال مختلفة من الديمقراطية. في المقابل يوصي لينز بالتركيز على المفهوم الجذري للاستبداد، مدعيا أن العديد من الديمقراطيات الجديدة المزعومة ليست حتى ديمقراطية ضمن الحد الأدنى. وفي السياق نفسه يعتقد بعض الدارسين

[1] الديمقراطيات الحصرية هي ديمقراطيات معيبة لأنه في هذه الحالات لا يملك جميع المواطنين البالغين حق الاقتراع. الأمر الذي يؤدي إلى انتخابات غير عادلة مع عدم تحقيق سيادة حقيقية للشعب. تقدمت الديمقراطية الأمريكية خطوة كبيرة إلى الأمام مع تشريع التعديل التاسع عشر لدستور الولايات المتحدة. ظهر هذا التعديل بسبب حركة حق النساء في التصويت، وكفل لجميع المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية الحق في التصويت، بغض النظر عن الجنس. ضمنت الموافقة على التعديل المذكور ألا تبقى الولايات المتحدة ذات ديمقراطية حصرية.

[2] Matthijs Bogaards,**Op**,**Cit**.**P** 403.

أن تعريف هذه الأنظمة المختلطة يتم بشكل أفضل مع الصفات المرتبطة بالسلطوية، مثل "السلطوية الانتخابية". يتبنى ليفيتسكي وواي هذا الاقتراح من خلال مفهوم "السلطوية التنافسية"، الذي يُصوَّر كنوع فرعي متناقص من الاستبداد. كما يميز دايموند بدوره بين ثلاثة أنواع من النظم التسلطية: التنافسية، والانتخابية المهيمنة، والمغلقة سياسياً. بينما اختارت مارينا أوتاواي[1] مصطلح "شبه تسلطي" للأنظمة التي تحافظ على مظهر ديمقراطي دون أن تعرض نفسها للمخاطر السياسية التي تنطوي عليها المنافسة الحرة.

إن السمة المميزة للأنظمة الاستبدادية المعاصرة هي مزيج من الانتخابات متعددة الأحزاب مع غياب الديمقراطية. وعلى الرغم من أن البعض يعارض هذه الظاهرة ، إلا أنه من المتفق عليه عمومًا أنها أكثر شيوعًا من ذي قبل.

من جهة أخرى، حاول شيدلر وآخرون دراسة "ديناميات المنافسة غير الحرة" في الأنظمة الهجينة المعاصرة ودراستها من خلال عدسة السلطوية الانتخابية، التي تبدو كأنها "النمط النموذجي للأنظمة السياسية في العالم النامي". ويعتمد مفهوم الاستبداد الانتخابي[2] على فكرة أن العديد من الأنظمة الجديدة في العالم ليست ديمقراطية بالفعل على الرغم من اجراء الانتخابات وأنها في الواقع "أشكال جديدة من الاستبداد وراء واجهات انتخابية".

وتجري الأنظمة الاستبدادية الانتخابية انتخابات منتظمة للرئيس والبرلمان الوطني، من خلال الاقتراع العام، ولكن تنافسيتها ضئيلة (يُسمح لأحزاب المعارضة بالفوز بالأصوات والمقاعد ، ولكن ليس الفوز بالانتخابات)، ومفتوحة إلى الحد الأدنى، بحيث لا تخضع أحزاب المعارضة لقمع كبير، على الرغم من أنها قد تتعرض لقمع انتقائي ومتقطع. ومع ذلك، تخضع الانتخابات للتلاعب من قبل الدولة بشدة بشكل واسع وممنهج.[3]

المطلب الثالث: مفهوم الأنظمة الهجينة وخصائصها

على خلفية الانتقادات التي وُجهت إلى مفهوم "ترسيخ الديمقراطية" فقد طرح البعض مفاهيم أخرى للوقوف على درجات ومستويات التطور الديمقراطي. ومن هذه المفاهيم مفهوم "نوعية الديمقراطية (Quality of Democracy)"، وهو مفهوم مرن ومتعدد الأبعاد، حيث يشير إلى ضرورة الاستمرار في تحسين نوعية الديمقراطية حتى بالنسبة للديمقراطيات المستمرة منذ فترات طويلة، والتي باتت راسخة. وبالتالي فهو ليس بديلا لمفهوم "ترسيخ الديمقراطية"، ولكنه يساعد من وجهة نظر القائلين به على فهم أفضل وديناميكي لتطور النظام الديمقراطي والمقارنة بين حالات التقدم والتراجع، لا سيما في ظل مؤشرات تم تطويرها لقياس نوعية الديمقراطية.

[1] عد الى المصدر في:

- Marina Ottaway , **Democracy Challenged**: **The Rise of Semi-Authoritarianism** , **1st** Edition,(Carnegie Endowment for Int'l Peace, 31December, 2002).

[2] انظر:

Andreas Schedler, **The Logic of Electoral Authoritarianism** (semantic scholar, 2006).

[3] Matthijs Bogaards,**Op**,**Cit**.**P** 407.

وهناك من طرح مفهوم الديمقراطية الجيدة(Good Democracy) ، وهو يشير إلى النظام الديمقراطي الذى يحقق الحرية والمساواة لجميع المواطنين من خلال مؤسسات وآليات شرعية ومستقرة تؤدي وظائفها بفاعلية وكفاءة. وبلغة أخرى فإنه استنادا إلى مفهوم "الديمقراطية الجيدة" يمكن تقييم النظام الديمقراطي من حيث الإجراءات والمحتوى والنتائج، وذلك بالاعتماد على مؤشرات عديدة منها: حكم القانون، والمساءلة، واستجابة الحكومة المنتخبة لطلبات المواطنين، وكفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية للجميع، والحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية.

أما بخصوص النظم السياسية الهجينة، فهي تنتشر عادة في الدول التي تصنفها فريدوم هاوس في تقريرها السنوي عن "الحرية في العالم" على أنها دول "حرة جزئيا" مقارنة بمجموعتي "الدول الحرة" و"الدول غير الحرة"، وذلك استنادا إلى مقياس يبين مدى توفر الحقوق المدنية والحريات السياسية للمواطنين.

ونظرا لتعدد أشكال النظم السياسية الهجينة التي برزت في مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي في عديد من بلدان آسيا وأميركا اللاتينية وشرق أوربا وأفريقيا خلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، فقد اعتبرها البعض تقع في منطقة سياسية رمادية (Gray Political Zone) أو ضبابية (Foggy Zone) بين الديمقراطية الكاملة من ناحية، والنظم غير الديمقراطية الخالصة بالمعنى الكلاسيكي من ناحية أخرى. وفى جميع الحالات، فقد بات من الواضح الآن أن النظم السياسية الهجينة لا تمثل بالضرورة مرحلة للانتقال إلى الديمقراطية الكاملة، بل أصبحت تمثل أشكالا وأنماطا من النظم السياسية القائمة، التي استطاعت الحفاظ على قدر من الاستمرارية والتكيف مع بيئتها. ومن هنا، فإن عملية دراستها وتصنيفها أصبحت مطروحة كقضية رئيسة على أجندة البحث في مجال السياسة المقارنة.

ان التنوع في هذه المفاهيم يؤكد وجود توجه نظري مؤمن بنهاية برادايم الانتقال الديمقراطي، بل اكثر من ذلك يرى لاري دايموند ان الامر لا يتعلق بفشل الترسيخ الديمقراطي فحسب، بل ببروز موجة عكسية تدل على عودة التسلطية. لهذا السبب تحدث كل من دايموند ولينز وليبست في دراسة مقارنة لحوالي عشر حالات من إفريقيا، آسيا، امريكا اللاتينية، والشرق الاوسط لمعرفة اسباب ودرجة تطور الديمقراطية وتجذرها في نطاقات تاريخية وثقافية مختلفة-عن مفهوم شبه الديمقراطيةsemi-democracy والذي يعبر عن مجموعة البلدان التي تكون فيها سلطة المنتخبين مقيدة، ومستوى المنافسة السياسية منخفض بفعل نقص الحرية والنزاهة في عملية الاقتراع. وتكون النتائج الانتخابية بعيدة عن الرغبات الشعبية رغم وجود معدل من التعددية. كما تم التحدث عن "الديمقراطيات الزائفة" pseudo-democracies وهي التي تشير الى وجود مؤسسات ديمقراطية شكلية كالتعددية الحزبية لكنها تمثل قناعا للنظام التسلطي الباحث عن الشرعية.[1]

[1] زينب فريح، **دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة،

1- الديمقراطية الهشة هو مصطلح اخر يطلق على حالة من الحالات التي تتسم بها بعض الدول الديمقراطية التي لم تترسخ فيها القيم والممارسات الديمقراطية بالشكل الذي يمكن وصفها بانها دول ديمقراطية، بمعنى آخر الديمقراطية التي تعاني من خلل وارباك في التطبيق او العملية او المريضة التي تعاني من وجود اعراض وحالات تشكل مصدر تهديد لأسسها، والديمقراطية الهشة قد تكون مرحلة وسط ما بين الديمقراطية المستقرة والديمقراطية المنهارة او المتلاشية، أي انها تأتي ضمن مراحل التحول الديمقراطي، وهي بذلك تنطوي على احتمالية الوصول الى الديمقراطية المستقرة او قد تنجرف بالعودة الى الاستبداد.

ان اهم سمات الديمقراطية الهشة تتمثل فيما يلي:

1- تقصير واضح للدولة في حماية الحقوق والحريات العامة للفرد والمجتمع.
2- تهميش راي المواطن وعدم الاستجابة لمطالبه المشروعة.
3- انخفاض نسبة الحرية في الاحزاب السياسية وقلة نسب مشاركة المواطن في الحياة العامة
4- عدم الالتزام بالتوقيتات الدستورية والانتقال السلمي للسلطة وتشويه العملية الانتخابية وافراغها من مضمونها عبر وسائل واساليب تؤدي الى تغييب الارادة الحقيقة للناخب .
5- ضعف القانون وازدواجية المعايير المعتمدة في تطبيقه مما يخلق حالة من غياب العدل والفوضى العامة.
6- ظهور الصراعات السياسية على السلطة بين المكونات السياسية والاجتماعية مما يؤثر سلبا على الاداء الاقتصادي والخدمي والامني ويؤدي بالنتيجة الى انخفاض مستوى الامن وتصاعد حدة الفقر وانتشار الفساد الاداري والمالي.
7- الاجهزة الامنية تظهر وكأنها دولة داخل دولة، كما تظهر جماعات مسلحة لا تخضع لسلطة القانون مما يهدد هيبة وسلطة الدولة التي ستكون عرضة لتدخلات اجنبية واضحة.[1]

ان اخطر ما يشوب الديمقراطية الهشة هو احتمال انحرافها الى الاستبداد، فضعف القانون وعدم استتباب الامن وشيوع الفساد الاداري والمالي وتراجع مستوى الاقتصاد، قد يدفع الشعب الى اهمال او تجاهل الحريات العامة وحقوق الانسان وقد يبدا بالمطالبة بحاكم قوي يعيد للدولة هيبتها ويكون قادرا على ضبط الامن ومحاربة الفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية ووضع حد للتدخلات الخارجية حتى ولو كان ذلك على حساب القيم الديمقراطية. ان الاحصائيات الخاصة بالدول الديمقراطية لسنة 2015 تشير الى ان ما يقارب 90دولة في العالم تم تصنيفها على انها ديمقراطيات معيبة او هجينة بمعنى انها غير مستقرة وبالتالي فهي ديمقراطيات غير كاملة تعاني من مشكلات بنيوية قد تعيق عملية ارساء القيم الديمقراطية خاصة اذا ما تعرضت الدولة الى هزات عنيفة على مستوى السياسة

.2012

[1] قحطان حسين طاهر، ،" الديمقراطية الهشة والخوف من الاستبداد"، **قضايا دولية**، (تشرين الثاني 2016).في:

http://mcsr.net/news199

والاقتصاد و الامن قد تغير من اهداف واولويات المجتمع بحيث يجعل مطلب توفير الامن ولقمة العيش وانهاء الصراعات السياسية مقدما على مطلب الحقوق والحريات السياسية.[1]

2- نموذج المنطقة الرمادية

مع تنامي عدد الدول التي تقع بين الديكتاتورية الصريحة والديمقراطية الليبرالية الراسخة، قدم المحللون السياسيون مجموعة من النعوت والأوصاف لتوصيف للديمقراطية، بما في ذلك شبه-الديمقراطية والديمقراطية الشكلية والديمقراطية الانتخابية ، وديمقراطية الواجهة ، الديمقراطية الزائفة ، الديمقراطية الضعيفة ، ديمقراطية جزئية ، وديمقراطية غير ليبرالية ، وديمقراطية افتراضية.

بعض من هذه المفردات ، مثل "ديمقراطية الواجهة" و"الديمقراطية الزائفة" تنطبق فقط على مجموعة فرعية محددة إلى حد ما من حالات المناطق الرمادية. أوصاف اخرى، مثل "الديمقراطية الضعيفة" و"الديمقراطية الجزئية" يمكن أن تنطبق على نطاق أوسع من الدول. غير أن كاروذرز يبدي تحفظا على شيوع هذه الاشكال من التوصيفات، لأنه من خلال وصف الدول في المنطقة الرمادية كنوع من الديمقراطيات ، يحاول المحللون فعلاً تطبيق نموذج الانتقال إلى البلدان ذاتها التي يضع تطورها السياسي هذا النموذج موضع تساؤل[2].
معظم المواصفات الملحقة بالديمقراطية تستخدم لوصف الدول العالقة في مكان ما على سلم الديمقراطية المفترض، وعادة في بداية مرحلة الترسيخ.

إن تنوع الأنماط السياسية داخل المنطقة الرمادية واسع. وهناك إمكانية لوضع مزيد من الأنماط والفئات الفرعية، وهناك الكثير من العمل لا يزال يتعين القيام به لتقييم طبيعة سياسات المناطق الرمادية. وكخطوة تحليلية أولى، يمكن النظر إلى اثنين من الأعراض السياسية الشائعة في المنطقة الرمادية. فالانظمة السياسية ليست محددة بشكل صارم ولكنها بدلا من ذلك تمتلك أنماطا سياسية أصبحت منتظمة وراسخة إلى حد ما.

على الرغم من أنه لدى تلك الأنظمة بعض الخصائص المشتركة، فإنها تختلف في طرق حاسمة.

العرض الأول هو التعددية غير الفاعلة. فالبلدان التي تتسم الحياة السياسية فيها بالتعددية الضعيفة تتوفر على قدر كبير من الحرية السياسية، وتجري فيها الانتخابات بشكل منتظم، وفيها تناوب حقيقي على السلطة بين مجموعات سياسية مختلفة. على الرغم من هذه الميزات الإيجابية، تبقى الديمقراطية مع ذلك ضحلة ومضطربة. أما المشاركة السياسية، وعلى الرغم من كونها واسعة في وقت الانتخابات، إلا أنها لا تمتد إلى ما هو أبعد من التصويت. وينظر إلى النخب السياسية من جميع الأحزاب أو المجموعات السياسية على نطاق واسع على أنها فاسدة وذاتية المصلحة وغير فعالة.

[1] **المكان نفسه.**

[2] Thomas Carothers, "The End Of The Transition Paradigm", **Op.Cit**, **P**9.

بشكل عام ينظر الى النخب السياسية من جميع الأحزاب الرئيسية على أنها فاسدة ، ومهتمة بأنفسها ، وغير نزيهة ، وليست جادة في العمل من أجل الصالح العام. والجمهور مستاء للغاية من السياسة، وعلى الرغم من أنه قد لا يزال متشبثا بالأمثولة للديمقراطية ، الا انه غير راض عن الحياة السياسية للبلاد.

بصورة عامة، ينظر إلى السياسة على أنها مجال فاسد، وتسيطر عليه نخبة لا تقدم سوى القليل من الخير للبلاد وتحظى بالقليل من الاحترام. وتبقى الدولة ضعيفة باستمرار. السياسة الاقتصادية في كثير من الأحيان سيئة التصور والتنفيذ، والأداء الاقتصادي في كثير من الأحيان سيئ أو حتى كارثي. وبالمثل الإصلاحات الاجتماعية والسياسية ضعيفة ، والحكومات المتعاقبة غير قادرة على تحقيق تقدم في حل معظم المشاكل الرئيسية التي تواجه البلاد، من الجريمة والفساد إلى الصحة والتعليم والرعاية العامة بشكل عام[1].

تعد التعددية العقيمة أكثر شيوعًا في أمريكا اللاتينية ، وهي منطقة فيها معظم البلدان دخلت محاولاتها للانتقال الديمقراطي بأحزاب سياسية متنوعة وموجودة بالفعل حتى الآن مع تركة عميقة من الأداء الضعيف لمؤسسات الدولة. وتقع نيكاراغوا و الاكوادور و غواتيمالا وبنما وهندوراس وبوليفيا كلها في هذه الفئة. كما فعلت فنزويلا في العقد السابق لانتخاب هوغو تشافيز.

هناك العديد من التنوعات في التعددية الضعيفة. في بعض الحالات ، الأحزاب التي تتداول السلطة فيما بينها تكرس وقتها خارج السلطة لمنع الحزب الآخر من إنجاز أي شيء على الإطلاق ، كما هو الحال في بنغلاديش. وفي حالات أخرى ، تجد المجموعات المتنافسة الرئيسية نفسها متواطئة ، رسميا أو بشكل غير رسمي ، مما يجعل التداول على السلطة غير مفيد على نحو ما حدث في نيكاراغوا في أواخر التسعينيات.

في بعض الدول التي تعاني من التعددية الضعيفة، تكون المنافسة السياسية بين الأطراف المتجذرة التي تعمل أساسًا كشبكات رعاية ويبدو أنها لن تُحدد نفسها أبداً ، كما هو الحال في الأرجنتين أو نيبال. في الآخرين ، يحدث التناوب على الحكم بين التجمعات السياسية متحولة باستمرار ، أو أحزاب قصيرة العمر يقودها أفراد ذوو كاريزما، أو تحالفات مؤقتة باحثة عن هوية سياسية ، كما هو الحال في غواتيمالا او اوكرانيا.

ومع ذلك ، فإن هذه الحالات المتنوعة تتشارك في شرط مشترك يبدو أنه أصل التعددية الضعيفة؛ كل طبقة النخبة السياسية ، وبالرغم من كونها متعددة وتنافسية ، فإنها معزولة بشكل كبير عن المواطنين ، مما يجعل الحياة السياسية في نهاية المطاف ممارسه جوفاء وغير منتجة[2].

سياسة السلطة المسيطرة

[1] **Ibid**. **p** 11.

[2] تفاصيل اوفى عن المنطقة الرمادية والتهجين، انظر في:

Jonas Linde , **Into the Gray Zone**: **The Recent Trend of 'Hybridization' of Political Regimes**, (The Quality Of Government Institute : Department of Political Science University of Gothenburg, April 2009).

المتلازمة السياسية الأخرى الأكثر شيوعًا في المنطقة الرمادية هي سياسة القوة المسيطرة. البلدان التي تعاني هذه المتلازمة تمتلك مساحة سياسية محدودة ولكن حقيقية، وتوجد صور من الاحتجاج السياسي من قبل جماعات المعارضة، كما توجد الأشكال المؤسسية الأساسية للديمقراطية. ومع ذلك فإن مجموعة سياسية واحدة فقط، سواء كانت حركة أو حزبا أو عائلة موسعة، أو زعيما واحدا، هي من يهيمن على النظام بطريقة يبدو معها أن هناك احتمالا ضئيلا لحدوث تداول على السلطة في المستقبل المنظور.

على عكس الدول التي تكتنفها التعددية الضعيفة، هناك مشكلة سياسية رئيسية في البلدان التي توجد بها سلطة مهيمنة، وهي عدم وضوح الخط الفاصل بين الدولة والحزب الحاكم (أو القوى السياسية الحاكمة). وهذا يعني أن مقدرات الدولة لرئيسية: الدولة كمصدر للأموال ، والوظائف ، والاعلام العام (عبر وسائل الإعلام الرسمية) وقوة الشرطة يتم وضعها تدريجيا في خدمة الحزب الحاكم بطريقة مباشرة.

وفي حين ما تكون الهيئات القضائية في التعدديات الضعيفة مستقلة إلى حد ما، فإنها تكون عادة مروضة في البلدان ذات السلطة المهيمنة، كجزء من قبضة أحادية الجانب على السلطة. وفي حين أن الانتخابات في البلدان ذات التعددية الضعيفة تكون في كثير من الأحيان حرة ونزيهة ، فإن النمط النموذجي في الدول ذات السلطة المهيمنة هي كون الانتخابات مشكوك فيها وان لم تكن مزورة بشكل صريح، وتحاول المجموعة الحاكمة إخراج عرض انتخابي جيد لكسب قبول المجتمع الدولي، وفي الوقت نفسه تميل بهدوء اللعبة الانتخابية لصالحها بما يضمن النصر.

تسود أنظمة السلطة المهيمنة في ثلاث مناطق. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، انتهى الأمر بموجة الديمقراطية الواسعة التي عمت المنطقة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين إلى إنتاج عدد من أنظمة السلطة المهيمنة. في بعض الدول ذات الحزب الواحد السابق سمح بقدر محدود من للغاية من الانفتاح السياسي ، كما في الكاميرون وبوركينا فاسو وغينيا الاستوائية وتنزانيا والغابون وكينيا وموريتانيا. في حالات قليلة ، هُزمت الأنظمة القديمة أو انهارت، ولكن انتهى الأمر بالأنظمة الجديدة الى تركيز السلطة ضمن هياكل الحزب المهيمن، كما هو الحال في زامبيا في التسعينيات.

يمكن العثور على أنظمة السلطة المهيمنة أيضا في الاتحاد السوفياتي السابق. أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وقيرغيزستان وكازاخستان تسقط في هذه الفئة. أما جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى وبيلاروسيا فيمكن أن تفهم على أنها نظم استبدادية متقطعة. كما ساهمت موجة اللبرلة التي امتدت في بعض مناطق الشرق الأوسط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي في نقل بعض البلدان من معسكر السلطوية إلى فئة السلطة المهيمنة.

ومن جانب آخر تختلف نظم السلطة المسيطرة في مستوى الحرية وفي اتجاهها السياسي. بعضها لديها مساحة سياسية محدودة للغاية وقريبة لكونها ديكتاتوريات. بينما تسمح أخرى بمزيد من الحرية ، لكن ضمن حدود. بعض

البلدان الانتقالية، بما في ذلك حالات مهمة كجنوب أفريقيا وروسيا ، تقع في حدود هذه المتلازمة.[1]

[1] Thomas Carothers, **OP**. **Cit**. **P**12.

المبحث الثالث: الانهيار الى السلطوية

قدر مؤشر الديمقراطية التابع للايكونوميست عدد الأنظمة السلطوية في العالم بـ 53 دولة عام 2018[1]، القسم الأغلب منها يقع في شمال افريقيا والشرق الأوسط وافريقيا جنوب الصحراء.

شكل رقم 8: توزيع الأنظمة السلطوية في العالم 2018

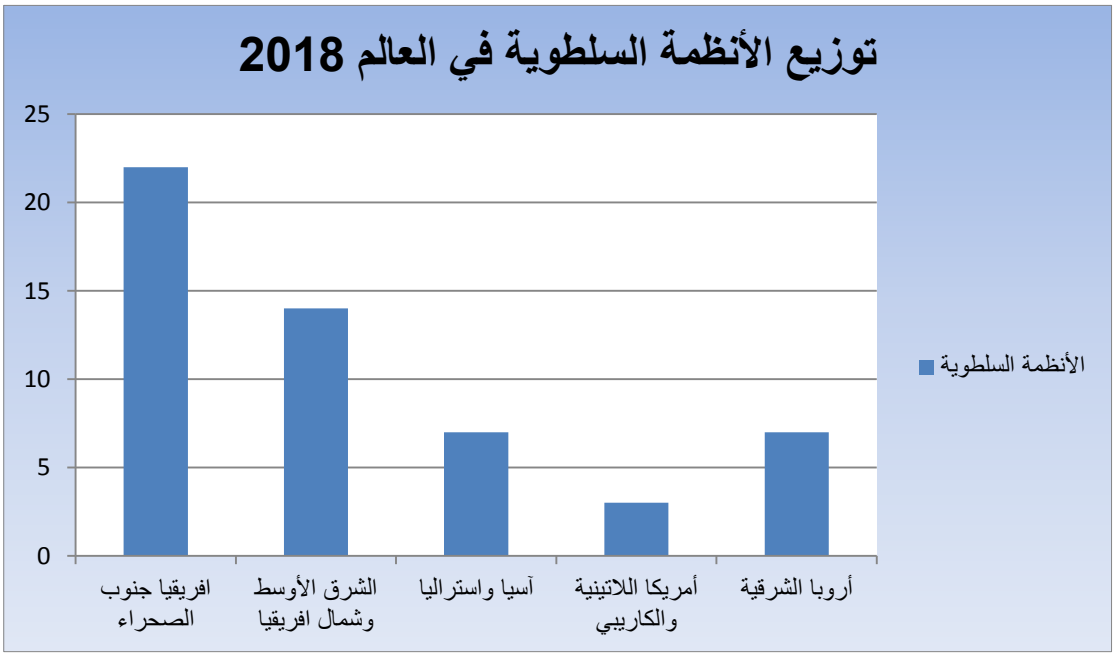

المصدر: The Economist Intelligence Unit, DEMOCRACY INDEX 2018: ME TOO?

لا تمثل هذه الدول كلها حالات لوقوع انتكاسة من أنظمة أعلى في الترتيب ضمن مؤشر الديمقراطية، وبعضها كان تسلطيا منذ البداية ولم يخبر أي خطوة في طريق الانتقال الى الديمقراطية.

قد يأخذ التراجع عن الديمقراطية صورة انتكاسة حادة من نظام ديمقراطي إلى سلطوية صريحة، أو على الأقل إلى نظام هجين. وقد يتحقق ذلك بطرق عديدة، مثل اشكال الانقلابات المختلفة التي تناولناها في المبحث السابق، أو من خلال ضمور تدريجي لمقومات الحكم الديمقراطي إلى غاية الوصول إلى ملامح مطابقة للحكم التسلطي.

تبين الدراسات التي تناولت ظاهرة انحسار الديمقراطية أن هذا النمط من التراجع محدود النطاق نسبيا، ولكن إذا اعتبرنا استعصاء الانتقال في الدول التسلطية مظهرا من مظاهر عدم قدرة الديمقراطية على اكتساح فضاءات جديدة بالرغم من كل البريق الأدبي الذي تحمله في طياتها، فإن ذلك يعتبر في حد ذاته شكلا لانحسار الديمقراطية بالإضافة الى الأشكال التي سبقت الاشارة اليها.

ومن جانب آخر يرى بعض الدارسين أن ما يظهر وكأنه استياء واسع من الديمقراطية ليس مؤشرا على انتهائها،

[1] Democracy index 2019, **Op**. **Cit**. **P**9

ولا الارتياح السياسي مؤشرا على الديمقراطية بالضرورة. ان السند الشعبي المعتبر الذي يتمتع به الحاكم لا يجعل منه حاكما ديمقراطيا، وهو ما تبينه حالة روسيا تحت حكم بوتين وفنزويلا تحت حكم شافيز. ففي سنة 2005 توصل الباروميتر اللاتيني الى أن الشعب الفنزويلي راض عن ادارة شافيز بنسبة 65 في المئة، ولم يجد الباروميتر اكثر من هذه النسبة الا في ثلاث دول من اصل ثماني عشرة دولة تم فحصها في امريكا اللاتينية. ومع ذلك، لم تتجاوز نسبة من ظنوا ان الانتخابات نظيفة 49في المئة. ان النتائج متناقضة، لان الشعب يبدي تسامحا مع التراجع الديمقراطي في فنزويلا، لكنه في الوقت ذاته يبدي دعما للديمقراطية بمستويات عالية، ويرفض الحكم العسكري، ويقر بضرورة وجود الاحزاب السياسية والكونغرس لتحقيق الديمقراطية[1].

الى جانب تآكل الديمقراطية في عدد من الدول الاستراتيجية في الاعوام الاخيرة، برزت ظاهرتان موازيتان وذاتا صلة، وهي تعزيز الديكتاتورية في الانظمة الشمولية، وتعطل المساعدة الدولية للحركات الديمقراطية او توقفها نهائيا. وقد أدى هذا الوضع إلى تعرض الاحزاب وقوى المجتمع المدني لقمع كبير، ورهن أي فرص ممكنة لتحقيق انفتاح جزئي قد يفضي مستقبلا الى انتقال ديمقراطي كامل.

وتشترك الانتكاسات إلى الوضع التسلطي في عدة سمات من بينها الحساسية المفرطة من البرامج الدولية لدعم الديمقراطية، ولذلك تعمد النظم التسلطية إلى قطع الروابط بين الفاعلين الديمقراطيين المحليين والموارد الدولية من دعم مالي وتقني وسياسي. ذلك أنها تدرك أن المساعدة الديمقراطية العالمية للمنظمات المدنية وللحركات الشعبية مثل(ثورات الالوان) تشكل تهديدا وجوديا لبقائها، وقد اعتبر ايفان كراستيف ان الثورة البرتقالية الأوكرانية تمثل لروسيا ما يقابل احداث 11/9، وهو ما يمكن أن يفسر جزءا من التطورات التي حدثت في أوكرانيا بعد ذلك.

وامتد هذا التوجه ليتجاوز الحالات السيئة السمعة في روسيا ودول ما بعد العهد السوفياتي الشمولية ليطال مصر التي سمحت تقليديا بمساحة للمجتمع المدني، والصين التي بدأت في السنين الاخيرة بالتخفيف من هيمنة الدولة. وظهرت برامج مضادة لوقف توسع الديمقراطية، ووضعت حواجز قانونية وتنظيمية لإعاقة العمل السياسي المعارض، ووصل الأمر حد طرد ممثلي المنظمات التي تتلقى دعما دوليا، بينما أدين شركاؤهم من المجتمع المدني واعتدي عليهم جسديا، وزج بهم في السجون.[2]

المطلب الاول: نماذج عن الانهيار والتراجع الى التسلطية

1- حالة بيلاروسيا:

تشكل بيلاروسيا مثالا يتردد باستمرار حول انحسار الديمقراطية وترسخ السلطوية. وقد عاشت بشكل متزايد تحت

[1] لاري دايموند، "روح الديمقراطية"، **مرجع سابق**، ص 135.

[2] **المرجع نفسه، ص** 137.

الهيمنة الكاملة لالكسندر لوكاشينكو[1] منذ انتخابه رئيسا عام 1994. لما تفطن لوكاشينكو [2]-الى جانب اوتوقراطي ما بعد الاتحاد السوفياتي بمن فيهم بوتين-، لإمكانية امتداد الثورة البرتقالية في أوكرانيا المجاورة و"الثورات الملونة" في دول ما بعد الفترة الشيوعية الاخرى، قاما "بمجهودات جبارة للقضاء على قدرات المعارضة التنظيمية، ولإسكات الاعلام المستقل، ولتقويض المنظمات غير الحكومية المستقلة، ولخلق مؤسسات بديلة تجعل من الديمقراطية المزيفة، والمناورة عمليات سياسية اقل خطورة".

وحسب فيتالي سيليتسكي دفع لوكاشينكو بقوة في اتجاه تعديل دستوري عام 1996، يخول له تمديد فترته الرئاسية ويوسع من نفوذه، نظم مع ذلك اولا استفتاء دستوريا آخر، تزال بمقتضاه الفقرة التي تحدد الفترات الرئاسية. ثانيا، شجب النظام ثورات اللون بالتزامن مع جمع اعضاء الامن لمعلومات حول كيفية احتمال حدوث تغيير النظام في بيلاروسيا والسبل الكفيلة لمنعه. ثالثا، منحت قوات الامن مهلة اكبر لتفريق المتظاهرين بالقوة. رابعا، ضايقت الحكومة زعماء المعارضة واعادت كتابة دساتير المجلس لإغلاق حوالي ثلاثمئة مكتب تابع لأحزاب سياسية محلية تعمل خارج اقامات سكنية. واخيرا، وهذا مهم جدا لسيليتسكي، قام النظام بهجمة مباشرة على المجتمع المدني، ويضم هذا امر المحكمة الصادر بتاريخ أفريل 2005، بإغلاق اكبر وكالة اقتراع مستقلة في البلاد. كما يتطلب القيام باستطلاع راي الشعب ترخيصا من الدولة والا واجه صاحبها متابعة جنائية. وفي ديسمبر 2005 سنت قوانين جديدة اسست لفترات السجن في حدود ثلاث سنوات نافذة في حق من ادار منظمة غير حكومية غير مسجلة، وفي حق من درب على تقنيات الاحتجاج الجماهيري، "او يقذف بجمهورية بيلاروسيا في الساحة الدولية. كما ألقي القبض على العديد من ناشطي المجتمع المدني والمعارضة. ولم يترك لوكاشينكو للحظ ان يتحكم في مسار الاحداث، فاقدم على تغيير تاريخ الانتخابات الرئاسية من شهر جويلية الى مارس 2006، ليقلص من حملة المعارضة وإرغامها على ان تنظم اي احتجاج في طقس بارد جدا يثني العديد من الشعب عن المشاركة فيه.

تمكن مترشحان من المعارضة للانتخابات الرئاسية ومؤيدوهم من جمع التوقيعات اللازمة للترشيح، على الرغم من كل هذه الظروف المثبطة للهمة، ومن ثم، اداروا حملة انتخابية بصوت عال حول الديمقراطية وحقوق الانسان. لم يترك لوكاشينكو اي حظ لهم بالفوز بالانتخابات، اذ استحوذ على وسائل الاعلام برمتها، وخزينة الدولة، والقوانين، والشرطة، واللجنة المركزية للانتخابات، ومن ثم النتائج. لقد كان للوكاشينكو دعم الاغلبية في الانتخابات (وان كانت هذه الاغلبية لا تعكس 83في المئة التي قدمها التقرير)، ولم تظهر اي مؤشرات على استياء عريض من حكمه قبل انهياره، لكن منطق النظام الشمولي الوقائي لا يسمح باي مساحة للمصادفة

[1]- الكسندر لوكاشينكو هو الرئيس الحالي لروسيا البيضاء، انتخب في 20 يوليو 1994 وأعيد انتخابه في 2001، 2006، 2010 و2015، رئاسته مثيرة للجدل بسبب انعدام الحرية السياسية. وصفه منتقدوه بالسلطوي والديكتاتوري، ويعتقد أنصاره أن سياسته منعت البلاد من أسوأ آثار التحول إلى الرأسمالية في حقبة ما بعد الاتحاد السوفييتي.

الديمقراطية التي قد تزعزع استقرار دكتاتورية شعبية راسخة ومنيعة ظاهريا.[1]

2- حالة الجمهوريات السوفياتية السابقة

حسب تقديرات بيت الحرية، فإن جميع انظمة الحكم بعد فترة الاشتراكية اتجهت بعيدا عن السياسة الديمقراطية. ففي الاسفل تقع تركمانستان، واوزباكستان، اذربيجان، كازاخستان، روسيا وغير بعيد منها أرمينيا قيرغزستان، وتأتي ضمن المرتبة الخامسة في الحقوق السياسية وضمن المرتبة الرابعة في الحريات المدنية، ومع ذلك نجد في الاعلى نجد التشيك، واستونيا والمجر وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

خلال 17سنة منذ 1989، كانت كل هذه البلدان قد اسست انظمة حكم ديمقراطي ملحوظ. غير ان جميع انظمة الحكم بعد الفترة الاشتراكية لم يتوجه الى الديمقراطية

وفي الفترة بين 1991 و2006 وطبقا لتقديرات بيت الحرية، فان دول استونيا، روسيا وروسيا البيضاء وكرواتيا، قد مرت بمراحل تردي حقوقها السياسية او حرياتها المدنية في البداية، ولكن النتائج المسجلة تقول أنه بعد انتهاء الحرب المدنية فيها قد احرزت خطوات مهمة نحو الديمقراطية. .

في هذه الاثناء توجهت روسيا و روسيا البيضاء خاصة الى الاسفل، نحو حريات سياسية اقل وحريات مدنية اضعف.

ففي روسيا، ارجعت حروب يلتسين وبوتين في شمال القوقاز واسكات الاصوات المعارضة البلد المحاصر الى الخلف في مسالة اقامة الديمقراطية جزئيا، والتي بادر اليها ميخائيل غورباتشوف خلال ثمانينات القرن العشرين، كما ركز يلتسين وبوتين جهودهما على استعادة سلطة الدولة الروسية في الداخل ومكانتها في الخارج، فضحيا بعملهما هذا بالحريات المدنية او بشكل اعم بالديمقراطية-وباستخدام بوتين سيطرة الدولة على مصادر الثروة (بترول وغاز) ليحرر حكومته من ضرورة التوافق مع الشعب[2].

اما بيلاروسيا، فقد انحدرت اكثر، وكان رئيسها الكسندر لوكاشنكا قد حاز منصبه في انتخابات شعبية، في 1994، كحارس امين في محاربة الفساد، ولكنه بعد ان ثبت وضعه في منصبه، اصدر اوامره بالرقابة على الصحف، وازال النقابات المستقلة، وزور الانتخابات ، ووضع الهيئة التشريعية تحت اشرافه، وهكذا عرض مكاسب بلاده الديمقراطية الصغيرة للخطر. واستفاد لوكاشنكا كثيرا من المساعدة الروسية التي قدمت له على شكل اسعار مدعومة للبترول والغاز الروسيين، واستطاع ان يتجنب التشاور مع شعبه باستخدام عائدات المناجم لدعم سلطة دولته، ولم يهمل القمع في الداخل.

[1] لاري دايموند، روح الديمقراطية، **مرجع سابق، ص** 138.

[2]- تشارلز تيللي، **مرجع سابق. ص ص** 88-89.

ان استخدام تخصيص قوات عسكرية متخصصة لدعم السيطرة السياسية مستمدة من تقليد قديم لدى الأوربيين الشرقيين، ففي انتخابات الرئاسة عام 2006، لم تكن امام لوكانشكا الفرصة للقيام بثورة ملونة على الطريقة الصربية والجورجية والاوكرانية. وقد برر رئيس "كي جي بي" في بيلاروسيا ممارسة القمع باتهامه المعارضة ب"التخطيط بانقلاب بعد اجراء التصويت، بدعم من الولايات المتحدة وجورجيا" وقد نجح استخدام القمع، وكانت انظمة الحكم بعد الفترة الاشتراكية التي اطاحت بالديمقراطية في 1991 تتأرجح بين الدكتاتورية والحروب الاهلية.[1]

3- استعادة الديمقراطية في روسيا

كان للتراجع عن الديمقراطية في روسيا مغزى استراتيجي اكثر من أي دولة اخرى في العالم. ان الصعود اللامع والسريع لفلاديمير بوتين من موظف مبهم داخل جهاز المخابرات الروسي الاسبق (KGB) الى نائب عمدة سان بطرسبورغ (st .Petersburg) ليصبح في غضون اعوام قلائل المساعد الرئيس في رئاسة بوريس يلتسن (Boris Yeltsin)، وبعدها رئيسا لجهاز الامن الفدرالي (وهي المؤسسة التي اعقبت جهاز المخابرات الروسي)، ليصبح رئيسا للدولة واخيرا امبراطورا ما بعد حداثي، يوازي التضييق التدريجي للحرية وخنق الديمقراطية في البلاد. مما لا شك فيه ان الديمقراطية في ولاية يلتسن كانت في العديد من الحالات سطحية، تعتريها فوضى، متأثرة بالأحزاب السياسية الضعيفة، والاحتكار الدستوري للسلطة من قبل رئاسة الجمهورية، ومجتمع مدني غير فاعل، وانعدام فضاء مستقل، والرفض الشعبي للديمقراطية. في منتصف العام 199_، اطاح انهيار الروبل الروسي بالإصلاحيين الليبراليين في حكومة يلتسن، وزاد من تبعيته للفاعلين الليبراليين. يرجع البعض تاريخ زوال الديمقراطية الى التلاعب الذي حصل في اعادة انتخاب يلتسن عام 1996.

وعندما تدهورت الاوضاع الصحية ليلتسن، وتلاشت قدراته السياسية بشكل سريع، خلال ولايته الثانية، اصبحت الديمقراطية في روسيا على مقربة من الشلل التام، في حين اخذ رجال الاعمال الذين تربطهم علاقة بالسياسة يثرون بشكل بعيد عن التصديق.[2].

ولما شارفت فترة يلتسين على الانتهاء عام 2000، كان همه الوحيد الحفاظ على ممتلكات عائلته والسهر على سلامتها. وبعدما جربت مجموعة من الوزراء الاولين ان يكونا خلفاء له محتملين، استقر اختيار يلتسن بوتين الداهية السياسي لينصبه وزيرا اولا في اوت 1999 قبل تقديم استقالته في ديسمبر.

ان تنحي يلتسن عن السلطة مكن بوتين من الترشح الى منصب الرئاسة في انتخابات مبكرة انقسمت فيها الحملة الانتخابية الى شطرين، حقق بوتين انتصارا مدويا في الدور الاول ، بنسبة 53 بالمئة مقابل 29في المئة لصالح

[1]- المرجع نفسه، ص ص 89-90.

[2] Noun. **feudalization** : The introduction of a feudal system. او ادخال النظام الاقطاعي

اقرب منافسيه زعيم الحزب الشيوعي، وقد ساعده في ذلك كله الشعور القومي الذي غذته الحرب الروسية في الشيشان والانفجارات الغامضة التي ضربت مباني سكنية في موسكو وفولغودونسك (Volgodonsk).وعزتها الحكمة الى الارهابيين الشيشان. ويرى المراقبين الدوليين ان هذه الانتخابات شابها الكثير من المخالفات يشككن في انتصار بوتين((بعد سنوات من الاضطرابات الثورية، اراد الشعب الروسي بوضوح يدا قوية تعد ببناء دولة اكثر قوة)).

وقد ضمن الانتداب الانتخابي لبوتين فرصة التحرك بدهاء وبفعالية كبيرة ليمركز السلطة في الكرملن (Kremlin)، و هزم المعارضة الليبرالية المتشظية الى ابعد الحدود، القضاء –تدريجيا– على كل مصدر مستقل للسلطة ا المسؤولية. لقد كانت الأولوية المبكرة تدمير الفدرالية الروسية، وهو المفتاح الرئيسي لتعددية سياسية والاطمئنان على السلطة المركزية. وبفضل اغلبية راسخة مساندة للحكومة في الدوما(Duma) –وهو المجلس الادنى في البرلمان– استطاع بوتين اخضاع المجلس الاعلى، اي المجلس الفدراليين وذلك من خلال تنحية تسعة وثمانين محافظا اقليميا –من هذه الهيئة– انتخبوا بشكل مستقل، ورؤساء المجالس التشريعية الاقليمية المنتخبين. لقد عين في مكانهم اعضاء آخرين، ليحول المجلس الاعلى الى ((خاتم مطاطي)). وفرض بعد ذلك طبقة من سبع مناطق كبيرة، على راسها ايضا اعضاء عينهم ليتحكموا في مداخيل ضخمة. مع مرور الوقت، حشد هذه السلطات التنفيذية وكذا مجلس وزرائه وموظفي الكرملن بمسؤولين عسكريين وجهاز امن الدولة السيلوفيكي(siloviki) الموالين له بوفاء والمعادين للتعددية الديمقراطية. [1]

وعاد بوتين ايضا الى رجال الاعمال الاوليغارشيين –واحدا تلو الآخر–الذين لم يركعوا له قبل تشكيل الحزب الجديد للسلطة. ان المليونيرين اللذين كانا يملكان وسائل اعلام مستقلة –فلاديمير غوسينسكي(Vladimir Gusinsky)– وبوريس بيريزوفسكي(Boris Berezovsky)شكلا اهدافا مبكرة للنظام . لقد جرد هذا الزعيمان القويان المستقلان سياسيا من مصادر قوتهم المستمدة من الاعلام، ولقيا عقوبة النفي من خلال التحقيق معهما في قضايا الفساد المسيسة، وفي تقييمات الضرائب، وقد استوعب الآخرون الرسالة. وفي شهر جويلية 2003 (استولت الحكومة على آخر شبكة تلفزيونية مستقلة(TVS) بدعوى تسديد ديون الشركة)، ومنذ ذلك الحين، اصبحت كل الشبكات التلفزيونية الوطنية الروسية في قبضة الحكومة والمصالح الاقتصادية تدعم الحكومة وتثني على الرئيس بشكل مطرد. وفي شهر اكتوبر 2003، اطلق بوتين العناية لمدعيه لمقاضاة ميخائيل خودوركوفسكي (mikhail Khodorkovsky)، والمالك لشركة يوكوس بيتروليوم (Yukos petroleum). ان خودوركوفسكي الذي قيل انه يعد لانقلاب ضد بوتين، اتهم بالتهرب من دفع الضرائب، والقي القبض عليه، وضرب، وتم تفكيك امبراطورية تجارية حتى قبل ادانته. حكم على خودوركوفسكي بالسجن لمدة تسعة اعوام في 2005، فاسكت مصيره هذا، الزعماء السياسيين، والماليين الروسيين الذين كانوا يشكلون

[1] لاري دايموند" روح الديمقراطية،" **مرجع سابق، ص ص** 106-107.

آخر رئيس لمقاومة سيطرة بوتين.[1]

بعد مقتل الصحافية الروسية المستقلة انا بوليتكوفسكايا (Anna Politkovskaya) ثم مقتل الكسندر لتفيننكو(Alexander Litvinenko) وبث الرعب في كبار رجال الاعمال، واتلاف وسائل الاعلام تقريبا بالكامل او اسكاتها، غدا واثقا من تحقيق انتصارات ساحقة في الدوما في ديسمبر 2003، وفي انتخابات الرئاسة في مارس 2004. بينما كانت احزاب المعارضة تكافح من اجل ارسال رسالتهم عبر وسائل الاعلام التي كانت تتحكم فيها الحكومة، استولى حزب الوحدة الخاضع للكرملن وجناحه اليميني، وحلفاؤه القوميون على ثلثي الدوما. ولم تحصل احزاب المعارضة الحقيقية الا على مقدار ضئيل من المقاعد في شخص الشيوعيين. ولم تستطع الاحزاب الليبرالية الرئيسة تحقيق 5بالمئة من الاصوات، وهي النسبة التي تشكل الحد الادنى المطلوب لتمثيل نسبي، على الرغم من صناديق الاقتراع اظهرت ان هذه الاحزاب قد تجاوزت هذه النسبة، مما طرح اسئلة حول احتمال ان تكون الانتخابات مزورة.

كانت وسائل الاعلام المسموعة الوطنية، ومعظم وسائل الاعلام المكتوبة مؤيدة بشكل مطرد للرئيس بوتين المحتمل، الامر الذي جعل من الانتخابات الرئاسية في شهر مارس الموالي مهزلة. فاز بوتين بنسبة 71في المئة من الاصوات، واعقبه مرة اخرى المرشح الشيوعي، اقرب منافسيه بنسبة اصوات قدرت ب 14في المئة. لما حظي بوتين بولاية ثانية وجه البرلمان الى الغاء الانتخاب الشعبي لاختيار الولاة في ثمان وتسعين منطقة في روسيا، مكرسا النظام الشمولي اكثر فاكثر.[2]

لم تعد روسيا بلدا ديمقراطيا ابتداء من العام 2000 عندما تحرك بوتين بشدة لإقصاء الضوابط التوازنات في النظام الدستوري العاجز. وسابقا مع نهاية عام 2000، كان بيت الحرية قد خفض روسيا الى الدرجة الخامسة بحسب المؤشرات السبعة للحقوق السياسية والحريات المدنية (وخلال معظم فترات يلتسن الرئاسية، حصلت روسيا على الدرجة الثالثة والرابعة على التوالي). ومع ذلك، ظل العديد من المراقبين (بما في ذلك فريدوم هاوس) يعتبرون روسيا بلدا شموليا، وخفض منزلته من بلد حر جزئيا الى بلد غير حر لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي[3].

4- احتضار الديمقراطية في تايلاند

في اواخر التسعينيات، كانت منطقة شرق آسيا تتمتع بأوضاع اجتماعية واقتصادية مشجعة على الديمقراطية، وقامت كل من تايوان وكوريا الجنوبية بخطوات سلمية على نحو واسع نحو الديمقراطية، في حين كانت الفليبين تنهي

[1]Ostrow Joel, Satarov Georgiy, and Khakamada Irina, **The Consolidation Of Dictatorship In Russia**: **An Inside View OF The Demise Of Democracy**, First published, (London :Praeger Security International Advisory Board, 2007).

[2]انظر تفاصيل انهيار الديمقراطية، في روسيا في:

Steven Fish, **Democracy Derailed in Russia**, **Op**.**Cit**..

[3]لاري دايموند، روح الديمقراطية، **مرجع سابق، ص** 110.

فترة رئاسية ناجحة ومستقرة نسبيا تحت قيادة فديل راموس، احد زعماء الثورة التي ساعدت على الاطاحة بفيرديناند ماركوس. كما تبنت تايلاند دستورا جديدا لتقوية الضوابط والتوازنات الديمقراطية، وبعد عدة اعوام من الاستقرار الديمقراطي، بدا وكأن الجيش قد عاد الى ثكناته الى الابد. لكن بالتزامن مع انتهاء الالفية، عاشت كل من الفليبين، وتايوان، وتايلاند انتكاسة ديمقراطية حادة. [1].

بالنسبة لتايلند، منذ أن أصبحت ملكية دستورية ديمقراطية على النمط الغربي في عام 1932 ، كانت معظم الوقت تحكم من قبل الحكومات العسكرية. وظلت الخلافات والصراعات بين النخب القديمة والجديدة ، وبين المدنيين والعسكريين تمثل النمط الغالب في السياسة التايلندية. ومنذ أول انقلاب عسكري وقع في عام 1933، أصبح الجيش الفاعل المهيمن والضامن للاستقرار السياسي. ولكن الحريات السياسية وحقوق الإنسان الأساسية تعرضت للتضييق طيلة الثلاثة الأرباع الأولى من القرن العشرين.

وفي المجموع كان هناك 18 انقلابًا و 18 دستورًا في تاريخ السياسة التايلاندية، وفي كل مرة ينفذ فيها انقلاب كانت حكومات المجالس العسكرية المنصبة تتذرع بفشل السياسيين المنتخبين وفسادهم.

حصل التحول نحو المزيد من الديمقراطية في أعقاب انتفاضة مايو الأسود في عام 1992 والتي أدت إلى مزيد من الإصلاح بمناسبة إصدار دستور عام 1997 بهدف خلق ضوابط وتوازن في السلطات بين الحكومة وأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين بشكل منفصل ووكالات مكافحة الفساد. وتم إنشاء المحاكم الإدارية والمحاكم الدستورية ولجان مراقبة الانتخابات لتعزيز الضوابط والتوازن في العملية السياسية.

أحدثت هذه الاصلاحات تغييرا كبيرا في المشهد السياسي للبلد، بعد الانتصار الساحق لحزب "راك تاي راك" بزعامة تاكسين شيناوترا في انتخابات سنة 2001. قبل هذه الانتخابات، كانت دواليب الحكم بيد نخبة مقربة من دوائر القصر الملكي وتتكون أساسًا من البيروقراطيين والجيش ونخبة رجال الأعمال والأحزاب المحافظة خصوصًا الحزب الديمقراطي؛ فالقصر يتمتع بنفوذ سياسي كبير وقد لعب الملك دورا مهما في استقرار البلاد، كما أنه يحظى باحترام كبير من غالبية الشعب. من جهة أخرى، يشكّل الجيش قوة مستقلة وقائمة بذاتها، يعرف كيف يعزف على تناقضات السياسيين ويدين بالولاء الشديد للملك، ويعمل كل طرف على حماية الطرف الآخر ويحتفظان بمسافة كافية من الاحترام لتجنب الاصطدام بينهما.

وقد استطاعت هذه النخبة المتركزة في بانكوك نسج علاقات رسمية وغير رسمية فيما بينها مكّنتها من التحكم في المشهد السياسي عبر تنصيب حكومات وإسقاط أخرى، وتوجيه البلد وفق مصالحها الخاصة. وكان من شأن فوز حزب شيناوترا في انتخابات سنة 2001 وفوزه بعد ذلك في انتخابات 2005 و2006 أن يهدد مصالح النخبة التقليدية المتركزة في العاصمة وكسَر هيمنتها على التحكم في الشأن السياسي. كما أن نجاح البرامج الاقتصادية

[1] **المرجع نفسه، ص** 129.

والاجتماعية لتاكسين التي استهدفت الفئات الفقيرة والمناطق المنسية، ساعد الملايين على الخروج من الفقر وتحسين وضعهم الاقتصادي، وساعد أيضًا على تنمية المناطق البعيدة عن بانكوك خصوصًا المناطق الشمالية والشمالية الشرقية بعد أن كانت سياسات سابقيه تستهدف العاصمة والمدن الكبرى وتركز على مصالح الطبقتين: الغنية والمتوسطة. وبفعل هذه السياسات برزت قوى أخرى غير تقليدية إلى الواجهة السياسية لها كلمتها هي الأخرى، وأصبح المجتمع مقسمًا بين طبقة أخذت تشعر بأن البساط بدأ يُسحب من تحتها وطبقة أخرى عانت الإقصاء والتهميش لمدة ليست بالقصيرة، لكن لديها وزن انتخابي كبير وتدين لشيناوترا بالكثير من الولاء وما زالت وفية للأحزاب التي شكّلها حلفاء ومقربون من تاكسين شيناوترا بعد إجباره على مغادرة الحكم؛ ما مكّن الموالين له من الفوز في انتخابات 2007 و2011[1].

وبعد الإطاحة بتاكسين شيناواترا، تم تصميم دستور عام 2007 ليكون أكثر تشديدًا في سيطرته على الفساد وتضارب المصالح مع الحد من سلطة الحكومة. ولكن الدستور الواعد تم إلغاؤه في انقلاب 22 مايو 2014.

هذا المسار المضطرب ما بين الديمقراطية والسلطوية جعل تايلند تصنف ضمن تقرير الحرية في العالم لعام 2019 على أنها دولة غير حرة، وهي تخضع منذ العام 2014 لحكم المجلس العسكري الذي جاء إلى السلطة من خلال انقلاب، مدعيا أنه سيضع حدا لأزمة سياسية اجتاحت البلاد لما يقرب من عقد من الزمان. وبينما تفرض الحكومة العسكرية حكمها، مارست سلطات غير خاضعة للرقابة يمنحها الدستور لتقييد الحقوق المدنية والسياسية ، وقمع المعارضة[2].

وعلى الرغم من كون تايلاند ملكية دستورية، إلا أن الملك الذي يحوز سلطات رسمية محدودة له تأثير كبير في السياسة التايلاندية، وله نفوذ كبير على الجيش. وقد قام رئيس الحكومة الحالية في تايلاند ، رئيس الوزراء الحالي برايوث تشان أوشا الذي كان آنذاك رئيس الجيش، بانقلاب عسكري ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في عام 2014. وبعد ذلك تم تعيينه رئيسا للوزراء في غياب الانتخابات.

في عام 2014 سن المجلس الوطني للسلم والنظام[3] NCPO ، وهو واجهة الجيش في الحكم تدابير لحظر تشكيل أحزاب سياسية جديدة ومنع الأحزاب القائمة من الاجتماع أو القيام بأنشطة سياسية. وقدم قانون الأحزاب السياسية الذي تمت الموافقة عليه في عام 2017 أحكامًا تعجيزية يصعب على الأحزاب الصغيرة الالتزام بها ؛ ويشمل ذلك رسوما سنوية واشتراط قيام الأحزاب بإنشاء فروع في أجزاء مختلفة من البلاد. وفي وقت لاحق من عام 2017، أجازت الحكومة تعديلاً لقانون الأحزاب السياسية يسمح بتشكيل أحزاب سياسية جديدة –

[1] – عبد الرحمن المنصوري، "أزمة تايلند: أسبابها ومستقبلها". (**مركز الجزيرة للدراسات**، 24/02/2014)
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422410543526613 5.html(29.09.2019

[2] **– https://freedomhouse.org/country/thailand/freedom-world/2019**

[3] National Council for Peace and Order

على الرغم من أن الأحزاب الجديدة تتطلب موافقة NCPO قبل أن تتمكن من بدء النشاط.

وفي سبتمبر 2017، شكل أربعة وزراء من الحكومة العسكرية حزبًا سياسيًا جديدًا، هو حزب Palang Pracharat[1]، والذي دعم لاحقا محاولة رئيس الوزراء برايوث للبقاء في السلطة بعد انتخابات 2019. وهو ماحصل بالفعل.

ومنذ توليه السلطة في عام 2014 ، استخدمت حكومة المجلس العسكري بشكل منهجي الرقابة والتخويف والتضييقات القانونية لقمع وسائل الإعلام المستقلة. وتم اعتقال الصحفيين دون تهمة واستجوابهم في معسكرات عسكرية ، في أسلوب تخويف يعرف باسم "تعديل الموقف".

وعلى الرغم من وجود مجتمع مدني قوي في تايلاند، إلا أن الجماعات التي تركز على الدفاع عن حقوق الإنسان أو حرية التعبير تواجه قيودًا ، حيث يصر القادة العسكريون على أن مثل هذه الأنشطة تنتهك القوانين المتعلقة بالتجمعات السياسية أو تخلق "اضطرابات عامة".

على الرغم من أن الدستور الجديد يمنح الاستقلال للسلطة القضائية، إلا أنه من الناحية العملية تعتبر محاكم تايلاند مسيسة، والفساد في السلطة القضائية أمر شائع. وتتمتع المحكمة الدستورية الموالية للجيش بسلطات واسعة، بما في ذلك القدرة على حل الأحزاب السياسية والإطاحة بالمسؤولين المنتخبين ونقض التشريعات. وفي مارس 2018، سنت الحكومة قانونًا جعل انتقاد المحكمة الدستورية بـ "الكلمات الوقحة أو الساخرة أو المهددة" جريمة جنائية ، مما زاد من حماية هذا الجهاز من المساءلة.[2]

شكل رقم 9: تطور مؤشر الحقوق السياسية في تايلند 1972–2018

[1] حزب بالانغ براتشارات هو حزب سياسي مدني–عسكري تايلاندي ترعاه الدولة وله علاقات بالمجلس الوطني للسلام والنظام ، المجلس العسكري الذي حكم البلاد بعد انقلاب 2014. تأسست في عام 2018 من قبل Chuan Chuchan و Suchart Jantarachotikul. .

[2] **https://freedomhouse.org/country/thailand/freedom-world/2019**

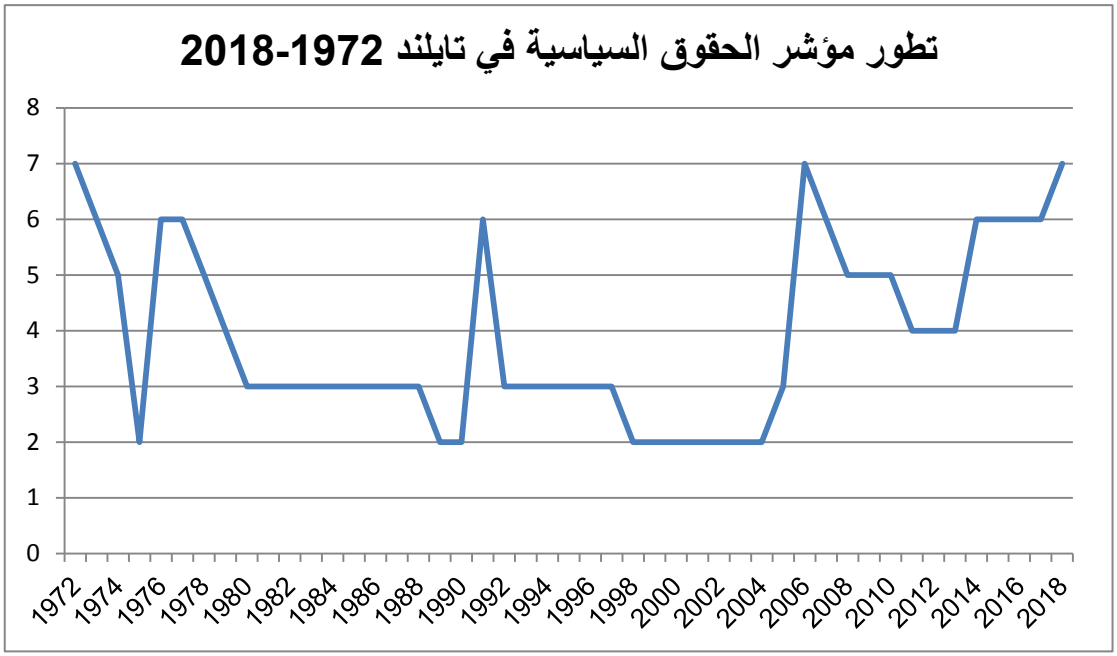

المصدر: https://freedomhouse.org/country/thailand/freedom-world/2019

5- باكستان

قامت باكستان بمحاولات متكررة لتبني الديمقراطية، وكانت أول هذه المحاولات في منتصف الستينيات، ثم في منتصف السبعينيات ، ثم في الفترة ما بين 1988 و1999، وأخيرا في الفترة التي تلت نهاية حكم مشرف عام 2008. وفي كل مرة كان الجيش هو من يخمد العملية بالاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية[1].

وعلى الرغم من أن النظام السياسي في باكستان هو، وفق الوصف الرسمي، "نظام ديمقراطي برلماني فيدرالي" إلا أن ممارسة الحكم ظلت مطبوعة بالتسلطية فترات طويلة من تاريخ باكستان المعاصر. وكان أول دستور للبلاد قد اعتمد في عام 1956، غير أنه عُطّل وعُلّق العمل به على يد الجنرال محمد أيوب خان عام 1958. ولقد اعتمد أيوب خان بدلاً من الدستور الأول دستوراً ثانياً سُنّ عام 1962. وبعد ذلك في عام 1973 اعتمد دستور ثالث، وصف بأنه «شامل وكامل»، لكن هذا الدستور عُطّل بعد انقلاب جنرال آخر هو الجنرال محمد ضياء الحق عام 1977، ولم يعد العمل به إلا عام 1985، وتشكّل نصوص هذا الدستور المعدل عدة مرات بعد ذلك أسس الحكم في باكستان ، وذلك في ظل السيف المسلّط دائماً وأبداً على النظام السياسي من قبل «المؤسسة العسكرية»، التي يعتبرها كثيرون «السلطة الفعلية» الخفية التي لا بد للساسة والأحزاب من التنبه لمصالحها ونفوذها.

والواقع أنه يتعذّر فهم التاريخ السياسي لباكستان من دون الأخذ في الاعتبار عنصرين أساسيين: العنصر الأول، هو الإسلام، الذي كان وراء مبرّر وجود الدولة الباكستانية واستقلاله عن شبه القارة الهندية عام 1947. وقد كانت باكستان أول دولة حديثة قامت على أساس كونها «دولة مسلمة». وما زالت القوى السياسية الإسلامية، المعتدلة والمتشددة تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية للبلاد. العنصر الثاني، هو الجيش. والواقع أن الظروف العدائية التي أحاطت بما يعتبره البعض – ولا سيما في الهند – «سلخ» مناطق الكثافة السكانية المسلمة، كالبنجاب والبنغال والسند، عن مناطق الغالبية الهندوسية لتشكيل كيان جديد اسمه باكستان، وما رافق «التقسيم» من تبادل سكاني رافقه أحياناً مجازر، أدت إلى تعظيم دور الجيش كحامٍ للكيان الوليد.

ومن ثم، ترسّخ هذا الدور أكثر فأكثر في ظل اشتداد الخلاف الحدودي المتصل بمصير كشمير، ثم دور الهند في تسهيل انفصال باكستان الشرقية (بنغلاديش حالياً) عن باكستان، ناهيك بتطوير الهند قدرات نووية. هذه العوامل أدت إلى تنامي دور الجيش في باكستان بشكل مضطرد، وأدت الخلافات مع الساسة المدنيين إلا عدة انقلابات عسكرية، وأحياناً الحكم من وراء الستار. وكان بين أبرز القادة الذين حكموا باكستان منذ الاستقلال، الجنرالات: إسكندر ميرزا ومحمد أيوب خان ويحي خان ومحمد ضياء الحق وبرويز مشرّف، إذ شهدت الفترات من 1958 - 1971، و1977 - 1988، و1999 - 2008 حكم الانقلابات العسكرية وفرض الأحكام

[1]- مورتون هاليرين، **مرجع سابق، ص** 116.

العرفية[1].

وعادة ما كان الجيش يتحجج بفساد الحكومات المدنية وعدم قدرتها على ضبط الأمور. وتشتهر حكومات باكستان بغياب خضوع موظفيها المحليين والاقليميين للمساءلة، وحتى خلال فترات الحكم الديمقراطي كان هؤلاء الموظفون يوصفون بأنهم يديرون مجالسهم البلدية باعتبارها اقطاعيات، وحيث أن الحكومة المركزية هي التي تعينهم فإنهم لا يواجهون الاستبعاد عن طريق الانتخابات. وفضلا عن ذلك، جعلهم ضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون محصنين ضد كل أشكال المساءلة[2].

وفيما يخص سجل باكستان الديمقراطي فقد ظلت تتأرجح بين اثنين من الأنماط الثلاث التي يعتمدها مؤشر الحرية لفريدوم هاوس: غير حرة وحرة جزئيا، غير أنها لم تصنف أبدا على أنها حرة بالرغم من اقترابها من ذلك بعد استئناف الديمقراطية عام 1988. (أنظر الشكل....) . وإذا أخذنا تاريخ انفصال بنغلاديش عام 1971 نقطة انطلاق يمكننا أن نرى ذلك التعرج المتواصل في منحنى الديمقراطية في البلد، فقد حُكمَت باكستان أولا كديمقراطية برلمانية، بقيادة رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو، لكن اتهامات بتزوير كبير للأصوات في انتخابات 1977 تسببت في إثارة اضطرابات واسعة النطاق، ولم تسفر عن إسقاط بوتو (الذي أُعدِم في نهاية المطاف) فحسب، بل أدت أيضا إلى انقلاب عسكري. وتولى الجنرال محمد ضياء الحق الرئاسة عام 1978، وظل في منصبه حتى مقتله في حادث تحطم طائرته بعد عشر سنوات.

[1] – "باكستان بين الشرعية الإسلامية... وتعايش الديمقراطية والجيش". **الشرق الأوسط**، (8 سبتمبر 2018)
https://**2u**.**pw**/**43NFV**(**25**.**02**.**2020**)

[2] – مورتون هالبيرين، **مرجع سابق، ص** 116

شكل رقم 10: تكور مؤشر الحقوق السياسية في باكستان 1972–2018

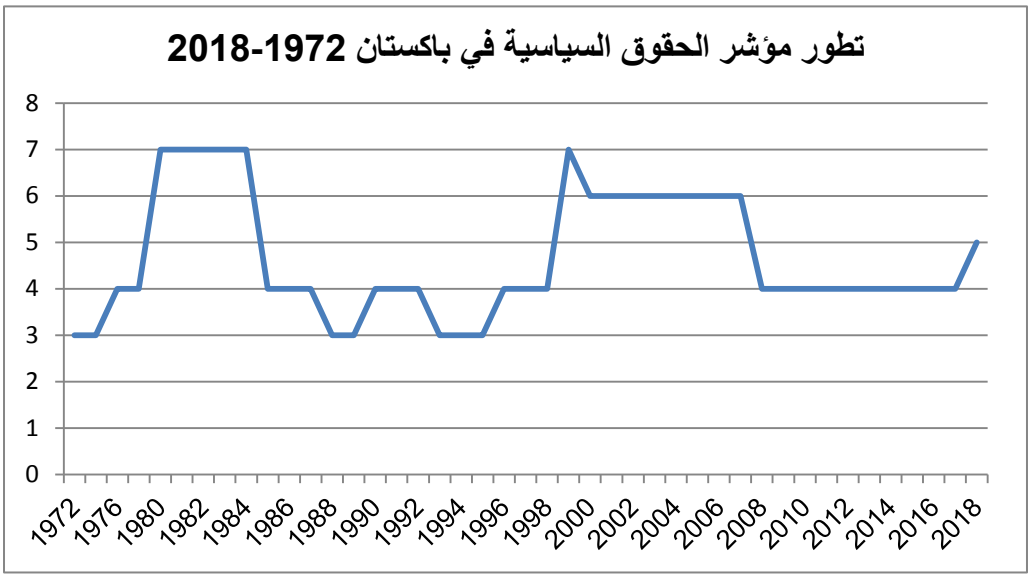

المصدر: **https://freedomhouse.org/country/pakistan/freedom-world/2019**

أدت وفاة ضياء الحق إلى وصول رئيسة وزراء مدنية منتخبة ديمقراطيا إلى السلطة؛ وهي بيناظير بوتو (ابنة ذو الفقار علي بوتو) التي أصبحت أول امرأة تقود دولة ذات أغلبية مسلمة. ولكن فترة ولايتها الأولى اختُزِلَت عندما أقالها الرئيس –الذي انخرطت معه في صراع على السلطة– بموجب التعديل الثامن للدستور الذي صاغته المؤسسة العسكرية في باكستان، وسط ادعاءات بالفساد وسوء الإدارة.

بعد فترة وجيزة، تولى نواز شريف منصب رئيس الوزراء. وانتهت ولايته الأولى عام 1993، عندما استقال بضغوط من المؤسسة العسكرية. وقد مهد ذلك الطريق لعودة بوتو التي ظلت رئيسة للوزراء حتى 1996 عندما أقيلت مرة أخرى، ولكن هذه المرة بواسطة حزبها (حزب الشعب الباكستاني).

وفي 1997، كان عاد شريف مرة أخرى، ولكن مواجهته مع المؤسسة العسكرية ازدادت حِدة بمرور السنين، الأمر الذي أفضى إلى انقلاب آخر في 1999، وأعقب ذلك ثماني سنوات من الحكم العسكري بقيادة الجنرال برويز مشرف.[1]

وفي أوت 2008، استقال مشرف بضغوط شعبية، وجلبت انتخابات جديدة إلى الرئاسة آصف زرداري (زوج بينظير بوتو التي اغتيلت قبيل ذلك في شهر ديسمبر 2007). وفي تجاهل للمتطلبات الدستورية؛ لم ينقل زرداري السلطة التنفيذية إلى رئيس وزرائه. وعملت سنوات ولاية زرداري الخمس على تعزيز النظام الرئاسي في باكستان. بيد أن هذا تغير مع إعادة انتخاب نواز شريف رئيسا للوزراء عام 2013، عندما استعيدت الديمقراطية البرلمانية بالكامل. لكن عودة النظام البرلماني لم تحمل تغييرا جوهريا في طبيعة الممارسة السياسية التي ظلت اسيرة التقاليد المتأصلة: فساد سياسي متعاظم، ومعارك حزبية شرسة، وجيش على أهبة الاستعداد للتدخل في حال مست

[1] شهيد جويد بركي، "ديمقراطية باكستان ستبقى". **https://2u.pw/FMoce** (**14.01.2020**)

مكانته وامتيازاته. وحتى مع التحسن الطفيف في مؤشرات الحكم الديمقراطي التي تلت وصول عمران خان، زعيم حزب «حركة الإنصاف الباكستانية» إلى رئاسة الوزراء، وكسره احتكار الحزبين التقليديين، إلا أن تغييرا ثوريا في منظومة الحكم الباكستانية يبدو بعيد المنال. [1]

6- فنزويلا

بعد فترة طويلة من عدم الاستقرار والحكم العسكري نجحت فنزويلا في الانتقال إلى الحكم المدني بموجب دستور عام 1961، حيث تقرر أن يتم انتخاب الرئيس والكونغرس المكون من مجلسين لمدة خمس سنوات. وعلى العموم حافظت فنزويلا على سجل جيد في مجال الحقوق السياسية والحريات المدنية، إلى غاية بداية التسعينيات.

كان للانحدار السياسي الطويل الذي عاشت فيه فنزويلا بذوره في المرحلة الأولى من هيمنة حزبين منشقين قويين قيدا المنافسة السياسية وقسما دخل البترول. وعلى الرغم من كل هذا، فان المواثيق داخل الاحزاب، وعائدات البترول الواسعة، عززت الديمقراطية في فنزويلا خلال الاوقات العصيبة التي كانت تعيشها امريكا اللاتينية في الستينات والسبعينات، الا انه بالتزامن مع تراجع اسعار البترول في الثمانينات، انكمش الاقتصاد، وتدنت مستويات المعيشة، بينما استمر الفساد الشعبي الى اعلى مستوياته وارتفع معدل الجريمة. اما الطبقة الكادحة المتنامية بشكل سريع والتي تم افقارها لم تعد تحتمل الاقصاء، وتعب البلد من التضييق الذي تمارسه القوتان السياسيتان المهيمنتان. في عام 1992 قام الملازم الاول العقيد شافيز مرتين، بمحاولات الاطاحة بالنظام الديمقراطي في انقلاب كاد ينجح فيه (وبسبب ذلك قضى في السجن سنتين قبل ان يتمكن من الحصول على العفو). وبعد ست سنوات، اي في ديسمبر 1998، انتخب رئيسا بطريقة ديمقراطية.[2]

أطلق شافيز ما أسماه "الثورة البوليفارية" [3]وبدأ بإجراء انتخاب لجمعية تأسيسية في عام 1999 ، والتي صاغت دستورا جديدا للبلاد. وقد منح هذا الدستور صلاحيات واسعة للرئيس بما في ذلك حق التشريع بأوامر. وفي فترة لاحقة تم تأسيس الحزب الاشتراكي المتحد لفنزويلا في عام 2007 ، وجمع عددًا من الأحزاب الأصغر الداعمة لهوغو شافيز.

أطلق شافيز برامج واسعة لمواجهة الفقر وتحسين نوعية حياة سكان المناطق الهامشية في البلاد، وحشد لهذا البرنامج موارد كبيرة لإقامة مشروعات البنية التحتية التي شملت الطرق والمدارس والمستشفيات، بالاضافة الى تقديم خدمات اجتماعية كثيرة، ومع ذلك ازدادت الظروف الاقتصادية العامة سوءا، وتعمقت مظاهر الاستقطاب السياسي في البلاد، إلى الحد الذي وقعت فيه محاولة انقلاب شهر ابريل 2002

[1] **المكان نفسه.**

[2] لاري دايموند، روح الديمقراطية، **مرجع سابق، ص** 112.

[3] يشير مصطلح "**الثورة البوليفارية**" إلى السياسات اليسارية، الحركة الاجتماعية، والعمليات السياسية في فنزويلا بقيادة الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز، مؤسس حركة الجمهورية الخامسة.

وعلى الرغم من فشل الانقلاب، استمرت الاحتجاجات القوية، وتعمق استقطاب الدولة. وفي ديسمبر 2002 ، دعا عمال النفط المدعومون من قادة المعارضة إلى إضراب عام استمر 62 يومًا. وبمساعدة الجيش ، تمكن الرئيس من النجاة من الإضراب ووضع موالين له على رأس شركة النفط الوطنية. سعت المعارضة بعد ذلك إلى إطلاق استفتاء سحب من خلال حملة توقيع. وتحت ضغط دولي قوي وافق شافيز على الاستفتاء ، الذي كان من المقرر إجراؤه في عام 2004. وفي إطار التحضير له ، أطلق سلسلة من المبادرات الاجتماعية الجريئة في عام 2003 ، بما في ذلك الصحة الحضرية ومشاريع محو الأمية ، التي يعمل فيها آلاف الخبراء من كوبا. [1]

فاز شافيز باستفتاء الثقة، وحصل على 58 في المائة من الأصوات وسط إقبال مرتفع. وقاطعت المعارضة انتخابات الجمعية الوطنية عام 2005 ، التي اتهمت المجلس الانتخابي الوطني بالسماح بانتهاك سرية الاقتراع. وهو ما أنتج اكتساحا من أنصار شافيز لكل مقاعد الجمعية الوطنية.

في الانتخابات الرئاسية لعام 2006 ، هزم تشافيز منافسه مانويل روزاليس من حزب "نيو تايم" المعارض بنسبة 61 في المائة مقابل 38 في المائة. وقد اتهمت المعارضة شافيز باستغلال موارد الدولة خلال الحملة الانتخابية واعتماده على الدعم المستمر بين الفنزويليين الفقراء الذين استفادوا من برامجه الاجتماعية. وقد ساعده أيضًا ارتفاع معدلات الامتناع عن التصويت بين ناخبي المعارضة الذين كانوا مقتنعين بأن الاقتراع كان عديم الجدوى أو ليس سريًا تمامًا[2].

تصاعدت الاتهامات من داخل فنزويلا ومن خارجها لشافيز بإضعاف الطابع الديمقراطي للحكم، وبكونه جعل المؤسسات الرامية الى التدقيق في السلطة وكبحها تعج بالأشخاص الموالين له. اما القوات العسكرية، فقد طهرت البلاد بقسوة من المتعاطفين مع المعارضة وتحولت الى "حارس إمبراطوري"[3]. كما سمح قانون دستوري جديد للمحكمة العليا لشافيز الحد من استقلالية القضاء، بحيث جعل القضاء برمته في خدمة "الثورة"، وخول قانون آخر للحكومة بسط نفوذها على برامج الراديو والتلفاز. وبطريقة اروبلية (Orwellian) نموذجية[4].

وبمناسبة الانتخابات العامة والانتخابات المحلية في نوفمبر 2008 حكم الهيئات المختصة بعدم أهلية أكثر من 300 مرشح ، بمن فيهم بعض قادة المعارضة. وبالرغم من حصول المعارضة على عمادة كراكاس الكبرى بالإضافة إلى 5 من 22 ولاية ، بما في ذلك أغنى 3 دول وأكثرها سكانًا. فاز المرشحون الموالون لشافيز بـ 17 ولاية وحوالي 80 في المائة من رؤساء البلديات.

---

[1] لاري دايموند، روح الديمقراطية، **مرجع سابق، ص** 113.

[2] - freedom house, "Freedom in the World 2013 : Democratic Breakthroughs In The Balance ". **P755"https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/FIW_2013_Booklet.pdf**, (**18.10.2020**),.

[3] لاري دايموند، "روح الديمقراطية،" **مرجع سابق، ص** 115

[4] - "Orwellian" هي صفة تصف موقفًا أو فكرة أو حالة اجتماعية حددها جورج أورويل على أنها مدمرة لرفاهية مجتمع حر ومنفتح.

بدا أن شافيز بهذه السياسات يريد البقاء في السلطة مهما كلف الثمن، وشيئا فشيئا تراجعت مؤشرات الحقوق السياسية والحريات المدنية بشكل متزايد، فقد ألغى استفتاء في فبراير 2009 تحديد الفترات الرئاسية. ولاحقا أقر المجلس التشريعي قوانين تسمح للحكومة الوطنية بتجريد الولايات من الوظائف الرئيسية وخفض مخصصات الميزانية. من الناحية العملية ، كانت الولايات المعارضة وخاصة عمدة كاراكاس ، الأكثر تضرراً.

وبعد 14 عامًا في السلطة توفي الرئيس هوجو شافيز بسبب السرطان في مارس 2013 تاركا فنزويلا منقسمة بشكل حاد. بالنسبة لمؤيديه ، قدمت مبادرات تشافيز الاجتماعية وخطابه الثوري للملايين من المواطنين المهمشين سابقًا صوتًا غير مسبوق وقوة سياسية وتحسينات معيشية ملموسة. بالنسبة إلى منتقديه ، "أدت تكتيكاته الاستبدادية إلى استبدال الديمقراطية الليبرالية بدولة شبه اشتراكية متمحورة حول شخص الزعيم، وقد تسبب ذلك في تلاشي الضوابط المؤسسية على السلطة التنفيذية وحدوث خلل اقتصادي واجتماعي وسياسي متزايد، وكذلك تكرار انتهاكات الحقوق السياسية والحريات المدنية للفنزويليين.[1]

في أبريل عام 2012، جرت انتخابات رئاسية لخلافة شافيز ، ومثلما كان متوقعا هزم نائبه نيكولاس مادورو زعيم المعارضة هنريك كابريليس بفارق ضئيل وسط مزاعم المعارضة بوجود مخالفات. أسفرت الاحتجاجات في أعقاب الانتخابات مباشرة عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة المئات ، وادعى كل جانب أن مؤيدي الطرف الآخر كانوا مسؤولين عن العنف. تم تأكيد فوز مادورو في نهاية المطاف من قبل اللجنة الانتخابية والمحاكم التي يسيطر عليها التشافيستا[2].

وبعد ثمان سنوات من حكم مادورو، تبدو الثورة البوليفارية التي قادها شافيز حتى وفاته في أكثر لحظاتها حرجًا: الاقتصاد في حالة خراب، وثلاثة ملايين فنزويلي هاجروا في السنوات الأخيرة ، ومادورو يحكم كديكتاتور بينما أعلن اليميني خوان غوايدو كرئيس مؤقت بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. أما وضعية الديمقراطية فقد ساءت أكثر، وتدحرجت فنزويلا لتصبح دولة "غير حرة" في مؤشر الحرية لفريدوم هاوس، وهو ما لم تبلغه حتى في عهد شافيز.

ولفهم الوضعية الحالية لفنزويلا يجدر أن نقف قليلا عند إرث الشافيزية المهيمنة الى اليوم،

أولاً ، وضع تشافيز المسألة الاجتماعية في مركز الأجندة السياسية. من خلال الاستجابة للمظالم المشروعة للفقراء ، الذين تم استبعادهم وتجاهلهم لعقود ، استغل شافيز الطفرة النفطية للقيام ببرامج اجتماعية رئيسية. بعد تشافيز ، ركزت معظم الشخصيات السياسية في أمريكا اللاتينية بشكل أكبر على الفقر وعدم المساواة في خطابهم

[1] freedom house," Freedom in the World 2014, The Democratic Leadership Gap", p756
https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020
02/Freedom_in_the_World_2014_complete_book.pdf (18.10.2020)

[2] – أنصار شافيز

السياسي ، بدلاً من التركيز فقط على استقرار الاقتصاد الكلي. تم محو التقدم الاجتماعي في ظل تشافيز مع الانهيار الاقتصادي اللاحق ، ولكن حتى اليوم التحدي الرئيسي لغوايدو هو الحصول على دعم أولئك الفنزويليين الذين يرفضون مادورو لكنهم ما زالوا يتذكرون تشافيز بإعجاب.

ثانياً ، ترأس تشافيز التدمير التدريجي للمؤسسات الديمقراطية في فنزويلا. الاستفادة من شعبيته الهائلة ، أعاد تشافيز هيكلة المؤسسات الفنزويلية لزيادة سلطته ، وتعزيز عبادة الشخصية، والسيطرة على القضاء، ومضايقة المعارضة. ربما عزز مادورو الدكتاتورية ، لكن شافيز هو الذي أعد الأرض. فنزويلا شافيز هي مثال مأساوي لكيفية تدمير الديمقراطية من الداخل من قبل القادة المنتخبين. ينطبق الدرس على روسيا وتركيا والمزيد والمزيد من الدول الغربية.

ثالثا ، دمر النموذج الاقتصادي المتبع في ظل تشافيز اقتصاد البلاد. بشكل تدريجي ، قام تشافيز بتأميم الاقتصاد بالكامل تقريبًا وسلم الشركات الكبرى (بما في ذلك شركة النفط المملوكة للدولة PDVSA) إلى السياسيين المخلصين له كغنيمة شخصية. وكانت النتيجة انهيار الإنتاج ، وزيادة الفساد ، ونقص السلع الأساسية ، وارتفاع مستويات الفقر ، وأخيراً الانخفاض التدريجي في إنتاج البترول. وبهذا المعنى ، انتهى الأمر بـ "اشتراكية القرن الواحد والعشرين" التي روج لها شافيز إلى حد كبير مثل التجربة الشيوعية الفاشلة في القرن العشرين: لقد أثرى القادة "الثوريون" أنفسهم بينما كان السكان أكثر فقرًا.[1]

رابعاً ، قام تشافيز بتسييس القوات المسلحة. في عام 1999 ، عندما تولى الرئاسة – وعلى الرغم من خلفيته العسكرية ومهنته – تم رفض شافيز من قبل القوات المسلحة ، حاول جزء منه الإطاحة به في انقلاب فاشل في عام 2002. بعد استعادة السلطة ، قام تشافيز بتطهير الجيش ، واسمه العديد من الجنرالات الموالين له وأعطوا القوات المسلحة السيطرة على جزء كبير من الاقتصاد. مع مرور الوقت ، كما تظهر الأبحاث ، فإن النخبة العسكرية البوليفارية الجديدة وسعت نفوذها وشاركت في تهريب وتهريب المخدرات. كما أصبحت الركيزة الأساسية لدعم تشافيز وخاصة مادورو بعد وفاة الزعيم. ونتيجة لذلك ، ليس من المستغرب أن كبار ضباط الجيش اليوم ما زالوا موالين للنظام ، وأن غوايدو يقدم لهم عفوًا في محاولة لجلبهم إلى جانبه.

خامساً ، قدم تشافيز صوتاً جديداً وقوياً يعارض الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية. بمساعدة من عدم الشعبية والدبلوماسية الخرقاء لإدارة جورج دبليو بوش (خاصة حرب العراق) ، ألقى الزعيم البوليفاري باللوم على واشنطن في مشاكل أمريكا اللاتينية وساعد في تنشيط اليسار في المنطقة (وحتى عالميًا) الذي بدا أنه قد استنفد بعد نهاية الحرب الباردة. باستخدام ثروة النفط (سريعة الزوال) ، عقد شافيز تحالفًا مع القادة اليساريين في إكوادور ، وبوليفيا ، ونيكاراغوا ، ودول الكاريبي ، لكن أهم علاقة كانت هي التي أقامها مع كوبا: أعطى شافيز نفطًا

[1] "Venezuela, "20 years after Chávez ",
https://**www**.**thedialogue**.**org**/**analysis**/**venezuela-a-veinte-anos-de-chavez**/

مدعومًا للجزيرة الفقيرة وفي المقابل حصل على الأطباء الكوبيون والمشورة الإستراتيجية من النظام الشيوعي ، مما ساعده على توطيد الحكومة الاستبدادية في كاراكاس. وقد أعطته قيادة شافيز وشحن النفط الرخيص إلى حلفائه دعمًا إقليميًا حاسمًا ، والذي وقف لسنوات في طريق أي إدانة لفنزويلا في منظمة الدول الأمريكية. وبفضل هذا الإرث ، لا يزال جزء من اليسار الأمريكي اللاتيني يرفض إدانة نظام مادورو.[1]

7- نيجيريا

عرفت نيجيريا منذ استقلالها عام 1960 فترات من الحكم المدني الديمقراطي، وفترات أخرى من الحكم العسكري، وفي كل مرة كانت الديمقراطية تسير نحو الرسوخ والاستقرار، يتدخل الجيش ليقوض العملية ويعود بالبلاد إلى الاستبداد. المخطط التالي يبين صعود وهبوط مؤشر الحريات السياسية في نيجيريا منذ بداية السبعينيات، ويظهر أنها كانت أغلب الوقت ديكتاتورية خالصة أو نظاما هجينا. فقط في بداية الثمانينيات اعتبرت نظاما حرا، لكن ذلك لم يدم الا فترة وجيزة، عادت البلاد بعدها الى الحكم العسكري المستبد الى غاية العام 1999 حين عادت للانتخابات مجددا، ولكن عودتها للديمقراطية الكاملة تبدو مستعصية بشدة.

ومثلما كان عليه الحال في فنزويلا، افسدت الثروة البترولية الديمقراطية في نيجيريا ايضا، وان كان هذا البلد يشهد فوضى اكثر، وعنفا، وقمعا (بل فسادا مستشريا بشكل اكبر). ان التعهد بإصلاح ديمقراطي في بلد يحتوي على اكبر كثافة سكانية في افريقيا، تبدد في مطلع العشرية الاولى من القرن الواحد والعشرين بسبب تزوير الانتخابات الفاحش، وتصاعد مستويات العنف السياسي، ومسؤولية السياسة في الجريمة، ومجهود جبار من قبل الرئيس اوليسيغون اوباسانجو (Olusegun Obasanjo) ومؤيديه لتعديل الدستور من اجل تمكين الرئيس من الحكم لولاية ثالثة. ومما لاشك فيه، ان حلول الفساد السياسي والتزوير والعنف بنيجيريا هو نكبة خطيرة منذ ايام الجمهورية الاولى(بعد استقلال نيجيريا سنة 1960)، ومنذ التلاعب الخطير بالانتخابات الذي ظهر بشكل باد للعيان في انهيار الجمهورية الاولى سنة 1966، والجمهورية الثانية سنة 1983. وكذلك كانت انتخابات 1999 بالنسبة الى جمهورية نيجيريا الرابعة (تم اجهاض الانتخابات الثالثة من قبل الجيش في مطلع التسعينات) فاسدة جدا.[2]

وكما حدث في عام 1983، فان التزوير الذي مس انتخابات 2003 طمس النتائج الحقيقية، خاصة على مستوى الولايات الاكثر حيوية، حيث يسيطر الولاة على سلطة واسعة وموارد مالية ضخمة. وكما حدث ايضا في عام 1983، فان انعدام النظام كان هو السائد ، وقد ولد التزوير المنتشر فجوة واسعة في الصدقية حتى اضحى من الصعب على الفائزين الادعاء بامتلاكهم تفويضا شرعيا من الشعب النيجيري. ومع دنو موعد الانتخابات، اصبح رؤساء الجماعات السياسيون قادة عسكريين، وتم حث الميلشيات الخاصة على خوض غمار المعركة

[1] **Ibid**.

[2] لاري دايموند، روح الديمقراطية، **مرجع سابق، ص** 116.

الانتخابية. قتل المترشحون الذين تقدما للانتخابات بشكل منفرد، واندلع العنف الطائفي. وفي النهاية، توفي عدد كبير –ربما المئات– من النيجيريين في اعمال العنف الناتجة عن الانتخابات. وامتنع العديد عن التصويت جراء الخوف.

كان محمدو بوهاري–الذي اخفق في الانتخابات الرئاسية–حاكما عسكريا سابقا مثل اوباسانجو. وقد تحدى نتائج الانتخابات وتقدم بطعن قانوني ضدها، لكن دون جدوى. وعلى الرغم من نزاهة التقرير الصادر عن مراقبي الاتحاد الأروبي، والمنتقد في بعض الاماكن للعملية الانتخابية، فان الحكومات الغربية هنات الرئيس الذي "اعيد انتخابه"، مدعية فوزه سلفا حتى في حال انعدام الغش الواسع. مثلما حدث عام 1983، ادى التلاعب بالانتخابات الى انتصار ساحق للحزب الحاكم في الجمعية الوطنية، حيث تمكن الحزب الديمقراطي الشعبي من الحصول على ثلثي مقاعد مجلس الشيوخ وستين في المئة من مقاعد المجلس التشريعي. وعلى مستوى الولايات، تمكن الحزب الحاكم من الهيمنة على ثمان وعشرين ولاية من اصل ست وثلاثين.[1]

اذا كان هناك من عناصر مطمئنة لإخفاق 2003، فستكمن في التجنيد الواسع للمجتمع المدني من اجل مراقبة الانتخابات، ومصداقية الانتخابات على الاقل في بعض الولايات، والزامية نسبة عالية (80في المئة) في الجمعية الوطنية، والقبول العملي بنتائج الانتخابات من قبل الشعب النيجيري الذي لا يريد العودة الى الحكم العسكري ولا الاستعداد لان يعاني لمدة اطول جراء نظام ضعيف بشكل كبير. اضافة الى ذلك، استمرت حرية التعبير والصحافة بشكل وواسع، وتشجيع التعددية في وسائل الاعلام الالكترونية، بل ان الامر الاكثر تشجيعا هو فكرة ان الولاية الثانية ستحرر الرئيس اوباسانجو، مما يمنحه متابعة الاصلاح الحقيقي لنظام حكومة نيجيريا الفاسد.

في واقع الامر، خطا اوباسانجو خطوات غير مسبوقة خلال ولايته الثانية للتعجيل باصلاح اقتصادي ومحاربة الفساد عبر لجنة الاجرام الاقتصادي والمالي الجديدة، لكن لما بدا دق طبول التعديل الدستوري من اجل تخويل الرئيس الحالي ولاية ثالثة، ركزت آلة مكافحة الفساد على اعداء الرئيس. ومع دنو انتخاب الجمعية الوطنية المصيري في عام 2006، علم ان كل مشرع منح اربعمئة الف دولار للتصويت لصالح الرئيس من اجل تعديل الدستور، بل هدد بعضهم بالمتابعة القضائية ان هم رفضوا المنحة. والتقطت صور لبعض القضاة وهم ينقلون اكياسا ضخمة من النقود استلموها من البنك بعد صرف شيكاتهم، لكن السوق الخيرية الرئاسية استمرت في هباتها، بينما بدت السلطات المحاربة للفساد وكانها لا تلاحظ شيئا بتاتا. على الرغم من الاغراءات المربحة، والضغوطات الثقيلة الصادرة عن العديد من الحكام –الذين منحوا ايضا فرصة البقاء في مناصبهم للولاية الثالثة، الا ان مجلس الشيوخ رفض الرزمة المقترحة لتعديل الدستور في ماي عام 2006. ورحب اوباسانجو بالانتخابات بصدر رحب باعتباره ((نصرا للديمقراطية))، لكن الخوف ظل يخيم على البلاد، ظنا من الشعب انه سيمدد ولايته، منتهجا طرقا خارقة للعادة من اجل بلوغ ذلك: حرمان اللجنة الانتخابية من الاعتمادات المالية كي لا تتم

[1] **المرجع نفسه، ص** 118.

الانتخابات في موعدها المحدد، وانتهاز فرصة الاصطدامات الاثنية المختلفة، والمتمردين المحليين للاعلان عن حالة الطوارئ. ومع نهاية عام 2006، كانت الديمقراطية النيجيرية تغرق في الفساد، اذ اتهم خمسة ولاة تمت تنحيتهم من مناصبهم، ومعظم من تبقى منهم احيل الى التحقيق الفيدرالي للجريمة بتهمة الفساد،

وفي الانتخابات الوطنية لعام 2007 لم يفز عمر موسى يارادوا- خليفة اوباسانجو- بأغلبية ساحقة ضد اثنين من منافسيه فحسب، بل ان الحزب الديمقراطي الشعبي ايضا فاز بعدد مقاعد الجمعية الوطنية بأغلبية مريحة، كما فاز بست وثلاثين ولاية. ومع أنه كان من المحتمل ان يعود الحزب مع كل ما يتمتع به من امتيازات حكومية الى السلطة ووطنيا وفي العديد من الولايات، الا ان الهامش الذي فاز به الحزب بعيد عن المصداقية، بسبب سوء التصرفات الفظيعة التي مورست بشكل علني. وقد وصفت زعيمة اللجنة المراقبة للانتخابات مادلين اولبرايت الانتخابات بالعملية الفاشلة، و اصدر الاتحاد الأروبي اتهاما لاذعا ومفصلا بخصوص "انعدام الشفافية الكاملة، وانتشار الفوضى العارمة، ومصادرة حق التصويت" والغش، والعنف، وانعدام النزاهة.[1]

المطلب الثاني: الترويج للتسلطية على المستوى العالمي

منذ نهاية الحرب الباردة ، منح الغرب الديمقراطي أهمية خاصة لفكرة دمج الأنظمة غير الديمقراطية في النظام الدولي الليبرالي. وكان الافتراض الأساسي للديمقراطيات هو ان الصبر في التعامل مع الدول الاستبدادية سيؤدي إلى فوائد متبادلة واضحة. من خلال تبني مثل هذه الأنظمة وتشجيع اندماجها في العالم والنظام الاقتصادي والمؤسسات السياسية الرئيسية، مما يؤدي بها في نهاية المطاف لتصبح أكثر ديمقراطية. وحتى الحالات الأكثر صرامة وتشددا، مثل روسيا والصين ، كان من المتوقع أن تتحرر ببطء سياسيا مع نمو اقتصاداتها وتطور طبقاتها الوسطى.

لكن في تطور غير متوقع، وبدلا من الإصلاح، عمقت معظم هذه الأنظمة القمعية سلطتها الاستبدادية. بل وأطلقت حملة معاكسة للترويج للتسلطية في مناطق أخرى من العالم. وطورت سياسات وممارسات تهدف إلى عرقلة تقدم الديمقراطية.

تستهدف الحملة المضادة المؤسسات الديمقراطية بما في ذلك الانتخابات و وسائل الاعلام. وتستخدم الأوتوقراطيات العلاقات الاقتصادية والتجارية العميقة لتصدير الممارسات السلطوية وزيادة الإندماج في سياسات الديمقراطيات على حد سواء بشكل جديد وراسخ. كما أنها صارت تؤثر على الرأي العام الدولي وتستثمر بكثافة في أدواتها الخاصة بـ "القوة الناعمة" من أجل التنافس مع الديمقراطية في عالم الأفكار.

في عام 2014 ، أطلق المنتدى الدولي للدراسات الديمقراطية التابع للصندوق الوطني للديمقراطية مبادرة مدتها سنتان بشأن الاستبداد المنبعث. وجد المشروع أن الأنظمة في بلدان متنوعة مثل الصين، روسيا، فنزويلا، إيران والسعودية، على الرغم من عدم الاتفاق بشأن العديد من القضايا ، يشتركون على نطاق واسع في هدف احتواء

[1] **المرجع نفسه، ص** 120.

انتشار الديمقراطية. علاوة على ذلك ، تستفيد هذه الأنظمة من فوائد التكامل لتحقيق هذا الهدف على الصعيدين المحلي والدولي.[1]

أحد المجالات التي ظهرت فيها صعود السلطة الاستبدادية إلى حد كبير هو الجغرافيا السياسية. وكمثال على ذلك تمارس الصين نفوذها بقوة أكبر في بحر الصين الجنوبي وتتبنى عمومًا سلوكا عسكريا أكثر حزماً في المنطقة. أما روسيا، فقد قامت في السنوات الأخيرة بضم شبه جزيرة القرم ، وغزت أوكرانيا ، وانخرطت عسكريا في الشرق الأوسط. ، بدأت غارات جوية روسية في سوريا في سبتمبر 2015 نيابة عن نظام بشار الأسد. وفي الوقت نفسه ، زادت إيران من أنشطتها في أفغانستان والعراق ولبنان وسوريا. فقد أرسلت إيران قوات برية إلى البلاد في أكتوبر 2015 ، جنبًا إلى جنب مع روسيا في استعراض للتضامن. وقامت المملكة العربية السعودية ، من جانبها ، بحملة قصف استمرت لأشهر في اليمن في محاولة لمنافسة إيران في منطقة تعاني من فراغات السلطة.

إن استعداد هذه الأنظمة غير الليبرالية لاستخدام القوة العسكرية هو علامة واحدة على البيئة الدولية المتغيرة. لكن تطورهم فيما يسمى بالقوة الناعمة هو الجانب الأكثر وضوحا للسلطوية الجديدة.

ومع ذلك ، فإن القوى التسلطية السابقة تمارس سياسات متنوعة في إطار ما يسمى بالقوة الناعمة ، ولكن من الصعب قياس مفهوم جوزيف ناي لتلك القوة التي شددت على قدرة الدول على اجتذاب الآخرين من خلال شرعية "سياساتهم والقيم التي تكمن وراءهم". وحتى النموذج الصيني ، الذي اجتذب عددا من الحكومات الاستبدادية وحتى بعض المحللين الغربيين ، محفوف بالمشاكل. لكن هذا لم يمنع الحكومات الاستبدادية الرائدة من اختطاف مفهوم القوة الناعمة كجزء من هجوم واسع على الديمقراطية وقيمها.[2]

من خلال التعلم واستغلال الفرص التي تتيحها العولمة، خلقت جهات التوجهات السلطوية مجموعة أدوات معادية للديموقراطية الحديثة ، والتي تعد من نواح كثيرة صورة طبق الأصل للقوة الديمقراطية الناعمة. وتشمل محتوياته المنظمات غير الحكومية التي تنظمها الحكومة (GONGOs) [3]، ومراقبة الانتخابات ، والمعونة الأجنبية والاستثمار ، والمؤسسات الإعلامية التقليدية والجديدة.

أنشأت الحكومات الاستبدادية الرائدة مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الصديقة للنظام ، بما في ذلك مؤسسات الفكر والرأي ومعاهد السياسات التي تعمل في الداخل والخارج. كما يعد رصد الانتخابات، والذي

[1] Larry Diamond, Mark Plattner and Christopher Walker, **Authoritarianism Goes Global**: **The Challenge to Democracy**, (Johns Hopkins University Press and The National Endowment for Democracy2016).P 216.

[2] **Ibid**. P218.

[3] A government-organized non-governmental organization

المنظمة غير الحكومية التي تنظمها الحكومة (GONGO) هي منظمة غير حكومية تم إنشاؤها أو رعايتها من قبل الحكومة من أجل تعزيز مصالحها السياسية وتقليد الجماعات المدنية والمجتمع المدني في الداخل ، أو الترويج لمواقعها الدولية أو الجيوسياسية المصالح في الخارج.

يسمح للأنظمة الاستبدادية بالتلاعب في نزاهة العملية الانتخابية ، ابتكارًا ذا صلة. من حيث المساعدات والاستثمار ، وقد صرفت الصين والحكومات الاستبدادية الأخرى مبالغ هائلة في العالم النامي ، مما مكن الحكومات المتلقية من تجنب معايير الشفافية والمساءلة التي تشترطها المؤسسات المالية الدولية المانحة.

ومن جهة أخرى، تعمل الأنظمة غير الليبرالية على زيادة قدراتها التقليدية والوسائط الجديدة وبث المحتوى إلى الجماهير العالمية. من الناحية الظاهرية، تبدو هذه الشركات وكأنها أدوات القوة اللينة. لكن الدوائر التلفزيونية المغلقة في الصين و RT في روسيا ليستا على نفس نمط BBC أو Deutsche Welle ، التي تعمل وفق نظام قيم مختلف اختلافًا جذريًا. لأن المساءلة التحريرية عن وسائل الإعلام الاستبدادية تقع في النهاية على عاتق القيادة السياسية.

في الوقت نفسه ، أصبحت الأنظمة الاستبدادية بارعة في إفشال أصوات الديمقراطيات. بمرور الوقت ، أصبحت الجامعات الغربية ومؤسسات الفكر وشركات الإعلام والتكنولوجيا العاملة في الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى أكثر اندماجًا تجاريًا مع هذه الأنظمة الاستبدادية. وقد مكّن هذا في بعض الأحيان هذه الأنظمة من جمع شركاءها الغربيين والحث على الرقابة الذاتية ، ومن ثم إعادة ضبط قواعد التعبير الحر من خلال الإكراه الاقتصادي اساسا.

بالإضافة إلى ذلك ، يحاول المستبدون إزعاج المؤسسات التي كانت بمثابة الغراء لنظام ما بعد الحرب الباردة. تعمل الأنظمة غير الليبرالية معًا داخل المنظمات الإقليمية والدولية المستندة إلى القواعد الليبرالية مثل الأمم المتحدة ، المنظمة الدول الأمريكية ، ومجلس أوروبا ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) [1]– من أجل تحييد مكونات حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي الوقت نفسه ، تقوم الحكومات الاستبدادية بتأسيس منظماتها الخاصة، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ، والتي تعمل على الترويج لقواعد بديلة ذات صبغة سلطوية.

في فترة قصيرة نسبيًا ، صاغت الأنظمة القمعية الرائدة بنية تحتية هائلة لتحدي الديمقراطيات وقيمها، وظهرت منافسة حقيقية على المعايير عندما بدأت القوة المعيارية للغرب في الانهيار. كما يلاحظ الكسندر كولي ، الانظمة القمعية الرائدة تتحدى مفهوم حقوق الإنسان العالمية ،وتنشر بدلاً من ذلك المعايير التي تستند إلى "سيادة الدولة" والأمن "الحضاري" و"التنوع"، والدفاع عن" القيم التقليدية "ضد الديمقراطية الليبرالية. [2]

[1] L'Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ، المعروفة سابقًا باسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) حتى 6 ديسمبر 1994 ، هي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز الحوار والتفاوض بين الشرق والغرب.

[2] Larry Diamond, Mark Plattner and Christopher Walker, **Op**.**Cit**, P219.

الفصل الثالث: مداخل تفسير التراجع الديمقراطي: المتغيرات الرئيسية

منذ تسعينات القرن الماضي تمددت الديمقراطيات بسرعة هائلة. لكن تحول السلطة الحاكمة للديمقراطية ظل مفقوداً في كثير من الأحيان. وبهذا تظهر نقاط القوة والضعف في الحكم الديمقراطي اليوم للعيان بأوضح مما كانت عليه من ذي قبل. وبالنظر إلى دول بعينها، نجد أن علم السياسة يتحدث عن ديمقراطيات تراجعت جودتها، أنظمة مختلطة، تجمع بين الديمقراطية والحكم المستبد. بل أن البعض يتحدث حتى عن ديمقراطيات معطوبة أو فاشلة.

وبالرجوع الى هاته الحالات على اختلافها، نجد ان عوامل ومسببات هذا التراجع تتباين من حالة لاخرى، وقد تشترك فيها مع اختلاف درجة تاثيرها وحدتها، وفيما يلي عرض وتحليل لاهم المتغيرات والعوامل التي ادت الى إحداث حالة التراجع الديمقراطي بانماطه المختلفة.

المبحث الاول: المدخل البنيوي المؤسسي

ويتضمن هذا المدخل مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالجانب المؤسسي الهيكلي للديمقراطية في الدول التي شهدت تراجعا.

المطلب الاول: المتغيرات الدستورية المؤسسية

وتتضمن قائمة بالمتغيرات نذكر اهمها فيما يلي:

1- شكل الدولة ونظام الحكم

بحثت دراسات كثيرة في تأثير شكل الدولة وطبيعة نظامها السياسي على نجاح الديمقراطية أو فشلها، وظهرت فرضيات متباينة بشأن علاقة الديمقراطية بالفيدرالية أو الحكم المركزي، وعلاقتها بالنظامين الرئاسي والبرلماني وما إلى ذلك.

بالنسبة للفيدرالية يفترض البعض أن الدول الفيدرالية أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من تلك الوحدوية. إذ يمكن أن يؤدي إدخال الفيدرالية إلى صراعات محيطية مركزية تقوض الديمقراطية ، كما كان الحال في الحرب الأهلية الأمريكية. تتعارض هذه الفرضية مع الادبيات القليلة المتوفرة حول العلاقة بين هذا الانهيار المتغير والديمقراطي. على سبيل المثال ، يعتبر ليبهارت Lijphart الفيدرالية كأحد العناصر التقييدية للأغلبية التي تحدد نموذجه التوافقي للديمقراطية[1]، وبالتالي فإن الفيدرالية تؤدي إلى الاستقرار الديمقراطي وليس الى الاضرار به. كما يركز

[1] انظر: ليبهارت آرنت ، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، (ترجمة حسيني زينة) (بيروت: معهد الدراسات الإستراتجية) ، 2006.

هورويتز على فائدة الفيدرالية في التخفيف من حدة النزاعات الإثنية وغيرها من النزاعات الاجتماعية من أجل تحقيق ديمقراطية أكثر استقرارًا في المجتمعات التعددية. ومع ذلك، لم يجد هادنيوس أي علاقة كمية مهمة بين الفيدرالية ومتانة الديمقراطية في البلدان النامية[1].

ويؤكد سعدي كريم سلمان أن الفيدرالية بامكانها تأمين الديمقراطية والحرية كما بإمكانها أن تدفع نحو الوحدة السياسية. ويبدو أن المجتمعات التي تتنوع ديموغرافيا رغم وحدتها الجغرافية تشعر بالحاجة إلى تعددية محلية بالحكم إلى جانب الحكم المركزي في عاصمتها. وفي الأنظمة الفيدرالية المطبقة في العديد من دول العالم نلاحظ تنوعا كبيرا في أنماط الظروف الاجتماعية والتي تم استيعابها عبر مؤسسات النظام الفيدرالي بحيث حاولت كل هذه الأنظمة المزج بين عناصر الحكم الذاتي المستقل للوحدات المكونة للفيدرالية في شؤون معينة وحكم مشترك مهيمن في شؤون أخرى من اجل التوفيق بين الرغبات لكل من التنوع المميز والعمل الموحد. وهذا التنوع في الظروف الاجتماعية أوجد تنوع الفيدراليات المطبقة التي تختلف من تجربة إلى أخرى بحيث يصح القول انه لا مجال لاستنساخ نظام فيدرالي معين وتطبيقه في دولة أخرى فكل نظام فيدرالي يجب أن يراعي خصوصية المجتمع وظروف البلد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.[2]

وإذا كان حكم الشعب وسيادة القانون وفصل السلطات ووجود دستور يكفل الحقوق والحريات العامة وإقرار التعددية السياسية هي مفاهيم مشتركة لكل نظام ديمقراطي، فان الاعتراف بالآخر ومراعاة خصوصيته وتوزيع السلطة أفقيا أي الأخذ باللامركزية السياسية ووجود دستور يحدد صلاحيات كل من المركز والأطراف هي من المفاهيم المشتركة لكل نظام فيدرالي. وبذلك يكون مثل هذا النظام صمام أمان ضد قيام الدكتاتورية والحكم الفردي طالما تكون اختصاصات السلطة موزعة بين المركز والأقاليم. فالفيدرالية تقوم على الأقل بتفتيت الدكتاتورية واحتكار صنع القرار في الدولة بيد فرد أو أقلية، وهي بذلك تشكل عاملا أساسيا لتحقيق المشاركة السياسية للمواطنين في الدولة.

وبقدر ما تكون المركزية قرين الدكتاتورية نجد هناك من يؤكد على انه من المحال أن تتفق الفيدرالية مع الدكتاتورية وانه لا حياة للفيدرالية إلا في ظل نظام ديمقراطي. فالاتحاد الفيدرالي ينشا أساسا حيث يوزع الدستور الاتحادي وظيفة الحكم بين الحكومة المركزية والأقاليم وبذلك تتمتع الأقاليم باستقلال دستوري وتنظيم ذاتي أي الاستقلال في وضع القواعد التي تحكمها كما تتمتع بحماية دستورية بسبب تحديدها بواسطة الدستور الاتحادي.[3]

وبشكل عام، يخدم الشكل الفيدرالي الديمقراطية من خلال المزايا التالية:[4]

---

[1] Abraham Diskin, Hanna Diskin, And Reuven Hazan, "Why Democracies Collapse: The Reasons for Democratic Failure and Success." **International Political Science Review**, **Vol** 26, **No**. 3, (2005), pp 291–309. (P 293)

[2]- سعدي كريم سلمان، "الفيدرالية والديمقراطية". **المجلة السياسية والدولية**. العدد 8، (2008.) **ص ص** 135- 136.

[3]- **المرجع نفسه.ص** 137

[4]- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الفيدرالية،"، (ماي 2015)، ص ص1-27. في:

- توسيع قاعدة تقاسم السلطة: تسمح الفيدرالية لجماعات سياسية تعتبر أقليات، على المستوى الفيدرالي أو الوطني، بأن تتولى السلطة على مستوى الولاية أو المقاطعة. ويمكن لهذا أن يعطي أثرا نافعا في تعزيز الإشراك السياسي وتوازن السلطة في بلدان يسيطر فيها حزب واحد. ففي جنوب أفريقيا على سبيل المثال، فاز حزب المؤتمر الوطني الافريقي بأغلبيات كبيرة في كل انتخاب وطني منذ الانتقال إلى الديمقراطية في تسعينيات القرن العشرين، لكن "التحالف الديمقراطي" المعارض تمتع بالسلطة في مقاطعة كيب الغربية. كما تؤمن القاعدة الأوسع لتولي السلطة على المستويات المحلية فرصا أكبر لنساء الأقليات العرقية والفقراء، وغيرهم من الفئات السكانية التي طالما كان تمثيلها قليلا في تولي المناصب حكومية.
- تعزيز المقاربات الابتكارية والعملية لوضع السياسات: تتعزز الفيدرالية بالسماح للوحدات المحلية بأن تضع سياساتها الخاصة تلبية لاحتياجاتها، والابتكار والتجريب في صناعة السياسات، ما يتيح للولايات أو الاقاليم رسم سياسات ابتكارية لا تصلح على المستوى الوطني. ففي عام 2006 مثلا، تمكنت ولاية ماساشوستس الأمريكية من إنشاء نظام شبه عام للتأمين الصحي وسع كثيرا قدرة ذوي الدخل المنخفض على الحصول على رعاية طبية، على الرغم من غياب مثل هذا التدبير على المستوى الوطني.
- تخفيض الأعباء على السلطات المركزية: تحرر الفيدرالية الحكومات المركزية من الاضطرار إلى معاجلة كثير من العمل الاداري المحلي وتقديم الخدمات، ما يسمح لها بالتركيز على التحديات الاستراتيجية والأولويات الوطنية.[1]
- تقاسم الموارد جغرافيا: تضمن الفيدرالية توزيع الموارد العامة بصورة أوسع بتقاسم الايرادات، وغير ذلك من أشكال الترتيبات المالية التي تكفل حصول جميع مناطق البلاد على حصة متفق عليها من الموارد. ويفيد ذلك، عندما تكون الحكومة المركزية قد ركزت الموارد في الماضي على العاصمة.
- تطوير القدرات والمسؤولية الديمقراطية: تقدم مؤسسات الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم أرضية تدريبية مفيدةً للمواطنين والمندوبين والموظفين الحكوميين. فعندما يكون البلد مركزيا، تجري السياسة في العاصمة، ولا يكون لأولئك البعيدين جدا عن العاصمة سوى فرص قليلة للمشاركة، بإستثناء الانتخابات والاستفتاءات، أما إذا كانً البلد فيدراليا، يحظى عدد أكبر بكثير من الناس بفرصة المشاركة في الحياة العامة.

ولكن في المقابل، يمكن أن يكون لتعدد مراكز السلطة في الفيدرالية أثر مزعزع للاستقرار، وهو ما يخلق في غياب

---

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/federalism-primer-AR.pdf

[1] **المرجع نفسه، ص** 5.

ديمقراطية راسخة مخاطر نزاع إضافية. ففي حين تلبي الفيدرالية المطالب بالحصول على حكم ذاتي وتقلل بذلك من الرغبة في الانفصال، فإنها تؤمن أيضا منصة مؤسسية للمطالب الانفصالية. وإذا لم تلب تلك المطالب عبر المزيد من نقل السلطات، فيمكن أن تفضي إلى حدوث انفصال مزعزع للاستقرار، وربما عنيف، أو إلى اتخاذ تدابير غير ديمقراطية بغية التغلب على النزعة الانفصالية[1].

2- الانظمة الرئاسية في مقابل الانظمة البرلمانية

ان الديمقراطيات ليست على نفس النمط جميعها ، فأنظمة التمثيل وترتيبات توزيع السلطات ومراقبتها، وأساليب تنظيم المصالح، بالإضافة الى المذاهب القانونية والحقوق والواجبات المرافقة للمواطنة، يمكن ان تتغير الى حد بعيد في الانظمة المعروفة بشكل عام بانها ديمقراطية. هذه الفروقات، التي تتجسد في تفاصيل المؤسسات، تنتج آثارا لا يمكن فهمها بالكامل. ويقر لينز أننا لا نزال بعيدين جدا عن التوصل الى اي اجابة واضحة عن السؤال الذي طرحه روسو قبل قرون :أية مؤسسات تملك أية آثار في ظل اي ظروف تاريخية؟[2]

هناك ادبيات كثيرة تميز بين الأنظمة البرلمانية (إيطاليا) والأنظمة الرئاسية أو شبه الرئاسية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، على التوالي). يؤدي الجزء الأكبر من الأدبيات إلى افتراض أن الأنظمة الرئاسية أو شبه الرئاسية أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من الأنظمة البرلمانية. والسبب هو احتمال الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. لقد أنتج هذا المتغير عددًا كبيرًا من الأبحاث ، خاصة في التسعينيات. على سبيل المثال ، يجادل ستيبان وسكاك (1994) بأن الانظمة الرئاسية يمكن أن تعرقل تعزيز الديمقراطية. ومع ذلك ، فإن أوضح قضية ضد الرئاسية قدمها لينز (1990 ، 1994). من بين مخاطر الانظمة الرئاسية على الاستقرار الديمقراطي نجد: الصلابة ، انتخابات صفرية ، والشرعية المزدوجة – كلها تقوض القدرة على تقديم تنازلات ، والتي هي مكون أساسي للنظام ديمقراطي.

أما هورويتز ماينوارينج وشوجارت وكاري فقد دافعوا عن الانظمة الرئاسية. النقاش أبعد ما يكون عن التسوية ، ولكن الاتجاه في صالح النظم البرلمانيّة.[3]

ومن جهة أخرى، يحاجج لينز بان المخاطر تكون اكبر في ظل الديمقراطيات الرئاسية، كون السباق الرئاسي يسفر في النهاية عن فوز مرشح واحد. ويلاحظ ان المرشح الرئاسي الخاسر لا يملك اي دور بارز في السياسة، وعلى الارجح لن يكون حتى عضوا في السلطة التشريعية، في حين ان مرشح رئاسة الوزراء الخاسر في النظام البرلماني

[1] - **المرجع نفسه. ص** 6.

[2] انظر:

Juan Linz, "The perils of presideentialism ", **Journal of DDemocracy**, (Winter 1990) pp 51-69. and "The virtues of Parlimentarism،" **Journal of Democracy** 1(Fall 1990): pp 84-91.

[3] Abraham Diskin (et al)," Why Democracies Collapse: The Reasons for Democratic Failure and Success " , **International Political Science Review Vol** 26, **No** 3, (2005),**PP** 291–309, p293.

يصبح هو زعيم المعارضة. علاوة على ذلك، من المرجح الا تكون الولاية الثابتة لمنصب في نظام رئاسي اطول من الولاية المتوقعة في ظل نظام برلماني. اخيرا، يكون رئيس السلطة التنفيذية في ظل النظام الرئاسي في الوقت عينه رئيس الدولة، اي يكون قادرا على تصوير مصلحة الرئيس الحزبية بانها مصلحة وطنية وعليه فهو يقوض الشرعية التي تحوزها المعارضة[1].

اما السبب الثاني الذي قد يجعل الانظمة الرئاسية اقل استمرارية فهو احتمال ان تخلق شللا تشريعيا اعلى. مثل هذا الشلل يمكن ان يحصل في ظل اي من النظامين: في ظل الانظمة البرلمانية حيث لا يمكن تشكيل ائتلاف اغلبية، وفي ظل الانظمة الرئاسية حيث تكون السلطة التشريعية خاضعة لأغلبية معادية للرئيس في ظل الانظمة الرئاسية، بفضل الولاية الثابتة للمنصب، ان يستمر في الحكم الى جانب المشرعين المعادين، ما يؤدي الى مآزق بين الرئيس والسلطة التشريعية. [2].

وكما لاحظ وولتز باغهوت، ((عندما يبرز خلاف في الراي، ترغم السلطة التشريعية على محاربة الرئيس والرئيس على محاربة السلطة التشريعية، ولذا من المرجح جدا ان يسبب كل منهما نهاية ولاية الآخر)). ان الخط الاساسي للنزاع السياسي في كثير من الانظمة الرئاسية المعاصرة هو بين الرئيس والكونغرس، وليس بين الاحزاب السياسية في ظل مثل هذه الظروف، لا يمكن لاحد ان يحكم.

وقد وجدت بعض الدراسات ان اغلبيات السلطة التشريعية مألوفة اكثر في ظل الديمقراطية الرئاسية فيها في ظل الديمقراطية البرلمانية:57.9بالمئة من الوقت في ظل الاولى و39بالمئة في ظل الاخيرة. لكن خلال 24.2بالمئة من السنوات الرئاسية، كانت حصة اكبر حزب في السلطة التشريعية اقل من النصف واكثر من الثلث. ولما كانت النسبة المطلوبة لتجاوز حق النقض الخاص بالرئيس هي الثلثان في العادة، تشير هذه الارقام الى ان ظروف الجمود التنفيذي –التشريعي شائعة في ظل الانظمة الرئاسية. ومع ذلك فان التصدع الكبير–حيث لا يسيطر اي حزب على اكثر من ثلث المقاعد–هو اكثر اعتيادا في ظل الانظمة الرئاسية(18بالمئة من الوقت) من الانظمة البرلمانية(فقط 8.9بالمئة من الوقت).

ولذلك يبدو لينز محقا بشان استمرارية الترتيبات المؤسسية البديلة. فخلال الفترة التي جرى فيها الرصد. هناك 14ديمقراطية (او 28بالمئة من 50حالة) زالت في ظل نظام برلماني. وهناك واحدة فقط (12.5بالمئة من 8حالات) زالت في ظل نظام مختلط، و24 (52بالمئة من 46 حالة) زالت في ظل الديمقراطية الرئاسية. من بين تلك الديمقراطيات التي زالت خلال فترة دراسة دايموند وبلاتنر استمر النظام البرلماني بمعدل ثماني سنوات، في حين استمر نظراؤه الرئاسيون تسع سنوات. لكن الانظمة البرلمانية التي كانت موجودة منذ عام 1990 كانت اكبر عمرا بكثير: عند مستوى حوالي 43سنة، بالمقارنة مع 22في الانظمة الرئاسية. ان احتمال ان تزول الديمقراطية في ظل الانظمة الرئاسية خلال اي سنة معينة من الدراسة كان 0.049، والاحتمال المقارن في ظل البرلمانية كان

[1] Juan linz, **les contraintes temporelles de la democratie**, en Javier Santiso,A la **recherche de la democratie** :**Melanges offerts a Guy Hermet** ,Recherches Internationanales (2009).

[2] لاري دايموند، التفكير بالانظمة الهجينة ، **مرجع سابق، ص**173.

0.014. اذا كان هذا الفارق يبدو ضئيلا، فيجب التفكير من ناحية توقع الاستمرارية: تقع استمرار الديمقراطية في ظل الانظمة الرئاسية هو اقل من 20عاما، بينما يبلغ 71عاما في ظل الانظمة البرلمانية.[1]

ان الفارق في الاستمرارية ليس اثر معدلات النمو الاقتصادي الذي عملت بها الانظمة البرلمانية والرئاسية. ففي حين تعمل الانظمة البرلمانية بمعدلات شبيهة بتلك الموجودة في البلدان الاكثر رخاء، يظهر ان الديمقراطيات الرئاسية اقل قدرة على الاستمرارية، على جميع المستويات تقريبا. إن استثناء البلدان التي بلغ عدد سكانها اقل من مليون (معظمها لديه انظمة برلمانية) لا يغير شيئا: فمعدلات الخطر–الاحتمالات المشروطة بان نظاما يمكن ان يزول لأنه استمر طوال هذا الوقت–هي نفسها تقريبا. كما ان هذا الاختلاف لا تسببه بعض العوامل الخفية في اميركا اللاتينية: في الواقع، تستمر الانظمة الرئاسية في اميركا اللاتينية لوقت اطول بكثير مما تفعل في مناطق اخرى، باستثناء الولايات المتحدة. لذا فالديمقراطيات الرئاسية ليست قصيرة العمر لمجرد انها كذلك في اميركا اللاتينية.

على غرار الفرد استيبان وسيندي سكاتش، يعتبر سكوت ماينوورينغ انه ليس من المرجح كثيرا ان تستمر الديمقراطيات عندما تمزج الانظمة الرئاسية مع نظام حزبي مجزا[2]. اما مزج الانظمة الرئاسية مع الانظمة التشريعية حيث لا يملك حزب واحد الاغلبية فهو اقل خطوة على طريق الزوال: من المتوقع ان تعيش هذه الانظمة 15عاما فقط. اما الديمقراطيات الرئاسية التي يملك حزب واحد فيها اغلبية السلطة التشريعية فيمكن ان تستمر لمدة 26عاما. كما ان ""الجمود" أو (الاستعصاء)، حيث تكون حصة مقاعد الحزب الاكبر بين الثلث والنصف، هو اكثر فتكا بالأنظمة الرئاسية. فهي تزول عند نسبة 0.038 (مع توقع استمرارها 26عاما) عندما لا يكون هناك جمود وعند نسبة 0.091 (مع توقع استمرارها 11عاما) عندما يكون هناك جمود. علاوة على ذلك، تؤيد المعلومات التوصيفية حول الانظمة البرلمانية حجة سكوت ماينوورينغ وماتيو شوغارت بان الانظمة البرلمانية مع الاحزاب المنضبطة وحزب الاغلبية توفر الضوابط الاقل على السلطة التنفيذية، ولذلك تشجع مقارنة الواحد لا تؤدي الى استمرار الديمقراطيات البرلمانية–تلك التي يملك حزب واحد أغلبية المقاعد في مجلس النواب يتوقع استمرارها 55سنة، في حين ان الانظمة البرلمانية التي لا تملك اغلبية حزب واحد فيتوقع استمرارها 111سنة. مع ذلك فان هذا الفارق هو غير مهم احصائيا.

ما مدى قدرة الترتيبات المؤسسية البديلة على التكيف مع الازمات الاقتصادية؟ عندما يتدهور الاقتصاد خلال سنة معينة، تزول الديمقراطيات البرلمانية عند نسبة 0.039: يمكن توقع استمرارها 26عاما في ظل مثل هذه الظروف. عندما ينمو الاقتصاد، تكون نسبة زوالها 0.007، ويتوقع استمرارها 143عاما. اذا فالأنظمة البرلمانية تكون سريعة التأثر بالأزمات الاقتصادية. تكون الانظمة الرئاسية اقل حساسية، لكنها تموت عند معدلات اعلى

[1] **المرجع نفسه، ص**175.

[2] لتفاصيل حول الموضوع عد الى:

Mainwaring "Presidentialism in Latin America ", **Latin American Research Review** 25,(1990), **PP** 157-179. And Alfred Stepan and Cindy Skach, "Constitutional Frameworks and Democratic Consolidation", **World Politics**, 46, (October 1993),**PP** 1-22.

بكثير مهما تكن الظروف. فعندما يتدهور الاقتصاد، تزول عند نسبة 0.064، ويمكن توقع استمرارها 16عاما. وعندما ينمو الاقتصاد، تكون نسبة زوالها 0..42، ويتوقع استمرارها 24عاما. اذا فالديمقراطية تكون سريعة التأثر بالأزمات الاقتصادية في ظل اي من النظامين المؤسسين، لكن يرجح ان تستمر الانظمة الرئاسية في ظل ظروف اقتصادية جيدة اقل مما تفعل الانظمة البرلمانية في ظل ظروف سيئة.[1]

تقدم التحاليل الاحصائية دليلا اوضح بعد لمصلحة الانظمة البرلمانية. فتوقع مدى استمرار الانظمة الرئاسية مرهون بمعدل التطور، لجهة النمو الاقتصادي، وتوفر أغلبيات في السلطة التشريعية. ربما اكثر ما يثير الذهول، ان التحاليل الاحصائية تؤكد ان الانظمة الرئاسية تكون سريعة التأثر كثيرا في مواجهة حالات الجمود التشريعية–التنفيذية. بالمقابل، وعلى الرغم من الارقام التوضيحية المعروضة اعلاه، فبالنسبة للأنظمة البرلمانية لا يشكل توزيع المقاعد ولا النمو الاقتصادي عاملا احصائيا مهما لتوقع مدة استمرار الديمقراطية.

تؤكد الاحصاءات ايضا بانه ليس من المرجح كثيرا للأنظمة الرئاسية ان تستمر في البلدان التي لم تكن مستقلة بحلول عام 1950(وهي طريقة اخرى للقول "خارج اميركا اللاتينية"، في حين ان الانظمة البرلمانية يرجح بنفس القدر ان تستمر في الديمقراطيات القديمة او الحديثة.

بدورها، تملك الانظمة وحدها حساسية تجاه الانقسام الاثني للسكان، لكن هذا الاثر، وان كان مهما احصائيا، لكنه لا يشكل فارقا كبيرا لتوقع مدة استمرارها. لذا فالديمقراطيات الرئاسية هي ببساطة اكثر هشاشة.

في المحصلة، يعتمد استمرار الديمقراطيات على انظمتها المؤسسية. تدوم الانظمة البرلمانية وقتا اطول بكثير من الانظمة الرئاسية. تفضي المؤسسات الانتخابية التي تنتج اغلبيات الى استمرار الانظمة الرئاسية: ان الانظمة الرئاسية التي تواجه جمودا تشريعيا هي هشة جدا. وكلا النظامين يتأثر سريعا بالأداء الاقتصادي، لكن يرجح ان تستمر الديمقراطيات الرئاسية عندما ينمو الاقتصاد اقل مما تفعل الانظمة البرلمانية عندما يتدهور الاقتصاد. ان الدليل على ان الديمقراطية البرلمانية تستمر لوقت اطول وفي ظل ظروف اكثر تنوعا من الديمقراطية الرئاسية يبدو بانه لا يقبل الشك.[2]

وعلى العكس من استنتاجات ومزاعم كثيرة بأن النظم البرلمانية أكثر استقرارًا، لم يجد "كابستين" و"كونفيرس" أي دليل يدعم القول بأن النظم الرئاسية أكثر عرضة للفشل. وكان المتغير المؤسسي السياسي الرئيسي في تحليلهما هو مدى قوة الضوابط والقيود المؤسسية على السلطة التنفيذية. وكتبا أنه "في الحالات التي تكون فيها الضوابط والقيود (المؤسسية) على السلطة التنفيذية ضعيفة، تنتكس الديمقراطية باحتمال أكثر من 70% خلال الزمن المفترض، مقارنة باحتمال 40% فقط في الحالات التي تكون فيها الضوابط والقيود قوية". وفي الحقيقة أن هذه النتيجة برهنت على صحتها بشكل لافت، ومن ثم فقد شدد الباحثان على أهمية تقييم التوازن الفعلي بين السلطات في الديمقراطيات الجديدة، بغض النظر عن كون النظام برلمانيًّا أو رئاسيًّا".

[1](لاري دايموند التفكير بالانظمة الهجينة، **مرجع سابق، ص**176.

[2]**المرجع نفسه، ص ص**177-178.

وهذا هو بالضبط الرأي الذي توصل إليه "ستيفن فيش" (Steven Fish) -الذي وضع مع "ماتيو كروينيج" (Kroenig Matthew) [1]مؤشرًا للصلاحيات البرلمانية ينطبق على كل من النظامين الرئاسي والبرلماني- حيث وجد الباحثان أن سلطة المجالس التشريعية عند لحظة التأسيس الدستوري تنبئ بالدرجة العامة التي ستبلغها الديمقراطية بعد عقد من الزمن أو أكثر. وباختصار فإن البلدان ذات البرلمانات الأقوى منذ البداية تصبح فعليًّا أكثر حرية، أما تلك البلدان ذات البرلمانات الأضعف فتكون أقل حرية. ويبدو هنا أن آليتين سببيتين على الأقل تعملان في هذا الصدد: فأولا، في غياب برلمانات قوية (وغياب ضوابط وقيود أكبر على السلطة التنفيذية)، يميل التنفيذيون المنتخبون إلى تضخيم سلطاتهم وإساءة استخدامها، ومن ثم انخفاض جودة الديمقراطية. وثانيًا، "يؤدي ضعف المجالس التشريعية إلى عرقلة عملية إرساء الديمقراطية بسبب تقويض إمكانيات تطور الأحزاب السياسية؛ لأن الأحزاب في ظل النظم السياسية ذات المجالس التشريعية الضعيفة تذوي أو تجمد بدلاً من أن تنمو أو تنضج".

ونتيجة لهذا يجد المواطنون صعوبة في القدرة على ممارسة مساءلة من أسفل لأعلى لممثليهم المنتخبين. وجدير بالذكر أن كل هذه العواقب (ضعف القيود على المسئولين التنفيذيين، وانتهاكات السلطة التنفيذية، وضعف وترهل وعقم الأحزاب السياسية) قد ارتبطت في أدبيات دراسات الحالة التاريخية بأزمات الديمقراطية وانهيارها، ففي مختلف الدول الشيوعية سابقًا كان هناك ارتباط واضح بين الإخفاقات الأولى في إقامة مجالس تشريعية قوية وبين صعود أو استمرار الحكم السلطوي. وقد تأكدت هذه العلاقة في أفريقيا أيضًا، إذ إن البلدان التي اعتمدت في دساتيرها الجديدة أوائل التسعينيات سلطات برلمانية أقوى، مثل غانا وناميبيا وبنين، أصبحت أكثر ديمقراطية بمرور الزمن.[2]

3- خيار المؤسسات

لما كانت الديمقراطيات البرلمانية تستمر لوقت اطول، من المستغرب ان يتبنى كثير من الديمقراطيات الانظمة الرئاسية. ما لذي يحدد الخيار الاساسي للمؤسسات الديمقراطية؟ يمكن استشفاف جزء كبير من الاجابة عبر نظرة خاطفة الى التاريخ. فالبلدان التي كانت فيها انظمة ملكية لكنها لم تختبر اي ثورة نقلت المسؤولية الحكومية من العرش الى البرلمان، فتغيرت الى انظمة برلمانية. اما البلدان التي تم القضاء فيها على الملكية(فرنسا عام 1848، ومرة اخرى عام 1875، والمانيا عام 1919)والمستعمرات التي ثارت ضد السلطات الملكية (الولايات المتحدة واميركا اللاتينية في اواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر) فقد ابدلت الملوك برؤساء. وعلى حد تعبير

[1] انظر:

Steven Fish and Matthew Kroeing, **The handbook of National Legislatures**: **A Global Survey**, (New York: Cambridge University Press, 2008).

[2] لاري دايموند،" التفكير بالانظمة الهجينة"، **مرجع سابق.ص** 179.

سايمن بوليفار، ((نحن ننتخب ملوكا ندعوهم رؤساء)). لا عجب بان البلدان التي تحررت من الهيمنة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية ورثت في الغالب الانظمة البرلمانية من المستعمرين. لكن المميز ان هذه البلدان نفسها انشات الانظمة الرئاسية فقط عندما فشلت الديمقراطية الاولى فيها. وبالقدر المميز نفسه، كان تحويل الدكتاتوريات الى ديمقراطيات يميل نحو الاحتفاظ بالرئاسية.

وفقا لبعض الدراسات، من ضمن 35بلدا اصبح ديمقراطيا بين عامي 1974و 1990، 19تبنت انظمة رئاسية، و13اختارت انظمة برلمانية، و3اختارت انظمة مختلطة. اذا كانت المخاطر السياسية هي اعلى بالفعل في ظل الانظمة الرئاسية، فمن الصعب معرفة لماذا يبرز هذا النظام في ظل ظروف تعرفها الاحزاب السياسية جيدا ولا تعرضها للخطر. هناك تفسير واحد جائز وهو ان الاحزاب مفرطة بالتفاؤل: كل منها يصور نفسه بانه الفائز في الانتخابات ويفترض بانه سيصل للرئاسة. مع ذلك، فنحن نشك بان خيار الانظمة الرئاسية يختلف عن قرار الاحزاب السياسية.

يلاحظ بان من ضمن البلدان التي كانت ديمقراطية في وقت ما قبل التحول الحالي الى الديمقراطية. اختارت جميعها النظام السابق نفسه. هذه الاستمرارية، خاصة في اميركا اللاتينية، يمكن ان ترضى اولئك الذين يحبون ان يجدوا تفسيرات في الثقافة او التقاليد. مع ذلك فمن المرجح اكثر انها تعكس الدور السياسي المتواصل للجيش، الذي يبدو بانه يفضل الانظمة الرئاسية، ربما لان مثل هذه الانظمة تقدم هرمية اوضح. هذا السبب كاف للجيش كي يفاوض على الانظمة الرئاسية عندما تظهر مسالة المؤسسات الديمقراطية على جدول الاعمال. يبدو ان النماذج التجريبية تدعم هذا التوقع: في حين ان 10انظمة من 17نظاما ديمقراطيا برزت من الديكتاتوريات المدنية توجهت الى الانظمة الرئاسية، فان عددا غير مسبوق وصل الى 22من اصل 28ديمقراطية ظهرت من خلال الديكتاتوريات العسكرية اتخذت القرار نفسه. لذا فالأنظمة الرئاسية تبدو جزئيا على الاقل من ارث حكم عسكري.[1]

عندما نعرف ان الانظمة الرئاسية يرجح تبنيها اكثر كلما كان النظام الاسبق عسكريا، فالسؤال الواضح هو ما اذا كانت كل الاكتشافات المتعلقة بطول مدة الديمقراطية الرئاسية زائفة. يمكن ان تكون الديمقراطية اكثر هشاشة في ظل الانظمة الرئاسية تحديدا لان هذه الفئة من الانظمة تم اختيارها في البلدان التي يؤدي فيها الجيش دورا فاعلا في السياسة. هذه هي الحال الى حد ما: في حين ان مدة استمرار الديمقراطيات الرئاسية التي تظهر من خلال الديكتاتوريات المدنية هي حوالي 24عاما، يمكن توقع ان تستمر الانظمة الرئاسية التي تتبع الديكتاتوريات العسكرية لمدة 17عاما فقط. مع ذلك فالديمقراطيات البرلمانية التي تأتي بعد حكم عسكري تستمر أطول بكثير: حوالي 71عاما. لذا يبدو بان الانظمة الرئاسية بحد ذاتها هي ما يجعل الديمقراطية اكثر هشاشة. .

في لحظة التحول هناك انظمة محددة تميل الى الاستمرار، بمجرد نشوئها وكأنها مضادة "لإعادة التفاوض". كما يظهر الاستفتاء البرازيلي الذي رفض اقتراحا بتغيير النظام الى برلماني، فصعوبة تغيير ترتيبات مؤسسية معقدة هو ان

[1] المكان نفسه.

الوضع الراهن، مهما يكن، هو المفضل. اذا كان انصار التغيير يقدمون شعارا فقط، هو ((الانظمة البرلمانية))، اذا فالمدافعون عن الوضع الراهن يمكن ان يطلبوا معرفة تفاصيل الترتيب المؤسسي الجديد، فاذا قدم انصار التغيير مثل هذه التفاصيل، عندها يستطيع ان يجد المدافعون دائما اخطاء لا تحصى للنظام الجديد. خلال المدة كلها من 1950لغاية 1990، كان هناك فقط ثلاث حالات عبرت فيها الانظمة الديمقراطية من نظام مؤسسي الى آخر: فتغيرت فرنسا عام 1958من برلمانية الى نظام مختلط، في حين ان البرازيل تغيرت عام 1960من رئاسية الى نظام مختلط، لتعود الى الانظمة الرئاسية من جديد عام 1963. حدثت كلتا الحالتين في ظل ظروف استثنائية. عندما تتحول البلدان التي تتبنى مؤسسات رئاسية الى الديمقراطية، تبقى تلك المؤسسات متصلة بها.[1]

4- التمثيل النسبي

والذي يميز بين الحالات التي تكون فيها نسبة التمثيل النسبي الانتخابي منخفضة (كندا) والحالات التي تكون فيها نتائج الانتخابات تحافظ على تمثيل نسبي مرتفع (هولندا). تشير الأدبيات إلى الفرضية القائلة بأن الأنظمة الانتخابية النسبية أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من أولئك الذين لديهم نسبة أقل من تأثير التمثيل النسبي التناسبي[2].

ومع ذلك ، يمكن أن تنتج نتيجتين مختلفتين . من ناحية ، يمكن أن تؤدي نسبة التناسب العالية إلى توسيع التشرذم ، مما يزيد من هشاشة النظام الحزبي. من ناحية أخرى ، يمكنه توسيع التمثيل ، وبالتالي احتواء الصراعات والحد من امتداداتها خارج النظام. في حين أن النقاش حول التناسب مستمر،و الأدبيات لديها عدد قليل جدا من المؤيدين الذين يدافعون عن النسبية العالية. حتى هؤلاء العلماء الذين يؤيدون التمثيل النسبي، فانهم يفضلون التناسب بنسخة معتدلة بدلاً من نسخة متطرفة. لذلك ، فإن العواقب السلبية للتناسب العالي هي التي تظهر في كثير من الأحيان في الأدبيات.[3]

5- الضعف الدستوري (عدم الاستقرار)

والذي يميز بين الانظمة ذات الدساتير المستقرة (الولايات المتحدة الأمريكية) ، التي تظهرها التغييرات الدستورية البسيطة مع مرور الوقت ؛ الحالات ذات التغييرات الدستورية غير المستقرة أو المتكررة أو الرئيسية (تايلاند) ؛و الانظمة التي تفتقر إلى أي دستور مستقر (إسرائيل). هناك افتراض أن الأنظمة السياسية ذات الاستقرار الدستوري المنخفض هي أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من ذوي الاستقرار الدستوري العالي. والسبب هو الإطار المعياري

[1] **المرجع نفسه، ص** 181.

[2] تفاصيل اكبر انظر في: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **اشكال النظم الانتخابية** ، تعريب ايمن ايوب، ط2 ، (2010).

[3] Abraham Diskin, Hanna Diskin And Reuven Hazan, "Why Democracies Collapse: The Reasons for Democratic Failure and Success", **International Political Science Review**, **Vol** 26, **No**. 3, (2005), **PP** 291–300

الذي تعمل فيه الديمقراطيات ، أي أن التغييرات الدستورية المتكررة يمكن أن تكون مؤشراً وليس فقط سببًا لعدم الاستقرار الديمقراطي. يمكن للقواعد الواضحة للعبة ، وخاصة في أوقات الأزمات ، أن تمنع الاشتباكات التي تقوض الديمقراطية (لوتز ، 1994). تنص Merkl على سبيل المثال ، على أن الدساتير المرنة هي الأفضل. بينما يفترض) Lijphart،) ، من ناحية أخرى ، أن الدساتير الجامدة ذات المراجعة القضائية هي جزء من نموذجه التوافقي ، وتقترح هذا الشكل للديمقراطيات الجديدة.[1]

المطلب الثاني: المتغيرات الوسيطة بين الدولة والمجتمع

وتضم ايضا مجموعة من المتغيرات فيما يلي:

1- النخب ودرها في تراجع الديمقراطية

يتطرق فوكوياما في كتابه **النظام السياسي والتآكل السياسي**[2] لقضية الديمقراطية في العالم، وفي حديثه عن الديمقراطية بالولايات المتحدة الامريكية شخص الواقع الحالي بأزمة تمثيل، تظهر انعكاساتها في اضمحلال الطبقة الوسطى، والفروق الاجتماعية المطردة في الدخل، وتطرف ذوي المصالح الخاصة من احزاب سياسية وجماعات ضغط. وتنتقد النخب الامريكية بكونها متواطئة في تحول الديمقراطية الى فيتوقراطية،[3] تجعل المؤسسات السياسية الامريكية في تآكل ناتج من الاستقطاب السياسي للأحزاب على اسس ايديولوجية واستعمال جماعات المصالح لحق النقض في السياسات التي لاتناسبها، وبذلك، تتفسخ آليات العمل الديمقراطي ويشير بالذات الى "الماديسونية"[4] التي يتسم بها القانون الدستوري الاميركي، موضحا ان المبادئ التي انشئ عليها القانون الامريكي غير فعالة ومضرة، وخاصة الفصل بين السلطات الذي يتطلب وجود الثقة كعامل رئيسي بين المتنافسين السياسيين لإيجاد توافقات تلبي مصالح الاطراف المتنازعة لكن لا تخدم بالضرورة السياسة العامة للدولة. على هذا النحو، يوصي فوكوياما بالنظام البرلماني على شاكلة بريطانيا حيث يتحمل مجلس الوزراء ورئيسه مسؤوليات استراتيجية وصلاحيات تفوق السلطة التشريعية، مما يرفع من نجاعة الحكومة في صناعة واتخاذ القرار.[5]

---

[1] **Ibid**, PP 300-309.

[2] Yoshihiro Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay**: **From the Industrial Revolution to the Present Day** , 2014.

[3] تُشير **الفيتوقراطية** إلى نظام مفكك للحكم حيث لا يمكن لكيان واحد امتلاك قوة كافية لاتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية الفعالة ويُشير المصطلح إلى القدرة المفرطة أو الاستعداد المفرط لاستخدام حق النقض داخل الحكومة أو المؤسسة (دون وجود أساليب كافية لأي تجاوز). وقد تُشير هذه القيود إلى عدم وجود ثقة بين الأعضاء أو التردد في التنازل عن السيادة.

[4] نموذج ماديسون هو هيكل للحكومة يتم فيه فصل سلطات الحكومة إلى ثلاثة فروع: التنفيذية والتشريعية والقضائية. ... الفروع الثلاثة للحكومة مستقلة عن بعضها البعض ، لكنها تتعاون بالضرورة. في الورقة الفدرالية.

[5] فرانسيس فوكوياما، "النظام السياسي والتآكل السياسي: من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية"، مراجعة يونس بلفلاح، افريل 2015، في
https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2015/04/201545738147513

من جهة اخرى، يمثل مفهوم العقد الاجتماعي عنصرا أساسيا في الديمقراطية الأمريكية. تعزز الافتراضات قيم الحرية الفردية والمساواة. إنه لا يوفر فقط أنماط السلوك ولكنه يعترف بدور ضبط النفس الفردي والتعاون ودور الحكومة المحدود في الحياة الاجتماعية. ومع ذلك ، فإننا نشهد انخفاضًا في المسؤولية الاجتماعية والكفاءة السياسية وتآكل العناصر الأساسية للعقد الاجتماعي. ونتيجة لذلك ، فإننا نفقد الحرية الفردية بينما تستمر القواعد واللوائح الحكومية في الزيادة. الأمر الأكثر إثارة للقلق هو صعود الاهتمام الذاتي باعتباره الدافع الرئيسي للسلوك الاجتماعي اليوم. فشلت الأجيال الأخيرة من الأميركيين في نقل القيم السياسية الأمريكية الأساسية.[1].

وفي ذات النطاق، يأتي استخدام الكاتب لتعبير "الفيتوقراطية" ليشير لحق النقض"الفيتو" والذي اصبحت مجموعات الضغط تستعمله، الامر الذي يحول دون تحقيق التوازن بين مؤسسات الدولة الساعية الى تامين رقابة دائمة ومتبادلة للتطور المستمر وتصويب المسار. ويتهم الكاتب النخبة الاميركية بالمحاباة واللجوء للقرابة بدل الكفاءة في التعيينات التي تخص مؤسسات الدولة، مبررا ان الاستعانة بالأصدقاء والعائلة يضر الانظمة العتيدة ويكون احد ملامح افولها، ويعطي فوكوياما امثلة كثيرة، منها: سلالة هان في الصين، والانكشاريوون في الامبراطورية العثمانية، وكبار الموظفين في النظام القديم في فرنسا. وفي هذا الصدد ينقلب فوكوياما على المحافظين الجدد الذين ناصرهم وتحدث باسمهم لسنوات وبشرهم في مؤلفه السابق " نهاية التاريخ "بانهم من سوف يستلمون زمام السلطة بالولايات المتحدة الاميركية، وان رغباتهم في اعادة صياغة خريطة العالم بالقوة الاميركية ستتحقق عبر فرض الهيمنة تحت شعارات جديدة من قبيل الفوضى الخلاقة والقوة الناعمة، ليعود بطرح تشاؤمي عن مستقبل هذه الجماعات في ظل مجتمع اميركي يسوده التفكك ومنافسة دولية يرى فيها الشر القادم من الصين وروسيا.

على ذات المنوال، يتناول الكاتب المسالة الديمقراطية بدول الاتحاد الاروبي معتبرا ان مجمل الدول الأوربية تعيش حالة ديمقراطية جيدة لكنها غير كافية للارتقاء بالأداء الحكومي، ويعتبر ان الاتحاد الاروبي يعاني من ضعف الكفاءة السياسية بسبب التوزيع السيء للسلطات. والمقصود هنا، اننا نجد مؤسسات الاتحاد تتوفر على سلطات واسعة لكنها توظف في مجالات غير ملائمة بينما هناك تغييب للسلطات عن اهتمامات اخرى[2].

2- تأثير النظام الحزبي على الديمقراطية

يؤثر النظام الحزبي بشكل كبير على مسار الديمقراطية، فقد يفشل الساسة الديمقراطيون في التجاوب او تقديم قيادة لمهام سياسية مهمة، وهم بهذا يقمعون فعليا مطالب ناخبيهم "للقيام بفعل شيء"حيالها. ان تكاسل وضعف الديمقراطية في ظل ظروف معينة يكون احدى بذور الدكتاتورية، ما دام الدكتاتوريون يمكنهم العمل في

16.html

[1] Robert Denton, Benjamin Voth , **Social Fragmentation and the Decline of American Democracy** :**The End of the Social Contract** (2017),**P** 36

[2] فرانسيس فوكوياما، **مرجع سابق**.

ظل احوال كثيرة لا يستطيع الساسة الديمقراطيون العمل فيها. وهذا ما يسميه رونالد وينتروب بالتقاعس السياسي والذي يؤدي بصفة خاصة الى عدم الثقة في السياسيين والنظام السياسي ككل.[1]

ويكون التقاعس محتمل الحدوث بدرجة اكبر عندما تستقطب نسبيا برامج الاحزاب، وعندما تكون القضايا مواضع الخلاف، وعندما تكون مصداقية الاحزاب قليلة نسبيا مع الناخبين.

كان من الواضح ان الاحباط بين الناخبين الناتج عن التقاعس السياسي المستمر كان لا يبعث على الاستقرار السياسي، وكان هناك عدد من الديناميكيات المتتالية الممكنة، والتي قد يؤدي فيها مثل هذا التقاعس الى انهيار النظام، فمثلا: كان التقاعس السياسي المستمر من قبل الحزبين المتوقع ان يجعل مصداقيتهم تتآكل. وهذا التآكل في المصداقية يقلل من قدرة النظام على القيام بعمل ما، فالأحزاب قد تصبح مستقطبة، او في النظام متعدد الاحزاب، قد يتحول الناخبون الى احزاب اكثر تطرفا، والناخبون قد يتحولون الى احزاب اكثر راديكالية او تطرفا، وفي كلتا الحالتين، تكون النتيجة خسارة اكبر في الثقة في نظام الحكم، واحباطا اكبر، يؤدي بدوره الى عملية مدمرة هائلة.[2]

وهناك ادبيات كثيرة في العلوم السياسية تربط الانهيار الديمقراطي التاريخي في عديد من الدول، بذات تلك المتغيرات: التقاعس، الافتقار الى المصداقية، والتاثيرات المعززة المتبادلة[3]. وبين الان كاسلز ان **"التقاعس"** و"الافتقار الى القيادة" في الحكومة المركزية في ايطاليا فيما بعد الحرب العالمية الاولى كان لهما الدور الفعال في صعود موسوليني. وحلل ان كارل براخر[4]، وهارولد جيمس[5]، وكارل لودفيج هولتفريج[6]من بين كثيرين من الذين قاموا بتحليل انهيار الحكم في جمهورية فيمار وفقا للاسباب نفسها. ومفاهيم براخر المؤثرة عن "فراغ السلطة"[7] و"شلل الديمقراطية الحزبية" في جمهورية فيمار في سنواتها الاخيرة كانت جديرة بالملاحظة. ويلخص جوان لينز ما

---

[1] رونالد وينتروب، **الاقتصاد السيسي للديكتاتورية: كيف يهدر الاستبداد المال؟**، ترجمة جلال البنا، ابراهيم احمد ابراهيم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة،ط1، 2017)، ص 369.

[2] **المرجع نفسه، ص** 388.

[3] عد الى:

Samuel Huntington, and Moore Clement (eds), **Authoritarian Politics in Modern Society**: **The Dynamics of Established One Party Systemes**. (New York: Basic Books, 1970).

[4] انظر في:

Karl Bracher,T**he German Dictatorship** : **The Origins**, **Structure**, **and Effects of national Soialism**, (New York: Praeger, 1970).

[5] انظر في:

James Harold, "**Economic Resons for The Collaps of the Weimar Republic** ",in Ian Kershaw(ed), **Weimar**: **Why did German Democracy Fail**?, (London: Weidenfeld and Nicholson, 1990).

[6] انظر: Holtfrerich,

Carl- Ludwig, **Economic policy Options and the end of the Weimar Fall?** ,(London: Weidenfeld and Nicholson, 1990).

[7] **فراغ السلطة** هي الحالة التي يفقد فيها الفرد سيطرته على شيء ما ولا يوجد من يحل محله. وعادة ما يكون وضعًا سياسيًا يمكن أن يحدث عندما لا تمتلك الحكومة سلطة مركزية محددة.

كتب في مشروع كبير متعدد المؤلفين عن انهيار ديمقراطيات تنافسية في اروبا وامريكا اللاتينية، كتب يقول: في التحليل الاخير كان الانهيار نتيجة لعمليات نبعت من عجز الحكومة على حل القضايا التي قدمها المعارضون غير الموالين باعتباره لها. وحدث هذا العجز عندما لم تتوصل الاحزاب المساندة للحكومة الى تسوية لقضية ما، والآخرون منهم حاولوا الحل بمساندة من القوى التي كان المعارضون في هذا النظام يرونها غير موالية. وحرض ذلك على الاستقطاب داخل المجتمع مما اوجد عدم الثقة بين هؤلاء الذين لو كانوا في ظروف اخرى كانوا سيساندون نظام الحكم. [1]

وبالطبع، فان كثيرا من الامثلة التاريخية عن انهيار الديمقراطية كانت في النظم متعددة الاحزاب، ورغم صعوبة تعميم النموذج المطور هنا للحالة متعددة الاحزاب، فانه من السهل توضيح السبب في ديمومة مشكلة التقاعس في هذا الموقف. فمع عدد اكبر من الاحزاب، فاي قضية تكون اكثر احتمالا لتطفو على "الجدول السياسي للاعمال". فكلما كثر عدد الاحزاب كبر احتمال ان حزبا او اكثر سيثير قضية ما. ولكن في هذه النظم يبد ان ذلك اقل بدلا من ان يكون اكثر احتمالا للقيام بعمل ما. والسبب في ذلك، انه في النظم متعددة الاحزاب(التي تنتج عادة من نظم انتخابية تقوم الى حد ما على اساس تمثيل نسبي)[2] من غير المعتاد على اي حزب بعينه ان يقود الاغلبية، وعادة ما يقوم بمفاوضات واتفاقات للمبادرة واتفاقات للمبادرة باي عمل، لذا فقد يكون في جدول الاعمال السياسية كثير من القضايا في نظام متعدد الاحزاب، ولكن لا يتخذ فيها اي موقف الا اذا وافقت الاحزاب المختلفة في ائتلاف حكومي على ما يجب عمله، لذا فان مشكلة التقاعس لم يحدث لها الا مجرد التحول من الساحة الانتخابية الى البرلمان. ويتوقع معظم المحللين، حدوث شلل اكثر في النظم متعددة الاحزاب عما في النظم ذات الحزبين، لذا فان جيانلوجي جالوتي[3] الذي يزودنا ببعض الشواهد يقول: ان المنافسة السياسية تميل الى التناقص مع ازدياد عدد الاحزاب السياسية المتنافسة.

وفي الواقع وفي اسهام مؤثر يؤكد جيوفاني سارتوري على ان عدد الاحزاب السياسية هو المحدد الحاسم سواء اكانت المنافسة الحزبية "مركزية" ام "مناهضة للمركزية". وقال: ان عددا كبيرا من الاحزاب(خمسة او اكثر) يكون امرا حاسما في الانتقال الى "التعددية المستقطبة"، وهو نظام سياسي-غالبا- ما يؤدي، وليس- دائما- الى الديكتاتورية، وهو مصطلح استخدمه في توصيف عدد من الدول على مدى فترات معينة: المانيا وجمهورية فيمار (1923-1933)، ايطاليا (1946-1972)، فرنسا (1945-1956) و (1958-1973)، والتشيلي (1945-1973)، فنلندا (1945-1975)، اسبانيا (1931-1936). وفي كل حالة كان تحول الناخبين ملحوظا تجاه الاحزاب المتطرفة(في كل من اليمين واليسار).

---

[1] رونالد وينتروب، **مرجع سابق، ص** 389.

[2] تفاصيل اكثر عن النظم الانتخابية انظر دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،"اشكال النظم الانتخابية"، **مرجع سابق**.

[3] تفاصيل اكبر حول الموضوع عد الى:

Gianluigi Galeotti, **The Number Of Parties And Political competition** , in Galeoti Breton, P.Salmon, And R.Wintrobe(eds), **The Competitive State**, Villa Colombella Papers,(Boston: Kluwer Academic Press, 1991).

وقد قام جيمس إينلو ومالفن هينيش[1] بعمل نموذج لصعود المرشحين المتطرفين او الاحزاب المتطرفة نتيجة لتهكم الناخبين، ومع ذلك كان تحليلهما مختلفا عن التحليل المقدم هنا، اذ ان تهكم الناخبين في نموذجهم يعني انهم لا يصدقون ما يقوله الساسة، لذا عندما يكون الناخبون اكثر تهكما، فمن المحتمل بدرجة كبيرة ان يعطوا اصواتهم للمرشحين المتطرفين، لانهم يعتقدون ان المتطرفين يكونون اقل تطرفا عما تنطوي عليه عباراتهم. ويقول اينلو وهينيش ان ذلك يعلل صعود التطرف وفقا لبعض الظروف، ولكي يوضحا ذلك، فقد استشهدا بحالة المانيا في اوائل الثلاثينات، ومع ذلك فان العنصر الاساسي الذي اشارا اليه في شرح صعود النازية كان تقاعس الحكومة[2]. وقد كتبا"....لقد كان هناك اعتقاد واسع بان عدم مقدرة الحكومة على حل القضايا الاساسية للمجتمع، كانت عميقة حتى أن مرشح اليمين المتطرف–فقط–هو الذي يستطيع ان يفعل شيئا، ليحدث شحنة مرغوبة في الحالة الراهنة".

وتحليل هذه الظاهرة المقدمة هنا يبدو اكثر ارضاء، فالناخبون تحولوا الى المرشحين المتطرفين، ليس لانهم لا يصدقون أيا من الاحزاب كما يقترح اينلو وهينيش، ولكن لانهم يعتقدون ان المتطرفين سيقومون بعمل ما ، بينما لن تفعل الاحزاب المعتدلة اي شيء، وفضلوا الاجراء الذي سيتخذه المتطرفون على عدم القيام بعمل ما على الاطلاق. فمثلا، كانت الاحزاب التي في السلطة غير قادرة على كبح العنف السياسي من الجانب اليميني واليساري، وهو العنف الذي اخاف كثيرا من الناخبين. ولقد اكد الباحثون من قبل على المطالبة الشعبية القوية بأن تتخذ الحكومة إجراءات لتحفيز الاقتصاد، والتي كان مستشارا ألمانيا برونتج، وكل الاحزاب غير النازية يشمئزون من تحقيقها، ومن ناحية اخرى وعد هتلر كل ألماني بالحصول على عمل .

ان التقاعس السياسي الذي "يمكن" الغاؤه بتخفيض المنافسة السياسية يوضح فعلا الجاذبية الكلاسيكية للحكم الديكتاتوري، فالحكومات السلطوية قادرة على تقديم "قيادة قوية"، كما انها "قادرة على اتخاذ اجراءات بشان الموضوعات المهمة «في الظروف التي قد تكون فيها الديمقراطيات غير قادرة على التصرف ببساطة، بسبب عدم مقدرتها على قمع البدائل لسياساتها. ومن وجهة النظر هذه، فان منطقة التقاعس هي جزء من الثمن الذي يدفعه المواطنون من اجل الديمقراطية.[3]

ان علاقة الديمقراطية بالاحزاب تظهر من خلال المتغيرات الوسيطة التالية:

ا– التشرذم ، الذي يتعامل مع درجة تجزئة النظام الحزبي كما يمثلها عدد الأحزاب في مجلس النواب أو البرلمان. تشير الأدبيات إلى الفرضية القائلة بأن أنظمة الأحزاب ذات المستوى العالي من التعدد (فايمار ألمانيا)

[1] تفاصيل اكبر انظر في:

Enelow, J. M, and M. J. Hinich, "Ideology, Issues, And The Spatial Theory Of Elections" , **American Political Science Review**, 76, (1982), **PP** 493-501.

[2] رونالد وينتروب، **مرجع سابق، ص** 392.

[3] **المرجع نفسه، ص** 405.

أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من الأنظمة ذات التعدد المنخفض (الولايات المتحدة الأمريكية). فالتجزئة مسؤولة إلى حد كبير عن تحديد مجال الأحزاب وأنظمة الحزب.

كانت الأحزاب والعلاقة الناتجة عن الاستقرار الديمقراطي محور الكثير من الأدبيات. هؤلاء العلماء ، من بين آخرين مثل نيومان (1956) ودال (1971) ، أدركوا أن نظام الحزبين كان شرطًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار السياسي. حتى أولئك الذين يجادلون بأن التجزؤ لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار الديمقراطية (أي أن أنظمة الأحزاب المجزأة يمكن أن تكون مستقرة) يناصرون بمستوى معتدل من التعدد بدلاً من المستوى العالي.

ب- **المتغير الوسيط الثاني هو الاستقطاب** ، والذي يميز بين أنظمة الأحزاب بدرجة منخفضة من الاستقطاب (أستراليا) وأنظمة الأحزاب التي تلعب فيها الأحزاب السياسية الكبيرة المناهضة للنظام دورًا (ما قبل فرانكو إسبانيا). يقودنا الجزء الأكبر من الأدب إلى افتراض أن أنظمة الأحزاب شديدة الاستقطاب أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من الأنظمة ذات الاستقطاب المنخفض. والسبب هو أن الاستقطاب ينتج أحزاب متطرفة أو معادية للنظام يمكن أن تقوض شرعية النظام ، وعادة ما يتم استبعادها من السلطة ، وتعيق تشكيل الحكومات – وبالتالي الحد من مجموعة من الأحزاب التي لديها إمكانية الوصول إلى الحكومة. والنتيجة النهائية هي عدم الاستقرار الديمقراطي[1]

ج- **متغير آخر في فئة الوساطة هو عدم الاستقرار الحكومي** ، والذي يشير إلى درجة الاستقرار الحكومي على أساس متانة التحالفات أو الخزانات الحكومية ، أو كليهما. الأدبيات تشير إلى فرضية ان الحكومات غير المستقرة ، أو الائتلافات الحاكمة (الجمهورية الفرنسية الرابعة) ، أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من الحكومات المستقرة (ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية). علاوة على ذلك ، يمكن أن يكون عدم الاستقرار الحكومي مؤشرا على انخفاض عام في الاستقرار الناتج عن عوامل أخرى ، بعضها يشكل متغيرات أخرى في هذه الدراسة. عادة ما يتم فحص العلاقة بين استقرار الحكومة أو الائتلاف واستقرار النظام في إطار دراسات الحالة ، والأدبيات المتعلقة بمستوى استقرار الحكومة يقيم عادة العلاقة في الاتجاه "المعاكس" ، أي تأثير سمات النظام على استقرار الحكومة .

3- تراجع دور المجتمع المدني و السياسي

انطلاقا من ان مفهوم الديمقراطية اليوم لم يعد مجرد آلية انتخابية دورية، او مجرد اطار للتنافس الحزبي وقانون الاغلبية، بل اصبحت الديمقراطية، في احد اوسع معانيها"التشاركية"، هي المشاركة في اتخاذ القرار، ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فانها كهدف متروكة لنضج الفعل الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها واساليب تطبيقها ، الا انها تقوم في جوهرها على اساس التعدد السياسي واحترام مبدا تداول السلطة سلميا، والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته، فانها تسهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم. فالمجتمع المدني هو بمثابة الارضية التي ترتكز عليها

[1] Abraham Diskin, Hanna Diskin And Reuven Hazan,**Ibid**.

الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها.

وتبدو الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي واضحة ومنطقية، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للادارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة او المصالح المتضاربة، ومن ثم فان الاساس المعياري ""للمجتمع المدني" هو الاساس المعياري نفسه "للديمقراطية".

والمجتمع المدني شكل متقدم من اشكال التنظيم والتعبير عن المواطنين داخل الدول الديمقراطية، ومجال فعله الحقيقي، هو تنظيم العلاقات بين السلطة السياسية والمواطنين والسهر على حسن سيرها، والتدخل كلما استدعى الامر ذلك، من اجل الحد من طغيان السلطة السياسية عليهم .[1]

واذا كانت المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية، فان مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها، الامر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية. وعلى مستوى العمل الديمقراطي ليست مؤسسات المجتمع المدني غير الادوات الاساسية المستخدمة من جانب قواه الرئيسية، فلا وجود للديمقراطية الحقيقية الا بوجود مؤسسات المجتمع المدني وايلائها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في اجواء ديمقراطية سلمية.

واذا كان من الثابت ان دور المجتمع المدني وتطوره، وتمكينه من الادوات الضرورية للعمل هو الكفيل بتفعيل الديمقراطية، وضمان نجاح عملية التحول نحو الديمقراطية كمسار انخرطت فيه البلدان المختلفة والبلدان العربية منها، وان كان بدرجات مختلفة، وقطع بعضها في بعض مجالاته شوطا مقبولا، فان من الثابت ايضا ان توفير شروط نجاح المسعى الديمقراطي هو رهين بناء مؤسسات مجتمع مدني للقيام باعمال الوساطة والحلول تدريجيا محل مؤسسات المجتمع التقليدي، وتمكينها من اداء دورها في المراقبة والمحاسبة والمشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

لا يوجد ولا مؤشر إيجابي يدل على وجود حركية مدنية تؤسس لرأسمال اجتماعي مستقل ومبادر، ولكن فقط لجمعيات تعيش على كاهل الدولة وتخدم مصالح من يحكم وتدافع عن مواقفهم وليس على مطالب وحاجات المواطنين، فغياب هذه الحركيات المشاركة التأسيسية تجعل في النهاية المؤسسات السياسية في الدول التي تعيش انتقالا مشوها عاجزة فعليا على أن تؤسس لنظام حكم ديمقراطي .وهذا ما جعل تقرير التنمية البشرية في العالم العربي لسنة 2004 يصف الأنظمة السياسية في العالم العربي كأنظمة الثقب الأسود والتي مما يعني غياب الشفافية والفعالية والحسبة .فقد نجحت الدولة الشمولية العربية في تدمير الثقافة المدنية العربية من خلال التأكيد المستمر على مبدأ" الدولة الراعية "التي تتكفل بكل شيء والتي تحل محل كل شيء على حساب المشاركة المدنية والشعبية؛ الأمر الذي أدى إلى انكفاء المجتمعات العربية على ذاتها، وضمور الثقافة المدنية المناضلة .هكذا كانت وما زالت البيئة الثقافية التي تعمل فيها الجماعات المدنية العربية.

[1] عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي". **مجلة المفكر**، ع 5، (مارس 2010)، ص 11.

[2] **المرجع نفسه، ص** 12.

ومن جهة اخرى تدحض الوقائع في بعض الدول التي تراجعت عن الديمقراطية الافتراض السائد بأن وجود مجتمع مدني قوي ومستويات عالية من رأس المال الاجتماعي يؤدي بالضرورة إلى التحول الديمقراطي. في حالة الجزائر، لم يكن هناك مجتمع مدني مستقل حقيقي قبل الانتقال إلى الديمقراطية. على أي حال لم يبد أن لنشاط المجتمع المدني، في السياق التسلطي، تأثير على الدمقرطة الجزائرية. للمفارقة، كان المجتمع المدني العلماني الذي ظهر أثناء فترة الانفتاح هو الذي دعا بقوة الجيش للتدخل والحيلولة دون وصول الجبهة الاسلامية للإنقاذ إلى السلطة.[1]

إن "انقلاب المجتمع المدني" كما أسماه عمر إنكارناثيون ليست إصلاحًا للديمقراطية كما قد يبدو، بل إنها قد تفتح عهدا جديدا للاستبداد، كما هو الشأن في الفلبين عام 2001، وفي الاكوادور و فنزويلا عام 2002، وفي تايلاند عام 2006، وفي هندوراس عام 2009، ثم في مصر عام 2013 [2].

ان انقلابات المجتمع المدني في الديمقراطيات الوليدة تستند في عزل الرئيس المنتخب إلى احتجاجات ومظاهرات مستمرة وهي عادة ما تتم بمساعدة الجيش، أو بتحريض منه، حتى لا يبدو الأمر كأنه انقلاب عسكري. وعادة ما يبرر القائمون على انقلاب المجتمع المدني موقفهم إلى أنهم يهدفون إلى إنقاذ الديمقراطية، مما يعد مفارقة؛ لأن الانقلاب يعد التفافًا على الديمقراطية، وكأن المجتمع المدني تمرد وفسد، فبدلًا من أن يعمل بصبر من أجل تحسين الديمقراطية، فإنه يقرر الغضب ويخطط لإجراء تغييرات سياسية وجذرية سريعة.

وقد حدد إنكارناثيون ثلاثة شروط سابقة للانقلاب المدني: "وهي أن يكون التزام الرئيس المنتخب بالديمقراطية محل شك، ثم في المقام الثاني أن يفشل النظام السياسي في أن يلبي توقعات الشعب فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والاستقرار بسبب الفساد أو عدم الكفاءة أو بسبب تجاهل الاحتياجات الأساسية للشعب، بالإضافة إلى ظهور تنظيمات في المجتمع المدني تحل محل القوى السياسية المنظمة، والتي عادة ما تكون ضعيفة وليست على قدر من النضج يؤهلها لممارسة المعارضة المطلوبة للحكومة، وينتج عن ذلك علاقة ندية بين المجتمع المدني والنظام السياسي على خلفية الغضب المجتمعي وانهيار دولة القانون، وفي هذه الحالة يكون طريق حل الخلافات والأزمات السياسية في الشارع وليس بالطرق القانونية."

وقد أثبتت الوقائع أن الانقلاب المدني لن يستطيع إعادة الديمقراطية من جديد، ففي فنزويلا احتجز الجيش الرئيس هوجو تشافيز 48 ساعة قبل أن يسحب خطته لتعيين رئيس انتقالي والدعوة لانتخابات جديدة،

---

[1] - Francesco Cavatorta, , **The international dimension of the failed Algerian transition: Democracy betrayed?**,(Manchester University Press, 2009).
. p13.

[2] - Omar Encarnación "Even Good Coups Are Bad : Lessons for Egypt from the Philippines, Venezuela, and beyond". **Foreign affairs**, (July 9 , 2013). IN:
http://www.foreign affairs.com/articles/139570/omar-encarnacion/even-good-coups-are-bad ،(**24,05, 2017**)

ووافق على عودة تشافيز، وما دفع الجيش إلى التراجع كان إدراك منه أنه لن يستطيع احتواء "التشافيزمو"[1]، وهي القوة السياسية الأكثر تنظيمًا في فنزويلا والتي قامت بمظاهرات مناهضة للانقلاب. تشافيز حكم فنزويلا بعد ذلك حتى وفاته 2013 لمدة 10 سنوات، ولكنه خلال هذه الفترة كان أكثر ثأرًا وسلطوية، وأظهر عداء للنظام الأمريكي، الذي شارك في الانقلاب عليه، وكان يستند في ذلك إلى أن إدارة بوش رحبت بعزل تشافيز وأسمته انتصارًا للديمقراطية قبل أن يصححوا موقفهم بعد أن أدانت معظم دول أمريكا اللاتينية ما حدث ووصفته بأنه انقلاب."

وفي الفلبين قام الجيش عام 2002 بعزل الرئيس جوزيف استرادا بعد أربعة أيام من الاحتجاجات الشعبية، من خلال ما يسمى بـ«ثورة قوة الشعب الثانية»، وبعد عزل استرادا، عين الجيش نائبة الرئيس أرويو كرئيس جديد، وحكمت الفلبين حتى 2010، وكانت فترة حكمها سيئة، وكان أحد أسباب ذلك هو الطريقة غير القانونية التي أطيح بها استرادا، وتبع ذلك اقتحام 3 ملايين متظاهر للقصر الرئاسي سنة 2010، فيما سموه بـ «ثورة الشعب الثالثة[2].

أما الانقلاب على الرئيس مرسي في مصر فقد أنتج نظاما عسكريا تسلطيا فاق في طغيانه ما كان عليه الحال خلال فترة حكم مبارك الطويلة، وتراجعت وضعية حقوق الانسان وحرية التعبير والتجمع والحريات السياسية بشكل خطير للغاية.

4- الرأي العام والتراجع الديمقراطي

أشار استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «يوغوف» البريطانية[3] أن نحو نصف المستطلعة آراؤهم في عدد من الدول الديمقراطية لا يثقون بحكوماتهم، وهو الأمر الذي أثر في مشاركتهم السياسية بطبيعة الحال .ولا يعد هذا المثال الوحيد على أزمة الديمقراطية في مهدها الغربي، بل إن انعدام الثقة بالنظام، والإحجام عن التصويت، والبعد عن المشاركة الديمقراطية عبر المؤسسات المختلفة، كلها مظاهر لأزمة الديمقراطية غربيا .إذا كان هذا وضع الدولة الغربية التي تعمل فيها المؤسسات الديمقراطية وآلياتها، على الأقل، فما بال العالم العربي؟ في مجتمعات لم تعش الحياة الديمقراطية إلا في حدودها الدنيا، وحين آتت بعض المظاهر بعد ما عرف بالربيع العربي وحركاته، أفشلت كل هذه المظاهر، بدءا من انقلاب في مصر، إلى حملة عسكرية قاسية في سوريا، إلى انتشار الميليشيات المسلحة في ليبيا وغياب الدولة فيها، وتغول المؤسسات الأمنية في أكثر من قطر عربي، وهو ما يثير تساؤلاً أساسياً عن ثقة المواطن العربي العادي بالديمقراطية الآن .هذا المواطن كان بداية عرضة منذ عهد الاستقلال والدولة العربية الحديثة لنمط

[1] – «الأيدولوجية السياسية النابعة من سياسات وبرامج وأفكار هوجو تشافيز.

[2] – Encarnación, **op.cit**

[3] **يوجوف** (YouGov هي شركة دولية على الانترنيت مختصة بابحاث الاسواق و مقرها في المملكة المتحدة، وتجري عملياتها في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ .

تأسست يوجوف في المملكة المتحدة من شهر مايو عام 2000 بواسطة ستيفان شكسبير وناظم الزهاوي.

الدولة المركزية التي تنوعت من إيديولوجيات مختلفة قومية عربية ويسارية، تذكيها أنماط رعوية، جعلت من الدولة أداة قامعة، وراعية في آن معا، فلم يتطور مفهوم المواطنة بعيداً عن شكله التقليدي القائم إما على الانتفاع أو الخوف من الدولة التي امتلكت الأدوات الاقتصادية والأمنية .هذا النمط من العلاقة بين الدولة والمواطن، لم يطور بالتالي علاقة سياسية سليمة، تقوم على معطى قانوني يضمن الحقوق والواجبات، وعلى النقيض من هذا النمط تطور نمط ثوري، إسلامي، مثل حتى خروجاً على الأنماط التقليدية الدينية الموجودة في المجتمع العربي، وضخ الفكر العربي بأدبيات (يشترك فيها مع الفكر الذي ثار عليه) عن «كفر الديمقراطية»، وعدم صلاحيتها للمجتمعات العربية ومواطنيها . هذه الأدبيات، وأنماط العلاقة بين السلطة والمواطن، كانت عرضة للتغير مع الربيع العربي، ولكن هذا لم يستمر لأسباب كثيرة، أهمها بنية السلطة في المجتمعات والدول العربية التي تغلغلت في كل مكان، ولعل الحدث السوري والعنف المتصاعد فيه، بات يخوف المواطن العربي العادي من «مطالب الديمقراطية«، وفي الوقت ذاته بات النموذج المصري، مدللاً على «عدم الثقة بالديمقراطية .«من هذا الخوف وعدم الثقة يتشكل الفهم العربي لشكل الدولة العربية القادمة، وهو الأمر الذي إذا ما تحقق فإن نمط الدولة الرعوية، والبوليسية أو التي يتغول الأمن فيها على السياسة، فستعزز بوجود نخب فاسدة لا تسمح بتدوير السلطة، ولا مصادر الإنتاج، ولا الثروة في المجتمع مما يزيد المحبطين إحباطاً وتستمر دوامة العنف بأشكالها المختلفة سواء البنيوية (من فقر، وبطالة، وعشوائيات، وتأخر تعليمي...إلخ) أو حتى الحقيقية المتمثلة بالعنف السياسي، والاجتماعي بدءا من العنف المنزلي، وعنف الجامعات، وصولاً إلى الاغتيالات، والإرهاب بأشكاله المتعددة[1]

ووفقا لاستطلاع أجرته مؤسسة بيو[2] بشأن الاتجاهات العالمية ، فإن خمس المواطنين الإسبان واليونانيين يعتقدون أن الديمقراطية التمثيلية تعتبر طريقة سيئة لإدارة بلديهما، بينما يوافق 29% من الناخبين في إيطاليا على الحكومة التي يمكن للقائد القوي فيها اتخاذ قرارات دون تدخل من البرلمان أو المحاكم. ويضيف الاستطلاع أن 26% من البريطانيين متساوون في النظرة الناعمة للأتوقراطية أو الاستبداد أو حكم الفرد المطلق.

ووفقا لبحث يعود إلى مجلة الديمقراطية في 2016، فإن ما يقرب من 40% من أبناء الألفية البريطانية لم يعودوا يعتقدون أن الديمقراطية حيوية.

ويكرر الاستطلاع القول بإن الديمقراطية ربما ليست في حالة موات، ولكنها مريضة، ويضيف أن استطلاعا أجرته شركة إيبسوس موري العام الماضي على ألفي بريطاني دون سن الثلاثين، كشف عن أن 44% منهم لم يصوتوا أبدا.

[1] مراد بطل الشيشاني، " هل نعلن موت الديمقراطية عربياً؟" ، الإثنين، 31 مارس 2014، في: https://bit.ly/3oUrdVx

[2] **مركز بيو للدراسات** بالانجليزية (Pew Research Center :هومركز ابحاث امريكي غير حزبي (يشير إلى نفسه على أنه "مركز حقائق") ومقره واشنطن العاصمة. يوفر المركز معلومات حول القضايا الاجتماعية والرأي العام والاتجاهات الديموغرافية التي تشكل الولايات المتحدة والعالم .لا يتخذ مركز بيو للأبحاث مناصب سياسية، وهو شركة تابعة لصناديق بيو الخيرية .

ا– الرأي العام والديمقراطية بأميركا

يضيف الاستطلاع بان الشيء الوحيد الذي يعتبر لصالح أوروبا هو أن الحال لدى الولايات المتحدة يعتبر أسوأ منها.

ويضيف أن 30% فقط من جيل الألفية الأميركيين يعتقدون أن من "الضروري" العيش في ظل نظام ديمقراطي، وهو افتراض يتم اختباره الآن على أساس تغريدة أطلقها الرئيس الأميركي دونالد ترمب.

بيد أنه على النقيض من هذا، فإن 75% من الأميركيين الذين ولدوا في ثلاثينيات القرن الماضي يعتقدون أن الديمقراطية تعتبر ضرورية. ولكن إذا كان أنصار ترمب وأعداؤه يتفقون على شيء واحد، فإنه اليأس[1].

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي المكتمل وغير المكتمل

قد يحدث ان يكون هناك تحول ديمقراطي غير مكتمل(مانسفيلد وسنايدر)[2]. فالتحول المكتمل يتوج بإنشاء مؤسسات ديمقراطية متماسكة حالا (ضمن خمس سنوات او ما شابه) من بعد البدء بها. وفيما تتجذر المؤسسات الديمقراطية، يصبح القادة مسؤولين امام الجماهير وتحد الصحافة المراقبة من قدرة السياسيين وجماعات المصالح على النجاح باستراتيجيات الحكم المحددة سلفا. اما حالة التحول غير المكتمل فهي تتميز بانهيار المؤسسات الاتوقراطية التي تتوقف عن العمل قبيل انشاء المؤسسات الديمقراطية. وبدلا من ذلك يتمخض عن تحول كهذا نظام مختلط له سمات اوتوقراطية وديمقراطية. وتخلق المؤسسات التشاركية الضعيفة في مثل هذا التشكيل كلا من الحافز والفرصة للاستراتيجيات السياسية التي تصعد من وتيرة احتمال نشوب صراع دولي.

وتعتبر اليونان، تركيا والاكوادور، والبيرو والارجنتين، وايران الثورية ونيكاراغوا الثورية، وباكستان، من بين الدول التي مرت بتحول ديمقراطي غير كامل في وقت ما على مر نصف القرن الماضي، واصبحت بالتالي متورطة بحروب مع دول اخرى. وقد ادى انهيار الحكم الاوتوقراطي في معظم هذه الحالات الى حصول اجراءات ديمقراطية كانت متقطعة، ومستغلة، تحركها ايديولوجيات قومية او ايديولوجيات شعبوية اخرى. كما تميزت معظم هذه الحالات بوجود مؤسسات سياسية ضعيفة في بداية تحولها من النظام الاوتوقراطي[3]

يؤكد مانسفيلد وسنايدر ان الاضطرابات قد تقع خلال المرحلة الاولى من التحول الديمقراطي في حال تركز شيء

[1] التايمز، " الديمقراطية في الغرب.. مريضة أم في طريقها للموت؟" في: https://bit.ly/365bryj

[2] عد الى:

Edward Mansfield,. And Jack SSnyder. "Incomplete Democratization and the Outbreak of Military Disputes " , **International Studies Quarterly** ,46(2002), **PP** 529-549.

[3] زولتان باراني، روبرت موزر، **مرجع سابق، ص** 312.

من السلطة السياسية المحلية في ايدي الموظفين الحكوميين، وكانت المؤسسات السياسية في البلد ضعيفة او مشوهة[1]. كما تكشف الاختبارات الاحصائية التي شملت جميع الدول خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ان الدول التي تميزت بقوة مؤسساتية قليلة او مركزية، لا بد ان ينتج عن تحول ديمقراطي غير كامل فيها احتمال حدوث حرب خارجية ما بين اربعة اضعاف الى ستة عشر ضعفا مقارنة بالدول التي لم تخضع لتحول في نظامها . ويعتمد ذلك على اي اجراء من التغير في النظام. واضافة الى ذلك، فان اي تحول ديمقراطي غير كامل قد يعجل بنسبة تتراوح ما بين 50في المئة و200في المئة في نشوب حرب اكثر من اي نوع آخر من التغيير في النظام (الدمقرطة المكتملة، او التحول الاوتوقراطي المكتمل، او التحول الأوتوقراطي غير المكتمل).[2]

طرق بديلة للديمقراطيات غير الكاملة

منطقياً ، يمكن للديمقراطية غير المكتملة أن تتبع أحد المسارات الثلاثة المختلفة: الإكمال أو الرفض أو استمرار الديمقراطية غير المكتملة إلى أجل غير مسمى. إذا أرادت ديمقراطيات الموجة الثالثة أن تتطور إلى ديمقراطيات كاملة ، فعليها أن تفعل أكثر من إجراء انتخابات حرة ونزيهة. يجب أن تصبح أيضًا دولة معتدلة.

هنا ، لا يشير بناء الدولة إلى خلق هوية وطنية مشتركة بين السكان ، ولكن لتطوير المؤسسات والإجراءات التي تنفذ بشكل فعال حكم القانون ضد الموظفين العموميين الفاسدين ، وتعزيز الثقة الشعبية من خلال زيادة ثقة المؤسسات السياسية وزيادة مساءلة الحكومة أمام الناس العاديين.[3]

في دراسة مقارنة شملت كوريا الجنوبية وروسيا وجمهورية التشيك وجد ريتشارد روز ودوه تشين أن الديمقراطية غير المكتملة مكن أن تعكس أوجه القصور في العرض والطلب. على جانب العرض، أظهر الحكام أوجه قصور كبيرة – الفساد وعدم الثقة وعدم الاستجابة للناس العاديين. من ناحية الطلب، يرى الكوريون بوضوح أن حل الصعوبات في جانب العرض هو إكمال الديمقراطية بدلاً من اللجوء إلى نظام غير ديمقراطي. بينما في عام 1997 ، أعطى الكوريون حكومة كيم يونغ سام تصنيفًا متوسطًا قدره 6.2 على مقياس من عشر نقاط يتراوح بين الديكتاتورية الكاملة (1) إلى الديمقراطية الكاملة (10) ، عندما سئل عن مدى الرغبة في تحقيق الديمقراطية ، سجل المستفتى المتوسط 8.4. التشيك على ثقة أيضاً من أنه يمكن التغلب على أوجه القصور في حكومتهم الجديدة. عندما يُطلب منهم تقييم النظام الحالي ، فإن 57 في المائة يقدمون ردا إيجابيا ، في حين أن 73 في المائة إيجابيون بشأن النظام بعد خمس سنوات في المستقبل. الروس أقل تفاؤلاً بشأن استكمال الديمقراطية. في الدراسة الاستقصائية لعام 1998 ، كان 36 في المائة فقط إيجابيين بشأن الوضع الحالي للنظام ، وأقل من النصف بقليل

[1] Mansfield Edward D and Jack Snyder, **Electing to Fight**: **Why Emerging Democracies Go To War**. (Cambridge, MA: MIT Press.2005).

[2] زولتان باراني، روبرت موزر، **مرجع سابق** ، **ص** 312.

[3]Richard Rose And Doh Chull Shin, **Democratization Backwards**: **The Problem of Third-Wave Democracies**? (Cambridge University Press 2001), **PP**348 352.

، 49 في المائة ، إيجابيين بشأن نظام ما بعد يلتسين في خمس سنوات. على النقيض من ذلك ، يوجد في النمسا مستوى أعلى من التأييد المبدئي للنظام السياسي القائم (67 في المائة إيجابي) وتغيير طفيف في توقعات المستقبل (66 في المائة إيجابي).

ان التنصل من الديمقراطية غير المكتملة هو البديل الثالث. بين الحربين العالميتين ، حدث هذا في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية. تنكر البلدان الآسيوية عددا أقل من الديمقراطيات الجديدة لأنه كانت هناك محاولات أقل لإرساء الديمقراطية في المقام الأول. علاوة على ذلك ، في بعض البلدان الآسيوية ، يبرر السياسيون صراحة تقديم حكم غير ديمقراطي على أساس أنه أكثر ملاءمة ثقافيًا واقتصاديًا. كثيرا ما يتم الاستشهاد بسنغافورة كمثال. ومع ذلك ، واجه هذا الرأي تحديا داخل آسيا حتى قبل الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام 1997 ، والتحليل المنهجي لا يظهر أي ارتباط بين الحكم الديمقراطي أو غير الديمقراطي والنجاح الاقتصادي.

عند استطلاع المبحوثين في الدول الثلاث آنفة الذكر عما إذا كانوا سيوافقون على أي من أو كل البدائل غير الديمقراطية الثلاثة: حكم الجيش ، حكم دكتاتور ، وفي بلدان ما بعد الشيوعية ، عودة إلى الحكم الشيوعي. في جميع البلدان الثلاثة، ترفض أغلبية ساحقة فكرة الحكم العسكري ، بما في ذلك كوريا الجنوبية، التي كانت تتمتع بخبرة عقود من الحكم العسكري في جمهورية التشيك، سبعة من ثمانية يرفضون تقديم ديكتاتور بدلاً من البرلمان وثلاثة من أربعة في كوريا. أما في روسيا، أقل بقليل من الثلثين ضد هذا البديل. ومن جهة أخرى ، يؤيد واحد فقط من كل ستة تشيكيين العودة إلى النظام الشيوعي ، في حين أن خمسي الروس يؤيدون هذا النهج.

في حالة التقصير في الإنجاز أو الرفض ، فإن البديل هو استمرار ديمقراطية "التراجع" غير المكتملة. إذا كانت أوجه قصور الحكام تدفع الجمهور إلى تقليص الطلبات لمطابقة ما يمكن أن توفره النخب السياسية ، فهذا يخلق فخ توازن منخفض المستوى.

كما توقعت النظريات الثقافية لإرساء الديمقراطية أن الديمقراطيات غير المكتملة ستستمر إلى ما لا نهاية لأن قواعد النخبة أو الثقافة السياسية الجماعية يفترض أن تتغير ببطء شديد. جمهورية إيطاليا هي مثال صارخ على الموجة الثانية من الديمقراطية الجديدة المستمرة كالديمقراطية غير المكتملة لمدة نصف قرن ، على الرغم من تجاهلها لحكم القانون كما يتضح من تأثير المافيا والتحديات العنيفة من اليمين واليسار في السبعينيات، ومستويات الفساد العالية وعدم الثقة في السياسيين. غيرت المطالب الشعبية في تسعينيات القرن الماضي لاستكمال عملية التحول الديمقراطي نظام الأحزاب الإيطالية، لكن لا تزال هناك عواقب أخرى لم تم تجاوزها.[1]

إن نظامًا ديمقراطيًا غير مكتمل ، مع انتخابات حرة، ولكنه يفتقر إلى العناصر الأساسية للدولة الحديثة، قد يستمر إلى أجل غير مسمى، ولكن ذلك لكن يكون من غير ثمن؛ إن التقييدات الكبرى عن سيادة القانون ومؤسسات المجتمع المدني غير الجديرة بالثقة تحد من فعالية الديمقراطية المعطلة.

[1] **Loc.Cit.**.

المبحث الثاني: المدخل الاقتصادي

تشير الدراسات إلى أن الديمقراطيات تعيش فترة أطول حينما يكون أداؤها على نحو أفضل. وأنه كلما كانت نوعية الديمقراطية أعلى، نزعت نحو الأداء الأفضل. وهما فرضيتان قابلتان للاختبار، بينما يرى البعض وجود تراكم كبير من الأدلة على صحتهما. ومن الدراسات الكمية الأكثر شمولاً لقدرة نظم الحكم على البقاء، تلك الدراسة التي أجراها "آدم بشيفورسكي" (Adam Przeworski) وزملاؤه (عن الفترة 1950- 1990)، والتي وجدت علاقة مباشرة وثابتة بين متوسط دخل الفرد في البلد ذي الحكم الديمقراطي وبين احتمال وفاة الديمقراطية في سنة ما، وكلما ازداد غنى البلد المعنيّ انخفض احتمال فشل الديمقراطية. ولكن الاستنتاج الأهم بالنسبة لحديثنا هنا، أنه على كل مستويات التنمية الاقتصادية (حتى مستوى الشريحة العليا من الدخول المتوسطة البالغ 10 آلاف دولار أمريكي حسب القيمة الشرائية للدولار عام 2009) تكون الديمقراطية أكثر عرضة للانهيار عندما ينكمش الاقتصاد. وكما لاحظ "بشيفورسكي" وزملاؤه فإن "موت الديمقراطيات يتبع نمطًا واضحًا: إذ من الأرجح أن يقع هذا الموت عندما تواجه الديمقراطية أزمة اقتصادية، ويكون الموت مصحوبًا في أغلب الحالات بإحدى هذه الأزمات". وفي دراسة أحدث توصل "إيتان كابستين" (Ethan Kapstein) و"ناتان كونفيرس" (Nathan Converse) إلى نتائج مماثلة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة في الفترة بين 1960 و2004، فقد وجدا "ارتباطًا كبيرًا بين ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي وانخفاض احتمال النكوص عن الديمقراطية"، بينما "ارتبط ارتفاع معدلات التضخم في إحدى السنين ارتباطًا كبيرًا بحدوث زيادة ملموسة في احتمال النكوص عن الديمقراطية". وبعبارة أخرى، فإن الأداء الاقتصادي الجيد يساعد في بقاء الديمقراطيات، بينما الأداء السيئ يقوضها.[1]

المطلب الاول: متغيرات الاقتصاد الوطني

1. النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي

اعتمادا على تقارير البنك العالمي وبرنامج الامم المتحدة خلال الفترة بين 1989 و2008، لوحظ ان 87% من الحالات التي عرفت تراجعا ديمقراطيا هي من الدول مرتفعة او متوسطة الدخل وهذه النتيجة ليست مفاجئة، لان اكبر عدد من الدول الديمقراطية يوجد ضمن هذين الفئتين.

غير انه يلاحظ ان احتمال التراجع يزيد كلما نقص مستوى الدخل. واذا اخذنا فقط الحالات التي تنتقل فيها الديمقراطية من ليبرالية الى هجينة، نجد ان 80%من الحالات تحدث في دول ذات مؤشر تنمية بشرية منخفض او متوسط.

وبصفة عامة تظهر الدراسات التي اجريت حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ان الديمقراطية يمكنها ان تنشا في ظل ظروف اقتصادية مختلفة، وفي مستويات متباينة من التنمية الاقتصادية، ولكن فرص نجاح

[1] – لاري دياموند،.الحوكمة الديمقراطية واداء الديمقراطية، **مرجع سابق**.

الديمقراطية وبقائها هي اكبر في الدول الغنية من تلك الفقيرة. كما ان هناك عاملا اخر مهما وهو العلاقة بين الاداء الاقتصادي وتراجع الديمقراطية، فقد كانت ازمة الكساد الكبير في نهاية العشرينيات من القرن الماضي عاملا رئيسيا لانهيار الديمقراطية في اروبا، ولهذا اعتقد البعض من دارسي الانتقال الديمقراطي مثل لينز ودايموند ان الازمات الاقتصادية هي احدى اكبر التهديدات للديمقراطية. فوتعتبر الديمقراطيات الناشئة اكثر هشاشة وتأثرا بتقلبات السوق حيث انها سرعان ما تنهار عند تعرضها لازمة اقتصادية طويلة[1].

فعلى سبيل المثال كان معدل النمو الاقتصادي في بولندا هو 6,2%سنة 1996، و7%سنة 1995، وهو يعتبر اعلى المعدلات في اروبا طبقا لبيانات البنك الدولي. وفي سنة 1996، اصبحت بولندا اول دولة من دول مجموعة اروبا الشرقية السابقة تنضم الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومع ذلك فان الاصلاحات التي ادت الى خفض وليس ازدهار مستوى معيشة معظم المواطنين قادت الدولة الاولى التي كسرت قبضة الشيوعية في الثمانينات، لتصبح الدولة الاولى التي تنتخب ديمقراطيا اغلبية شيوعية في برلمان 1993، وقيادة شيوعية سنة 1995[2].

ان جوهر المشكلة يكمن في ان النمو يحدث بشكل غير متوازن، كما ان هناك قطاعات هامة من السكان يتجاوزها هذا النمو، فحوالي ثلث سكان بولندا مثلا يعيشون في مزارع، بعضها ملكيات صغيرة وبعضها ملكيات جماعية سابقة، وهي لم تعد قادرة على منافسة المزارع عالية الجودة والنوعية مقارنة مع امريكا وكندا. كما ان كثيرا من المدن الصناعية التي تعتمد على صناعة واحدة اصبحت مهددة اما بالإغلاق واما بالتقادم، ومن ثم فهي تواجه مشكلات ارتفاع معدلات البطالة.

وكانت فنزويلا التي اجرت اول انتخابات ديمقراطية حرة سنة 1958، من بين اوائل الدول الديمقراطية في العالم النامي. وكعضو في منظمة الدول المصدرة للبترول تعتبر ايضا دولة غنية بالموارد. ففي سنة 1996، انتجت فنزويلا ما قيمته 30 بليون دولار من البترول لعدد سكان يبلغ 23 مليون نسمة. ومع ذلك فان سوء الادارة الاقتصادية والقصور السياسي قادا الى ارتفاع الاسعار وانخفاض الدخول وانتشار عدم الامان الوظيفي، وكذلك حدوث تغيرات خطيرة في اسلوب الحياة.

فنزويلا ليست حالة فريدة من نوعها ففي امريكا اللاتينية عجزت السياسات الاقتصادية الكلية من خلال اقتصاد السوق الحر عن تحسين مستوى معيشة غالبية السكان، وذلك طبقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة. وفي منتصف التسعينيات انعكس عدم الرضا في صورة احتجاجات وقلاقل اندلعت بسبب الضعف الاقتصادي. وذلك في كل من الارجنتين، بوليفيا والاكوادور، وكذلك انتشرت جيوب الفقر من بوغوتا الى بيونس ايرس. وفي جنوب إفريقيا، التي تعتبر اكثر الدول الافريقية نجاحا في الديمقراطية الجديدة، فان انهاء

[1] - Gero Erdmann, **op**, **cit**. **P**34

[2] انظر:

Ethan. Kapstein, Nathan Converse,**The Fate of Young Democracies** (Cambridge University Press 2008).**P**46.

التفرقة العنصرية، وظهور نوعية جديدة من التشريعات التي تقر بالمساواة، فشلت ايضا في حل المشكلة الاساسية بالنسبة للأغلبية. وتشير الاحصائيات الى ارتفاع متوسط دخل الفرد من السكان السود بين سنة 1985 و1995 بنسبة 10%، ولكن المتوسطات تخفي حقيقة ان هناك نخبة صغيرة جدا هي فقط التي تتحسن احوالها، بينما هناك عدد متزايد من السود لا يستطيعون تدبير احتياجاتهم.

وتنطبق الظاهرة نفسها في الاتجاه المعاكس. ففي ليتوانيا على سبيل المثال عادت الامور الى سيرتها الاولى، فقد كانت ليتوانيا هي الجمهورية الاولى التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي في 1990، ثم بعد ذلك اصبحت الدولة الاولى التي تنتخب رئيسا شيوعيا لها في 1992، بسبب النكسات الاقتصادية. ولكن في سنة 1996، بدأت ليتوانيا، وكذلك رومانيا ومنغوليا في التحرك من جديد لإبعاد الزعماء الشيوعيين السابقين في الانتخابات وذلك تحت ضغط العوامل الاقتصادية، وفشل الشيوعية في حلها، مع ذلك، فقد رفض الناخبون في ليتوانيا وكذلك في لاتفيا واستونيا ما اسماه صندوق النقد الدولي انجح تحول اقتصادي بين الجمهوريات السوفيتيتة السابقة[1].

كما تظهر البيانات أن عدم المساواة كان بالفعل أعلى بكثير في الديمقراطيات التي خضعت في النهاية إلى انعكاس. وبالمثل ، فإن معدل الفقر (النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد معادل لتعديل القوة الشرائية (PPP) [2] في اليوم) أعلى في المتوسط في البلدان التي انعكست فيها الديمقراطية مقارنة بالبلدان التي كانت مستدامة فيها ، بمتوسط حوالي 40 في المائة من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في السابق ، مقابل ما يزيد قليلا عن 20 في المئة في الأخير. وبالمثل ، توفر وفيات الرضع مؤشرا لكيفية توزيع فوائد النمو الاقتصادي على نطاق واسع. إن متوسط معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي خلال السنوات الخمس الأولى من الديمقراطية هو ضعف المعدل في البلدان التي تنتكس فيها الديمقراطية كما هو الحال في البلدان التي تدوم فيها الديمقراطية. يشير هذا الاختلاف الصارخ إلى أن المدى الذي استفادت منه التنمية الاقتصادية لجميع المواطنين قد يكون عاملاً رئيسياً في تحديد مدى الديمقراطية. قد لا يكون النمو الاقتصادي وحده كافيا لضمان توطيد الديمقراطية.[3]

لكن مع ذلك، يلقى هذا الطرح انتقادا من توجهات اخرى، فالأدبيات المتعلقة بأسباب الانقلاب الديمقراطي منذ فترة طويلة، تؤكد على أن الديمقراطية تتعرض لضغوط بسبب الأداء الاقتصادي السيء. لكن بالنظر إلى متوسط معدلات النمو نجد أن هذه الأنظمة الديمقراطية حافظت على معدل نمو سنوي بلغ 1.5 في المائة فقط، مقارنة بنحو 3.8 في المائة –خلال السنوات الخمس الأولى–في الديمقراطيات التي تراجعت عنها في نهاية المطاف.

---

[1] خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**.(بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2007). ص 343.

[2] Purchasing power Parity

[3] انظر:

Ethan. Kapstein, Nathan Converse, **Op**.**Cit**, **p** 47

عموما ، انخفاض النمو الاقتصادي في حد ذاته ليس علامة واضحة أن الديمقراطية مهددة ، وعلى العكس من ذلك ، فإن النمو الاقتصادي العالي ليس ضمانًا ضد الانقلاب الديمقراطي. ومع ذلك ، في سياق تحليل تراجع الديمقراطية لا يكون النمو الاقتصادي وحده هو الذي يقوم بالعمل فيما يتعلق بالبقاء أو الفشل الديمقراطي ولكنه يكون مترافقا مع عوامل أخرى كثيرة.[1]

كما بينت دراسة كابستين وكونفيرس أن الديمقراطية تكون أوفر حظا للبقاء في الديمقراطيات الفتية إذا كانت هذه الأخيرة أكثر ثراء نسبيا، بمتوسط دخل يبلغ 2618 دولارًا ، مقارنة بمعدل حوالي 866 دولار للديمقراطيات الفتية التي تنتهي بانتكاسة الانتقال. تؤكد مجموعة البيانات التي جمعها الباحثان على أن احتمال تراجع الديمقراطية بمجرد أن يصل الدخل إلى 4000 دولار يقترب من الصفر، على الرغم من حدوث بعض الاستثناءات مثل حالة الأرجنتين في عام 1976.

ومع ذلك، فإن الأرقام المتعلقة بالدخل الفردي قد تخفي عدم المساواة الحادة داخل مجتمع ما، سواء من حيث الدخل أو الأصول أو الفرص، والتي قد تلعب دوراً هاماً في تحديد كيفية ترسيخ الديمقراطية وما إذا كانت ستدعمها في النهاية وستبقى على قيد الحياة. إذا لم تشارك شرائح كبيرة من السكان في ثروة الأمة فقد ينظرون إلى النظام السياسي، حتى لو كان "ديمقراطيا" في شكل مؤسسي ، على أنه لا يستجيب أو حتى يضر بمصالحهم.

بمجرد ان يصبح لبلد ما نظاما ديمقراطيا، يؤثر معدل نموه الاقتصادي تأثيرا مهما في احتمال ديمومة الديمقراطية. لذلك تسعى الدول لتقوية ذاتها واقتصادها لكي تحافظ على ديمقراطيتها واستقرارها وهذا الشكل كثيرا ما يعبر عنه بدولة "الرفاهية" او دولة "الرخاء"، والتي تمد بنوع من الدعم او شبكة الامان للذين اقل قدرة على توفير احتياجاتهم. وتعرف اليوم اكثر دول الغرب الصناعية والمتقدمة اليوم بانها "دول رفاه والتي تقوم فيها الحكومة في كل دولة بدور مركزي في تخفيف وجوه اللامساواة في المجتمع عن طريق دعم مجموعة من السلع والخدمات، ويهدف الرفاه في هذه الحالة الى التعويض عن الآثار السلبية التي يتركها السوق على حياة الناس.

وهذا التحول باتجاه تدخل الدولة او السلطة في تحديد معالم المجتمع من خلال تحقيق الرفاهية له، ناتج عن الوعي بمشكلة اللامساواة والتفاوت الاجتماعي–الاقتصادي، بين افراد المجتمع وعجز بعض الانظمة السياسية عن حله، ففي مجتمع ديمقراطي، تقوم شرعية السلطة السياسية بالذات من خلال قدرتها على توفير مساواة معينة في اوضاع المواطن. وهذا ما يتم تحقيقه من خلال التأسيس لديمقراطية تشاورية ومفاوضات جماعية يشترك فيها اطراف حياديون، وتستقي سياسات دولة الرخاء شرعيتها من انتخابات عامة، وتجد قاعدتها الاجتماعية في نقابات مستقلة كما في احزاب عمالية. والهدف النهائي هو العناية بالنمو الرأسمالي، وتخفيف حدة الازمات، وتأمين قدرة المؤسسات الاقتصادية على خوض المنافسة العالمية، وبذلك يتم تسكين صراعات

[1] **Ibid**, p 50.

الطبقات بواسطة تدخل سلطة رسمية ديمقراطية الشرعية... [1]

ان غياب مثل هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي يمكن ان يؤثر سلبا على استقرار الدول وعلى استمرار ديمقراطيتها فالديمقراطيات الفقيرة، خاصة تلك التي تعيش على معدل دخل فردي يقل عن ألف دولار هي هشة للغاية: فانطلاقا من دراسة لاري دايموند ومارك بلانتر، فان احتمال سقوط الديمقراطية خلال سنة معينة هو 0.12. وتهبط هذه النسبة الى 0.06 في معدل الدخل المتراوح بين ألف وألفي دولار، والى 0.03 بين ألفين وأربعة آلاف دولار، والى 0.01 بين أربعة آلاف وستة آلاف دولار. تعني هذه الارقام انه يمكن التوقع ان الديمقراطية تستمر لحوالي 8.5 أعوام في بلد معدل دخله الفردي هو ما دون ألف دولار سنويا، و16عاما في بلد دخله بين ألف وألفي دولار، و33 عاما بين ألفين وأربعة آلاف دولار، و100عام بين أربعة آلاف وستة آلاف دولار.[2]

بمعزل عن اختلافاتهما النظرية والسياسية يعتقد كل من صمويل هنتنجتون وغييرمو اودونيل[3] ان هناك معدلا يؤدي النمو الاضافي الذي يتجاوزه الى تقليص احتمال استمرار الديمقراطية. يناقش هنتنجتون بان الديمقراطيات والديكتاتوريات على حد سواء تصبحان في حالة عدم استقرار عندما تصيب الحداثة بلدا ما وهو في مرحلة متوسطة من النمو. كما يعتقد اودونيل بدوره ان الديمقراطيات تميل لان تزول عندما يقطع بلد ما ((مرحلة استبدال الواردات التي تعد مرحلة سهلة)) ومرة اخرى عند مستوى متوسط. غير ان دراسة دايموند وبلاتنر توصلت الى انه ليس هناك مستوى دخل تصبح معه الديمقراطيات اكثر هشاشة مما كانت عليه عندما كانت افقر حالا. لم يحصل ان نهضت الانظمة الاستبدادية عند المستوى المتوسط من النمو سوى في دول المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية. فأربعة من اصل التحولات التسعة الى الاستبدادية فوق مستوى دخل ثلاثة آلاف دولار حدثت في الارجنتين. بالإضافة الى التشيلي والاوروغواي، نرى بان الحالات التي انهارت فيها الديمقراطية عند المستوى المتوسط من النمو محصورة بالمخروط الجنوبي الى حد بعيد. [4]

2. التفاوت في الدخل:

ان دراسة التأثيرات السياسية لانعدام المساواة في الدخل تعترضها ندرة البيانات المتوفرة وسوء جودتها. ان افضل مجموعة من البيانات المقارنة عالميا، صدرت عن البنك الدولي، وتشمل 266ملاحظة، موزعة بمرور الوقت

---

[1] تفاصيل اكثر في الموضوع، انظر:
علي عبود المحمداوي: **الاشكالية السياسية للحداثة:من فلسفة الذات الى فلسفة التواصل، هابرماس انموذجا**، (منشورات الاختلاف، 2011)، ص 305.

[2] (لاري دايموند، التفكير بالانظمة الهجينة، **مرجع سابق، ص**167)

[3] Samuel Huntington, **Political Order In Changing Societies** (New Haven : Yale University Press 1968), and Guillermo O''Donnell, **Modernization and Bureacratic Authoritarianism**: **Studies In South American Politics** (Berkley: Institute of International Studies, University Of California, 1973).

[4] لاري دايموند، التفكير بالانظمة الهجينة، **مرجع سابق، ص**168.

على 84بلدا.

ان محاولة دايموند وبلاتنر لتقييم تأثير انعدام المساواة في الدخل (جرى قياسها عبر معدل الدخل بين أغنى وأفقر خمسين) على احتمال ان تستمر الديمقراطية لثلاثة اعوام ولخمسة اعوام، ابتداء من العام الذي تتوفر فيه البيانات، بخلاف ادوارد ن. مولر، لم تستطع ايجاد أي نموذج. ولما كانت المساواة في الدخل تميل لتكون اكثر انخفاضا وفي الدول الغنية، حيث يتقاضى معظم العمال اجورا، ولما كانت الديمقراطية هشة في الدول الفقيرة ولا تقهر في الدول الغنية، لم يبرز أي نموذج عن هذا التحليل. اضف الى ذلك ان نقص البيانات منعت الباحثين من مراقبة مستوى النمو.

من الناحية الاخرى، وجدت الدراسة انه من المرجح اكثر ان تستمر الديمقراطية في البلدان التي يتراجع فيها انعدام المساواة في الدخل مع الوقت. بالنسبة لتلك الانظمة الديمقراطية التي سجلت فيها الدراسة اكثر من ملاحظة حول توزيع الدخل، فتم حساب الاحتمال بشان زوال الديمقراطية اذا ازداد الدخل او نقص، ووجدت الدراسة ان استمرار الديمقراطية المتوقع في البلدان التي تتراجع فيها اللامساواة هو حوالي 84عاما، بينما كان استمرار الديمقراطية المتوقع في البلدان التي تزداد فيها اللامساواة حولي 22عاما(هذه الارقام ترتكز على 599سنة ديمقراطية، مع ازدياد اللامساواة خلال 262وتراجعها خلال 337). يلاحظ ان هذه الخلاصات تناقض أي مفهوم بان ضغوط التوزيع تهدد استمرار الديمقراطية: يتوقع الناس ان تؤدي الديمقراطية لتخفيض عدم المساواة في الدخل، وان من المرجح اكثر ان تستمر الديمقراطيات عندما تقوم بذلك.[1]

3. الاداء الاقتصادي:

بالنسبة الى بعض الدول تنتهي القصة بمجرد ان تنشأ الديمقراطية، فالبحبوحة شرط كاف لها لكي تستمر بمعزل عن أي شيء آخر. لكن الديمقراطيات يمكن ان تستمر في البلدان الفقيرة، اذا كانت تحقق نموا اقتصاديا مع نسبة معقولة من التضخم.

بالرغم من ليبست ومانكور اولسن وهنتنغتون[2] اعتقدوا ان الديمقراطية تفقد الاستقرار حين ينمو بلد ما بسرعة، فهم مخطئون الى ابعد حد. فالنمو السريع لا يؤدي لانعدام الاستقرار في الديمقراطيات (لا في الديكتاتوريات): بالفعل، من المرجح دائما ان تستمر الديمقراطيات عندما تتطور بشكل اسرع من 5بالمئة سنويا اكثر منه عندما تتطور بشكل بطئ. ان هشاشة الديمقراطية عند المستويات المتدنية من النمو تنتج بشكل كبير عن ضعفها في مواجهة ازمة اقتصادية. تملك الديمقراطيات الفقيرة، التي لا تتجاوز ألف دولار،

[1] **المرجع نفسه، ص** 171.

[2] انظر:

Mancur Olson, "Rapid Growth as a Destabilizing Force ", **Journal of Economic History**, **Vol**23, **Iss** 4, (December 1963), **PP** 529-552.

احتمال 0.22بالانهيار في السنة بعد تدهور دخلها(ما يعطيها احتمالا بالاستمرار لأقل من خمس سنوات) احتمال 0.08(او احتمال بالاستمرار لمدى 12.5عام)اذا ارتفع معدل دخلها. بين ألف وستة ألاف دولار –المعدل الوسطي–تكون الديمقراطيات اقل تأثرا بالنمو لكنها معرضة اكثر للسقوط اذا اصابها ركود: فهي تموت عند معدل 0.059 عندما تتدهور، ويتوقع استمرارها لنحو 37عاما. لذا فان لاري دايموند وخوان لينز مصيبان في اعتبار ان ((الازمة الاقتصادية تمثل احد ابرز التهديدات للاستقرار الديمقراطي)). وعلى العكس فالنمو الاقتصادي هو السبيل الى استمرار الديمقراطية، وبالفعل، كلما كان الاقتصاد ينمو بشكل اسرع، كلما كان مقدرا للديمقراطية ان تستمر اكثر.[1]

كما يهدد التضخم الاستقرار الديمقراطي. فالنظام الديمقراطي يملك فرصة 0.023بالزوال ويتوقع استمراره 71عاما عندما يكون التضخم بين 6و30بالمئة، فرصة 0.064ويتوقع استمراره 16عاما عندما يكون التضخم فوق 30بالمئة. ويلاحظ ان هذه النتائج تأتي لتؤكد فرضية البرت هيرشمان عام 1981بان النسبة المعتدلة للتضخم تشجع الاستقرار الاقتصادي.

الاداء الاقتصادي اذا، مهم جدا لاستمرار الديمقراطية في البلدان الاقل بحبوحة. عندما ينمو الاقتصاد بسرعة مع نسبة معتدلة من التضخم، فمن المرجح اكثر ان تستمر الديمقراطية حتى في افقر البقاع.[2]

ويعد الركود الاقتصادي احد الاسباب التي تشغل بال القادة السياسيين في المجتمعات السائرة في طريق الديمقراطية، بسبب الضغوط السياسية والاجتماعية المتصاعدة التي يخلفها. حيث تؤكد تجربة التراجع الديمقراطي في العقود العديدة الماضية ان هناك ارتباطا قويا بين التدهور الاقتصادي والميل الى التراجع. فنجد ان 70% من البلدان التي تراجعت عن الطريق الديمقراطي منذ عام 1977 قد شهدت ركودا في النمو الاقتصادي في السنوات التي ادت بها الى التراجع. وعلى نحو مماثل ،فان ثلاثة اربع حالات الانهيار الاقتصادي سبقها نمو راكد. ولم يكن لسنة واحدة من الضعف الاقتصادي رغم انها ترتبط بالتراجع الديمقراطي بنفس حجم الضرر.

وهناك احتمال بنسبة 2.5%ان تتراجع تلك البلدان التي تسير على طريق الديمقراطية في سنة معينة. ومع ذلك اذا كان متوسط معدل السنوات الثلاث السابقة لنمو نصيب الفرد اقل من 1%، فان هذا الاحتمال يتضاعف الى 4.3%تقريبا، وهو فرق له دلالته الاحصائية. واذا تميزت السنوات الثلاث السابقة بالتدهور الاقتصادي، فان احتمال التراجع يزداد الى 4.8%. ويتضح ان الشدة الاقتصادية لها تداعياتها على التحول الى الديمقراطية.

وعندما حلل بشيفورسكي وزملاؤه تاثيرا آخر على وتيرة التطور السياسي لبلد ما نحو الديمقراطية، وجدوا ان الانظمة البرلمانية تعتبر هياكل مؤسسية اكثر ثباتا ومتانة من الانظمة الرئاسية. فبينما كان هناك احتمال لتراجع

[1] لاري دايموند ، التفكير بالانظمة الهجينة، **مرجع سابق، ص**169

[2] **المرجع نفسه، ص** 170.

البلدان السائرة على طريق الديمقراطية ولديها هياكل برلمانية واجهت احتمال تراجع بنسبة 1.4%. وكانت النظم البرلمانية الرئاسية المختلطة اكثر تعرضا للخطر اذ تواجه احتمال تراجع بنسبة 5.4%. وبالرغم من ذلك ففي اوقات العسر الاقتصادي فان الفارق بين البرلماني والرئاسي يختفي–مع ان معدل الفشل في النظم المختلطة يبلغ الضعف.[1]

كما حدد بشيفورسكي وزملاؤه [2]ايضا أربعة آلاف دولار كعتبة من دخل الفرد، يصبح بعدها التراجع الى نظام الحكم الاستبدادي امرا نادرا جدا. ومنذ منتصف السبعينيات، كانت الارجنتين هي الاستثناء البين لهذه القاعدة الموروثة، اذ انها تراجعت عن طريق الديمقراطية عند مستوى لدخل الفرد بلغ سبعة آلاف دولار. والبلدان الآخران الوحيدان اللذان تراجعا بعد ان تجاوزوا مستوى أربعة آلاف دولار هما ماليزيا، بعد ان وصلت الى 4300 دولار، في عام 1995، وكرواتيا بعد ان وصلت الى 4050 دولار في عام 1995 ايضا. وبصرف النظر عن تلك الحالات الاستثنائية، فان البلد الاعلى في دخل الفرد الذي مر بانهيار ديمقراطي في اي وقت في الربع المنصرم من القرن العشرين هو فيجي، فقد بلغ معدل الدخل فيها 2700دولار في عام 2000. وبمجرد ان يصل بلد سائر تجاه الديمقراطية الى مستوى الدخل المتوسط المريح، فإن الارتداد يكون نادرا.

لقد سارع المؤيدون للحكمة التقليدية الى التشبث بهذه الحقيقة ليحاجوا بانه يجب على واضعي السياسة ان يمتنعوا عن الضغط من اجل اقامة الديمقراطية في العالم النامي حتى يتمم البلد المعني مرحلة "الانطلاقة" المفترضة للرخاء. والواقع بين ان هذا الاستنتاج ليس صحيح تماما. فاحتمال التراجع عن الديمقراطية في البلاد الفقيرة السائرة على طريق الديمقراطية اكبر قليلا منه في البلاد المزدهرة السائرة على طريق الديمقراطية. واحتمال اكبر ان تتراجع البلاد التي تمر بتطور راكد عن الديمقراطية واكبر. بالتالي يمكن افتراض ان يرتد بلد فقير يعاني الركود الاقتصادي الى الديكتاتورية في احوال اكثر مقارنة ببلاد اكثر ثراء وتعاني فترات العسر. بيد ان ذلك التنبؤ ليس صحيحا في حقيقة الامر. فمعدل الارتداد عن الديمقراطية في اوقات العسر كان مماثلا، اي ما يقرب من 4.5%. ان معدل نمو اقتصاد ما له تأثير على قوة التحول الى الديمقراطية اقوى من تأثير مستوى الدخل. وبفحص عوامل اخرى، لم يظهر مستوى الدخل بوصفه عاملا مهما وراء الانقلابات الديمقراطية في البلاد التي تمر بمعاناة اقتصادية. لكن على النقيض من ذلك، يعتبر معدل النمو الاقتصادي والتضخم، وقوة القطاع الخاص، ومدى الاعتماد على الموارد الطبيعية عوامل مهمة في تلك الانقلابات.

ان عدد الدول منخفضة الدخل– والتي تتراجع عن الطريق الديمقراطي– كبير، لان عدد الدول منخفضة الدخل السائرة في طريقها الى الديمقراطية كبير. بيد ان نسبة الدول المتراجعة التي تعاني ركودا اقتصاديا تظل مستقرة

[1] مورتون هالبيرين وآخرون. **مرجع سابق. ص ص** 72–74.

[2]تفاصيل اكثر عد الى:

Adam Przeworski, , Michael Alvarez, Jose Antonio Cheibub , And Fernando Limongi, **Democracy and Development; Political Institutions and Well– Being in the word**: **1950–1990**,(Cambridge Studies in the Theory of Democracy, octobre 2000).

عند سبعة من عشرة تقريبا، بغض النظر عن مستوى الدخل. ويعكس العدد القليل من الدول المتراجعة عن الديمقراطية عند مستويات دخل مرتفعة، ولا يعكس تفوقا ملحوظا في تجنب التراجع عندما تعاني الدول السائرة على طريق الديمقراطية مرتفعة الدخل في اوقات الشدة الاقتصادية.

يقترح فريد زكريا أحد ابرز المؤيدين لمدرسة "التنمية اولا" وبناء على ملاحظة عتبة الدخل التي لم تكن هناك بعدها دول متراجعة عن الديمقراطية، انه يجب تأخير التحول الى الديمقراطية حتى تصل البلاد الى مستوى يكون دخل الفرد فيه ستة ألاف دولار. وهذا المنطق يجعل من ان ثلاثة وثمانين دولة من السبع والثمانين السائرة على طريق الديمقراطية لن تكون مؤهلة للتحول الى الديمقراطية–حتى وان كانت كمجموعة تنمو بصورة اسرع من المعدل بالنسبة للبلاد النامية. وبالنسبة لتلك المسالة فان 80% من كل الامم في العالم لا تعد مهيأة بصورة كافية للتحول الى الديمقراطية.[1]

كما اننا نلاحظ ان البلاد السائرة نحو الديمقراطية، والتي تسقط من عربة الديمقراطية في اوقات الشدة الاقتصادية تميل في الغالب الى ان تقع في ازمة اقتصادية اكثر من تلك البلاد التي لا تفعل ذلك. فمن عام 1977 حتى عام 2001، على سبيل المثال، غرقت في ركود اقتصادي بنسبة 60% من الوقت ، مقارنة ب49% بالنسبة لكل البلاد الاخرى السائرة على طريق الديمقراطية. وبالاضافة الى اضفاء مغزى على "فخ الفقر" الذي يكثر الحديث عن ان الدول النامية تواجهه، فان هذه الارقام تلقي الضوء على حقيقة ان البلاد التي عانت ركودا اقتصاديا لمدة طويلة هي البلاد التي يحتمل ان ترتد عن الديمقراطية. وانطلاقا من هذه الملاحظة تأتي الوصفة السياسية المهمة وهي انه ينبغي على الديمقراطيات المزدهرة ان تحاول مد يد العون الى البلاد السائرة على طريق الديمقراطية، والتي يمسك بخناقها الكساد الاقتصادي لتتراجع على طريق النمو، وان تعمل معها، في الوقت نفسه، جنبا الى جنب لتبقيها على طريق سياسي ايجابي.[2]

4. الفروق الاقليمية والتراجع الديمقراطي

تعتبر الجغرافيا عاملا آخر مميزا في تحديد البلاد المتراجعة عن الديمقراطية. فيبدو التراجع في ظل الشدة الاقتصادية مقصورا بصورة كلية على وجه التقريب على مناطق معينة في افريقيا، وامريكا اللاتينية والاتحاد السوفياتي سابقا. وهي المناطق التي تمثل معا ثمانية وعشرين بلدا من الثلاثة والثلاثين بلدا التي عانت تدهورا اقتصاديا.

لقد تراجعت 45% من البلاد التي كانت سائرة على الطريق الديمقراطي في ظل ظروف الركود الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي السابق، و40% في امريكا اللاتينية، و36% في افريقيا. وفي المقابل لا نجد سوى بلد واحد في هذه الفئة في كل من غرب اروبا، ووسط اروبا، والشرق الاوسط وشمال افريقيا، وجنوب آسيا وشرق آسيا.

وبداخل المناطق الثلاث حيث يكون التراجع تحت تهديد الوضع الاقتصادي اكثر شيوعا فان حدوث تركز

[1] مورتون هاليبرين وآخرون، **مرجع سابق، ص ص** 75-77.

[2] -**المرجع نفسه، ص** 78 .

اكبر من البلدان المتراجعة عن الديمقراطية يكون امرا واضحا. فمن بين الخمس عشرة دولة المتراجعة عن الديمقراطية والراكدة اقتصاديا في افريقيا ، نجد ثماني دول من غرب افريقيا. ومن العوامل المحتمل مساهمتها في ذلك بالنسبة لبلدان المنطقة كان انخفاض قيمة فرنك الاتحاد المالي الافريقي، العملة المشتركة في المستعمرات الفرنسية السابقة في غرب افريقيا بمعدل 50% في عام 1994، مما ادى الى تخفيض اصول الاسرة بنحو النصف بين عشية وضحاها. وثمة عامل آخر الا وهو الصراعات الاهلية الطويلة المزعزعة للاستقرار التي تفجرت في ليبيريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية في التسعينيات.

وكانت البلاد التي تراجعت عن الديمقراطية في امريكا اللاتينية بسبب التدهور الاقتصادي هي غوايانا وفنزويلا والاكوادور وبيرو. واذا اضفنا اليها كولومبيا–والتي تراجعت عن الديمقراطية وان لم يرتبط ذلك بالركود الاقتصادي– فان سلسلة متصلة من البلاد على الحافة الشمالية للقارة تظهر للعيان. ان التأثير المزعج الذي تسببه تجارة المخدرات وانعدام الامن بسبب الصراع الاهلي المستمر في كولومبيا يعتبران عاملين مساهمين واضحين بالنسبة لهذا النمط الاقليمي.

ومعدل التراجع اكثر انتشارا في الاتحاد السوفياتي السابق، لكن النمط الجغرافي يمكن ادراكه. وقد انتقلت دول البلطيق الى الديمقراطية بصورة حاسمة على الرغم من الركود الاقتصادي. والديمقراطية في آسيا الوسطى اتت الى الوجود جهيضة في اغلب الاحيان، بينما تنوعت تجربة الجمهوريات الجديدة في وسط الامبراطورية الشيوعية القديمة، بما في ذلك روسيا. وبالتالي فالبلاد التي تحتل الطبقة المتوسطة هي التي تفسر كل حالات التراجع تقريبا في اوقات الشدة الاقتصادية. بعبارة اخرى، يبدو ان العوامل الاجتماعية والتاريخية في الاتحاد السوفياتي كان لها التأثير الاقوى على خوض البلد تجربة الديمقراطية.

ان التركيز الجغرافي للبلاد التي تتراجع عن الديمقراطية في مناخ اقتصادي عسير ينطوي على تداعيات سياسية مهمة. فغالبية النقاش حول "آثار الجوار" على التحول الى الديمقراطية قد ركزت على افتراض نزوع البلدان الى الاقتداء بالجيران الديمقراطيين. ومع ذلك فان الاحتشاد الجغرافي الذي لاحظناه يشير الى ان العملية قد تسير ايضا بشكل عكسي، وان تلك الظاهرة الاقليمية واسعة النطاق قد تعوق، في الوقت نفسه، التحولات السياسية والاقتصادية الحاصلة في بلاد عديدة. [1]

كما ان الفروقات الجغرافية قد تخلق نوعا من الازدواجية في التعامل مع موضوع الديمقراطية ودعمها. فكثير من الدول القومية لا تملك الا ان ترتاب في المعايير المزدوجة التي تطالب بالديمقراطية على الصعيد الوطني ولكنها تؤيد الحد منها على الصعيد الدولي، اذ ان هناك اختلافات ستظل قائمة دائما في الحجم، والقوة بين البلدان، مثلما توجد اختلافات بين الافراد داخل هذه البلدان، ولا نعني بذلك ان هنالك حاجة على الصعيد العالمي الى وجود نسخة بالكربون للأنظمة الديمقراطية الوطنية. فهناك اختلافات على الصعيدين، ولكن معايير الديمقراطية يجب ان تتبع فيهما كليهما. فمبدا المساواة في الوضع كأعضاء في المجتمع كوحدة سياسية تتساوى اهميته في مجتمع

[1] – **المرجع نفسه، ص** 79.

الدول مع اهميته في اي مجتمع وطني او محلي.[1]

ان التوزيع الجغرافي المتباين بين عالم اول ديمقراطي وعالم ثالث غير ديمقراطي، وغياب المساواة على المستوى العالمي، خلق حالة من" الاذلال" والذي اصبح امرا مألوفا في العلاقات الدولية، وليس ادل على ذلك من تلك الممارسات الدبلوماسية التي تشهدها في كل يوم، والتي تحط من قدر دولة، او تخضعها للوصاية، او تبعدها من مراكز صنع القرار عالميا، او تشوه سمعة مسؤوليها. هكذا نشأت وتطورت" دبلوماسية النادي" الذي يضم الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ومجموعة السبع، فيما ينكر على الدول الناهضة، او على القوى القديمة الكبرى، فرصة القيام بأية مبادرة فعلية، او تدفع الى اعتماد استراتيجيات جانحة لا مردود لها فعليا في اغلب الاحيان.

فلو اخذنا مثلا حالة الربيع العربي، سوف نرى بروز كل التعقيد المتأتي عن تواتر الاذلال، وما ينجم عنه من بناء نظمي، الى حد يبدو لنا اننا ندور في حلقة مفرغة. هذا البناء الذي اندرج في يوميات اللعبة الدولية، اثار مواقف وحاجات متناقضة، دافعا بأولئك المعنيين بالأمر الى اللجوء في آن واحد الى التقليد والرفض، والرغبة في الدخول في الحداثة والاستغلال السياسي للتقليد، والاعراب عن هاجسهم بالدخول طولا وعرضا في عالم يهمشهم والميل الى الانغلاق، والتنازع بين تحطي الاذلال من خلال الحصول على مكتسبات جديدة والرغبة الجامحة في مواجهته بماض يتماهى بالعصر الذهبي، والارادة في بناء الدولة والغرق على الفور في الفساد والتسلط[2].

5. الفساد السياسي والاقتصادي والتراجع الديمقراطي

على الرغم من حدوث اكبر انفتاح سياسي في التاريخ الحديث، فقد تعرضت 89دولة للانهيار الاقتصادي او الكساد منذ الثمانينات، ما ادى الى حدوث انخفاض في المداخيل لأكثر من 25% من سكان العالم او 1.6بليون شخص. كما اصبحت 43دولة اليوم افقر مما كانت عليه في السبعينيات. وحتى من بين الست واربعين دولة التي شهدت تحسنا، فان اكثر من 40% تعاني من معدلات بطالة مرتفعة. وفي التسعينات تطورت التباينات الاقتصادية من الظلم الى اللاإنسانية، وبالتالي اصبح احتمال حدوث الاضطرابات والتراجع عن الديمقراطية اكثر خطورة بسبب تضاؤل الفجوة التي تزداد اتساعا بين الفقراء والاغنياء. حيث تزداد مداخيل 20 في المئة الاكثر ثراء في العالم بينما تنخفض الارقام الفعلية لمداخيل 50 في المئة الاكثر فقرا.[3]

ويأتي ثاني مظاهر القصور في مواجهة التحديات التي تواجه الديمقراطية، يتمثل في ان اجتماع الحريات الجديدة مع الفقر المتزايد، يمكن ان يخلق ظروفا تؤدي الى تحول الحريات الى حالة من الفوضى، ابتداء من انتشار

[1] لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، **جيران في عالم واحد**، مراجعة: عبد السلام رضوان، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1995،) ص 87.

[2] برتران بديع، **زمن المذلولين : باثولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: جان ماجد جبور، (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،ط1، 2015) ص ص 204-205.

[3] - خليل حسين، **مرجع سابق، ص** 345-346.

الجرائم الصغيرة الى ظهور المافيا المنظمة، وهو ما يؤدي في النهاية الى الاطاحة بالقانون والنظام.

وفي هذا المستوى، اصبح الفساد هو المشكلة الاكثر انتشارا، حيث ان كم ونوعية الانحرافات الاخلاقية السياسية، قادا الى ظهور عدد من السوابق الجديدة في كثير من الديمقراطيات الناشئة، فيصل الفساد الى مستوى القمة. كما اصبح الفساد عاملا اساسيا في انهاء حكم الكثير من الرؤساء والوزراء المنتخبين ديمقراطيا، في كل من بنغلادش والبرازيل وكولومبيا وايطاليا والمكسيك وباكستان وبنما واسبانيا وتايلاند وتركيا وفنزويلا في التسعينات.

وقد أدت تكلفة الفساد الى ابطاء التحول الديمقراطي بل والتراجع عما حدث من تقدم سياسي. فالعملية الانتخابية بداية من بوغوتا حتى موسكو تم افسادها عن طريق الجريمة المنظمة، فشراء الاصوات اصبح ظاهرة عالمية بداية من كينيا حتى الهند. وفي روسيا، اصبح من المعتقدات الشائعة ان المافيا في روسيا تقوم باختيار ودعم المرشحين. ولان الديمقراطيات الجديدة تندمج بسرعة في القرية الكونية اسرع من الدول غير الديمقراطية، فان الديمقراطيين الجدد يمكن ان يكونوا اسرع تعرضا للفساد.[1]

ومن المفارقات الغريبة، ان الديمقراطيات الغربية المستقرة تغاضت عن الفساد وحتى دعمته في الديمقراطيات الجديدة، فالرشوة تعتبر من النفقات الشرعية للشركات في الدول الرئيسة مثل النمسا واستراليا وبلجيكا وكندا والدنمارك وسويسرا وفرنسا والمانيا واليونان وهولندا وايرلندا ولكسمبورغ ونيوزيلاندا والنرويج واسبانيا، والتي لها مصالح في الديمقراطيات الجديدة، اذ ينظر لهذه النفقات كإجراء اعتيادي، ويتم خصمها من الوعاء الضريبي باعتبارها مدفوعات لوكيل، ذلك بهدف المنافسة في الاسواق الجديدة.

والخطر الاكبر على المدى الطويل الذي يواجه الديمقراطية، يتمثل في الشعور بالعجز، الذي يؤدي الى انعزال افراد المجتمع عن الحياة العامة، وفي بعض الاحيان يرتبط الانعزال بحدث مباشر ما يؤدي الى شك الناس في قدرة الديمقراطية على الوفاء بعهودها بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية.

ان علامات الضياع والاحباط اصبحت منتشرة على نطاق واسع، ففي امريكا اللاتينية، اظهر استطلاع للراي سنة 1996، ان 27% فقط من السكان في سبع عشرة مدينة، كانوا راضين على الطريقة التي عملت بها الديمقراطية منذ عام 1990، حينما اصبحت القارة كلها ديمقراطية لاول مرة. وكانت القضايا التي تعرضت للنقد هي اوجه القصور الاقتصادي وسوء الادارة والفساد. ونتيجة لذلك اظهر الاستطلاع ان الناخبين لديهم ايمان اكبر بالقوات المسلحة التي كانت تمثل الارض الخصبة لنمو الديكتاتورية اكثر من ايمانهم بممثليهم الذين قاموا بانتخابهم. كما انهم يثقون بالصحافة اكثر من ايمانهم بالقضاء او الشرطة. وتدهورت الاوضاع في روسيا فاصبح المجتمع الروسي ككل اشد فقرا في السنوات الخمس الاولى لانهيار الشيوعية عما كان عليه اثناء النظام الشيوعي في العقد الماضي. وفي جنوب افريقيا، اصبح الغضب ظاهرا لان حكومة الاغلبية الجديدة غير قادرة على الوفاء بالمتطلبات المتزايدة على الوظائف والاسكان والتعليم[2].

---

[1]- أنظر: ابراهيم سيف،**"العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية في الدول العربية"** في:

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124103845362960.html

[2]- خليل حسين، **مرجع سابق. ص ص** 340-347.

كل هذه الاجواء المشحونة بالغضب ادت في مناطق عدة الى حدوث انتكاسات ديمقراطية او تراجع في الرضا عن الاداء الديمقراطي مما قلل من الثقة في الديمقراطية والتشكيك في نوعيتها وجديتها، مما جعلها دائما معرضة للانهيار.

المطلب الثاني: الاقتصاد الريعي وتأثيره على الديمقراطية

إن إرساء الديمقراطية والقبول بمبادىء حقوق الإنسان يستلزم النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني، أو دخل الفرد وتحسن مستوى التربية والتعليم [1]. ولكن معطيات التجربة تشير إلى أن الدول المصدرة للنفط، وخاصة دول الخليج التي يعتبر اقتصادها اقتصاداً ريعياً، لم يؤد النمو الاقتصادي فيها إلى الديمقراطية. ولذا يصبح من الضروري طرح السؤال التالي: لماذا تؤدي الزيادة في الدخل القومي أو دخل الفرد في المجتمعات المتطورة إلى تعميق الديمقراطية ف ي حين لا يؤدي ذلك في مجتمعات الاقتصاد الريعي؟

ان اقتصاديات اليوم تعتمد إلى حد كبير على الطاقة. ولذا يعتبر الحصول على الطاقة أحد الشروط المهمة من أجل النمو والتطور الاقتصادي. وتؤكد المتغيرات العالمية ذلك. فكلما واجهت الدول المتقدمة مشاكل في تأمين الطاقة، يطال الخلل عملية التطور الاقتصادي. وحسب البحوث التي أجراها بررسي كلار (Klare)، تعد المنافسة في الحصول على الطاقة مكوناً مهماً في المعادلات السياسية في عالم اليوم. واستناداً إلى بعض الأبحاث، تتناسب العلاقة بين العملية الديمقراطية عكسياً مع ازدياد صادرات النفط، أي أنه كلما ازدادت المداخيل النفطية للدول المنتجة للنفط ، تصاب العملية الديمقراطية بالخلل وتتراجع الحريات السياسية. وهذا على عكس ما يجري في البلدان المتطورة. فاستناداً إلى الأبحاث المختلفة، فإن حال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية في البلدان المتطورة تتناسب طردياً مع زيادة الناتج الإجمالي الداخلي ومع دخل الفرد. وعلى خلاف ما يجري في الدول المتطورة، لا تؤدي الزيادة في مداخيل الدولة أو الدخل الوطني في الدول التابعة والريعية إلى التطور السياسي. وتأييداً لهذه الفكرة أشار كولير وهويبلرت (Hoefflert & Collier)[2] في بحثهما النوعي إلى العلاقة السلبية بين زيادة حصة المداخيل النفطية واحتمال الحروب الداخلية. ويشير لام ووانتجكون (Lam، Wantchekon &)[3] في بحوثهما إلى أن زيادة حصة المنابع الطبيعية مثل النفط في صادرات الدول تؤشر إلى

[1] انظر:

- Robert J Barro, "Democracy and growth". **Journal of Economic Growth**,1, (1996). **PP** 1-27.

[2] انظر:

- Paul Collier and Anke Hoeffler, **On Economic Causes of Civil War**, Vol. 50, No 4, (Oxford University Press, Oct 1998). pp. 563-573)

[3] تفاصيل اكثر عد الى:

- Lam & Wantchekon, **Dictatorships as a Political Dutch Disease**,(Yale University manuscript : Department of Political Science, 1999).

التقليل من احتمالات الديمقراطية في هذه البلدان. وتأييداً لهذه الفكرة يعتقد فريدمان (Friedman, 2006) إن أول قانون في التركيبة السياسية القائمة على صادرات النفط هو أن العملية الديمقراطية والحرية هي في تعارض مع زيادة الصادرات النفطية. إن أهمية وجهة نظر فريدمان تتحدد في نظرية أزمة المشاركة السياسية (political contribution) والعجز الإداري وفقدان الشرعية السياسية في الحكومات في الدول الريعية. إذن فإن المداخيل النفطية التي يمكن أن تشكل وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، تلعب هي نفسها دوراً في فقدان الشرعية وتفاقم أزمتها.[1]

إن الدخل الريعي يولد ثلاث آليات تؤدي حصيلة تفاعلها إلى ضعف الأسس الانتاجية في المجتمع وإلى التبعية للخارج في قطاع الخدمات والانتاج، وإلى تضخم جهاز الدولة وانعدام مساءلة الحكومة وانعدام التعددية السياسية والتبعية الاقتصادية للخارج وتعثر القطاع الخاص والمجتمع المدني وزيادة ظاهرة الولاء والفساد الاداري. وتؤسس كل هذه الظواهر لتمركز السلطة والسلطوية. إن أزمة الشرعية السياسية وضعف الإدارة وأزمة المشاركة السياسية، التي تشكل حصيلة حتمية للسلطوية، تحتاج إلى زيادة المداخيل الريعية. ولا تتوقف هذه الدورة، بل تتوسع ما دامت باقية محاورها الحياتية. بالطبع ينبغي أن لا نعتبر أن الآليات المشار إليها أعلاه وأجزائها تعمل بشكل مستقل. لأن كل أجزاء النظام تعمل في تفاعل وتداخل، وتعمل أجزاؤه بفاعلية في ظروف معينة من التطور الاقتصادي – الاجتماعي. فعلى سبيل المثال فإن أجزاء الآلية الريعية مثل أثر الإنفاق أو أثر تشكيل المجاميع تتمتع بروابط متبادلة مع آلية فرض السلطة أو آلية التحديث. وعلاوة على ذلك لا يمكن الفصل بين الولاءات والفساد وبين الفساد الإداري[2].

تؤكد النماذج التحليلية المتوفرة مثل التحليل المقارن (Correlation analysis)[3] أو نموذج الانحدار الخطي (regression model) [4]للفترة بين عام 1973 – 2005 على هذه الاستنتاجات. وعلى الرغم من أهمية الموارد الريعية والنفطية في التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية في البلدان الآنفة الذكر، فلا يمكننا أن نتجاهل في نفس الوقت تأثير عناصر أخرى مثل الثقافة السياسية والموقع الجيوبوليتيكي والمؤسسات الدينية والتاريخ. ومن المؤسف أن النماذج السببية والكمية لا تستطيع أن تشير بدقة إلى دور هذه العناصر في العملية السلطوية، وما هي العوامل التي لها دور في ريعية الاقتصاد. ولذا يصبح من الضروري تقديم أجوبة عند المقارنة بين دولة كإيران

[1] – تفاصيل اكثر حول الريع والديمقراطية انظر:

غسان سلامة (محرر)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين:سياسات الانفتاح في العالم العربي/الاسلامي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000)، ص ص 180-201.

[2] – ابراهيم البدي وآخرون : **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011) ، ص ص 79-136

[3] تحليل الارتباط هو طريقة إحصائية تستخدم لتقييم قوة العلاقة بين متغيرين كميين. يعني الارتباط العالي أن اثنين أو أكثر من المتغيرات لهما علاقة قوية مع بعضهما البعض ، في حين أن العلاقة الضعيفة تعني أن المتغيرات لا تكاد تكون مرتبطة.

[4] في الإحصاء والاقتصاد القياسي والتعلم الآلي ، نموذج الانحدار الخطي هو نموذج الانحدار الذي يسعى إلى إنشاء علاقة خطية بين المتغير يسمى الشرح ، ومتغير واحد أو أكثر ، يسمى التفسيرية.

وبين دول مثل النرويج وكندا، أي البلدان المتطورة المصدرة للنفط أيضاً ولكنها ليست دولاً ريعية. إن طرح هذا السؤال ضروري عندما يطرح السؤال التالي: هل أن ريعية الاقتصاد هي ظاهرة لا يمكن اجتنابها بالارتباط مع المداخيل النفطية؟ وكما أشرنا تتمتع عملية الريعية بدينامية ونوع من الحياة يمكن لها أن تتقلص أو تزداد. وإن ظهور هذا الاقتصاد يصبح ممكناً في ظروف خاصة لا يمكن بدونها أن يبرز إلى الوجود. والاقتصاد الريعي قادر على الانتعاش في محيط اقتصادي خاص مثل قلة وتعثر التوظيفات الرأسمالية في رحم الاقتصاد وتعثر قطاع الانتاج في المجتمع والتوزيع غير العادل للمداخيل والسلع والخدمات واتساع رقعة الفقر والبطالة. ولكن أياً كانت أهمية هذه العوامل الاقتصادية المذكورة باعتبارها ضرورية في ظهور الاقتصاد الريعي، إلا أنها ليست بالشروط الكافية. إذن هناك حاجة إلى عوامل مكملة سياسية وثقافية واجتماعية. إن أهم العوامل السياسية التي لها صلة بالعوامل الاقتصادية في ظهور الاقتصاد الريعي هي عبارة عن تمركز السلطة والاستبداد وتعثر مؤسسات الرقابة وانعدام المشاركة السياسية. وتلعب عوامل ثقافية واجتماعية أيضاً دوراً إلى جوانب العوامل الاقتصادية والسياسية في عملية الريعية، من بينها معاداة التحديث والتجديد والإيمان بالقضاء والقدر والصراعات القومية وانخفاض مستوى المعيشة والتركيبة الاجتماعية غير المناسبة والأمية الواسعة، وأخيراً ضعف مؤسسات العلوم التجريبية. ولكن يحتل الاقتصاد الريعي من منظور التكنولوجيا مكانة غير مناسبة، لأن التكنولوجيا التقليدية ليس لها أداء وربحية، وتنهار بسهولة أمام التكنولوجيا الحديثة[1].

ان الاقتصاد الريعي في النهاية يساهم في اضعاف الديمقراطية وتراجعها، حيث ومن خلاله تحظى النخب الحاكمة بموارد مستقلة كبيرة تمكنها من الاستغناء عن استشارة المجتمع، بل تجعل منها المرضعة لهذا المجتمع، مقابل تنازله عن حقوقه السياسية والمدنية. وهو ما يفسر تطور السلوك الابوي والعشائري لهذه النخب في اطار الدولة الحديثة، واعتمادها المتزايد على منطق الزبائنية، وتجاوز أي نموذج حياة سياسية وقانونية سليمة. كما يفسر النمو المفرط للعديد من القيم والسلوكيات السلبية، مثل الميل الى التبذير، احتقار العمل وتخفيض قيمته على حساب السعي للارباح، وغياب روح الاستثمار العقلاني،وانعدام الجدية والتساهل امام الفساد والفوارق الخطيرة بين الطبقات.

ساهم هذا الريع النفطي الكبير ايضا في تعميق التناقضات والتوترات الاجتماعية بقدر ما عمل على تعميم انماط الاستهلاك الريعية الخليجية على عموم افراد النخبة العربية. ولم يكن امام النخب المالكة والحاكمة ، من حل لتوسيع قاعدة نفوذهم وثروتهم، والوقوف في وجه المطالب الاجتماعية المتزايدة، سوى التفاهم والتحالف في سبيل اغلاق كلي وكامل للحقل السياسي. وهذا ما جعل من الممكن بالفعل الحديث عن منظومة واحدة ومندمجة موحدة للتسلط والطغيان. وباختصار فقد عمل وجود الثروة الريعية غير المعتمدة على تطور منظومة العمل والانتاج الطبيعي، على تحرير السلطة من التبعية للشعب، وسرع في افسادها سياسيا واخلاقيا، وقدم لها موارد لا تحلم بها

[1] – احمد علوين،" الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية".

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50938(2020 .07 .13)

أي سلطة لتمويل عمليات القمع والقهر الموجهة ضد اغلبية المجتمع من جهة، وشراع الذمم وتامين شبكات الموالاة من الجهة الثانية.[1]

ان الاقتصاد الريعي والنفطي بالخصوص له تاثير سلبي على ديمقراطية الدول، فثمة حقيقة مدهشة بشان ثلاث وعشرين دولة يهيمن النفط على معظم اقتصاداتها: انعدام الديمقراطية فيها. كانت فنزويلا ونيجيريا دولتين ديمقراطيتين الى حدود الاعوام القليلة الماضية، لكن الديمقراطية شهدت فيهما تراجعا كبيرا مع فائض عائدات النفط. والامر نفسه ينطبق على رسيا في عهد بوتين، على الرغم من ان التراجع الديمقراطي في هذا البلد بدا قبل ذلك. كما يعتمد اقتصاد سبع دول غير ديمقراطية تستقر في منطقة الخليج على النفط، اذ تنتج اكثر من ربع نفط العالم. اما الدول الست عشرة الاخرى، فتشكل عائداتها من النفط(ومن الغاز في بعض الاحيان)معظم ارباح صادراتها (من 70في المئة الى 90في المئة اوأكثر)، كما تشكل عموما نصف دخل الحكومة او يزيد، وثلث الاقتصاد العام او اكثر من ذلك ويعاني بعض هذه البلدان، مثل فنزويلا ونيجيريا وكذا الجزائر، وانغلا وليبيا، تبعية مفرطة ومستمرة لعائدات النفط. اما بعضها الآخر، فقد بدا في تطوير هذه التبعية المفرطة بشكل واضح عندما حول الانتاج المتنامي بسرعة والعائدات المتزايدة بشكل فجائي اقتصاداتها.[2]

اظهرت التحاليل الاحصائية ان النفط الحق ضررا اكبر بالديمقراطية في البلدان الديمقراطية مقارنة بغيرها من البلدان الغنية، وان صادراته التي اصبحت للمرة الاولى عائدا رئيسيا، شكلت نذير شؤم خصوصا بالنسبة الى الدول البترولية الجديدة مثل التشاد، السودان كازاخستان. ومن المثير للاهتمام، انه في حال انخفاض النفط انخفاضا شديدا في البلدان التي يقوم نمو اقتصادها على عائداته، تزدهر فيها الديمقراطية اخيرا، كما حدث منذ اواخر التسعينات في المكسيك، واندونيسيا، حيث كان النفط فيهما يوما ما مهيمنا، والآن لا يتعدى ثلث الصادرات. عندما يكون النفط هو المهيمن على صادرات بلد ما، فان مبالغ ضخمة من العائدات تتدفق من الخارج نحو صناديق الدولة بشكل مباشر(استئجار خارجي). تصبح الدولة بذلك، الفاعل الاقتصادي الاكثر قوة، وينقلب شعبها الى زبائن، وليس الى مواطنين حقيقيين. ومن هنا سيشوب معالم الاقتصادات المعتمدة على النفط تغيير كبير، فكلما كان الاعتماد على النفط اكبر، كلما تغيرت الملامح الاجتماعية والسياسية للتنمية. عندما يكون النفط هو المهيمن، تظهر طبقة متوسطة، لكنها ليست طبقة مقاولاتية ذات وسائل وعقليات مستقلة، انها بالأحرى تعمل لصالح الدولة تابعة لها. اضافة الى ذلك، يصبح الافراد اغنياء–بل ان بعضهم منهم يصير غنيا فوق الخيال– لكن ليس نتيجة لمبادرة وعمل مستقلين. ان النخب من رجال الاعمال المحلية هي التي تغذي هبات الدولة، وتركز كثيرا على الخدمات المتصلة بالصناعة النفطية او الخدمات التي تمكن من الحصول عليها.

عندما تستولي الدولة على المورد القومي الرئيس للبلاد، يحدث امران اثنان: اما ان تستولي النخبة المتحدة — الى

[1]– برهان غليون، "آفاق الديمقراطية في البلاد العربية" ، **بريق** ، مجلة الكترونية، ع1،(اكتوبر 2009)، ص ص 2–20. ص 13.

[2] لاري دايموند، روح الديمقراطية، **مرجع سابق، ص**122

حد ما- على عائدات النفط الوطنية وتقسمها بإجماع (كما هو الحال في العربية السعودية وحكومات ملكية اخرى في الخليج)، أو ان تناضل نخب ممزقة نضالا لا هوادة فيه من اجل الحصول على السلطة الثروة (مثلما هو الحال في نيجيريا، فنزويلا، وروسيا). في كلتا الحالتين،لا يظهر ذلك المحرك الكلاسيكي لعملية الديمقراطية الغربية- البرجوازية، او طبقة رأسمالية مستقلة. اختبرت طبقة رجال الاعمال من قبل الحكام، ا امتزج السياسيون مع طبقات رجال الاعمال. اذا كان عدد السكان محدودا بالمقارنة مع عائداتهم، كما هو الحال في الدول الصغيرة الغنية بالنفط، مثل الكويت وبروناي فبإمكان الدولة ان تشتري البلد برمته وبشكل مستمر لقاء مبالغ تسدد نقدا او لقاء خدمات سخية. اما الدول الكبرى الشمولية، فاذا دخلت في اضطرابات سياسية فستبعثر المال (شذرا مذرا) لشراء الذمم وتقويض المجتمع المدني، كما فعل شافيز بإسراف فاحش مع الفائض من عوائد نفط فنزويلا.[1]

لكن تقتض هذه القدرة على شراء التحكم الشمولي ارتفاعا في اسعار النفط العالمية. ولان اسعار النفط (مثلها مثل العديد من المواد الاولية) تتقلب بشكل وحشي، فان الانظمة التي تعتمد على النفط تكون هي ايضا معرضة بشكل مضاعف: للعجز في العائدات عندما تتدهور الاسعار، وللاشمئزاز الشعبي من الفساد الخيالي ومن الضياع الذي يرافق الازدهار. حيثما كانت الانظمة المعززة بقوة النفط مرغمة على كسب ود اعداد هائلة من السكان- كما هو الشأن بالنسبة الى فنزويلا، نيجيريا ، ايران، والجزائر-فان الحاجة الى طفرات الانفاق والى الشعبوية تعيق التنمية الاقتصادية، تعرض الاستقرار السياسي للخطر.

ان لعنة النفط تلاحق الدول النامية عبر طرق اضافية اخرى خاصة عندما تكون الدولة نفسها هي المالكة للنفط والمتحكمة فيه، فمن ناحية، تملك دول النفط موارد اكثر لبناء آلات القمع وتثبيتها، من تدريب للشرطة، وللجيش، للمخابرات ومن خدمات امنية داخلية وتجهيزها بأحدث التقنيات، لمراقبة المعارضة ومعاقبتها. يمكن ان تستغل هذه الموارد في تقويض استقلالية المنظمات ونشاطها الذي قد يؤسس بطريقة اخرى لمجتمع مدني مستقل.

ومن ناحية ثانية، يستشري الفساد حتى يصبح سرطانيا. عندما تتدفق الاموال الطائلة الى خزينة الدولة مباشرة دون بذل ادنى جهد في كسبها ودون آليات الوساطة او التدقيق، فان الاغراءات تكون مربكة. ان الثروة النفطية منحة فاتنة، وكسب حقيقي غير متوقع. لا احد يتصبب عرقا من اجل الحصول عليها، ومن ثم، يسوغ المسؤولون تعميم الاستفادة منه. اصبحت الدول النفطية مثل نيجيريا، انغولا، العراق مرادفة فعليا لعبارتي الرشوة والفساد على راس كل عام، حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية[2]. وهذا راجع الى حد ما-الى كون هذه الدول فقيرة(تضم مؤسسات حكمية ضعيفة)، ويبدو ان الفقر والفساد امران متلازمان، لكن الدول النفطية اكثر فسادا مما نتوقع من مستويات نموهم. ويصبح ذلك واضحا عندما نقارن مرائب الدولة(بالنسب المئوية) على مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي مع مرتبتها على مؤشر مدركات الفساد. ففنزويلا مثلا، تحتل المرتبة الحادية

[1] **المرجع نفسه، ص 123.**

[2] - منظمة الشفافية الدولية، Transparency International هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد. هذا يتضمن الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد. وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي مؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم. مقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين، ألمانيا.

والاربعين من حيث التنمية(مع العلم ان نسبة المرتبة الاولى تكون عالية)، لكنها تحتل المرتبة الخامسة والثمانين من حيث التحكم في الفساد، ما معدله 44نقطة مئوية على مقياس الفجوة. ان روسيا تتباهى ب 37نقطة مئوية على مقياس الفجوة، وكازاخستان 23نقطة مئوية وليبيا 28 نقطة مئوية، والسودان 16نقطة مئوية، وايران 10نقاط مئوية.[1]

ان هذه القطاعات المنتفخة التابعة للدولة والفساد المستشري يعطيان ميلاد تأثيرات اخرى مدمرة، فالفساد الواسع يخلق لا مساواة واسعة عندما تحتكر نخبة سياسية صغيرة حصة الاسد من ثروة الدولة. وعندما يكون عدد السكان كبيرا في بلد نفطي مثل نيجيريا، يحصل معظم اهله على قلة قليلة –هذا ان وجدت اصلا– من فوائده. ومما زاد الوضع سوءا: ان ازدهار النفط دفع بأعداد هائلة من اهالي البلد الى المدن لكن دون خلق فرص عمل في القطاعات الصناعية والخدماتية التي يمكن ان تظهر في اقتصاد اكثر توازنا، ولان صناعتي النفط والغاز تعتمدان بشكل فاحش على ضخامة راس المال، فان البطالة تنتشر كالفطريات بغية الاستثمار في الفلاحة والصناعة.

كلما كافحت الاحزاب المختلفة، والزمر الاثنية، والحركات من اجل التحكم في خيرات البلاد، ارتفعت وتيرة الصراع. ان مصدر الثروة الطبيعية على اختلاف اشكالها–ليس النفط فحسب– مرتبطة باحتمال كبير لاندلاع حرب اهلية داخلية. اما الامر الاكثر عمقا ويجد المرء عسرا في فهمه، فيتمثل في كن دول النفذ ضعيفة بشكل مخيب للآمال، وان الدول الهشة التي تحتكر بنيات السلطة وتبتعد عن انشغالات الشعب، تتسبب في نفور الجماهير منها.

ومع تدفق المداخيل الضخمة والسهلة، يصبح مسؤولو الدولة معتادين على استبدال نفقات الدولة بالكفاءة السياسية. ان نفط الدول يفتقر بشكل خاص الى انسجة متصلة بالمجتمع تحث على المساءلة السياسية. عندما تستخلص الدول معظم مداخيلها من صادرات النفط (سواء عبر الانتاج المباشر او عبر فرض الضرائب على الشركات)، لا حاجة لها الى فرض الضرائب على شعبها. ومن ثم، لا تشعر هذه الدول بالحاجة الى الاستجابة لمطالب شعبها وشكاواه. وضمن السياق ذاته، عندما يستسلم الشعب قليلا او لا يستسلم بالمرة الى فرض الضرائب علبه، فانه لا يشعر باي خطر حيال ما سيحدث في الساحة السياسية. اذا كان هناك ميول متأصلة لدى الشعب في ان ينادوا–كما فعل الامريكيون ابان تأسيس جمهوريتهم–بشعار: (لا ضريبة من دون تمثيل)، فهناك ايضا قول صامويل هنتنجتون: (لا تمثيل من دون ضريبة).

في الاخير، ان دول النفط الغنية ليست غنية كما تبدو، او بعبارة اخرى: انها غنية من حيث النفط، لكنها ليست كذلك من حيث الرأسمال البشري. يتدفق الدخل عندما ترتفع اسعار البترول، لكن الانتاجية تتأخر. في الواقع، تحتل دول النفط الغنية مرتبة أسوأ (من بين دول العالم كلها) بحسب مؤشر التنمية البشرية بشكل عام (بما في ذلك التربية والصحة) مقارنة بمرتبتهم على مستوى نصيب الفرد من الدخل بمفرده. تحتل العربية السعودية مرتبة ادنى، اي

[1] لاري دايموند، روح الديمقراطية، **مرجع سابق، ص**126.

31، والامارات العربية المتحدة 25، وايران 24، وعمان وقطر 14. عموما تتقهقر الدول النفطية الى المرتبة العاشرة بحسب مؤشر التنمية البشرية مقارنة مع القياس بالدولار للتنمية الاقتصادية. ان الدول النفطية تخفض من استثماراتها في الصحة والتعليم، وكي يمنع الاحتكار الاقصى للثروة والسلطة الشعب من الحصول على مستويات عالية من الاستقلالية الشخصية التي تأتي بالخصوص مع التنمية. ان الدول لا تخوض تجربة التحول الثقافي او ازدهار المجتمع المدني الذي تقوم به الدول ذات النماذج التنموية العادية. من ثم، فان التأثيرات التحررية التي ينتجها التجديد غائبة بشكل كبير في الدول المصدرة للنفط، وهي لا تساهم الا بقدر هزيل في القيم التحررية والمؤسسات الديمقراطية كلما كانت الدولة الاكثر ثراء –كما هو الحال في الخليج – اشتد الاختلال في التوازن بين المؤشرات النقدية للتنمية والتنمية البشرية الاساسية التي تؤدي الى الاستقلالية الفردية والمطالبة بالحرية. على الرغم من ان صعوبة بناء الديمقراطية هو امر واقع في الدول النفطية، الا ان الامل مازال يحدونا ليتحقق هذا البناء. ان التنمية الاقتصادية تشجع فقط الديمقراطية التي تغير القيم السياسية، والبنية الطبقية، والمجتمع المدني. اذا كان بإمكان الاعتماد على النفط اعاقة هذه الشروط، فان ثمة عوامل اخرى من شانها ان تولدها قبل التنمية الاقتصادية(كما جرى في الهند، كوستاريكا، بوتسوانا، وربما مالي حاليا). ليس ضروريا ان تكون الدول غنية كي تصير ديمقراطية، ولكن لابد لها من ان تسعى الى تحقيق روح الديمقراطية. [1]

المطلب الثالث: متغيرات الاقتصاد الدولي

ويضم مجموعة من العناصر نوجزها فيما يلي:

1- العولمة

ان العولمة تشكل تحديا خطيرا للديمقراطية، والديمقراطية تحتاج الى اخلاقية الحرية ودولة قانونية وتوازنات سياسية اجتماعية يضمنها التنظيم الحزبي والنقابي والمجتمع المدني عموما، كما تحتاج الى بنية اقتصادية توسعية.اما العولمة فهي تعمل بمفهومين متناقضين: حيث تضرب اسس الاخلاقية والدولة القانونية وتشجع نظام التمييز الاجتماعي والقومي والديني والطائفي، وتعزز التوتر وعدم الاستقرار داخل المجتمعات. كل هذا يجعل الديمقراطية اصعب من قبل. اي ان العولمة بقدر ما تعمق الوعي الديمقراطي وتجعل الديمقراطية بديهة تضعف الشروط الموضوعية لقيام نظم ديمقراطية حية.فالميل سيكون قويا لتبني ديمقراطية جزائية في ظل تخفي استبداد الاقلية.

لقد جاءت رياح التغيير السياسي مع دعوات الاصلاح، بيد ان المسار الديمقراطي المعولم قد احدث اختناقات جوهرية فيما يتعلق بالحرية. فصار ينظر الى الفردية الفضفاضة على انها حرية، ورغم ما لذلك من اهمية، الا ان هذا المسار قد اصطدم بقيود اهمها غياب مبدا تداول السلطة، وهو مبدا رئيس في الديمقراطية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وغياب الرؤية الواضحة لفاعليتها السياسية، بل غيابها الكلي في بعض الاماكن. كما وتواجه الديمقراطية في ظل العولمة ازمة المصداقية لدى الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية اخذا

[1] المرجع نفسه، ص129.

بقصدية فعل العولمة وبسبب ارتباطها وممارساتها السياسية.

ويمكن ان يترتب على ازمة المصداقية مازق الاختيار لدى بعض قوى التغيير من ان يكون البديل الفعلي قيام نظم كلية، وقد تأسس هذا المأزق جراء تدخل المؤسسة الدينية والتي غالبا ما تحدث تراجعا في المكاسب الحقيقية للديمقراطية، بل وتحدث ارباكا وعشوائية لا تقوى قوى التغيير من الصمود ازاءها.

ومما يشير الى واقعية الضغوط الدولية باتجاه عولمة الديمقراطية هي سياسات الدمقرطة التي انساقت في جسم النظام العالمي والتي جاءت بتأثير ايديولوجيات متعددة كاستخدام التدخل السياسي المباشر او العقوبات الدولية، اذ بات العالم يشهد ضغوط القوى العظمى من اجل اشاعة الديمقراطية بالوجهة التي تستنفذ ايديولوجيات واسعة وقوية، وترمي بالفواعل الدولية في ذلك الافادة من ادوات السياسة التي احدثتها العولمة.[1]

ومع ذلك لا يمكن التعميم بنسق واحد في مدى طوعية البلدان وقبولها لآثار تلك الادوات، فالتغيير في الانظمة نحو قبول ديمقراطية "مؤلدة" يعتمد في مداه على طبيعة الانظمة ذاتها وعلى مكوناتها وخلفياتها السياسية وعلى نمط علاقاتها بالغرب. ومن ثم فالديمقراطية المعولمة، يمكنها ان تتنافس ايجابيا مع تلك العوامل فكلما كانت الانظمة السياسية المتعاقبة اكثر قبولا لاطروحات الغرب الليبرالية وكانت ذات تكوينات متجانسة اجتماعيا وذات علاقة وثيقة بالغرب، كلما ازدادت نفاذية الديمقراطية المعولمة الى البلد او الاقليم، وكلما ساهم ذلك بنحو او بآخر في تحقيق ديمقراطية ذات صفة معولمة.

وفي ظل اطروحة عولمة الديمقراطية تجد الديمقراطية نفسها ازاء قرين ايديولوجي لا يستند الى قواه الذاتية من قبيل العلاقات الاجتماعية والمصالحات السياسية او تطور طبيعي لأنظمة سياسية، ربما كان قوام بعضها الاستبداد في المراحل السابقة، وانما اضحى هذا القرين يستند ومن ثم يسند مفاصل البيت القديم للديمقراطية الى علاقة التبعية بالغرب سياسيا واقتصاديا. معنى ذلك ان العولمة انشات معها اختراق سياسي من الخارج فمقولة الاعتماد المتبادل، بما تنطوي عليه من علاقات التبعية قد غيرت الواقع السياسي للتوابع السياسية والاقتصادية فصار الاستبداد نافذا او معولما ومرتبط بالتبعية وعلى هذا الاساس نستطيع القول:

ان عولمة الديمقراطية قد تؤيد الاستبداد السياسي لتؤكد مرة اخرى ان هذا الاستبداد لايزال يحرك في الصدام والصراع مع الآخر، وعلى الرغم مما قيل بشان الطرح الديمقراطي ومقولات الاصلاح السياسي فان الحكم بشان ترسيخ الضمان لممارسة مفاهيم سياسية في ظل قبول العولمة ومحاكاة النسق السياسي الذي تطرحه وتطفو من خلاله حالة الصدام والرفض بينما لم تنه فصوله بعد.[2]

2- رأسمالية السوق والديمقراطية: حالة الولايات المتحدة.

من بين جميع امم العالم، يعتقد ان امريكا هي خير مثال لفكرة ان الرأسمالية والديمقراطية تسيران جنبا الى جنب. ولكن في السنوات التي انقضت اصبحت العلاقة بينهما متوترة. لقد انتصرت رأسمالية السوق الحرة بينما ضعفت

---

[1] وجدان كاظم التميمي، **"العولمة وطبيعة المسالة الديمقراطية...الاشكالية النظرية"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، **مجلد 5، عدد14**، (**2009**) ، **ص ص 91-93**

[2] **المرجع نفسه،ص** 94.

وتراجعت الديمقراطية.

منذ السبعينات، وعلى الرغم من حدوث ثلاث فترات كساد، انتعش اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية. فقد قدمت للمستهلكين مجموعة واسعة من المنتجات الجديدة و تراجعت اسعار السلع والخدمات العادية وتعدلت لتتناسب مع التضخم. واصبحت الشركات اكفا بكثير وانتعشت سوق الاوراق المالية.

لقد تكررت هذه النجاحات في بلدان اخرى، فقد انتصرت الرأسمالية الامريكية في صراعها مع الشيوعية وانتشرت الآن في كل بقاع العالم تقريبا. واصبحت معظم الامم جزءا من نظام واحد متكامل للرأسمالية العالمية. واندمج شرق اروبا في اروبا الرأسمالية وبدأت روسيا تصبح قوة رأسمالية. اما الصين فعلى الرغم من كونها شيوعية رسميا الا انها اصبحت تربة خصبة للرأسمالية العالمية.[1].

تذهب نورينا هيرتس في كتابها السيطرة الصامتة[2] الى امتحان التبرير الاخلاقي لتلك الراسمالية التي تشجع الحكومات على بيع مواطنيها بثمن بخس. وان تتحدى شرعية تخسر الاغلبية فيها وتربح الاقلية، وتسعى الى ان تظهر كيف ان السيطرة تعرض الديمقراطية للخطر، وان وضع الشركات الكبرى في الصدارة يعرض شرعية الدولة نفسها للخطر حين تتولى هذه الشركات–رغم انها غير منتخبة–ادوار الحكومات.

لقد تسارع نمو هذه الشركات مع نهاية الحرب الباردة بشكل هائل، واصبحت دولة السياسة هي دولة الشركات، ورغم عدم اعتراف الحكومات بهذه السيطرة فانها تجازف بتحطيم العقد الضمني بين الدولة والمواطن الذي هو اساس المجتمع الديمقراطي. وقد امتدت هذه السيطرة عبر الولايات المتحدة الامريكية الى دول اروبا الغربية، وشملت كل دول امريكا اللاتينية والشرق الاقصى حيث غدا الناس اقل ثقة بالمؤسسات الحكومية الآن مما كانوا عليه من قبل، ويتجلى هذا على الخصوص في تراجع نسب المقترعين في الانتخابات العامة.[3]

ان الديمقراطية تعني ما هو اكثر من مجرد انتخابات حرة ونزيهة، فالديمقراطية نظام لإنجاز ما لا يمكن تحقيقه الا من خلال تعاون وتكاتف المواطنين مع مواطنين آخرين –لتقرير قواعد اللعبة التي تعكس نتائجها الصالح العام. وبطبيعة الحال، ممن الممكن ان تؤثر هذه القواعد على مدى سرعة نمو الاقتصاد. ان الديمقراطية يفترض فيها ان تمكننا من القيام بمثل هذه المفاضلات او ان تساعدنا على تحقيق النمو والعدالة معا او اية اهداف اخرى نشترك فيها.

بيد ان الديمقراطية تناضل لأداء هذه الوظائف الاساسية. فمع اتساع عدم المساواة، تآكلت الوسائل التي استخدمتها امريكا يوما للتخفيف منها–ضرائب الدخل التصاعدية، المدارس العامة الجيدة، النقابات العمالية التي تتفاوض للحصول على اجور اعلى. ومع تنامي مخاطر الفقد المفاجئ للوظائف او الدخل اصبحت شبكة الامان الاجتماعي اقل قابلية للاعتماد عليها. وفيما يتعلق بجميع هذه الجوانب لم تستطع الديمقراطية القيام بعمل فعال

[1] روبرت. ب. رايش: **الراسمالية الطاغية: التحولات في قطاع الاعمال والديمقراطية والحياة اليومية**، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2011). ص8.

[2] عد الى: نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة: الراسمالية العالمية وموت الديمقراطية**، ترجمة صدقي حطاب، (سلسلة عالم المعرفة، فبراير 2007) .ص 289.

او حتى توضيح المفاضلات والتضحيات التي يستلزمها القيام بذلك.[1]

لقد اصبحت الديمقراطية اكثر تجاوبا مع ما نريده كمشترين افرادا للسلع، لكن اصبحت الديمقراطية اقل تجاوبا مع ما ننشده مجتمعين كمواطنين. وتشير استطلاعات الراي الى وجود احساس متنام ب"العجز" في حين يشعر 36% فقط من الامريكيين في 1964 بأن "المسؤولين العموميين لا يبالون كثيرا بما يعتقده اناس بسطاء"، اصبح هذا الشعور هو القاسم المشترك بين اكثر من 60% من المواطنين في عام 2000. وفي عام 1964، اعتقد نحو ثلثي الامريكيين ان الحكومة تدار من اجل مصلحة الجميع وقال 39% فقط انها 'تدار من قبل بضع مصالح كبيرة تعمل فقط من اجل نفسها".[2]

ومنذ السبعينيات، تغير ذلك كله بصورة جذرية. فقد اصبحت الشركات الكبيرة اكثر تنافسية وعالمية ابتكار. وولد شيء اسمه الرأسمالية الطاغية Supercapitalism[3] في هذا التحول. وابلى المواطنون بصفتهم مستهلكين ومستثمرين بلاء افضل بدرجة كبيرة. اما بصفتهم مواطنين يسعون وراء الصالح العام فقد تراجعوا. وقد بدا التحول عندما تم دمج التكنولوجيات التي طورتها الحكومة لخوض الحرب الباردة في منتجات وخدمات جديدة. وخلق ذلك فرصا وامكانيات امام منافسين جدد بدءا بمجال النقل الاتصالات والتصنيع والقطاع المالي. وقد ادت هذه التطورات الى احداث تغيير جوهري في نظام الانتاج المستقر واجبرت جميع الشركات-بدءا من اواخر التسعينيات وبصورة متصاعدة بعد ذلك-على التنافس على نطاق واسع من اجل اجتذاب العملاء والمستثمرين، تحقيق تدعيم وتوسيع التنافس على نطاق واسع من اجل اجتذاب العملاء والمتنافسين و المستثمرين، وتحقيق تدعيم وتوسيع قوة المستهلك من خلال شركات تجارة التجزئة الكبرى، وتحقق تدعيم وتوسيع قوة المستثمر من خلال صناديق المعاشات الكبيرة وصناديق الاستثمار، التي ضغطت على الشركات لتحقيق عوائد اعلى. نتيجة لذلك اتيحت للمستهلكين والمستثمرين اختيارات اكثر وصفقات افضل. لكن المؤسسات التي كانت قد تفاوضت على توزيع الثروة وحماية ما توافق المواطنون عامة على اعتباره ذا قيمة بدأت تختفي. وانسحبت شركات عملاقة كانت مسيطرة على صناعات بأكملها وانكمشت النقابات العمالية. واضمحلت الاجهزة التنظيمية. ولم يعد بإمكان الرؤساء التنفيذيين للشركات ان يكونوا رجال دولة في المؤسسات. ومع انتقال عدوى المنافسة حامية الوطيس بين الشركات الى مجال السياسة اصبح المسؤولون المنتخبون اقل اهتماما بالشوارع التجارية الرئيسية في المدن الامريكية والمجتمعات الموجودة في مناطقهم واكثر اهتماما باجتذاب الأموال من اجل حملاتهم. هكذا حلت الرأسمالية الطاغية محل

---

[1] روبرت. ب. رايش، **مرجع سابق، ص** 9.

[2] تفاصيل اكثر عد الى:

The American National Election Studies, (University Of Michigan)
https://**umich**.**edu**/**nes**/**%20nesguide**/**%20toptable**/**tab5**./

انظر المرجع الاصلي:

[3] Robert Reich, **Supercapitalism**: **The Transformation of Business**, **Democracy**, **and Everyday Life**,(New York publishing house, 2007).

الرأسمالية الديمقراطية. [1]

ثم يوجز رايش أطروحته بكون الرأسمالية الطاغية تسمح بالتعبير عن الانفس بصوت اعلى من قبل كمستهلكين ومستثمرين، لكن وباعتبارهم مواطنين، اصبحت خياراتهم للتعبير عن انفسهم محدودة بدرجة بالغة-والرأسمالية الطاغية هي السبب بدرجة كبيرة. كيف يمكنهم التعبير عن استهجانهم لاستراتيجية مايكروسفت السياسية؟ لم يعد بإمكانهم الاعتماد على المؤسسات الوسيطة الكبيرة في التعبير عن القضايا التي تهمهم-النقابات العمالية، الاتحادات الجماعية، وحتى الاحزاب السياسية. لقد حجبت اصواتهم ما ميكروسوفت ذاتها وشركات كبيرة اخرى في سعيها لكسب ميزة تنافسية من خلال السياسة العامة. لا زال باستطاعتهم تسجيل موافقتهم او اعتراضهم على مرشح معين عندما يذهبون الى مراكز الاقتراع، وان يراسلوا عبر البريد الالكتروني النائب او السيناتور المرشح عن دوائهم الانتخابية، وان يرسلوا خطابا الى البيت الابيض، وان يبعثوا خطابات غاضبة الى الصحافة، وان يقدموا تبرعات سياسية او ان يشاركوا في حملة سياسية. لكن اغلب الظن ان صوت ضجيج الشركات الكبرى سيكون اعلى من اصواتهم ويحول دون سماعه. [2]

ان اعلان الرؤساء الامريكان ان "العالم يجب ان يجعل آمنا من اجل الديمقراطية"، قد قدم على اعتبار انه العقيدة المحركة وراء سياسة الولايات المتحدة الامريكية لمعظم القرن الماضي. ومن الواضح ان هذا كلام مضلل، اذ عندما تتحدث الولايات المتحدة عن نشر الديمقراطية فان ما تعنيه حقا هو نشر ما يروق لها من الديمقراطية الليبرالية. فالحقيقة ان سياساتها توحي بان ما تهتم به اكثر من غيره هو العنصر الليبرالي فقط، او حتى بشكل اكثر تحديدا، العناصر الاقتصادية فقط في الليبرالية. فهي تشجع المواقف الليبرالية من حقوق الانسان فقط الى الحد الذي تتماشى فيه مع تنمية اقتصاد سوق- ولكن من الناحية العملية، فانها تفضل في معظم الاحيان الانظمة التسلطية. ومن العناصر الاخرى في الديمقراطية الليبرالية التي تثمنها حكم القانون وحماية الملكية الخاصة لان المستثمرين في حاجة الى الشعور بانهم في مامن من ان تشمل المصادرات التعسفية ممتلكاتهم. ولكن العناصر الديمقراطية في الديمقراطية الليبرالية-من مشاركة جماهيرية ومجتمع مدني نشط، وانتخابات منتظمة –قد اثبتت انها اكثر قابلية للاستغناء عنها. [3]

[1] روبرت. ب. رايش: **مرجع سابق، ص ص** 11-12.

[2] **المرجع نفسه، ص ص** 202-203.

[3] **المكان نفسه.**

المبحث الثالث "دور العوامل الخارجية في فشل الانتقال الى الديمقراطية

ونستعرض في هذا المبحث العامل الخارجي ودوره في تراجع الديمقراطية في الدول التي تدخل فيها سواء باسم الترويج للديمقراطية، او باسم المساعدات المشروطة، او غيرها من الصيغ.

المطلب الاول: العامل الخارجي محفز أم معيق؟

برز الاهتمام بدور العامل الخارجي في تشجيع الانتقال الديمقراطي أو إعاقته منذ أواسط الثمانينيات في إطار ما يعرف في الادبيات المعاصرة بـ "الترويج للديمقراطية" Democracy Promotion. وقد كان الرأي الغالب قبل التسعينات من القرن العشرين هو أن عمليات الانتقال نحو الديمقراطية تنبع بالأساس من الداخل، بينما يعتبر العامل الخارجي مجرد مكمل للعوامل الداخلية. ولكن ابتداء من المرحلة التي أخذ مسار الانتقال يمتد في وسط وشرق أروبا وفي إفريقيا جنوب الصحراء، انتقل الاهتمام بالبعد الخارجي للدمقرطة إلى الواجهة. وحاولت مجموعة من الدراسات أن تبرهن تجريبيا أن فرص نجاح التحول ستتضاعف عند وجود دور خارجي مؤثر. ويطيب للدارسين في هذا السياق استحضار أمثلة الدور الامريكي في دمقرطة اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، والدور الاروبي في عمليات الانتقال في كل من اسبانيا والبرتغال واليونان بدءا من منتصف السبعينيات، وكذا بعض الحالات في مراحل لاحقة، مثلما كان عليه الحال في كل من هايتي وكمبوديا و"العراق" و"أفغانستان" وكوسوفو وتيمور الشرقية.

غير أن الواقع يبين في المقابل أن هناك حالات فشلت فيها عمليات الانتقال، أو لم تبدأ تلك العمليات اصلا بسبب الادوار التي لعبتها أطراف اقليمية أو عالمية، أو بسبب عوامل متعلقة بالنظام الدولي. ومع أن هذا الدور المعيق للانتقال لا يبرز بشكل مباشر الا في حالات نادرة، كالتدخل العسكري لاجهاض مسار ديمقراطي ناشيء، أو تدبير انقلاب عسكري ضد سلطة منتخبة بطريقة ديمقراطية، إلا أن ذلك لا ينفي، بشكل شبه مؤكد، أن العوامل الخارجية صارت لها مكانة تفسيرية كبيرة لفهم عمليات التحول الى الديمقراطية أو النكوص عنها.[1]

في الدراسات التي تناولت موضوعي الانتقال الى الديمقراطية أو النكوص عنها، كان هناك دوما إشارة الى دور العوامل الخارجية في المسارين، إلا أنها لا تشير الا فيما ندر الى طبيعة الدور المزدوج لهذه العوامل، ويمكننا هنا أن نذكر هنا على سبيل المثال مقالا للورنس وايتهيد Laurence Whitehead بعنوان "مشاريع الدمقرطة:

[1] زولتان باراني، روبرت موزر،**مرجع سابق**، ص336.

دور الفواعل الخارجية"[1] ، وفيه جادل بأن التحول الذي شهدته عديد النطاقات الجغرافية في العالم الثالث نحو الديمقراطية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي لم يكن في جزء كبير منه سوى عملية فرض ارادة من طرف القوى الكبرى في اتجاه "مشروطية ديمقراطية" تنسجم مع القيم المهيمنة على النظام الدولي.

ومن بين القيم المهيمنة هنا يبرز الطابع الرأسمالي للاقتصاد العالمي، وفي هذا الصدد يؤكد وليام روبنسون William Robinson[2] ، أن مسعى الترويج للديمقراطية الذي تبنته الولايات المتحدة انطلق من اعتقاد راسخ بان الانظمة الديمقراطية تخدم الرأسمالية العالمية أفضل مما تفعل الانظمة التسلطية، ولذلك تزامنت موجة التحول نحو الديمقراطية في العقدين الاخيرين من القرن العشرين مع انبثاق الاقتصاد الرأسمالي المعولم في الفترة ذاتها.

من اوائل الاعمال في هذا المجال، الدراسة التي حررها لوينثال عام 1991[3]، وفيها عبر المؤلفون عن تشكيكهم العميق بدوافع الولايات المتحدة في محاولة تعزيز الديمقراطية في اميركا اللاتينية، وهذا التشكيك مفهوم بالتأكيد، اذا اخذنا في الاعتبار سجل الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وكثيرا في القرن العشرين التمثيل بدعم مجموعة واسعة من الانظمة الديكتاتورية العسكرية في اميركا اللاتينية. ولذلك، ففي هذه الدراسة المبكرة، التي كتبت اكثر ابحاثها بعد وقت قصير من عزم الولايات المتحدة جعل الديمقراطية اولوية كبيرة في سياستها الخارجية، كان المؤلفون اقل اهتماما بسؤال ""هل تنجح الدمقرطة؟"" واكثر اهتماما بسؤال (لماذا تقوم الولايات المتحدة بذلك؟"[4]

وتعتبر مقالة دايموند في دورية Forein Policy [5] جهدا آخر مبكرا يعبر فيه عن التشكيك بدوافع الولايات المتحدة. غير ان مساهمته الرئيسية هي التمييز بين "تصدير الديمقراطية"، وبين "تعزيز الديمقراطية".

ويحث دايموند صناع السياسة ان يتجنبوا نموذج التصدير، وان يدعموا بدلا من ذلك المجموعات، وحتى الافراد في الانظمة الاستبدادية الذين يحاولون التوجه نحو الديمقراطية. ويناقش دايموند بان هذا يعني ان الكثير من المساعدة ينبغي ان يوجه عبر المنظمات غير الحكومية، مثل الجمعيات المدنية، واتحادات التجارة، والاعلام...، واما انتقاد دايموند للوكالة الاميركية للتنمية الدولية، فهو انها غير متمكنة بذاتها لبرمجة المساعدة الى الاماكن التي هي بأمس الحاجة اليها. فهو يدرك، كما يفعل الكثيرون داخل الوكالة وخارجها، ان تفويض الكونغرس وتخصيصاته،

---

[1] - Laurence Whitehead, "Entreprises de démocratisation : le rôle des acteurs externes" . **Critique international**, n°24 ,(Juillet 2004) . pp 109-124.

[2] Robinson. W, **Promoting Polyarchy**: **Globalisation**,**US Intervention and Hegemony**.(Cambridge University Press. 1996).

[3] تفاصيل اكثر انظر في:

Abraham F. Lowenthal , **Exporting Democracy**: **The United States and Latin America**. (The Johns Hopkins University Press; Case Studies edition ,February 1, 1991).

[4] زولتان باراني، روبرت موزر،**مرجع سابق**، ص 337.

[5] *- Larry Diamond , "Promoting Democracy ".* **Foreign Policy**. *No. 87 (Summer, 1992),* ***pp****. 25-46.*

وقيود اخرى على مستوى وزارة الخارجية، يجعل من الصعب، وأحيانا من المستحيل، على الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ان تكرس المواد الخاصة بالدمقراطية حيث يوجد حاجة ماسة اليها.

وهناك بحث آخر سابق تتم الاحالة عليه بصورة متكررة ، ولكنه معياري وليس تقييمي. ويحدد فيه كل من غراهام اليسون Graham Alison وروبرت بيستشل الابن Robert Bzschels Jr عشرة مبادئ او ارشادات لتعزيز الديمقراطية، تصف كيف يمكن برمجة البيئة الخارجية والبنى التحتية والاستراتيجيات لتأدية فعاليتها القصوى. غير ان العمل يتفادى بصورة كبيرة القيام باي جهد لتقييم تأثير المساعدات الاجنبية في الديمقراطية، ويركز بدلا من ذلك على تقديم الحجج حول ضرورة ان تشارك الولايات المتحدة بشدة في هذا الجهد.

أما توماس كاروثرز[1] فقد بين من خلال دراسته لدور الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بشكل خاص ان تعزيز الولايات المتحدة للديمقراطية جدير ان يتم، لأنه اذا ما تم بطريقة حسنة، فانه ينجح، ولكنه لا يتم بطريقة جيدة في اكثر الاوقات، ولذلك يخفق. فعلى سبيل المثال يجادل كاروثرز ان مستوى المساعدة في البلدان الشيوعة السابقة في وسط وشرق اروبا كان معتدلا، وان التأثيرات كانت بالمقدار ذاته، وكان اكثرها بروزا في مجال الانتخابات حيث اجريت انتخابات حرة ونزيهة. وفي كتاب آخر ،[2]. يرى كاروثرز ان ضعف نموذج "التصدير" هو "ان قياسا واحدا لا يناسب الجميع". ونتيجة لذلك فان فعالية جهود الديمقراطية معوقة. وان الولايات المتحدة تضاربت لديها الاهداف، فهي تسعى الى تعزيز الديمقراطية من ناحية، ولكنها تركز اولا وقبل كل شيء على مصالح امنها القومي. ووفقا لكاروثرز، فان الولايات المتحدة تواصل تسامحها حيال الانظمة الدكتاتورية، حتى انها تدعمها، ومن هذه الديكتاتوريات الدول المصدرة للنفط في الشرق الاوسط، فضلا عن الصين، في حين تعمل على تعزيز الديمقراطية بشدة في دول لا تشكل مصالح استراتيجية او اقتصادية مباشرة.

ومن جهة أخرى، يرى ديفيد سوج Sogge ان المساعدات اخفقت في تعزيز الديمقراطية لان الدول المانحة تضع مصالحها الخاصة اولا[3]. ووفقا لبعض الدراسات تركزت المساعدات الاجنبية على انشاء استقرار سياسي على حساب خلق معارضة فعالة. ونتيجة لذلك جرى تقييد التنمية الديمقراطية التنافسية في جنوب افريقيا. وتتردد هذه الفرضية في عمل كارابيكو Carapico الذي يركز على الشرق الاوسط[4]، حيث وجدت ان

---

[1] انظر:

Thomas Carothers,. **In the name of Democracy** : **U.S**. **Policy toward Latin America in the Regan Years**, (Berkeley : University of california Press, 1991). Thomas Carothers,. **Assessing Democracy Assistance** : **The Case of Romania**. (Washington DC : Carnegie Endowment Book1996).

[2] عد الى:

Carothers Thomas. **Aiding Democracy Abroad** : **The Learning Curve**. (Washington. DC: Carnegie Endowment for International Peace1997).

عد الى:

[3] David Sogge, **Give and Take**: **What's the Matter With Foreign Aid?**(London: Zed Books, 2002).

[4] انظر في:

المساعدات الديمقراطية الى المنظمات غير الحكومية ادت الى حدوث تعارض بين الحكومة وهذه المنظمات فضلا عن حدوث دمقرطة اقل.[1]

كما حاول الباحثون الذين تصدوا لموضوع التراجع عن الديمقراطية التطرق الى دور العوامل الخارجية في اجهاض عمليات الانتقال التي من شأنها افراز مخرجات غير مرغوبة على المستويين المحلي والدولي، وهو ما أكده علماء بارزون من أمثال لاري دايموند وإن بطريقة غير مباشرة[2]، حيث جادل بأن انبعاث التسلط من جديد والردة الديمقراطية في بعض مناطق العالم منذ بداية العقد الثاني من هذا القرن، يرجع خاصة الى التراجع الحاصل في نوعية الديمقراطية في دول الغرب ذاتها، وانحسار برامج دعم الديمقراطية التي كانت تتبناها سابقا.

في الدراسات التي تناولت دور العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي هناك محاولة لربط مسار الانتقال، في سيرورته نحو الأمام أو الخلف بالتشابكات الموجودة بين الاعتبارات ذات الصلة بالوضع الداخلي وتلك المتعلقة بالوضع الدولي، الاقليمي والعالمي.

من أوائل محاولات البحث في هذا الموضوع نجد دراسة فرانشيسكو كافاتورتا Francesco Cavatorta عن دور العامل الخارجي في فشل عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر بداية التسعينيات من القرن الماضي،[3]

اقترح كافاتورتا نموذجا لبنية مفتوحة مكونة من دعامتين تحددان المواقع الاقتصادية والسياسية للدول في النظام الدولي، وتخضع هذه البنية لثلاثة أنواع من المتغيرات؛ الصدمات الخارجية، والسياسات المباشرة، وما يسميه باتجاهات "روح العصر" (Zeitgeist)، وتعمل هذه المتغيرات الى حد ما بشكل مستقل. داخل هذه البنية تمتلك الجهات الفاعلة هامشا كبيرا للمناورة، وتنتج عن حساباتها خلال مرحلة الانتقال أو أثناء مرحلة تراجع التسلط آثار سياسية محددة.

تتعلق الدعامة الاولى بدرجة اندماج دولة ما في النظام الاقتصادي الدولي ومقدار نفاذيتها، والتي يمكن عزوها لنظرية التبعية والتقسيم الدولي للعمل؛ فالدولة ذات الاقتصاد المفتوح هي أكثر عرضة للتغيرات الخارجية، وستعاني أكثر من غيرها من آثار الأحداث الدولية ذات الطابع الهيكلي، مثل الازمات المالية. وفي نفس السياق

Sheila Carapico,." Foreign Aid For Promoting Democracy in the Arab World ", **The Middle East Journal**, 56 (2002), PP 379-395.

[1] زولتان باراني، روبرت موزر،**مرجع سابق، ص** 338.

[2] - Larry Diamond, "Facing up to the democratic recession ", **Journal of Democracy**, **Vol** 26, January 2015, **pp** 141-155.

[3] - Francesco Cavatorta, , **Op**.**Cit**.

تكون البلدان المرتهنة بسوق دولية واحدة للصادرات حساسة جدا للتقلبات الحاصلة في هذه السوق، والتي تؤثر في مجموع الاقتصاد القومي، وكذا السياسات التوزيعية للحكومة.

الدعامة الثانية التي تستند اليها البنية المفتوحة هي مكانة الدولة في المحيط الجيوسياسي والاستراتيجي. فأي دولة تمر بحالة انهيار، أوتمر بمرحلة حرجة من تغير النظام يمكنها أن تمثل تهديدا أو فرصة للفاعلين الدوليين الذين بإمكانهم التأثير على وضعها في مجالي الأمن والدفاع عن المصالح القومية.

هناك ايضا أنواع أخرى من المتغيرات تعطي مضمونا اضافيا للدعامات المذكورة سابقا، وأولى هذه المتغيرات الصدمات الخارجية، والمقصود بالصدمة الخارجية حدث على المستوى الدولي، تكون له انعكاسات على سلوك الفاعلين المحليين واستراتيجياتهم، وعلى مواردهم واولوياتهم.

هذه الصدمات من شأنها أن تغير موازين القوى في الساحة السياسية الداخلية، وتمنح موقع الافضلية لبعض الأطراف الذين يصير بامكانهم استغلال هذه الأحداث للحصول على نتائج أو تنازلات لم يكن لهم الحصول عليها في الوضع العادي. وعلى سبيل المثال مكنت الحرب على الارهاب التي بادرت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001، مكنت بعض الأنظمة التسلطية في العالم العربي من قمع المعارضة السياسية بشكل عنيف، في حين كان هذا القمع قبل فترة وجيزة سببا في الكثير من الحرج لتلك الأنظمة على المستوى العالمي.

المتغير الثاني يتضمن السياسات المباشرة التي تنتهجها الأطراف الخارجية الفاعلة تجاه الدولة المهددة بالانهيار، وهذه الاطراف يمكن ان تكون دولا أو منظمات فوق قومية أو فاعلين غير دولتيين. وجميع هؤلاء لهم أهداف ونتائج مرغوبة يسخرون مواردهم لتحقيقها في الدولة المعنية، ويمكن أن تكون المصالح هنا شديدة التباين، وهو ما يتجلى في السياسات المنتهجة والتحالفات المبنية مع الأطراف الداخلية.

المطلب الثاني: حالة الدمقرطة في العالم العربي

تقدم الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كحامية للقيم الديمقراطية ومروجة لها على المستوى العالمي، ولكن سجلها التاريخي في التعامل مع الأنظمة التسلطية وتجارب الانتقال الديمقراطي، وخاصة إذا أنتجت أنظمة معادية لمصالحها، يبين أن هذه الدول قد تكون هي العائق الأساسي أمام تقدم الديمقراطية، وقد يصل بها الامر إلى المساهمة في الانقلاب عليها.[1]

ففي العالم العربي مثلا، أيدت الولايات المتحدة بشكل منتظم وعلني الملوك والرؤساء المتسلطين باسم

[1] انظر: نعوم تشومسكي، **اعاقة الديمقراطية:الولايات المتحدة والديمقراطية** .(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.ط2، 1998).

الاستقرار ومحاربة الشيوعية، وقدمت المساعدة الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية لدعم هذه الأنظمة المستبدة ضد التهديدات الخارجية والداخلية. وكان هدفها المعلن في ذلك هو الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وهو أمر ضروري لضمان التدفق الحر للنفط والغاز عبر الخليج العربي إلى الأسواق العالمية، وتسهيل حركة مرور السفن الحربية والتجارية من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس، وحماية أمن الحلفاء الإقليميين الرئيسيين، بما في ذلك دولة إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وعلى امتداد ستة عقود كانت مصلحة أميركا في شرق أوسط مستقر، تخدم بشكل جيد، بدعمها للوضع القائم في الأنظمة العربية، وخاصة سلالة آل سعود في المملكة العربية السعودية، والهاشميين في الأردن ، ومصر تحت حكم أنور السادات وخلفه حسني مبارك.

فقد ساعدت الولايات المتحدة الملك حسين عاهل الأردن على استقرار حكمه في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. كما ساعدت المملكة العربية السعودية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، في بناء صناعتها النفطية وتحديث بنيتها التحتية. وكوفئت على ذلك بالتزام السعودية باستقرار سعر النفط الذي تم كسره مرة واحدة فقط، في الحظر النفطي العربي عام 1973 الذي أعقب الحرب العربية الإسرائيلية[1]. كما استطاعت الولايات المتحدة، من خلال دبلوماسية نشطة، مع قدر من الضغط، ومساعدات عسكرية واقتصادية واسعة النطاق، أن تكسب ولاء مصر ما بعد عبد الناصر، وإبقائها بعيدة عن فلك الاتحاد السوفييتي، كما توسطت بينها وبين إسرائيل للتوصل إلى اتفاق السلام، الذي تعزز بفضل المزيد من المساعدات الأميركية للطرفين. ولكن ذلك رسخ من ناحية أخرى هيمنة أميركا في المنطقة، وحول مصر من دولة مغامرة إلى عنصر استقرار إقليمي، وسهل انتقال الدولة إلى اقتصاد السوق، وكسر العزلة الإقليمية لإسرائيل[2].

وبالمثل، خدم دعم واشنطن للعراق خلال حربه الطويلة مع إيران مصلحة أمريكا في الاستقرار الإقليمي، لأن صدام حسين أعاق إيران من توسيع نفوذها في الخليج، وهي خطوة كان من شأنها أن تقوض استقرار المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول المنتجة للنفط. وعندما ضرب صدام حسين بعض المناطق في بلده بالغاز في خضم ذلك الصراع، كان رد فعل أميركا الرسمية باردا، ولكن عندما تحولت طموحات العراق باتجاه حلفاء الولايات المتحدة في الكويت والمملكة العربية السعودية، وهو أمر من شأنه تهديد إمدادات الطاقة العالمية، انقلبت الولايات المتحدة عليه.

على العموم، خدمت العلاقات التي بنتها الولايات المتحدة مع الدول العربية الاستبدادية خلال النصف

[1] Tamara Cofman Wittes, **Freedom's unsteady march : America's role in building Arab democracy**. (Washington, D.C. Brookings Institution Press). **P** 17.

[2] **ibid**. **p** 17.

الثاني من القرن العشرين مصالح الأنظمة التسلطية والولايات المتحدة على حد سواء، وساهمت في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ولم يتمكن أي مسعى من جانب الولايات المتحدة لإدراج قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في سياستها الشرق أوسطية بسبب قوتين أساسيتين، لا زالتا تقيدان سياسة الولايات المتحدة إلى اليوم.

أول هذه العناصر هو الاعتقاد بأن الترويج للديمقراطية بشكل أكثر حزما في العالم العربي سيؤدي لا محالة إلى تفاقم التوترات مع الدول العربية، التي يمثل تعاونها بشأن قضايا أخرى قيمة عالية. بينما قد يكون دعم التحول الديمقراطي في ليبيا أو سوريا أقل كلفة بالنسبة لواشنطن، وهي دول غير جديرة بالاعتماد عليها، وتسببت سياساتها في صداع دائم لواشنطن. ولكن الشرق الأوسط مليء بالأنظمة التي عملت أمريكا بشكل وثيق معها لسنوات والتي لا تزال ترغب في التعاون معها في مجموعة متنوعة من القضايا الأمنية والاقتصادية.[1]

كما شكلت احتمالات الصراع بين الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية من جهة، وتحقيق أهداف استراتيجية أساسية أخرى للولايات المتحدة من جهة أخرى، عقبة دائمة في وجه أي ضغوط أمريكية جادة لإجراء إصلاحات سياسية داخلية. ويتجلى تنازع المصالح هذا في شكلين اثنين: أولا؛ هناك قلق واسع بين صانعي السياسة الأميركية من أن زيادة التركيز على الديمقراطية في الحوار مع الأنظمة العربية سيدفع بقضايا أخرى إلى أسفل قائمة الأولويات أو حتى المقايضة على مطالب أخرى. ثانيا؛ هناك اعتقاد بأن التعاون الأمريكي العربي، على الرغم من كونه متجذرا في المصلحة الذاتية المتبادلة، لا يزال هشا، وأن الضغوط على الحكومات العربية لتقديم تنازلات في الداخل سيؤدي بتلك الحكومات إلى تخفيف أو حتى التخلي عن تحالفاتها الاستراتيجية مع واشنطن.

لم تنته بعد مشكلة تنازع المصالح تلك، فالتضارب بين الترويج للديمقراطية وباقي الأهداف الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية سيكون من المتعذر تجنبه، بالنظر إلى أن تلك الأهداف تعتمد بشكل كبير على التعاون الوثيق مع الأنظمة القائمة[2]. ولكن وجود هذا التنازع لم يعق تماما الجهود الأمريكية لدعم الحقوق السياسية والحريات في المنطقة، إذ يوجد توجه متنام بين نخبة السياسة الخارجية الأمريكية بأن الديمقراطية في الشرق الأوسط كما في باقي أنحاء العالم، ستعمل على المدى الطويل، لفائدة أمريكا ومصالحها في السلام والاستقرار العالميين. ولكن في المدى القصير، ستنشأ نزاعات بين الإجراءات التي يمكنها دفع عملية الدمقرطة، والتدابير التي ينبغي اتخاذها خدمة لأهداف آنية ملحة[3]. فقضايا التعاون الأمني والاستعلامي في مجال مكافحة الإرهاب،

---

[1] عبد الله هوادف. **مبدأ الترويج للديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام. 2013)، ص 195.

[2] **المرجع نفسه**، ص 196.

[3] – أنظر : Jung, Dietrich (ed). **Democratization and Development** : **New Political Strategies for the**

وعملية السلام، والتجارة مع الدول العربية هي مسائل من شأنها تبجيل القرارات قصيرة المدى ذات النتائج الملموسة على حساب هدف الدمقرطة بعيد المدى وغير المتبلور بشكل واضح. والمشكلة العملية هي أن دعم عملية التحول نحو الديمقراطية في الأنظمة التسلطية هي دائما هدف طويل الأجل ولا يمكن التنبؤ بمسارات تطوره. ولا أحد يدري، خلال لحظة ما، إذا كان الوضع الملاحظ في المشهد السياسي في دولة حديثة عهد بالديمقراطية هو فعلا دليل على انتقال ناجح، أو لحظة حرية قصيرة في دكتاتورية من نوع آخر.

ومن جهة أخرى، نادرا ما يكون التحول إلى الديمقراطية طريقا باتجاه واحد، أو دون تعطل أو انقلاب. وهذا يصعب عملية تبرير التضحية بهدف واضح وجلي في مجال المصلحة المادية في مقابل ترقب فوائد محتملة قد تجلبها الديمقراطية مستقبلا[1].

عمليا كان على الولايات المتحدة أن تثبت انسجام خطابها مع مسارات الانتقال التي حصلت في المنطقة العربية حتى وإن أفرزت حكومات تجاهر بالعداء للسياسات والمصالح الأمريكية، أو مصالح حلفائها، ولكن هذا لم يحصل،

وبالنظر إلى الحالات التي تراجع فيها مسار الانتقال في العالم العربي، يبدو الدور الغربي، وخاصة الأمريكي قائما في خلفية المشهد، وعلى الرغم من التصريحات الرسمية المنددة في بداية الأمر، تتجه القوى الكبرى ذات العلاقة إلى تطوير علاقات جيدة مع الحكام الجدد، وتدير ظهرها بسرعة للنظام الشرعي المنقلب عليه. ففي أثناء الحرب الباردة كان هذا يعني أن على الولايات المتحدة أن تتسامح مع الاساءات لحقوق الانسان التي كانت تقوم بها أنظمة حساسة الأهمية لموازنة القوة السوفييتية، كما في حالة كوريا الجنوبية. وهذا الوضع لم يتغير كثيرا في بداية القرن الواحد والعشرين، ويشهد على ذلك غياب سياسة أمريكية لتعزيز الديمقراطية في المملكة العربية السعودية، والحاجة إلى موازنة حقوق الانسان في روسيا مع المصلحة الأمريكية في تشكيل ائتلاف مضاد للإرهاب.[2]

تبين التجربة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011 هذا النمط من التعامل بصورة مثالية، وهو ما أسماه جايسون براونلي بـ"احتجاز الديمقراطية"[3]. فقد كانت الديمقراطية، ولا تزال، هي الضحية الأولى للعلاقات بين القاهرة

) New York, Palgrave Macmillan. First published, 2006(**Middle East**.

[1]- عبد الله هوادف، **مرجع سابق**. ص 219.

[2]جوزيف ناي (الابن)، **مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها؟**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003). ص ص 264-265.

[3]- خليل العناني،"**أمريكا واحتجاز الديمقراطية في مصر**". في:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/5ec731f1-c305-4274-bceb-c91a931f1433#sthash.48hQr4oE.dpuf

وواشنطن، منذ أيام جمال عبد الناصر حتى حسني مبارك. وهنا، يشير براونلي إلى وقائع كثيرة، حول علاقة أميركا بعبد الناصر. فعلى عكس ما هو شائع، أن عبد الناصر كان يناصب أميركا العداء بشكل أيديولوجي وسياسي، كان عبد الناصر حريصاً على الحصول على الدعم والمساعدات الأميركية، من أجل بناء مشروعه الصناعي والتنموي.

وقد كانت هناك محادثات فعلية على أعلى المستويات بين الطرفين، حتى عام 1963، بعد أن وافق الكونجرس الأميركي على تقديم مساعدات لمصر تحت برنامج "الغذاء مقابل السلام"، الذي أقره القانون رقم 480، الذي يسمح بتوريد القمح لمصر، التي كانت آنذاك، ولا تزال، أكبر مستورد للقمح في العالم. وكانت هناك خطط أخرى لتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية طويلة المدى لمصر، في إطار محاولات أميركا إبعاد مصر عن الاتحاد السوفييتي. غير أن عبد الناصر رفض الانضمام إلى المعسكر الغربي، وولى وجهه إلى المعسكر المنافس.

وفي عهد الرئيس السادات، كان "السلام مقابل الحرية" بمثابة الغطاء الذي جرى تحته وأد الديمقراطية في مصر. فبعد عودة العلاقات بين القاهرة وواشنطن، إبان عهد السادات، كان السلام مع إسرائيل يحتل الأولوية القصوى على أجندة هذه العلاقات. ولأن "الدبلوماسية الجريئة تحتاج دائماً إلى سلطوية قوية"، فإنه لولا سلطوية السادات وفرضه قراراته على المجتمع، لما نجحت أميركا في تحويل مصر من حليف قوي للاتحاد السوفييتي السابق، إلى دولة تابعة للسياسة الأميركية خلال أقل من عقد .فقد فرض السادات معاهدة السلام مع إسرائيل على المجتمع، واستخدم كل وسائل القوة لإجبار القوى السياسية على قبول المعاهدة، ولم يعبأ بالرأي العام، أو بالمعارضة، ما أدى في النهاية إلى اغتياله ونهاية حكمه. وقد سار مبارك على نهج السادات، فقمع معارضيه وفرض عليهم قبول السلام مع إسرائيل، وقدّم تنازلات سياسية تتعلق بدور مصر الإقليمي من أجل التجاوب مع ضغوط واشنطن.

وقد ساهمت المساعدات الأميركية لمصر بشكل كبير في بقاء حسني مبارك في السلطة، ولعبت دوراً سلبياً في تعطيل المسار الديمقراطي في مصر، وساهمت في خلق نظام سلطوي قوي طوال العقود الثلاثة من حكمه. وشيئا فشيئا تحولت الولايات المتحدة ، مع الوقت، من مجرد قوة خارجية إلى لاعب داخلي في السياسة المصرية، من خلال تحديد ورسم حسابات النظام وأولوياته ومصادره. في حين ساهم استمرار الدعم الأميركي نظام مبارك في تقويض المعارضة الداخلية[1].

وعندما حدث التحول الدرامي للأمور في أعقاب ثورة 25 يناير وما تبعها من أحداث، لم يظهر أن الولايات المتحدة كانت فعلا مسرورة بما أفرزته الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أعقبت الثورة، وكانت في كل مرة

[1] - **المرجع نفسه.**

تردد أن على الاسلاميين الالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الاقليات، وعندما وقع الانقلاب على الديمقراطية الوليدة في جويلية 2013، لم تقف واشنطن الموقف المنتظر منها كمدافعة عن الديمقراطية، وانتهى بها الامر بعد بعض التردد إلى الاعتراف الكامل بسلطات الانقلاب. وهو الموقف الذي عبر عنه وزير الخارجية جون كيري شهرا واحدا بعد الانقلاب بالقول «إن الجيش المصري كان "يستعيد الديمقراطية" عندما أطاح بالرئيس محمد مرسي وأن عزل الرئيس جاء استجابة لمطلب "الملايين والملايين من الناس لأنهم كانوا يخشون من انزلاق البلاد إلى الفوضى والعنف». وقد علقت صحيفة واشنطن بوست في افتتاحيتها: «تصريحات كيري ستُفهم كدليل على أن الولايات المتحدة تقبل بالديمقراطية فقط عندما يكون أصدقاءها في السلطة، وهذه هي أسوأ رسالة على الإطلاق».[1]

هذا النوع من المواقف لم يكن جديدا بالنسبة للولايات المتحدة، فقد بينت إلن لاست أوكار أن صناع القرار الأمريكيين كثيرا ما أيدوا الأفعال المناهضة للديمقراطية (انقلابات، تضييق في الحريات المدنية، قمع المعارضين...الخ) في حالات كثيرة، كما كان الشأن بعد توقيف المسار الديمقراطي في الجزائر في أعقاب فوز الجبهة الاسلامية بالإنقاذ بالانتخابات التشريعية أواخر العام 1991[2].

وبالحديث عن الجزائر لا يمكننا في هذا الصدد إغفال الدور الفرنسي في إجهاض الانتقال الديمقراطي في الجزائر، ويؤكد دارسون محايدون مثل كافاتورتا أن فرنسا كانت غير قادرة على قبول أن الديمقراطية في الجزائر ستجعل الحكم بيد حزب إسلامي مناهض بشدة للمستعمر السابق. بل أكثر من ذلك، وأنها وقفت ضد مسار الاصلاحات التي قادها مولود حمروش التي بدا وأنها ستهدد الامتيازات الاقتصادية لفرنسا والنخبة السياسية الموالية لها في الداخل[3].

ويذكر كافاتورتا أن مواقف الجبهة الاسلامية للإنقاذ خلال أزمة الخليج التي اعتبرتها "حربا صليبية جديدة بين الاسلام وأعدائه"، عزز من مخاوف فرنسا من الجبهة في حالة وصولها للحكم، ولو كان ذلك عبر انتخابات ديمقراطية[4]. وحتى الولايات المتحدة التي طالما حاولت ربط علاقات جيدة مع قادة الجبهة بحكم التزامهم بالنمط

---

[1] Max Fisher, "**John Kerry chose a strange country from which to defend Egypt's military takeover**".(Washington Post. August 1, 2013).

[2] - Ellen Lust-Okar, "Why the failure of Democratization? Explaining Middle East Exceptionalism". **P** 9. In

: **http**://**www**.**nyu**.**edu**/**gsas**/**dept**/**politics**/**seminars**/**lust-okar**.**pdf**(**25**.**07**.**2018**).

[3] - Cavatorta, **op**,**cit**. p 81.

[4] - Jean-FrançoisDaguzan "Les Relations Franco-Algériennes ou la Poursuite des Amicales Incompréhensions". In :

http://**www**.**diplomatie**.**gouv**.**fr**/**fr**/**IMG**/**pdf**/**FD001381**.**pdf** (**7**.**12**.**2019**).

الاقتصادي الليبرالي واستعدادهم لتطوير علاقات متميزة مع واشنطن لتقوية موقفهم تجاه "حزب فرنسا" المهيمن في الجزائر، بدأت في مراجعة حساباتها خشية أن تكون الجبهة في حال ما وصلت للحكم عامل تهديد للاستقرار في المنطقة. وقد اعترف كاتب الدولة الأمريكي خلال تلك الفترة جيمس بيكر أن إدارة الرئيس بوش اتبعت سياسة اقصاء الاسلاميين المتشددين في الجزائر، حتى وإن كان ذلك لا يتماشى نوعا ما مع دعمنا للديمقراطية[1].

المطلب الثالث: أثر الصراع الاستراتيجي على الديمقراطية: حالة العالم العربي

تبرز التحولات التي حصلت في العالم العربي بدءا من نهاية العام 2010، فيما اصطلح عليه بالربيع العربي، نمطا مميزا لتعامل الفاعلين الدوليين من مسألة الديمقراطية في المنطقة. فعلى الرغم من حجم المؤثرات الداخلية لحالتي مصر وتونس، إلا أن التداخل الذي شهدته الأحداث في ليبيا ومن ثم اليمن وسوريا، نقل الربيع العربي إلى مدار المؤثرات الخارجية التي باتت تشكل العامل الأقوى في الأحداث ونتائجها. إن السياق الدولي يحمل في طياته "خفايا" استراتيجية تحكم حركة القوى الدولية الرئيسية التي رسمت أهدافها قبل الربيع العربي وبمعزل عن أحداثه، وفي الوقت ذاته لم تتوان عن إبداء جموح واضح نحو استغلاله.

ومع بدء تفكير الرئيس الأميركي باراك أوباما بالانسحاب من العراق، أخذت الاستراتيجية الأميركية تركز جهودها على منطقة آسيا–المحيط الهادئ، بالتزامن مع عملية انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان. ويقول أوباما في مقدمة استراتيجية البنتاغون التي أعلنها في 5 كانون الثاني يناير 2012 بعنوان "أمتنا في لحظة تحوّل"، إن "الولايات المتحدة تتوجس من أسلحة تعمل الصين وإيران على تطويرها وتجعل من الصعب على القوات البحرية والجوية الأميركية استخدام القوة بالخارج"، وإن "أميركا مهتمة بالحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط والتجاوب مع طموحات الشعوب التي عبرت عنها الانتفاضات العربية."

وفي حين كانت الاستراتيجيات المعتادة للولايات المتحدة تركز على ضرورة الحفاظ على القدرة في خوض حربين مختلفتين بالتزامن والانتصار فيهما، فإن ما طرحه أوباما في هذه الإستراتيجية هو الانتصار في واحدة وإبقاء القوة على ردع الخصم في الثانية .

ومن جانب آخر، كسبت روسيا من جهتها معركة الدول المحاذية لها في جورجيا وأوكرانيا ومن خلال المبادرات التي تقوم بها ضمن رابطة الدول المستقلة وإنشاء اتحادات جمركية مع بيلاروسيا وكازاخستان، وضمنت دوراً لها في المسألة الإيرانية يبقي أزمة الملف النووي داخل مجلس الأمن ووكالة الطاقة الذرية ويضمن بالتالي عدم تحويل هذا

[1] – Cavatorta, **op**,**cit**. p100.

الملف إلى تحالف دولي مستقل عن الأمم المتحدة يهدّد النظام الدولي الذي تتمسك به روسيا.[1]

يقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن "سلسلة النزاعات المسلحة التي تبررها الأهداف الانسانية تقوّض مبدأ السيادة الدولية الذي بقي مقدساً عبر قرون، لذلك يتم تشكيل الفراغ في العلاقات الدولية" و"هناك محاولات تقوم بها الولايات المتحدة بشكل منتظم لممارسة ما يسمى بـ"الهندسة السياسية" في مناطق وأقاليم تعتبر هامة بالنسبة لروسيا تقليدياً". وحول الربيع العربي، اعتبر بوتين أن التدخل الخارجي أدى بأحداثه إلى أن تتطور في سيناريو "غير متحضّر".[2]

والواضح أن رؤية أوباما تنطلق من تحولات مجتمعية واقتصادية داخلية ظهّرها حين اعتمد شعار "التغيير" في حملته الانتخابية التي قادته إلى البيت الأبيض عام 2009، وتعتمد على أداء خارجي وقائي مُتراجع بالمقارنة مع السياسات الجمهورية، فيما تنطلق مقاربة بوتين من عالم خارجي متحوّل ومتغيّر تقوده الولايات المتحدة وتستهدف إضعاف منافسيها ما يفترض أداءً يحمي العمق الروسي ومحيطه الحيوي.

وعلى هذا الأساس، تعاملت القوى الدولية والاقليمية من خلال منطقها الخاص مع إفرازات الربيع العربي، فقد تناولته الولايات المتحدة التي من زاوية التحول الديموقراطي، وحاولت إيران الادعاء بأنه مستوحى من الثورة الإسلامية وحاولت وضعه في إطار تقويض مشروع الولايات المتحدة، بينما حولته روسيا إلى موضوع تنازع دولي ليعيد إدخالها إلى الملفات الداخلية في المنطقة وترجيح مفهومها في الحاجة إلى تكريس المرجعية الدولية في الأمم المتحدة بعدما استفردت الولايات المتحدة بالقرار خلال حربي يوغوسلافيا 1999والعراق 2003.

كان فشل العملية السياسية السلمية وتحقيق الديمقراطية، الذي يتمثّل بالانقلاب العسكري في مصر والحرب الأهلية المستمرة في سوريا، بمثابة هدية لتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى. أصبحت حجتهم – بأنّ العنف هو الخيار الوحيد الفعال – أقوى من أي وقت مضى. يجد أوباما نفسه أمام تحدٍ متصاعد، وبالتالي ينبغي عليه إعطاء أولوية أقل للتمويل من أجل تحقيق الديمقراطية. إذا وضعنا جانباً الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارة أوباما من أجل التوصل إلى اتفاق مع إيران ووضع إطار لاتفاقية بشأن الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، فإن النهج الذي اعتمدته الإدارة في المنطقة يتميز بشكلٍ كامل تقريباً بإدارة الأزمات بطريقة ارتجالية واستخدام أساليب تقليدية لمكافحة الإرهاب. إنّ مبادرة الإصلاح الواسعة النطاق – الاقتراح الخجول بشأن إنشاء صندوق التحفيز للشرق الأوسط وشمال أفريقيا – لم تر النور حتى اليوم ولن تراه أبداً على الأرجح، وذلك بسبب الطريقة المعقّدة

[1] بهاء بوكروم، "**الربيع العربي" بين الاستراتيجيتين الأميركية والروسية**". جريدة الحياة. 2012/3/31. في:
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2012/3/31.html

[2] – **المكان نفسه.**

التي تمّ تقديم هذه المبادرة من خلالها إلى الكونغرس[1].

كانت الثورات العربية مفاجأة ومفارقة لأوباما الذي لم تكن الديمقراطية ضمن أولويات سياسته الخارجية في العالم العربي. وعلى الرغم من وعده للعرب في خطاب القاهرة عام 2009 بفتح صفحة جديدة، فإن سياساته التالية لم تخرج عن المسار العام لنهج سابقيه في المنطقة.

ففي بداية الثورة التونسية لم يبد أوباما موقفا واضحا الا بعد سقوط حكم بن علي، حيث أعلن وقوفه "الى جانب الشعب التونسي" وتطلعاته الديمقراطية. أما بالنسبة لمصر فد كان الوضع أكثر تعقيدا، إذ تعتبر مصر حجر الزاوية في الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية، وطرف في السلام مع اسرائيل، بالاضافة الى أن مبارك ظل طوال ثلاثة عقود من أوفى حلفاء واشنطن وكان على أوباما إيجاد آلية للتوفيق بين المصالح الأمريكية في المنطقة، وقيم الديمقراطية والحرية التي ظلت تدعو لها باستمرار. في البداية لاذ أوباما بالصمت، ثم طالب مبارك بالحوار مع المعارضة، ثم بإجراء اصلاحات حقيقية، وحين انتصرت الثورة بارك انتصارها على حذر، خصوصا أن الجيش المصري الذي تسلم السلطة الانتقالية يعرفه الامريكيون جيدا منذ عقود طويلة ويثقون به الى حد كبير.

وقد أشاد أوباما بالجيش المصري وقال: "لقد خدمت المؤسسة العسكرية المصرية بلادها بوطنية وبمسؤولية كهيئة تصريف لأعمال الدولة، وسيتعين عليها الان ضمان أن يكون الانتقال ذا صدقية في أعين الشعب المصري، وهذا يعني حماية حقوق المواطنين المصريين، وإلغاء حالة الطوارئ وتعديل الدستور وغيره من القوانين لجعل هذا التغيير لا رجعة عنه".[2]

ارتبطت نتائج الربيع العربي في بداياته بعوامل داخلية بحتة، فلقد دفعت التحركات الشعبية إلى حدوث فراغ سياسي وانكشاف الساحات المحلية أمام كتلتين أساسيتين، القوى الشبابية والمجتمعية الصاعدة من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة ثانية، واقتصر التدخل الخارجي على المواكبة السياسية والمساعدة في إنجاز التحوّل، وذلك في حالتي مصر وتونس، وحيثما اختل التوازن استوجب الأمر تدخلاً إقليمياً ودولياً "لدواع إنسانية" تتعلق بواجبات المجتمع الدولي في الحفاظ على السلم وحماية المدنيين كما في الحالة الليبية .

وتشكل سوريا التعبير الأدق عن "تدويل" الربيع العربي واصطدام خلاصاته الداخلية بإرادة اللاعبين الدوليين، بالتزامن مع عجز المجتمع الدولي عن احتضانه، وذلك نتيجة تراجع ترويج الديمقراطية في العالم العربي في سلم الأولويات الأميركية والطموح المتزايد للقوى الاقليمية والدولية للتأثير في مسار الأحداث بما يخدم مصالحها كل

[1]- شادي حميد وبيتر ماندافيل: "**الولايات المتحدة تتخلى عن الديمقراطية في الشرق الأوسط**". معهد بروكينغز. في: https://brook.gs/3evZrKb

[2]- مجموعة مؤلفين، **العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة**. (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

على حدى.[1]

ولا ينبغي في هذا السياق إهمال سياسات بعض الدول العربية التي بينت الأحداث في المنطقة أن لها دورا لا يمكن إنكاره في الوقوف ضد المد الديمقراطي في العالم العربي، ويمكننا هنا أن نتوقف قليلا عند الدور السعودي في هذا المجال. فعلى الرغم من انتقادات النظام السعودي المستمرة للدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، ومحاولتها التدخل في شؤون تلك الدول من خلال الأقليات الشيعية الموجودة فيها، إلا أن المملكة كانت واحدة من الدول العربية التي تدخلت في شؤون دول الربيع العربي وناهضت التحولات الحاصلة، وحرصت من أول يوم على ألا تقف في منطقة رمادية على غرار مواقف بعض القوى الاقليمية والدولية، بل كان الموقف السعودي واضحًا وحازمًا في رفض تلك التحولات، والتدخل للحيلولة دون تغير جذري في البنية السياسية في الدول المعنية.

كان "التآمر" على ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر أوضح مثال على تخلي المملكة العربية السعودية عن حيادها الطويل وإصرارها على إفشال تلك الثورة، حتى ولو كان ذلك في غير صالح الشعب المصري، فمنذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011، والمملكة تتخذ موقفًا عدائيًا منها ورافضًا لها، بل وسعت سعيًا حثيثًا لممارسة ضغوط إقليمية ودولية لدعم نظام مبارك الآيل للسقوط، وقد وصل الأمر لدرجة تهديد الولايات المتحدة الأمريكية في حال تخليها عن مبارك ورضوخها للمطالب الشعبية بإسقاط نظامه، بأنها سوف تدعمه بكل قوة.

فقد نشرت جريدة التايمز البريطانية في فبراير 2011، أن الملك عبدالله قام باتصال تليفوني مع أوباما للتعبير عن دعمه نظام مبارك، واستعداده لدفع قيمة المعونة التي تهدده بها الولايات المتحدة للتنحي عن الحكم، وقد استمر الدعم السعودي لنظام مبارك طوال الفترة الانتقالية. واستمر هذا الوضع حتى بعد إسقاط مبارك، إذ لم يطرأ على الموقف السعودي الرسمي الحاد في رفضه للربيع العربي أي تغير، بل استمرت في موقفها المعارض لتلك الثورة.

وقد تعزز الموقف السعودي الرافض للثورات العربية بشكل عام وللثورة المصرية بشكل خاص بعد نجاح التيار الإسلامي في تلك الدول في الوصول لسدة الحكم، فحسب ديفيد إغناتيوس وديفيد هيرست، كان الدافع الرئيسي وراء الموقف السعودي هو خوف مزدوج من نجاح الديمقراطية في مصر، مضافًا إليه أن الطرف الذي وصل إلى الحكم في ظل هذه الديموقراطية كان الاخوان المسلمين، فالديمقراطية تشكل بحد ذاتها تحديًا سياسيًا للسعودية، والاخوان يمثلون تحديًا آخر.

[1] – أنظر:

tawfiq Aclimandos (et,al), **Islamist mass movements**, **external actors and political change in the Arab world**, (Stockholm, International IDEA, 2010).

ويضيف هيرست أن محاربة السعودية للإخوان يعود لخشيتها من أن يصبحوا حماة الإسلام بدلا من حكامها، كما تخشى كذلك من نجاح ظهور نموذج في مصر يدمج بين الإسلام والديمقراطية، كي لا يمتد هذا النموذج إلى الداخل السعودي.

أيا كانت التفسيرات والتحليلات المقدمة لفهم أبعاد التفاعلات الدولية في العالم العربي، الا انها في مجملها تبين ان هناك نوعا من التوافق الدولي من حيث المحصلة، وإن بدا فيه الكثير من التباين في الجزئيات. ويمكن اختصار اهداف هذا التوافق في هدفين كبيرين[1] —من وجهة نظر القوى الخارجية المتدخلة في المنطقة العربية أحدهما عرقلة الانتقال الديمقراطي السلمي أو الثوري وخاصة إن حمل في ثناياه، مثلما أكدته التجارب، صعودا للتوجه الاسلامي باعتباره يحمل قيما ومواقف مضادة للقوى الخارجية ومصالحها. ولذلك تصر الأنظمة القمعية القائمة وحلفاؤها الخارجيون على دعوى "مكافحة الارهاب"، والذي يربط غالبا بالإسلاميين.[2].

أما الهدف الآخر فيتعلق بمسارات القضية الفلسطينية، إذ يبدو في نظر اللاعبين الدوليين وبخاصة الولايات المتحدة وحتى الاتحاد الاروبي أن أي انتقال ديمقراطي حقيقي في المنطقة سيوصل إلى الحكم قوى مناوئة لإسرائيل ولمسار التسوية معها، مثلما بينته تجربة الانتخابات الفلسطينية عام 2006 وحالة مصر بين 2011 و2013، بينما تبدي الأنظمة القائمة استعدادا للتعاطي بشكل إيجابي مع الحل التفاوضي، وحتى بناء علاقات طبيعية مع إسرائيل.

كما يمكن أن يكون الموقف المعادي للانتقال الديمقراطي في العالم العربي جزءا من حماية للهيكل القائم للنظام العالمي وحماية لمنظومة قيمه السائدة التي مازالت قواه المتنفذة تدافع عن عالميتها، وحماية لاستمرار الولايات المتحدة في قيادة هذا النظام الرأسمالي العالمي الذي يصارع ليتكيف من جديد في مواجهة ما يقابله من تحديات. وقد أظهرت عمليات التدخل الخارجية في الثورات العربية زيف ادعاء القوى القائدة في النظام العالمي بمساندة الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات من دون ثمن او تكلفة، كما بينت ان استمرار السلطوية في المنطقة هو اداة اساسية لحماية المصالح الغربية.

[1] نادية مصطفى، **العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري اسلامي**، (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.) ص294.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 295.

الفصل الرابع: مداخل تفسير التراجع الديمقراطي: المتغيرات الثانوية

إلى جانب المتغيرات التي تخلق حالة من التراجع الديمقراطي، وتمثل بذلك أسبابا رئيسية للتراجع، توجد عوامل ومسببات اخرى دورها ليس خلق التراجع ولكنها تغذيه وتدعمه، وبالتالي تعمل على زيادة ترسيخ التراجع بدل القضاء عليه. وفي هذا الفصل سنتطرق الى اهم هذه المتغيرات وكيفية تأثيرها في تراجع الديمقراطية.

المبحث الاول: دور الاجهزة القمعية في التراجع الديمقراطي

المطلب الاول: ثنائية الاجهزة القمعية والديمقراطية

تبين الملاحظة التاريخية أنه حيثما توفر ولاء الجيش؛ ظل النظام القديم في السلطة من خلال انقلاب أو انتخابات مزيفة كما حدث في توغو وزمبابوي ومصر. ولكن عندما يقف الجيش على الحياد، كما حدث في إثيوبيا وأنجولا، كانت هناك فرص لحدوث انتقال سياسي من خلال انتخابات حرة وسلمية ونزيهة.

إن ولاء الجيوش ودعمها للسلطة القائمة أو وقوفها بجانب المعارضة ليس بالأمر العشوائي؛ وهناك عدة عوامل توضح متى سيقدم الجيش الدعم في الانتقال الديمقراطي للسلطة، ومتى سيعمل على إفشال هذه العملية.

عادة ما تعتبر الجيوش دورها هو الدفاع عن البلاد وغالبًا ما تتردد في ممارسة العنف ضد المحتجين السلميين. وبالتالي، كلما توحد المحتجون عبر خلفيات دينية أو عرقية أو اقتصادية بشكل أكبر، زادت صعوبة قمع قوات الأمن لهذه الاحتجاجات أو استغلالها.

كما أن الجيوش التي تعين الرتب الأدنى لضباطها من الفئات الاجتماعية والاقتصادية المهمَّشة أو أولئك الذين يمثلون شرائح المجتمع على نطاق واسع، تجد أنه من الصعوبة على وجه الخصوص وقف الاحتجاجات الكبيرة، كما حدث مؤخرا في السودان وإثيوبيا والجزائر.

ومن جهة أخرى، يعتقد على نطاق أوسع، أنه إذا عينت القيادات المدنية والعسكرية ضباطها وقامت بترقيتهم على أساس الكفاءة والأهلية بدلًا من مقياس الولاءات العرقية أو الولاءات الأخرى، فمن المرجح بشدة دعم ذلك الجيش لنقل السلطة الديمقراطي، أو عدم معارضته لها على الأقل.[1]

وربما يمنح الطغاة الذين يشكلون جيوشهم على أساس ديني أو عرقي أو قبلي قواتهم مِنحًا ومزايا خاصة لمقاومة العملية الديمقراطية، لكنهم في هذه الحالة يفقدون فعاليتهم العسكرية أو يواجهون خطر الانقلابات أو عمليات التمرد من جانب المجموعات المستبعدة.

[1] راند، "5 عوامل تحدد متى يدعم الجيش مطالب الديمقراطية". في:
https://www.sasapost.com/translation/african-dictators-have-been-losing-power-some-to-democratic(شوهد في: **2020-6-6**).

إن قوات الأمن تميل إلى تقييم مصالحها المؤسسية –أي ميزانياتها ورواتبها ومعداتها وفرص التدريب الخاص بها– قبل أي شيء. وفي بعض البلدان، مثل السنغال وتونس، يستهلك الجيش قليلًا من الموارد ويتمتع بمشاركة ضئيلة في السياسات الوطنية وينافس قوات الأمن الموازية القوية مثل الشرطة أو الحرس الرئاسي. وفي هذه الحالة، تتضاءل احتمالية استخدام الطغاة لمثل هذه الجيوش ضد شعوبهم، كما تقل احتمالية تدخلها بعد التسوية الديمقراطية، إذ كان الجنود في تونس يخضعون لإشراف جهاز شرطة قوي، ويُحظَرون من المشاركة السياسية ونادرًا ما كانوا يتدخلون لإخماد الاحتجاجات الشعبية. ونتيجة لذلك، لم يدعم الجيش استمرار الحكم الاستبدادي أثناء أحداث الربيع العربي في عام 2011 كما ساعد في بناء الديمقراطية الناشئة في تونس.

لكن في بلدان أخرى، كانت قوات الأمن جهات سياسية فاعلة مسيطرة؛ كما في زيمبابوي ومصر، حيث تُدمَج قوات الأمن بقوة في الأحزاب السياسية الرئيسية، للاستفادة من النظام. وفي مثل هذه الحالات، يمكنها الاعتراض الفعلي على أي تغيير حكومي. وفي زمبابوي، على سبيل المثال، عارض تحالف الحزب الحاكم الوثيق مع الجيش الإصلاحيين داخل النظام وخارجه الذين يريدون الحد من فساد الجيش وسيطرته الاقتصادية ونفوذه السياسي. وفي عام 2017، حمى الجيش مصالحه من خلال خلعه روبرت موغابي الذي قضى 37 عامًا رئيسًا للبلاد. وعندما ترتبط الجيوش ارتباطًا وثيقًا بمن هم في السلطة، فمن المرجح أن يأتي التغيير الديمقراطي على نحو بطيء ويتطلب نوعًا ما من الاتفاق ومنح النظام السابق امتيازات[1].

بينما تُعارض قوات الأمن الديمقراطية، تستطيع القيادات السياسية التي تتمتع بعلاقات شخصية وطيدة مع قيادات عسكرية استخدام مبدأ الترغيب والترهيب والضمانات والامتيازات لإقناع الجيش باحترام إرادة الشعب. وانظر إلى رئيس الوزراء الإصلاحي في إثيوبيا آبي أحمد العقيد بالجيش وضابط الاستخبارات سابقًا: فقد مكّنت خبرته نظامه من بدء وقف العمل بالقانون العسكري وإطلاق سراح السجناء السياسيين وبدء الحد من العنف عبر الحدود والعرقي.

المطلب الثاني: إعادة تقييم دور الأجهزة القمعية

يرجح بعض الدارسين ان يشكل الجيش او القوى الامنية خطرا اكبر على الديمقراطية بخفض نوعيتها وعمقها من أن تمثل تهديدا شاملا قد يؤدي الى اسقاط الديمقراطية برمتها.[2] وفي عدد معتبر من الديمقراطيات الحديثة، التي لم تضمن بعد استقرارها، تشكل الأجهزة القمعية التحدي الأكبر لتطبيق حكم القانون وضمان حريات مواطنيها الاساسية وحاجاتهم.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] تحدث غييرمو اودونيل عن "الموت البطيء" للديمقراطية، ويحتوي على "تخفيض تدريجي للمجالات المتاحة لممارسة السلطة المدنية ولفاعليات الضمانات الكلاسيكسة للدستورية الليبرالية". في:

Guillermo O'Donnell, **Transitions**, **Continuities**, **and Paradoxes**, in Issues in democratic Consolidation ; (Notre dame: university of Notre dame Press, 1992).

وغالبا ما تفتقر الديمقراطيات الجديدة، فيما يتعلق بالقوات المسلحة الشرطة ووكالات الاستخبارات، الى الاستعداد اللازم لمواجهة تحد مزدوج: تطوير مؤسسات راسخة للسيطرة الديمقراطية على هذه الاجهزة، وتحويلها الى أداة فاعلة لحماية مواطنيها وامنهم. ولا يكمن مصدر هذه الصعوبات في تلك الاجهزة فحسب بل ايضا، وبشكل اساسي في الغالب، في تراخي المدنيين في الحكومة او في المجتمع السياسي وموقفهم المتواطئ او تشجيعهم على السلوك غير الديمقراطي.[1]

ومن جهة أخرى، امتلكت الوكالات الامنية ومؤسسات الجيش والشرطة التي ورثت عن الانظمة المتسلطة براعة خاصة في البقاء واعادة التكيف وبخاصة في تلك الديمقراطيات الجديدة الناتجة عن الانتقال المتفاوض عليه للسلطة. واحتفظت قوات الامن في هذه الحالات بمستوى مرتفع من الاستقلال الذاتي والامتيازات[2]، اضافة الى الممارسات التي تعارضت مع المعايير الديمقراطية. وبات تطوير المؤسسات التي قد تساعد في كبح هذه الميول وتأكيد السيطرة احدى الوظائف الاساسية لهذه الديمقراطيات الجديدة، وهي وظيفة تتطلب قيادة في رسم مهام منفصلة ومحددة جيدا لمختلف القوات المسلحة، في الوقت نفسه الذي يتم فيه حسن تنسيقها في السعي الى الهدف المشترك الذي تحدده الزعامة السياسية.

وفي الحالات التي لم تنج فيها الديمقراطية عن انتقال تفاوضي للسلطة، بل عن تسوية لنزاع مسلح، اضطر المسؤولون الى التصارع مع تحديات مختلفة واكثر تعقيدا تتمثل في اعادة بناء المؤسسات بالتزامن مع محاولة توفير الامن للمواطنين. وغالبا ما تؤدي المصاعب في مواجهة هذا التحدي الى مستويات مرتفعة من عدم الامان او الى نشر قوات لا تتمتع بقدر كاف من التدريب.

ابرزت ادبيات انتقال السلطة الحاكمة من تعاقب الواجبات بحيث لا تسقط الحكومة الديمقراطية المؤلفة حديثا تحت المواجهة المتزامنة للكثير من التحديات "العاجلة". غير ان اكثر حالات بناء الديمقراطية لا تستطيع تحمل هذا الرفاه الذي يصلح اكثر للحالات التي سمحت فيها المفاوضات، بدرجات كبيرة، باستمرارية المؤسسات. اضف الى ذلك، ان بقاء مشاكل التحكم في اكثر الديمقراطيات الجديدة، يتطلب التزامن في مهمات فرض السيطرة ومواصلة الاصلاحات والتحديث. [3].

وفي هذا الإطار، تزداد التهديدات وتتضاعف في سياق من الجريمة المنظمة المعززة التي تتجاوز حدود الأوطان، ومن الارهاب الدولي. وهو ما يساعد في توسع سيناريو منحرف ذي وقع متعدد الاوجه، ويؤدي، علي سبيل المثال إلى

---

[1] الفريد ستيبان، **ديمقراطيات في خطر**، (بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2014) ص 94.

[2] انظر في:

Alfred Stepan, **Rethinking Military Politics** : **Brazil and The Southern Cone**, (Princeton, N.J: Prineton University Press).

[3] الفريد ستيبان، **مرجع سابق، ص95**

تفاصيل اكثر انظر:

Philippe C. Schmitter," **Transitology** : **the Science or the Art of Democratization** ? ", in Joseph s. Tulchin with Bernice Romero **ed**, **The consolidation of Democracy in Latin America**,. (Boulder, Colo : Lynne Rienner, 1995).

التحريض على فساد الوكالات الامنية، والى اختلاط الحدود الفاصلة بين وظائف الجيش والشرطة، وازدياد كبير في شعور الجمهور بانعدام الامن، ما يؤدي بدوره الى رد قوي، ولكن قصير النظر في اغلب الاحيان. ويتمثل الجواب الذي غالبا ما يتم العثور عليه في تجاهل القوى الامنية الحريات المدنية، وفي استقطاب محرف للأمن، في فرض الطابع الامني على المسائل التنموية والسياسية والاجتماعية.

إن المشاكل التي تواجه القوات المسلحة والشرطة ووكالات الاستخبارات تترابط ترابطا وثيقا. فقوة الشرطة الضعيفة او غير الفاعلة ستضغط على المسؤولين لاستخدام الجيش في مهام الشرطة وهو غير مستعد لها، او لعسكرة الشرطة. وقد يؤدي وجود عدة وكالات استخبارات غير خاضعة للسيطرة القوية الى الاضرار باحترافية الجيش والشرطة، وهلم جرا. وتندمج المشاكل في هذا القطاع بدورها في السياق الاكبر للتحديات التنموية والملامح المؤسساتية للمجتمع والسياسة [1]. ونادرا ما يلتفت صانعو السياسة، كما يجب، الى هذا الترابط. ولم يطور اي من الزعماء السياسيين الديمقراطيين او علماء الاجتماع المهتمين بالصياغة الديمقراطية مقاربة متكاملة تلتقط هذا الترابط.

بيد ان التهديدات للديمقراطية الصادرة عن العاملين الامنيين والمؤسسات الامنية في الدولة ليست حكرا على الديمقراطيات الجديدة. فغالبا ما تترجم المصالح المشتركة للقوات المسلحة والشرطة والاجهزة الامنية، في حالة الديمقراطيات الاقدم، الى تأثير مفرط على السياسة والى مجالات للاستقلال الذاتي تتوسع الى ما هو ابعد من الحدود المقبولة، الى مقاومة التوجيه الخارجي. وبالرغم من ان الديمقراطيات الاقدم تعتمد على مؤسسات اقوى واكثر تعقيدا فإنها تختلف لجهة قدرتها على النجاح في مواجهة هذه التهديدات، وتظهر حماسة وقدرة مؤسساتية على الاشراف الديمقراطي غير متساويتين. كما ان الديمقراطيات القديمة تعاني هي الاخرى من فجوات خطيرة في الوضعيات والمعتقدات بين افراد المجتمع وعناصر الجيش والاجهزة الامنية.

المطلب الثالث: الاجهزة القمعية محفزا للتراجع

1- القوات المسلحة

يشكل الجيش، وبخاصة في الديمقراطيات الجديدة، واحدا من العاملين الاكثر ميلا للسعي الى مستويات عالية من الاستقلالية، ويتملص من الانصياع لسلطة المسؤولين المنتخبين. وتم في العادة الاحتفاظ بما وفرته الانظمة العسكرية المتسلطة من الاستقلالية، ولكن غالبا ما تم توسيعها من خلال عمليات الانتقال الديمقراطي للسلطة او بعدها. وحصل هذا بنوع خاص في حالات استعاد فيها العسكر اطمئنانهم بعد الحكم العسكري البيروقراطي مع

[1] تطور مفهوم اصلاح قطاع الامن في الدوائر السياسية بالارتباط مع المساعدة التنموية، واشار الى الرابط بين الحكومة الجيدة والتنمية المستقلة والقطاع الامني (بما في ذلك القوات المسلحة والمجموعات شبة العكرية ووحدات الاستخبارات والشرطة).. راجع في ذلك:

Chris Smith," security-sector Reform : Development Breakthrough of Institutional Engineering ? " **Conflict**, **Security and Development** 1, No. 1(2001), PP 5-20.

وجود سلطات مدنية، اما هي اضعف من ان تؤكد زعامتها وسيطرتها، واما هي شديدة الحرص او لم يعد لديها الكثير من الخيار غير طمأنة الجيش المتململ.

توفر اميركا اللاتينية الكثير من الامثلة التوضيحية. ففي البرازيل مثلا وجد الجيش ان استقلاليته قد تعززت خلال المراحل الاولى من بسط الديمقراطية. شهد الجيش على الوهن التدريجي للحكم المتسلط وعلى ازدياد اختلاله الوظيفي، فأعاد تأكيد نفسه خلال الحكم المدني لضمان مستويات عالية من الاستقلالية، وللتأثير على العملية السياسية، وللاحتفاظ بالامتيازات التي سيفقد الكثير منها على المدى الطويل، ولكن بعد ان يترك مجموعة من الحواجز لحماية استقلاليته في الكثير من المجالات. وفي تشيلي منحت موروثات النظام المتسلط الدستورية، الجيش مستويات كبيرة من الاستقلالية على مدى خمسة عشر عاما بعد انتهاء الحكم العسكري. وتضمنت الامتيازات العسكرية تعيين اعضاء في مجلس الشيوخ والمشاركة في تعيين المحكمة الدستورية، اضافة الى حرمان الرئيس من سلطة اقالة كبار القادة. ولم تلغ مجموعة الضمانات الدستورية للجيش الا مع اقرار الاصلاحات مع نهاية ولاية لاغوس في عام 2005. وحتى في اسبانيا، وهي من ضمن البادئين بالموجة الديمقراطية الثالثة في جنوب اروبا، والحالة التي سترتقي الى وضعية النموذج بسبب انتقالها الناجح والسلمي الى الديمقراطية، كسب الجيش بعض الاستقلالية وبعض سلطات الاعتراض في المراحل المبكرة للانتقال قبل ان تلجمه الاصلاحات العسكرية والدفاعية الجريئة. وجدت ملامح مماثلة في آسيا كما تثبت ذلك امثلة على قدر كبير من التنوع على غرار باكستان وتايلاند.[1]

توضح المكسيك من جهة اخرى مخاطر التهديد المعزز في القطاع الامني والتي سمحت بها المجالات والفرص التي فتحها الانتقال السياسي. خلق رحيل حكم الحزب الواحد المدني، الذي تم فيه تاريخيا اخضاع العسكر، فرصا جديدة لإعادة تأكيد الجيش لنفسه في سياق من الزعامات السياسية المتنافسة، والطلب الكبير على الامن، ونتيجة النشاطات الاجرامية الشديدة التنظيم والعنيفة ، العابرة للحدود، في مختلف انحاء اراضي البلاد.

في حالات اخرى من بسط الديمقراطية مثل تلك التي اعقبت القضاء على الحكم الوراثي الجديد، كما في دول افريقية كثيرة، اصبحت الفئوية العسكرية على امتداد الخطوط الاثنية او مصادر اخرى من مصادر الولاء، فرصة وخطرا كبيرا في أن. وعرقل العسكر في التسعينات في بعض الامكنة (النيجر، بورندي) العملية الديمقراطية، في حين دفعوا في اماكن اخرى(نيجيريا وغانا) الى الاذعان. بيد ان انتهاء الحكم العسكري، كما في نيجيريا، فتح الطريق امام مستويات متزايدة من العنف الاجتماعي، ما عقد محاولات اصلاح القطاع الامني.

تعابير عن الاستقلالية:

تنعكس استقلالية العسكر في اهم الحقول وهي الموازنات التربية والعدل. وغالبا ما يتملص العسكر من تدقيق الكونغرس، وحتى من تدقيق المدنيين في السلطة التنفيذية فيما يتعلق بأولويات الموازنة والمخصصات. وفيما يتعقل بمصادر التمويل تخصص في بعض الحالات، كما في تشيلي وفي زمن اقرب في البيرو، موارد كبرى للقوات المسلحة

[1] الفريد ستيبان، **مرجع سابق، ص** 99.

مباشر وتلقائي من نسبة مئوية ثابتة من مداخيل صادرات السلع. وتكاثرت في حالات اخرى، كما في الفليبين واندونيسيا وتايلاند والأكوادور، الاعمال التي يديرها العسكر، وهي كليا خارج نطاق الاشراف المدني.[1] يميل العسكر، في مجال التربية، الى التملص من اشراف سلطات التربية الوطنية او حتى من اشراف كبار مسؤولي الدفاع. وحاز العسكر في الكثير من البلدان على استقلالية تامة في تحديد التوجيه التربوي ومحتوياته، اضافة الى القدرة على منح شهادات اكاديمية للمدنيين الملتحقين بالأكاديميات العسكرية او بالجامعات التي لها علاقة بالعسكر. وتذكر مقاومة ما يعتبر تدخلا خارجيا في الشؤون الداخلية الى مفهوم ان الجيش مهنة فردية ومميزة كليا، وتتطلب التركيز على قيم منفصلة لا يمكن تغذيتها وتطيرها الا من داخل الاجهزة نفسها. كما ان العسكر يعتبر نفسه السلطة المؤهلة الافضل والمجهزة للدفاع عن الوطنية والشرف، وغير ذلك من المفاهيم المشابهة، وللسهر على المصلحة الوطنية. واصبح ادراج تعليم حقوق الانسان في المناهج جزءا من ادماج العسكر في الانظمة الديمقراطية الجديدة، في الحالات التي ارتكبت فيها انتهاكات صارخة لحقوق الانسان في ظل الحكم العسكري، الا ان هذه المسائل لا تحظى، في الغالب، بالإشراف الخارجي، او انها لا تتوافق مع وجهات النظر السائدة في المجتمع.

وفي الكثير من الحالات تبقى العدالة العسكرية، كما في حالة التربية، مجالا منفصلا خارجا عن نطاق سلطة المحاكم العسكرية تستمر في امتلاك سلطة على المدنيين. وتم، في حالة الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في ظل الانظمة الديمقراطية الجديدة بقيت ابعد من ان تلغى بالكامل، وبخاصة في الاعمال الروتينية لفرض النظام العام. واستمر الجيش في حالات كثيرة في تأكيد وصايته على الشرطة.

ومن المعبر اخيرا ان الاصلاح الذي تقوم به الدولة، وهو مفهوم وسلسلة من البرامج الموضوعة منذ نشوء الموجة الاخيرة من الديمقراطيات الجديدة، التي تعني احيانا تكييف القطاع العام مع اصلاحات السوق، او ملاءمته مع المطالب القاضية بالمحاسبة والمشاركة، نادرا ما يتم توسيعه ليتضمن اصلاحات تشمل على فرع حاسم بالنسبة الى الدولة مثل الجيش، ليتم تكييفه مع اتجاه اكثر عمومية للإصلاح يهدف الى فاعلية ومحاسبة اكبر. تقع المسؤولية الكبرى هنا كما في مجالات اخرى، على كاهل القيادة السياسية اكثر منها على كاهل الجيش.[2]

تواجه الديمقراطيات الاقدم مجموعتها الخاصة من المشاكل في مجالات السيطرة والمحاسبة. واعلن روبن لوكهام، على سبيل المثال، انه توجد كما يزعم محاسبة محلية داخل قطاع الامن في ديمقراطيات جديدة مثل جنوب افريقيا اكثر مما يجري في الكثير من الديمقراطيات القائمة مثل الهند وفرنسا او المملكة المتحدة. وباتت السيطرة اكثر صعوبة في حالات مؤسسات الدفاع الكبرى جراء الحجم البيروقراطي المحض الذي تزداد فيه فرص التملص. كما ان علاقة القوات المسلحة بالنظام السياسي تمكن من تجنب التوجيهات المدنية من خلال اللعب على خلافات بعض البيروقراطية، او الحكومة بعضها مع بعضها الآخر، فتزيد بذلك من استقلاليتها كما هي الحال في الولايات

[1] امتلك الجيش في حالات كثيرة اعماله الخاصة التي تدعم انفاقه، الا انه يتصل بذلك انه غالبا ما يتم ايضا ادخال النخب العسكرية في مجالس ادارة المؤسسات الكبرى.

[2] الفريد ستيبان، **مرجع سابق، ص**103.

المتحدة[1]. وحذرت دراسات كثيرة ايضا من الفجوة المتزايدة بين العسكر والمدنيين فيما يتعلق بالمواقف والمعتقدات. ويزيد من هذه الفجوة في الديمقراطيات الجديدة الانقسام المستمر حول وجهات النظر من حقوق الانسان ومن الانتهاكات المنهجية التي تعرضت لها في ظل الانظمة السابقة. ودعا المحللون، امام خطر هذه الخروقات، الى تركيز متجدد للانتباه على اهمية الاوجه الاجتماعية والثقافية والتربوية في العلاقات بين الجيش والمجتمع في سياق كل الديمقراطيات القديمة منها والجديدة.

مواجهة الاستقلالية:

تعرضت الاستقلالية عن الاشراف الديمقراطي للمواجهة في عدد من الحالات الناجحة من الاصلاح العسكري والدفاعي. واعقب الاصلاح في بعضها نهاية النزاع المسلح، بإشراف دولي كما في السلفادور، او عملية انتقال تفاوضية كما في جنوب افريقيا وهي حالة يكال لها المديح بشكل عام على فاعلية اصلاحاتها عمقها. الا ان الاصلاح لم يكن في اي مكان على هذا القدر من الاتقان والنجاح كما في اسبانيا عند بداية الموجة الثالثة من الديمقراطية. فقد ازيح العسكر من مواقعهم في الحكومة ووجدوا ان درهم الدستوري قد اعيد تحديده وباتوا يخضعون للسيطرة التامة لوزارة الدفاع الفاعلة. واعيد تنظيم بنية القوات كما اعيد ترتيب التنشئة العسكرية والمسارات المهنية بما يتناسب مع اهداف التحديث وبسط الديمقراطية.[2]

وتوسعت الاصلاحات، بدءا بخلق صرح دستوري للقيادة والسيطرة –ركز على انشاء وزارة دفاع قوية او منحها السلطات لذلك–لتشمل كل الحقول المتصلة بحيث تكبح الاستقلالية لمصلحة الانصياع التام للسلطات الديمقراطية. واستفادت حالات النجاح كلها من مناخ دولي موات، ومن مساعدة المنظمات الدلية، ومن الدعم الشعبي والسياسي الواسع، ومن التصميم الصريح للنخب السياسية القائدة على المضي في الاصلاحات العميقة. وبدأت بلدان اخرى محاولات مماثلة لكنها عجزت عن المحافظة على المسار في غياب المجتمع المدني المعبأ للإصلاح او بسبب افتقار النخب الى الارادة او القدرة على المثابرة. كما ان غياب المؤسسات المناسبة للقيادة والسيطرة والاشراف ادى الى ان يواجه الكثير من البلدان مصاعب في تطوير اطار من الخبراء المدنيين في الشؤون الامنية، اضافة الى مراكز ابحاث مستقلة او مراكز تخطيط لدعم عملها.

ولا يمكن التشديد كفاية على مسؤولية القادة الديمقراطيين في هذا المجال. وقد استجابت حالات النجاح التام القليلة لزعامة ابدت الرغبة في بذل الجهود والموارد لإعادة تصور مهمات الجيش والشرطة والاستخبارات في البيئات الديمقراطية الجديدة وتعزيز هذه المهمات مع الوقت. وعلى العكس من ذلك ترجع حالات الاخفاق او

[1] [1] تفاصيل اكبر حول مؤلف روبن لوكهام، انظر:

[59] Robin Luckham and Tom Kirk, "Understanding Security in the Vernacular in Hybrid Political Contexts: A Critical Survey," **Conflict**, **Security Development**, Vo 13, no. 3 (July 2013), IN: **http**://**dx**.**doi**.**org**/**10**.**1080**/**14678802**.**2013**.**811053**.

[2] الفريد ستيبان، **مرجع سابق، ص**103 .

النجاحات الفاترة او الجزئية بما اصابها من خلل الى اخفاقات الزعامة في تصور النزاع الصحيح من الاصلاحات والمثابرة على متابعتها اكثر مما تدين به لأي نوع آخر من الاكراه "الموضوعي".[1]

العلاقات العسكرية الدولية

تصبح العلاقات العسكرية الدولية للديمقراطيات جزءا من المشكلة اذا ادت الى تعزيز الاستقلالية العسكرية. واتاح الضعف في القيادة المدنية على مدى سنين، النمو المستقل للعلاقات الدولية بين الجيوش، في اميركا اللاتينية على سبيل المثال. ولم يتراجع ذلك الا منذ فترة قريبة امام الأولوية المعطاة لمؤتمرات وزراء الدفاع، وفي ذلك محاولة اثبات نفس مدنية صحية. غير ان المناخ الدلي لا يؤدي دوما الى هذا التوكيد في منطقة البلدان الاميركية نظرا الى التبعات، ربما غير المقصودة، لدور القيادة الجنوبية الاميركية في ادارة السياسات الخارجية والامنية في المنطقة. وقد حيل دون ان تتعزز فيها الشبكات الدولية التي يقودها مدنيون، ولعبت دورا حاسما في سياقات اخرى في الوقت الذي تقود فيه وزارة الدفاع الامريكية، وليس الخارجية، المجالات السياسية الرئيسية في المنطقة، وبخاصة عندما تضم القيادة الجنوبية وكالات مدنية اميركية تعمل بقيادتها، لتنسيق السياسة في اميركا اللاتينية.

وكان السياق بالنسبة الى الديمقراطيات الناشئة الاخرى، كما في جنوب اروبا، يبعث اكثر على تأكيد الذات على الصعيد المدني. ساعد حلف شمال الاطلسي، وغيره من الشبكات الاطلسية والأوروبية، اسبانيا مساعدة كبرى في هذا الشأن، كما ساعد لاحقا اروبا الشرقية الوسطى. يمكن ان تفعل ذلك شبكات اخرى في افريقيا في ظل الاتحاد الافريقي، وعمليات حفظ السلام التي تقودها الامم المتحدة في اميركا اللاتينية وفي بلدان اخرى. ويتمثل العامل الحاسم في ان يقود هذه العلاقات مسؤولون ديمقراطيون مدنيون في الحكومات وفي المنظمات الدولية.[2]

الشرطة

يشكل امن المواطنين شرطا لا بد منه لممارسة الحقوق الديمقراطية والتمتع بها. وغالبا ما اثبتت القوى التي يتوجب عليها تامين تلك الخدمة ضعفها في الوقاية من الجريمة ومحاربتها كما تبين احيانا انها نفسها منخرطة في الاعمال الجرمية. وورثت الديمقراطيات الجديدة، في الجزء الاكبر منها، قوات شرطة معسكرة او يسيطر عليها العسكر تنتهك حقوق الانسان، وفاسدة احيانا، ويخشاها السكان في كل مكان تقريبا. وشكل نزع الصفة العسكرية عن قوة الشرطة واخضاعها للمسؤولين الديمقراطيين المدنيين من خارج القطاع الدفاعي المهمة الاعظم. والمثل على ذلك تحويل الحرس المدني الاسباني–نزع الصفة العسكرية عنه، وفصله عما تبقى من القوات المسلحة، وخضوعه

---

[11] لدراسة راهنة حول هذه المواضيع راجع:

Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson,., **Who Guards the Guardians and How?**: **Democratic Civil–Military Relations**, (Austrin: University of Texas Press, 2006).

[2] وجد ارتورو سوتومايور في آخر بحث له ان مكاسب المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية تعتمد على المدى الذي يدير فيه المدنيون وبفاعلية الوكالات الحكومية للدول المشاركة، واما اذا كانت القوة المشاركة خاضعة لجيوش لها تاريخ في السيطرة المدنية . .

لوزارة الداخلية–واعادة هيكلة الشرطة في السبعينيات افساحا في المجال امام الشرطة الوطنية الى جانب قوات الشرطة الاقليمية. وواجهت الديمقراطيات الجديدة، التي اعقبت النزاع، التحدي الاكثر تعقيدا والمتمثل في انشاء اجهزة شرطة جديدة من تنظيمات تم تفكيكها، وتجنيد عناصر جديدة، وتطوير هيكليات تنظيمية جديدة. واصبحت الشرطة جزءا لا يمكن الاستغناء عنه من الجهد المتكامل لتطوير الادارة والبيروقراطية –دولة تعمل.[1]

لم تكن اقامة قيادة مدنية للشرطة، وتطوير الآليات المؤسساتية المناسبة لهذه القيادة والسيطرة، بالأمر السهل او السريع. وغالبا ما تضمن الامر التفاوض مع الفاعلين في النظام السابق او مع تنظيمين وقفا على طرفي نقيض في النزاع المسلح. وثابرت الحالات التي اعتبرت ناجحة، مثل السلفادور او جنوب افريقيا، على التحرك في اتجاه الاصلاح بدعم من التنظيمات السياسية والاجتماعية والدولية.[2]

بيد ان المسؤولين الحكوميين اخفقوا في حالات كثيرة في تكريس ما يكفي من الانتباه لقوات النظام العام، واختاروا بدلا من ذلك التركيز على جهود اصلاح الجيش واعادة رسم العلاقات المدنية–العسكرية. وهو ما اثبت انه مرتفع الكلفة، اذ عززت قوات الشرطة استقلاليتها، وفتحت بابا على انتشار عدم الكفاءة وعلى الفساد. فالأرجنتين، على سبيل المثال، التي اعتبرت حالة ناجحة في الاصلاح العسكري، عكست لاحقا مكاسبها الاولى وشرعت تفكر في استخدام الجيش لحفظ النظام العام، بسبب عجزها عن لجم قوة الشرطة الفاسدة التي اخذت تشبه الشرطة في امكنة اخرى، وتثير الخوف في نفوس السكان اكثر مما تثيره في نفوس المجرمين. وتولى الجيش اعمال الشرطة في اميركا اللاتينية، في البرازيل وبوليفيا والمكسيك والبيرو والسلفادور، وفي عدد من بلدان المناطق الاخرى، بما فيها ديمقراطيات اقدم مثل الهند، وفي البيرو اختبأت الشرطة وراء ستار الطغمة العسكرية الفاسدة في ظل فوجيموري لتصبح هي الاخرى فاسدة بشدة وغير فاعلة. وعجزت ايضا قوات الشرطة او(الاجهزة) المعاد تنظيمها، حتى في حالتي السلفادور وجنوب افريقيا الناجحتين، في منع ازدياد الجريمة وانعدام الامن. وتم نزع الصفة العسكرية عن شرطة السلفادور قبل اعادة بنائها، ما ادى الى ازدياد ما اعتبر ((معضلة التسريح)).تسلط هذه المعضلة الضوء، وبخاصة في ديمقراطيات ما بعد النزاع، على كل من ترابط المشاكل في قطاع الامن، والحاجة الى التزامن في تقديم الديمقراطية، والفاعلية في اصلاح القطاع الامني.[3]

وغالبا ما ادى الاخفاق في معالجة المشاكل المبكرة للشرطة وامن المواطن الى قوة شرطة تصعب ادارتها بازدياد، في الوقت الذي ترتفع فيه الجريمة. وساعدت في هذا الاهمال وجهة النظر القائلة بان الجرائم التي تستحق العقاب لها

---

[1] تفاصيل اكثر انظر:

Juan Linz and Alfred Stepan, **Problems of Democratic Transition and Consolidation** : **Southern Europe**, **South America and Post-Communist Europe**, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

[2] الفريد ستيبان، **مرجع سابق، ص** 105.

[3] لتفاصيل اكثر حول الطرق المختلفة لفهم نزع الصفة العسكرية عن الشرطة واوجهها المختلفة، راجع:

Arthur Costa and Matheus Medeiros,"Police demilitarisation : Cops, soldiers and democracy", **conflict , security and Development**, **Vol** 2, **No**. 2 (2002).

علاقة اكبر بالماضي المتسلط اكثر من علاقتها بحقائق الديمقراطيات الجديدة. كما ان منظمات حقوق الانسان التي تعودت الرقابة اكثر مما تعودت العمل مع الحكومة والشرطة، كانت ولا تزال في اماكن عدة، بطيئة جدا في اضافة مسائل امن المواطن واصلاح الشرطة الى اجندتها. اضف الى ذلك ان المسؤولين الحكوميين يختارون احيانا تجاهل الدليل على انتهاكات الشرطة، بما في ذلك التعذيب، في ظل الانظمة الديمقراطية الجديدة. وربما كانوا في ذلك متأثرين بفكرة ان هذه الانظمة ستمنع مثل هذه الانتهاكات بحكم تعريفها تقريبا وليس من خلال الجهود والسياسات.

تواجه الديمقراطيات، الى جانب مسائل نزع الصفة العسكرية والسيطرة، مشاكل في قوات الشرطة، تتمثل في فقدان الفاعلية الناتج عن ضعف رئيسي في التنظيم والتجهيز والتدريب والوسائل والسياسات المتعلقة بالعناصر والتجنيد. وتقع في صلب المسالة طبعا مشاكل الزعامة التي تكبح متابعة السياسات الثابتة والحازمة التي تعاقب على التصرف الخارج عن القانون، وتواجه الفساد بقوة وتؤمن الدعم السياسي والعام والاجتماعي للإصلاح والتحديث. ومن شان مقاربة شاملة ومتوازنة، مثلا، ان تقاوم ضغوط التقارير الاعلامية عن ارتفاع الجريمة التي تحث على تبني اساليب ((اعتماد الشدة)) في اعمال الشرطة او الاجراءات القضائية، ومن شانها ان تتعامى عن تعقيد المشكلة وتؤدي الى نتائج غير فاعلة.[1]

الاستخبارات

تشكل اجهزة الاستخبارات ادوات لا يمكن الاستغناء عنها لاتخاذ مسؤولي الدولة الديمقراطية القرارات الصائبة في المجالات المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي، وبخاصة في ضوء التهديدات العابرة للحدد بما فيها الجريمة الدولية المنظمة والإرهاب. وقد واجهت الديمقراطيات الجديدة مشاكل في هذا المجال لا تختلف كثيرا عن مشاكل القطاعات الامنية في الدول الاخرى. فهي اما ورثت معظم جهاز الاستخبارات عن الانظمة السابقة، فبقي هذا الجهاز ضعيفا وقليل الاستعمال، او قويا ومستقلا عن المسؤولين الديمقراطيين الجدد، واما توجبت اعادة تشكيله من الاساس. كانت اعادة التشكيل او اعادة التنظيم بطيئة في الغالب لان هذا المجال يتطلب مستوى من الخبرة لا يمكن الاستهانة به. وحلت الاستخبارات في المرتبة الاخيرة بعد الانشغال في تحويل العلاقات المدنية–العسكرية والشرطة.

فكك اكثر اجهزة المعلومات تسيسا وقمعا، والتي كانت تابعة للحكام المتسلطين السابقين–ولو بسيطة قليلة او لا سيطرة على السجلات والملفات والعملاء السابقين–الا ان الكثير من الاجهزة الاخرى، مثل تلك الموجودة في القوات المسلحة وفي الشرطة، بقي قائما. وتعلقت القدرة على السيطرة الفاعلة عليها بالإمكانات الفعلية في بسط السيطرة المدنية الديمقراطية على الجيش، وهي سيطرة تميزت بتنوع كبير في الديمقراطيات الجديدة. غير ان هناك

[1] الفريد ستيبان، **مرجع سابق، ص**108.

عموما اجهزة قاومت السيطرة الخارجية. وتتمثل هنا مهمة الحوكمة الديمقراطية الاولى والاكثر تحديا في فرض الطاعة الشديدة، وفي اضفاء الصيغة الشرعية على المسؤولين الديمقراطيين، ومنع الوكالات المتخصصة في الاستخبارات الخارجية، مثل تلك التابعة للجيش، من المغامرة في الشروع في الاستخبار الداخلي.

القيادة والسيطرة:

بدأت الانظمة الجديدة، في مراحل مختلفة اعقبت الديمقراطية، بإنشاء وكالات جديدة، مثل انشاء جنوب افريقيا وكالة الاستخبارات الوطنية في عام 1995 لتحل محل جهاز الاستخبارات الوطني،[1] وقيام تشيلي لخيرا بإنشاء وكالة المعلمات الوطنية. كذلك اعادت البرازيل تنظيم استخباراتها الوطنية من خلال بسط الديمقراطية واضفت عليها الطابع المدني. وبحثت البيرو في اقامة منظومة وطنية. وفي حين يهدف هذا كله الى تحسين قدرة الدولة في مثل هذا القطاع الحساس، تبقى هناك اجهزة استخبارات قوية خارج السيطرة او المجال الفعلي للتنسيق بين الوكالات.

من الضروري هنا ايضا وجود تراتبية لفرض قيادة تضمن الانصياع لقواعد قانونية اضافة الى الفاعلية في مهمة انتاج معلومات مناسبة. ولا توضع السيطرة والقيادة، وبخاصة عندما تتعلق بالاستخبارات، مرة اولى واخيرة بل يجب النظر اليها بصفها عملية مستمرة. وينطبق هذا اكثر على الديمقراطيات الجديدة التي ستستخدم اقساما اعيد بناؤها من القدرة الاستخباراتية للأنظمة السابقة. وستاتي النتيجة هنا من التغييرات في داخل تلك الأجهزة لتتناسب مع الوضع الديمقراطي الجديد. ومن القواعد الجديدة التي وضعتها السلطات الديمقراطية. ويجب على الجهود ان تهدف الى الانصياع الصارم للنظام الدستوري والى التشريعات المحددة الموضوعة لجهاز الاستخبارات. [2]

خطر دولة الاستخبارات

صحيح ان الديمقراطيات الجديدة واجهت صعوبة جمة في انشاء او اعادة تركيب اجهزة الاستخبارات، الا ان الديمقراطيات القديمة تواجه مهمة لا تقل خطورة في ما يتعلق بالقيادة والسيطرة والاشراف على هذه الاجهزة. الواقع هو ان هذه الاجهزة باتت موهوبة في تفادي السيطرة، او في عدم توفير المعلومات التي تطلبها اجهزة الرقابة، وذلك بفعل وجودها الطويل وخبرتها الواسعة والتعقيدات البيروقراطية. وفي خلال التوسع الراهن في استخدام هذه الاجهزة داخليا لمواجهة التهديدات الارهابية، اخفقت القيادة والمراقبة اكثر واثرت في نوعية المعلومات وهددت حريات المواطنين وحقوقهم، مثيرة ما يصفه فيليب هايمن ب((مشكلة الانجراف الى دولة الاستخبارات)). تتراوح مخاطر استخراج المعلومات بوسائل غير شرعية، بما في ذلك التعذيب والتسليم غير القانوني للمهتمين الذي مورس اخيرا، مع الاخفاقات في معالجة المعلومات وتحليلها كما افيد عن ذلك، مثلا، في تقرير مجموعة دراسة العراق.

[1] وكالة الاستخبارات الوطنية (NIA) كانت الاسم السابق لوكالة استخبارات تابعة لحكومة جنوب إفريقيا. حاليا يعرف باسم الفرع المحلي لوكالة أمن الدولة. وهي مسؤولة عن الاستخبارات الداخلية والمضادة داخل جمهورية جنوب إفريقيا. يدير الفرع مدير ، يقدم تقاريره إلى المدير العام لوكالة أمن الدولة. المدير هو أيضا عضو في لجنة التنسيق الوطنية للاستخبارات.(NICOC)

[2] الفريد ستيبان، **مرجع سابق، ص**115.

ويجب على البحث عن الفاعلية في تنظيم الاستخبارات، واصلاحها في الديمقراطيات الجديدة، ان يركز على السيطرة والتنسيق فيما يسمح بدرجات متنوعة من اللامركزية، يبتعد عن الوسائل غير المشرعة التي تقوض جهود تعزيز حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية.[1]

خاتمة للبعد العسكري والشرطة الاستخبارات

اضاءت هذه المراجعة الوجيزة لمشاكل القطاع الامني، التي تتصارع معها الديمقراطيات الجديدة، على مختلف التحديات التي تواجهها بحسب الطرق التي تم فيها بلوغ الديمقراطية. اضافة الى الصعوبات التي تواجه الديمقراطيات القديمة في السياق الامني الجديد. واظهرت المراجعة ايضا المسارات التي اتبعت بحسب حالات النجاح في الاصلاح، والمجالات الكبرى المثيرة للقلق، التي لا تزال تواجه من يستمرون في بذل الجهد الاصلاحي للوصول الى السيطرة الديمقراطية والفاعلية معا. وفي ما يلي بعض الاستنتاجات الرئيسية لهذه المراجعة، وقد عرضت بعبارات قد تصلح كتوجيهات للمستقبل.

على السياسات، في المقام الاول، ان تتبع مقاربة متكاملة تعتبر ان كل عناصر القطاع الامني مترابطة بالضرورة. الا انه على المقاربة المتكاملة والشاملة ان تحافظ على الفصل الصارم بين وظائف الجيش والشرطة والاستخبارات وتبقى مدركة لعلاقتها بالتطورات في مؤسسات اخرى في الدلة وفي المجتمعين السياسي والمدني.

لا يمكن الاستغناء عن الضوابط الداخلية، اضافة الى المحاسبة الخارجية والمراقبة، لتوفير كل من الفاعلية في الاداء والانصياع لحكم القانون. عادت الكتب البيضاء وما شابهها من تقارير بالفائدة في توليد النقاشات الصحية والظرف لضلوع فاعلين مختلفين في المراقبة. لكن يجب في الوقت نفسه على مؤسسات القيادة التنفيذية والسيطرة، اضافة الى تلك المسؤولة عن المراقبة، انشاء فريق مدني من الخبراء يسمح بالتوجيه السياسي الفاعل والمستمر وبالمراقبة. كما ان مؤسسات الابحاث، ضمن القطاع العام وخارجه، ضرورية في هذا المجال، لدعم القيادة والسيطرة والمراقبة. ويجب اشراك منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات حقوق الانسان والدراسات، في النقاش العام حول مسائل الامن والسياسة وفي وظائف المراقبة.

تساعد المشاركة الفاعلة، والانخراط في المنظمات الدولية الرسمية، على التأكيد على القيادة المدنية السياسية وسيطرتها على وكالات القطاع الامني. ويجب على العلاقات العسكرية–العسكرية المباشرة، او غيرها من العلاقات المشابهة التي تقوم بها وكالات اخرى، ان تخضع للرقابة الوثيقة. اما العلاقات الدولية او السياسات التي يقودها العسكر، مثل تلك التي تعتمدها القيادة الجنوبية الامريكية في امريكا اللاتينية، فتتسبب في شكل عام بالأذى.

واخيرا، من شان السياق الثقافي ومجموعة القيم والوضعيات التي تنمو حول القطاع الامني والمجتمع بشكل عام، ان يؤدي دوورا دقيقا على المدى البعيد. ويجب تطوير سياسات محددة لمعالجة ومواجهة الفجوات في القيم والاوضاع

[1] **المرجع نفسه، ص** 116.

بين عناصر وكالات القطاع الامني والمجتمع. ويجب على القيادة والسيطرة على المكونات التربوية في القطاع الامني ان تشكل اولوية بالاشتراك مع الوسائل الاخرى، لردم هذه الفجوة. وفي الحالات التي اعقبت فيها تقارير الحقيقة اقامة الديمقراطية، تم توفير توجيهات مفيدة في التوصيات المتعلقة بالتطبيق، يجب اعتبارها مصدرا لنقاش عام مستمر يؤدي الى تضييق الفجوات الثقافية بين القطاعات الامنية والمجتمع. [1]

[1] **المرجع نفسه، ص** 117.

المبحث الثاني: المدخل السوسيولوجي

تتنوع المتغيرات الاجتماعية التي تسبب تراجع الديمقراطية في كثير من الحالات التي عرفت نكوصا ديمقراطيا كاملا او جزئيا او تراجعا في قيمة الديمقراطية، ومع اختلاف الحالات ، الا ان معظمها يشترك في النقاط التالية.

المطلب الاول: البعد الاجتماعي

ويحتوي مجموعة من المتغيرات والعناصر فيما يلي:

1- انهيار الطبقة الوسطى.

هناك اتجاهان رئيسيان في تعريف الطبقة الوسطى والفئات التي تشملها، الأول يقوده علماء الاجتماع والاقتصاد في الولايات المتحدة والذين يركزون على حجم الاستهلاك ومستويات الدخول، فالدخل يوظَّف كمدخل لتحديد الطبقة الاجتماعية، ومؤشرات الفئات التي تحقق دخلاً يدور حول متوسط دخول الأسر، ولهذه المنهجية، فوائد أهمها القدرة على القياس ومقارنة الشرائح المختلفة لجهة الدخل.

أما الاتجاه الثاني، التي يمكن وصفها بالأوروبية-الماركسية، فهو يأخذ عددا من المتغيرات مثل التعليم، ونوعية العمل، وحجم الأسرة، ونوعية السكن، وطبيعة التنظيمات الاجتماعية، ومستوى الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني. ويعتبر هذا التعريف أكثر شمولاً لكنه يصطدم في الواقع العملي بمشكلة كيفية تصنيف الفئات المختلفة[1].

وهناك اتجاهات أخرى لا تكتفي بالمتغيرات آنفة الذكر، وتركز خاصة على ثقافة تلك الطبقة، والمقصود بالثقافة هنا المنظومة القيمية التي تمثل الإسمنت الذي يجعل من الأفراد مجموعات متلاصقة، حيث تلعب الأخلاق بمعناها العام دورا محوريا. و هي تقريبا ما تحدث عنه المفكر الاجتماعي الألماني ماكس فيبر، كمحرك للتحولات الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة أو حتى المجتمعات النامية. إن انهيار المكون الأخلاقي أو تعرض الغشاء الأخلاقي للتآكل هو ما يؤدي إلى سقوط الطبقة الوسطى من حالتها. الطبقة الوسطى في الغرب هي الأساس، فمنها تصعد الطبقة الحاكمة إلى موقعها الجديد مسلحة بالمنظومة الأخلاقية الحاكمة للطبقة الوسطى، وهذا ما يجعل الحكم رشيدا في الغرب غالبا.

هذا المفهوم للطبقة الوسطى هو ما جعل برهان غليون يؤكد أن الاخفاق العربي الراهن في مجالات عدة ومنها الديمقراطية ليس اخفاق القادة او الايديولوجية السائدة ولكنه اخفاق النظام الاجتماعي برمته: بالطبقات التي يخلقها ويقوم عليها وبالطبقات الشعبية التي يبعدها ويستبعدها.[2]

وهناك من يعتقد أن الطبقة الوسطى لا تساند بالضرورة الديمقراطية من حيث المبدأ، وعلى غرار الجميع، المنتمون

---

[1] – إبراهيم سيف، "الطبقة الوسطى والتحولات في الدول العربية". في:

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45634(29.07.2016)

[2] برهان غليون، **بيان من اجل الديمقراطية** ، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006)، **ص** 171.

لذه الطبقة هم لاعبون لديهم مصالح خاصة، حيث يرغبون في حماية ممتلكاتهم ومناصبهم. وفي بلدان مثل الصين وتايلاند، يشعر قطاع واسع من الطبقة الوسطى بأنه مهدد بمطالب الفقراء بإعادة توزيع الثروات، ومن ثم فهم ينحازون للحكومات الاستبدادية التي تحمي مصالحهم الطبقية. كما أن الديمقراطيات لا تتوافق بالضرورة مع توقعات طبقاتها الوسطى، وإذا ما حدث ذلك فإنها سوف تثير سخطها.

وبالنظر للوقائع الراهنة، يشهد عدد كبير من الدول، بما فيها بعض من الديمقراطيات الراسخة تراجعا ملحوظا في حجم الطبقة الوسطى، التي ظلت تقدم باستمرار على أنها عماد الديمقراطية. ومن الممكن أن يؤدى هذا التراجع فى ظل الضغوط الاقتصادية المستمرة، إلى انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسى وعلى علاقات الدولة والمجتمع معًا، وربما سيعمق ذلك الفجوة الطبقية فنصبح إزاء خلل واضح فى الهرم الاجتماعى بين أقلية تستأثر بالسلطة والثروة وأغلبية مهمشة، وربما يؤدى هذا الوضع إلى استمرار قابلية المجتمع للثورة، وعدم تحقيق الاستقرار السياسى على المدى المتوسط أو البعيد، وسيكون لعدم الاستقرار مؤشراته المتصاعدة المرتبطة بتنامي العنف بأشكاله المتنوعة، سواء كان طائفيا أو سياسيًّا أو حتى طبقيا فى ظل تزايد ضغوط الحياة المعيشية[1].

غير أنه يجب التنبيه في هذا السياق إلى ان الطبقات الوسطى ليست مناصرا حتميا للديمقراطية. يصح هذا تحديدا في وضع لا تزال فيه الطبقات الوسطى تشكل فيه اقلية من السكان، ففتح باب المشاركة السياسية الشاملة تحت هذه الظروف قد يؤدي الى مطالب كبيرة وغير مقبولة لإعادة التوزيع. وفي هذه الحالة، قد تختار الطبقات الوسطى الاصطفاف مع الحكام الاستبداديين الواعدين بالاستقرار وحماية حقوق الملكية.

ويرى بعض الدارسين أن هذه هي حال تايلاند والصين المعاصرتين. فقد تحول النظام السياسي في تايلاند بين عامي 1992و1997من نظام استبدادي عسكري الى مجتمع ديمقراطي مفتوح الى حد معقول، مما مهد الطريق امام صعود السياسي الشعبوي تاكسين شيناواترا. فقد أنشأ تاكسين حزبا سياسيا جماهيريا على اساس البرامج الحكومية لتخفف عبئ الديون وتوفير الرعاية الصحية لسكان الارياف التايلانديين. أما الطبقات الوسطى التي دعمت بقوة الانفتاح الديمقراطي في التسعينات انقلبت على تاكسين ودعمت انقلابا عسكريا ازاحه عن السلطة عام 2006. اتهم تاكسين بالفساد واساءة استخدام السلطة، وكان عليه منذ ذلك التاريخ ممارسة السلطة من المنفى. اصبحت تايلاند فيما بعد مستقطبة بحدة بين مؤيدي تاكسين من جماعة القمصان الحمر، واتباع الطبقات الوسطى من اصحاب القمصان الصفر، ثم شهدت قيام حكومة منتخبة دفعها خارج السلطة انقلاب عسكري آخر عام 2014.

الحال نفسه بالنسبة الى الصين. فبالرغم من التأييد الظاهر للطبقة الوسطى للديمقراطية ودعمها، الا انه لدى سؤالهم عن المحتوى المحدد للديمقراطية، يربطها كثير من المستطلع آراؤهم اما بقدر اكبر من الحريات الشخصية او بحكومة تستجيب لحاجاتهم. ويعتقد كثيرون ان الحكومة الصينية الراهنة توفر لهم هذه الاشياء، لذلك ليس من

[1] المكان نفسه.

المرجح على المدى القصير ان تعبر الطبقة الوسطى الصينية عن دعمها تحولا الى ديمقراطية متعددة الاحزاب وحق انتخاب شامل، مع انه من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات استطلاع دقيقة حول هذا الموضوع.

تشير الحالتان التايلاندية والصينية وكذا الحالات الاروبية في القرن التاسع عشر، الى ان حجم الطبقة الوسطى بالنسبة الى بقية فئات المجتمع متغير بالغ الاهمية في تحديد سلوكها السياسي. حين تشكل الطبقة الوسطى بين 20-30 بالمئة فقط من السكان، قد تقف الى جانب القوى غير الديمقراطية، كونها تخشى نوايا الجماهير الافقر تحتها، والسياسات الشعبوية التي يمكن ان تتبعها. لكن حين تصبح الطبقة الوسطى اكبر فئات المجتمع، يتقلص الخطر. قد تصبح الطبقة الوسطى في الواقع قارة آنذاك على التصويت بنفسها لصالح انواع مختلفة من فوائد الرعاية وتربح من قيام الديمقراطية. لعل ذلك يساعد في تفسير السبب بان الديمقراطية تصبح اكثر استقرارا على مستويات اعلى من معدلات دخل الفرد. نظرا لان حجم الطبقة الوسطى بالنسبة الى الفقراء تتزايد عادة مع ازدياد الثروة، فمجتمعات الطبقة الوسطى، مقابل مجتمعات بطبقة وسطى، تبقى القاعدة الصلبة للديمقراطية.[1]

وقد لاحظ عمرو حمزاوي أن الطبقات الوسطى يحدث أن تعمد إلى تأييد السلطوية والتخلي عن المطالبة بالحقوق والحريات في مراحل التغيير المجتمعي ولحظات الحراك الشعبي. وعلى سبيل المثال، شاركت الطبقة الوسطى المصرية بكثافة في ثورة يناير 2011 وتعاطفت في أعقابها مع الفكرة الديمقراطية التي ربطت بينها وبين بناء نظام سياسي واجتماعي جديد وتحديث مؤسسات الدولة الوطنية وتداول السلطة عبر انتخابات تنافسية، ثم سرعان ما انقلبت على كل ذلك في صيف 2013 وتبنت الانسحاب من الإجراءات الديمقراطية والارتداد إلى حكم الفرد وتماهت مع هيستيريا تبرير المظالم والانتهاكات الواسعة[2].

وقد حدث مثل هذا المشهد في العديد من مجتمعات أمريكا اللاتينية في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وكان انتقال الطبقات الوسطى من المطالبة بالديمقراطية والانتخابات الحرة إلى دعم الانقلابات العسكرية وإلغاء السياسة وقمع المجتمع المدني وسطوة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية سببا رئيسيا في تأخر التحول الديمقراطي في البرازيل والأرجنتين وشيلي وغيرها.

ومن خلال اختياراتها الراهنة، لا تختلف الطبقات الوسطى العربية عن الطبقات الوسطى في بعض المجتمعات الآسيوية كماليزيا وإندونيسيا، وبهما عطل التحول الديمقراطي طويلا بسبب مراوحة المواطنين المنتمين إلى الطبقات الوسطى بين القليل من طلب الحقوق والحريات وسيادة القانون في فترات النمو الاقتصادي وتحسن الخدمات الأساسية والظروف المعيشية وبين ردة إلى البحث عن ديكتاتور محتمل وإلى هجر البرلمانات والحكومات البرلمانية والسلطات القضائية المستقلة باتجاه تأييد حكم الفرد في فترات التراجع الاقتصادي. بل أن الاختيارات المضادة للديمقراطية للطبقات الوسطى العربية تكاد تتطابق مع التفضيلات الراهنة للطبقة الوسطى في تايلاند التي دفعتها

[1] فرانسيس فوكوياما، "النظام السياسي التآكل السياسي"، **مرجع سابق**، ص ص 562- 566.

[2] – عمرو حمزاوي، "بلاد العرب... عن تفضيل الطبقات الوسطى للسلطوية."، **القدس العربي**. (13يناير **2020**). https://bit.ly/3jPSqVG شوهد في (18-06-2020)

الانتصارات الانتخابية المتكررة لقوى حزبية وسياسية تمثل الطبقات الفقيرة والمهمشة والريفية إلى التخلي عن مطالبتها بالديمقراطية وتأييد تدخل مؤقت للجيش في السياسة لعزل رئيس وزراء منتخب (تاكسين شيناوترا) ثم تأييد تدخل آخر في 2014 عطل الحياة البرلمانية وألغى السياسة وجاء إلى الحكم بمجلس عسكري وأحكام عرفية.

وفي هذا الاطار، يصبح السؤال الجوهري هو لماذا تمعن الطبقات الوسطى في تأييد السلطوية والتعاطف مع الانقلاب على الإجراءات الديمقراطية وتتبرع بإسقاط الأمل في صون الحقوق والحريات واحترام سيادة القانون من حساباتها وتتورط في الصمت على المظالم والانتهاكات حين تستنكف التماهي مع هيستيريا التبرير للظلم؟ تتعدد الأسباب. في فترات النمو الاقتصادي وتحسن الخدمات الأساسية والظروف المعيشية، تأتي الطبقات الوسطى إلى المطالبة بالديمقراطية مدفوعة بالرغبة في المشاركة في الشأن العام، وفي ممارسة الاختيار المباشر للحكام ووضعهم تحت مجهر الرقابة والمساءلة والمحاسبة. تأتي إليها محملة بالرغبة في محاربة الفساد الذي دوما ما ترعاه السلطوية، وفي إقرار مبادئ الكرامة الإنسانية والمبادرة الفردية وتكافؤ الفرص والمساواة التي تفتح الآفاق أمام المزيد من الحيوية والمزيد من الحراك الاجتماعي المستمر للمواطنات والمواطنين صعودا وهبوطا. تأتي إليها باحثة عن الحياة في مجتمعات ودول طبيعية.

غير أن الطبقات الوسطى لا تأتي إلى المطالبة بالديمقراطية، وهي عازمة على تحمل الكلفة المرتفعة للتخلص من السلطوية ونخبها التي أبدا لا تخلي أماكنها في الحكم أو تتخلى عن امتيازات الثروة والنفوذ بسهولة. كذلك تغيب عن الطبقات الوسطى طاقات التحمل الجماعي للتداعيات السلبية لمراحل التغيير وللحظات الحراك الشعبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى قضايا الاستقرار، علما بأن مراحل التغيير ولحظات الحراك هذه هي التي عادة ما تمهد للتحول الديمقراطي أو سرعان ما تتبعه. وحين تكتشف الطبقات الوسطى خوفها العميق من الانتصارات الانتخابية المتوقعة أو (حال حدوثها) المتتالية للقوى السياسية التي تمثل الطبقات الفقيرة والمهمشة والمحرومة .كاليسار في أمريكا اللاتينية والأحزاب الشعبوية في آسيا واليمين الديني في البلدان العربية، فإنها تغادر تماما مساحات المطالبة بالديمقراطية وترتد إلى الوراء في تحالف عبثي مع نخب السلطوية التي أرادت إزاحتها في لحظات التعاطف مع الحراك الشعبي وفي استدعاء مريض للحاكم الفرد لكي يخلصها من خوفها[1].

2- الطائفية والديمقراطية

أظهرت دراسة لكابستين وكونفيرس أن التفتت العرقي كان أعلى بكثير في الحالات التي انعكست فيها الديمقراطية عن تلك التي استمرت فيها الحكومات الديمقراطية. وتظهر بيانات الباحثين أن التحول إلى الديمقراطية في البلدان ذات التفتت العرقي أكبر من المتوسط العالمي. هذه النتيجة تتسق مع أعمال باحثين آخرين مثل أندريا وبويكس

[1] - المكان نفسه.

Adsera و Boix، الذين وجدوا أن التشتت العرقي الأكبر يرتبط بعدم الاستقرار في الديمقراطيات.[1]

وبشكل عام، كان الجزء الأكبر من الدراسات في هذا الموضوع ينصب على اثنين من المتغيرات المجتمعية:

المتغير المجتمعي الأول هو الانقسامات، التي تميز بين البلدان ذات الانقسامات الطفيفة (السويد) وتلك التي بها انقسامات اجتماعية عميقة (لبنان). تشير الأدبيات إلى الفرضية القائلة بأن البلدان التي بها انقسامات اجتماعية عميقة أو متوازية ، أو كليهما ، أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من تلك ذات الانقسامات المنخفضة أو الشاملة أو كليهما، حيث تقاطع الانقسامات جعل الديمقراطية أكثر استقرارا، واكثر قبولا على نطاق واسع في الأدبيات. وقد درس كل من دال وهوروفيتز وليبهارت وباول العلاقة بين الانقسامات الاجتماعية والأداء الديمقراطي. ومع ذلك ، فإن الأدبيات تقيم أساسًا أنواع الانقسامات الاجتماعية ، أو عدم وجودها ، التي تؤدي إلى ديمقراطية أكثر استقرارًا ، بينما تهتم دراسات أخرى بدراسة الظاهرة عكسيا من خلال تأثير الانقسامات على انهيار الديمقراطية.

المتغير الثاني هو الاقتصاد المعطل الذي يميز بين الحالات التي تعاني من مشاكل اقتصادية بسيطة (النرويج) وتلك التي تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة (فايمار ألمانيا وعدد كبير من الديمقراطيات في العالم النامي). يقودنا الجزء الأكبر من الأدبيات إلى افتراض أن البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة أو غير المستقرة أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من تلك التي تتمتع باقتصادات مستقرة. وقد فحص بشيفورسكي وآخرون الأداء الاقتصادي (النمو وغياب الأزمات وانخفاض التضخم) واستقرار الديمقراطية. وخلصوا إلى أن الثراء (استمرار الأداء الاقتصادي الإيجابي) يسهم في الاستقرار الديمقراطي. وكان ليبست قد أشار إلى أنه كلما كانت الدولة أكثر تطوراً اقتصاديًا، من خلال مؤشرات التنمية الديمقراطية (الثروة ، والتصنيع ، والتوسع الحضري ، والتعليم)، زاد احتمال استدامتها لنظام ديمقراطي من قبل يقيس. لقد تم تأكيد استنتاج ليبست من قبل العديد من العلماء الذين أجروا تحليلات متعددة المتغيرات. وكان النقاش بين هؤلاء العلماء يتعلق بنوع العلاقة ، وليس وجود مثل هذه العلاقة.

المتغير المجتمعي الثالث: التاريخ غير المرغوب او غير المناسب، هو في الواقع مجموعة من المتغيرات، تشمل الخلفية الديمقراطية للنظام على أساس تجربته التاريخية، وثقافته السياسية ، ودرجة تطور مجتمعه المدني. والافتراض العام هنا أن البلدان ذات الخلفيات التاريخية غير الديمقراطية أو المختلطة (بيرو وتركيا) أكثر عرضة للانهيار الديمقراطي من تلك ذات الخلفيات المجتمعية التاريخية والثقافية والمدنية (سويسرا).

وقد استنتج هنتنغتون أيضًا العلاقة بين الثقافة والديمقراطية. ومع ذلك ، فإن عمله ، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الأدبيات في هذا المجال، يتعلق بالشروط الثقافية اللازمة لإقامة الديمقراطية وليس الاستقرار أو الانهيار الديمقراطي. في حين خلص إنغلهارت إلى أن هناك علاقة بين الطابع الثقافي للمجتمع والميل إلى اعتماد المؤسسات الديمقراطية. ويقول ديسكين أن "التاريخ المواتي"، بمعنى تطور المجتمع المدني، كما يتضح من دور حركة المعارضة في

[1]-Ethan B. Kapstein, Nathan Converse, **The Fate of Young Democracies**. (Cambridge University Press 2008).

بولندا والمساهمة الفريدة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، كان عاملا رئيسيا وراء ثورة 1989 في أوروبا الشرقية.[1]
إن الانتقال الكامل إلى الديمقراطية يستدعي الانتقال إلى نقطة ارتكاز جديدة، أطر تفكير مختلفة تعطي لفكرة الدولة والعلاقة بين السلطة والمجتمع منطقا مختلفا، يحول دون دخول المجتمع في منزلقات تقسيمية وصراعات دينية، أخطر من ثقل الاستبداد والفساد السابقين. وهذا مرهون لا بقابلية جيل خاص، بل بقابلية المجتمع نفسه في الاستجابة لهذا الجيل، بأن يعدل منظومات ولاءاته، وأطر تضامناته الخاصة والعامة، ليكبح بها جماح العصبيات الخاصة، التي أصبحت بعد سقوط النظام بلا رقيب ولا رادع، وتنزع إلى تحويل المجال السياسي العام ساحة صراع وغلبة، لا ساحة تداول وشراكة.

إزاحة المركز السياسي بشكله المعهود، وضع المجتمع وجها لوجه أمام نفسه،ليدرك التشوهات التي لحقت ببنيته السياسية، وقد تجلى ذلك في نتائج انتخابات ما بعد الانتقال متعدد الصور للديمقراطية، كما حصل في الجزائر ومصر والعراق، التي كشفت عن الأرضية المجتمعية الصعبة والمعقدة التي تتحرك فوقها عملية التحول الديمقراطي[2]، وأزاحت الغطاء عن مشهد مجتمعي يحمل ذاكرة ديمقراطية ضعيفة، ومتخم بالتصورات الدينية ذات الصبغة الطائفية، التي تكاد تحصر الموقف السياسي بنصرة وسيادة الدين–الطائفة والداعين إليها. بل إن عدم تمثل نخب الثورة الجديدة في البرلمانات الجديدة، خلق مخاوف جدية من إمكانية التفاف القوى التقليدية والطائفية وقدرتها على إجهاض المسار الديمقراطي في بداياته الأولى بأدوات ديمقراطية شكلية[3].

وقد بين برهان غليون أن إزالة رأس السلطة وتغيير النظام، لا يعني أن المجتمع، بأطر تضامنه الداخلية ونظم ولاءاته العميقة، أصبح قابلا لأن يتغير، أو مستعدا لاحتضان منطلقات التغيير السياسي والثقافي والمجتمعي التي تحملها عملية الانتقال إلى الديمقراطية. فمخلفات النظام القديم، هي موروثات بنيوية، لا تنحصر بشخص الحاكم وشكل الحكم، بل تطال تكوين المجتمع والأشكال التضامنية المعبرة عنه ونظام توزيع الموارد فيه، وهي موروثات لا يمكن استبدالها بسهولة، ولديها قدرة مقاومة عنيدة لأي تغيير، نتيجة استحواذها على شبكة مصالح، وإنشائها لنظام عقائدي تشريعي وقيمي يحميها من أي طارئ مستجد. هذا بالإضافة إلى قدرتها على تجديد نفسها من دون أن تتغير بشكل جذري .بل إن هذا الموروثات، قد أصبحت أرضية ومحددا لأي تكوين دولتي جديد، لا يضيرها إزاحة نظام أو حاكم واستبداله بآخر، طالما أن سقوف الولاء ومبادئ التوزيع ومرجعيات الأمر محفوظة ومصانة.

وقد أدت إزاحة النظام السياسي ذي الطبيعة السلطانية إلى ترك المجتمع مكشوفا في العراء وعرضة للتشتت، بحكم خلوه من نظام سياسي، يحوي كتلا سياسية وسيطة عابرة للولاءات الخاصة، وتقوم على أيديولوجيا وطنية عامة متحررة من الثقافات الفرعية. وهو ما جعل التضامنات البدائية أو المجتمعات الأهلية تتصدر واجهة القوى

[1] Abraham Diskin, Hanna Diskin, And Reuven Hazan , **Op**. **Cit**, **P** 293.

[2]– أنظر: حسنين توفيق ابراهيم، "التطور الديمقراطى فى الوطن العربى: قضايا وإشكاليات". **السياسة الدولية**. في:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219962&eid=4199

[3]انظر: غسان سلامة (محرر)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي /الاسلامي**. (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى، 1995)، ص ص 17–22.

السياسية، وتصير محلاً للاستقطاب والاصطفاف الشعبيين، ومحددا للخطاب وبرنامج النقاش السياسي القادمين. وهي تضامنات ليست شيئا أضيف إلى لمجتمع أو فرض عليه من خارجه، أو واقعا إكراهيا يتململ منه الفرد ويسعى جاهدا للتحرر من إملاءاته، بقدر ما هي ثمرة انتماء عصبوي إلى جماعة ذات معتقد ديني أو مذهبي، لم يملك المجتمع سواها في مواجهة الحكم السلطاني، وكانت لفترة طويلة ملاذ الفرد النهائية ومجاله السياسي الوحيد، بعد أن عطَّلت السلطة ساحات النقاش العام وأحكمت إغلاق قنوات الاتصال بين الحاكم والمجتمع. ما جعل هذه التضامنات صورة متحدات المجتمع الوحيدة، وثقافته السياسية التي يحدد بها منطلقات تنظيم المجتمع وإدارة موارده، لتصبح هذه التضامنات أمراً ثابتاً وراسخاً في المجتمع بعد أن يتغير فيه كل شيء، وتكتسب مع الزمن دينامية خاصة بها للتأقلم مع أي ترتيب سياسي، مع قطع النظر عن أيديولوجيا الدولة التي يحملها هذا الترتيب[1].

هذا يعني أن الطائفة أقل من المجتمع وأكثر من الفرد، ولا بد لها من جامع يجمعها يميزها عن غيرها من الجماعات ويخلق حيزها الخاص والمستقل داخل المجتمع الأوسع. فالطائفة تحمل في ثناياها معنى التقسيم والفرز داخل المجتمع لتتميز في داخله الجماعات ذات الثقافة الخاصة والعصبية الجامعة.

من هنا تبرز الطائفة بصفتها وحدة تضامنية تلي بنية الدولة، والشكل المباشر الذي يطفو إلى السطح ويستعيد حيويته وفاعليته ودوره المحدد لأي انتظام سياسي قادم، عقب تزعزع بنية الدولة أو اهتزاز النظام وغياب الرمز الحاكم[2]. وهي الصورة المتوقعة في مشهد الثورات العربية الأخيرة، التي لا تشكل مفاجأة لنا، بقدر ما تخلق فينا مخاوف من أن توقع المجتمع في منزلقات صراعاتها، وتطبع المجال السياسي العام بطابعها بعد أن تحوله من ساحة جامعة وشراكة، إلى ساحة قهر وغلبة للإرادات، ومنبراً للتنافس والتمايز الثقافي، توظف فيهما جميع أسلحة الدمار المقدس.

ورغم أن الدولة الوطنية في جل البلدان العربية منذ نشأتها كانت تهدف إلى تقويض البنيات التقليدية، فإن هذه البنيات الإثنية والقبلية لم تمت حتى و إن تم إعلان زوالها بسرعة. فهي إما تأقلمت مع نظام الدولة الوطنية المركزية أو كُبِتت وبقيت فاعلة في الخفاء. ليتم تفعيلها أحيانا من طرف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من أجل خدمة مصالحهم سواء في مواجهة الدولة أو في خدمتها، وأحيانا تقوم الدولة نفسها بإعادة إحياء واستعمال القبيلة كأداة في وجه معارضيها أو ضد أي تغيير في غير صالحها. وحضور الإثنيات لا يعني بالنسبة لنا نكوصًا أو تعبيرًا عن ضعف الوعي السياسي في المجتمع المعني .هذا التفسير السائد في تأويل هذه الظاهرة يرتكز على كون المجتمع لم يعرف بعدُ تطورًا في بنياته السياسية والاقتصادية تمكنه من الوصول إلى نسج علاقات أفقية تحددها المصالح السياسية والاقتصادية ويتحكم في تحالفاتها علاقات تتجاوز رابطة الدم والقرابة التي تميز المجتمعات التقليدية[3].

2- أنظر: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات**. 'بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

[2]- انظر: عبد النور بن عنتر، «**إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي**». في: ابتسام الكتبي (وآخرون): **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**. (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص65.

[3]- رحال بوبريك، " الاقليات الاثنية في زمن الانتقال الديمقراطي". في:

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124122841440101.html
(04.12.2017)

استدعت النخب السياسية في دول الربيع العربي، بمختلف انتماءاتها وخلفياتها الأيديولوجية، مخزون خلافاتها وانقساماتها التي سادت فى مرحلة ما قبل الثورات، من أجل تصفية بعضها، وليس لبناء قواسم مشتركة، يمكن، على أساسها، عبور مرحلة التحول الديمقراطي بأقل الخسائر. بل على العكس جرى استنفار كل الخلافات الكامنة، وبدا كل طرف حريصاً على تحقيق مكاسب سياسية فى مرمى خصومه، أكثر من حرصه على تحقيق مصلحة المجتمع، من خلال رؤى توافقية تجمع ولا تفرّق.

وفي سورية، وقعت الثورة في مأزق الصراع الأهلي الهوياتي بين سنة وشيعة، وعرب وأكراد، وعلمانيين ومتشددين، وذلك بعد أن بدأت ثورةً ضد طغيان النظام السوري. الآن، تبدو الفسيفساء السورية مرآة عاكسة لحالة الانقسام الهوياتي والأيديولوجي، أفقيّاً وعموديّاً، وهو ما يجعل إمكانية بناء مجتمع متماسك ومتصالح مستقبلاً ضرباً من الخيال.

3- الهوية والانهيار الديمقراطي:

تخبرنا أدبيات التحول الديمقراطي أن ثمة ثلاثة أسباب رئيسية، تقف وراء فشل عمليات التحول، أولها الانقسامات العرقية والإثنية والدينية، خصوصاً في ظل وجود جماعات ومليشيات مسلحة متوازنة، أو قريبة في القوة والعتاد، بحيث تدخل البلاد في دوامة حرب أهلية، من دون قدرة طرف واحد على حسم الصراع لصالحه، وذلك مثلما كانت الحال فى معظم البلدان الأفريقية طوال العقود الثلاثة الماضية. وثانيها تتعلق بالتدهور الاقتصادي الحاد وضعف قدرة النظم الجديدة (نظم ما بعد الثورات) على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، يمكنها أن تجعل الناس تؤمن بالثورة، وبجدواها، وترفض العودة إلى الوضع القديم، وذلك مثلما حدث في بعض دول أميركا اللاتينية التي شهدت ثورات فاشلة، وسرعان ما عادت للأنظمة السلطوية .أما ثالثها فيتعلق بالانقسامات الأيديولوجية والهوياتية الحادة التي تؤدي إلى انقسام المجتمع أفقيّاً، وتقلل من إمكانية وجود قواسم مشتركة بين القوى السياسية المتصارعة.

وإذا كانت الديمقراطية، فكرة وأداة، تمثل المخرج الملائم لحسم الصراعات بطريقة سلمية، فإن أخطر ما تواجهها هي صراعات الهوية، والتي تعد بمثابة "فيروس"، يقتل كل إمكانات التوافق بين القوى المختلفة، سياسيا وأيديولوجيا. وتبدو المشكلة الأساسية، هنا، ليست في الانتماء الأيديولوجي أو الهوياتي، وإنما في جعله محور الصراع وقبلته، بحيث يتم "تصفيره" وفق منطق "إما نحن أو هم"[1].

ان الانتخابات في مجتمعات منقسمة بشدة عبارة عن احصاء يقيس عدد السكان في كل جانب، لأن الناس يصوتون عادة لجماعتهم، وقليل جدا منهم يرون الانتخابات من منطق آخر وليس وسيلة لتعزيز مصالح

[1] خليل العناني، "صراعات الهوية وفشل التحول الديمقراطي" ، في:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/22741e49-23ea-48fb-93ac-95677ead175b#sthash.FCZi2Zzj.dpuf .**26نوفمبر2014**

الجماعة الاثنية والدينية والمناطقية، بغض النظر عما تستند اليه هذه المصالح. فغالبا ما توحد اغنياء وفقراء الدروز، او الشيعة المسلمون، أو الصرب، أو الجنوبيون البيض في الولايات المتحدة في مواجهة "الآخر"، أي أولئك الذين ينتمون الى هويات مختلفة.[1]

وفي حال كانت الطبقة الاقتصادية مرتبطة بشدة بالهوية الثقافية، يصبح من الصعب جدا حل الخلافات بصيغ مساومة ديمقراطية. اضافة الى ذلك لا تدوس الطبقة الاقتصادية على اشكال الهوية الثقافية او الاشكال التي تستند الى صلة القرابة، ولكن الامر يجري بصورة معكوسة. فقد تنتج الثقافات جزئيا من خلافات اقتصادية قديمة بين الجماعات او المجتمعات، وقد تأتي في مرحلة ما بشكل خاص من "أساليب الانتاج" حسب التعبير الماركسي، ولكن حالما تصبح الاساس لهويات قوية للجماعة، فإنها تتبع حياة خاصة بها. ولهذا السبب تميل المحاولات الماركسية للتعامل مع الاختلافات الاثنية والقومية، على ان جميع الهويات غير الطبقية القوية هي امثلة بسيطة للوعي الزائف، او انها تستند في الحقيقة الى طبقة اقتصادية.

وحالما تصل مجموعة اثنية الى السلطة، فانها تميل الى اقصاء المجموعات الاثنية الاخرى، ويبدو الوفاق مستحيلا، اذ يمكن ان يساوم المرء على القضايا المادية مثل السكن، المستشفيات، المنح، ولكن كيف يمكن ان يقسم الخلافات حول الدين القومي؟ فسرعان ما تنزلق المنافسة السياسية المنقسمة بشدة الى ممارسة العنف، وغالبا ما وجهت حراكات المعارضة، والتمردات المسلحة، والانقلابات العسكرية ضد الانظمة التي ترتكز على الاثنية، والتي وصل عدد منها الى السلطة عن طريق الانتخابات.[2]

ان ظاهرة "الفائزين غير الديمقراطيين" تشكل معضلة كبيرة. فهي تؤدي الى تفاقم الصراع الاثني بدلا من المساعدة على الحد منه. فيحدث دائما عدم التلاحم بين التكوين الطائفي او الاثني والاقتصادي للمجالس التشريعية الوطنية، وبين الجماهير الشعبية. فالبرلمانات الوطنية في جميع انحاء العالم تميل الى ان تكون هيئات تفتقر نسبيا الى وجود النساء والأقليات فيها، فضلا عن وجود اشخاص ينتمون الى طبقات اقتصادية ادنى. ويعتبر هذا التعارض اكبر تحد للديمقراطيات الحديثة في العالم النامي خاصة، مما هو عليه في الديمقراطيات الراسخة في الغرب [3]

ويعتبر كثير من المراقبين هذا الامر بمثابة مشكلة، لانهم يرون وجود صلة بين التمثيل الوصفي(حقيقة ان يشترك الممثل المنتخب بسمات ديمغرافية اساسية مثل الاثنية مع افراد الدائرة الانتخابية) وبين التمثيل الموضوعي (قدرة الممثلين على اتباع سياسات تتوافق مع مصالح الجماعات الاجتماعية التي تمثلها).

ان عدم قدرة النساء او الأقليات على الفوز بانتخابات البرلمانات الوطنية بأعداد لا بأس بها، يمكن ان يكون له عدد من الدلالات الوخيمة على سلامة الديمقراطية. أولا هناك تأثير رمزي وقوي، فالشرعية هنا تكون منقوصة لأن جماعات اجتماعية رئيسية لا تشعر أنها مندمجة تماما في العملية الديمقراطية. وثانيا، وخصوصا بالنسبة

---

[1] (زولتان باراني، روبرت موزر، **مرجع سابق،ص** 149.

[2] انظر حول ازمة الطبقية في امريكا :

فرانسيس فوكوياما،" القبلية الجديدة والتقوقع على هوية «متجانسة»... وأزمة الديموقراطيّة"، (4سبتمبر 2018)، في: https://bit.ly/2TQ6vYq

[3] **انظر موقع "بارلين" الالكتورني للاتحاد البرلماني الدولي.**

الى الاقليات الاثنية، فان اخفاق الحصول على تمثيل برلماني قد يؤدي الى نشوء نشاط سياسي معاد للنظام الى درجة قد يصل معها الى حد الانفصال الذي يمكن ان يهدد بقاء الدولة ذاتها. ثالثا، قد تكون نوعية السياسة العامة منقوصة لان اصوات الجماعات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا غير ممثلة في النقاش البرلماني. [1]

بيد أن خطر التكوينات الطائفية في المرحلة الراهنة، يتجلى في محاصرتها للفرد ومصادرة فرديته الحرة التي يستعين بها لممارسة مواطنته عبر انخراطه الطوعي والحر في تضامنات طوعية تشكل بمجموعها ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني.

من هنا نلمس أهمية بناء المجتمع المدني، الذي يبدأ بالتضامنات الطوعية العابرة للطوائف، ويعني بشكل من الأشكال إعادة بناء المجتمع لنفسه، بصفته سبيلاً وحيداً ليستعيد به الفرد فرديته بمعزل عن انتماءه الثقافي الخاص، ويوسع له حيز تحققه ومجال تعبيره .إنه الطريق الحصري الذي يعيد الفرد إلى حضن الدولة بعدما اغترب عنها وانزوى في بداوة التعصب وكهف العشيرة، بل ويلغي كل هوامش اللادولة بعد أن يرسم حدود الدولة ويضبط أدائها ويضيق هامشها[2].

المطلب الثاني: البعد السوسيو اقتصادي

ويظهر هذا البعد خاصة في عنصر اللامساواة الاقتصادية وتاثيرها على تراجع الديمقراطية.

1- عدم المساواة والتراجع الديمقراطي:

منذ سنوات عدة، وخصوصا بعد ازمة العام 2008 المالية، اصبحت اللامساواة او التفاوتات مجددا موضوعا راهنا، وتنشر المنظمات غير الحكومية كل عام ارقاما مثيرة للقلق. تشهد على تعميق الهوة بين الاثرياء المفرطي الغنى، الذين ما عادوا يعرفون كيف ينفقون ثرواتهم الهائلة، والفقراء الذين ما فتئوا يظهرون متكاثري التعداد متعاظمي الهشاشة. وهكذا من اثينا الى نيويورك، ومن مدريد الى هونغ كونغ لازالت الحركات الشعبية التي تضع الكفاح ضد "اللامساواة او "التفاوتات" في قلب برنامجها، تتكاثر وتزداد اهمية.[3]

ان تعميم اقتصاد السوق على العالم يترجم في دفع الاخلال بالتوازن بين الطبقات الى حده الاقصى. فعلى الرغم من انتاج العالم من المواد الغذائية الاساسية يمثل اكثر من 110% من الاحتياجات العالمية، فان ثلاثين مليونا من

---

[1] زولتان باراني، روبرت موزر، **مرجع سابق، ص**213.

[2] – وجيه قانصو، "مخاطر الانحراف الطائفي على الثورات العربية". في:

http://www.islammoasser.org/ArticlePage.aspx?id=1078#_ftn49.

.(**25.04.2017**)

[3] برتران بادي ودومينيك فيدال، **عالم اللامساواة: اوضاع العالم 2016**، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي).ص 353.

البشر يموتون جوعا كل سنة، واكثر من 800مليون منهم يعانون سوء التغذية.

وفي العام 1960، كان 20% من اغنى اغنياء العالم، يملكون مدخولا يفوق ثلاثين مرة العشرين بالمئة من افقر فقراء العالم. غير ان الوضع مالبث ان تفاقم، عوضا عن تحسنه. اذ بات مدخول الاغنياء في العالم اليوم، يوازي اثني وثمانين ضعف مدخول الفقراء في العالم، بدلا من الثلاثين ضعفا السالفة.

اما البنى التابعة للدولة، شان البنى التقليدية، فقد بات قاب قوسين او ادنى من الامحاء، وعلى نحو كارثي. حيث نجد ان السلطات اضحت تنسحب او تطرد من الاراضي الخارجة عن القانون، واذا بمخاطر جديدة تحتل صدارة المشهد: ارهابوية مفرطة، عصبيات دينية او عرقية، ازدياد حجم الاسلحة النووية، تعاظم الجريمة المنظمة، واتساع شبكات المافيا، وتنامي الاختلاسات المصرفية، واتساع مجالات هروب الاستثمارات الضخمة، والفساد المستشري، واتساع نطاق الاوبئة الجديدة...الخ

وفي حين تنتصر الديمقراطية والحرية، ظاهريا، في بلد بدا متخلصا من اعتى الانظمة الاستبدادية، تعود نزعات فرض الرقابة والتلاعبات بالراي العام وبالانتخابات، الى البروز في اشكال شتى، عودة قوية ومفارقة في آن واحد. وفي العصر الجديد من الاستيلاب، عصر الانترنيت والثقافة المعولمة والاتصالات الكونية، اضحت تقنيات الاعلام والمعلوماتية تؤدي، اكثر من اي وقت مضى، دورا رئيسيا في قمع الحريات والديمقراطية.[1]

2- عدم المساواة والرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات

إن قدرة الحكومات على النهوض بوظائفها الرئيسية وتوفر الخدمات الأساسية أمر بالغ الأهمية في صمود الديمقراطية .فالمواطنون يقيمون نوعية الديمقراطية بناء على قدرة الدولة على تقديم السلع العامة ورعاية التنمية والازدهار .أما الخدمات، التي تشمل المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وشبكات الرعاية الاجتماعية واستحداث الوظائف والأمن والوصول إلى العدالة، فتشكل روابط واضحة وملموسة بن الدولة والسكان .ويعمل الفشل في تقديم تلك الخدمات على تقويض شرعية مؤسسات الدولة وكذلك التأييد للحكم الديمقراطي.

إن عدم المساواة والإقصاء متعدد الأبعاد الذي تولده، يحرف الرعاية الاجتماعية إلى أولئك الذين يستفيدون من الخدمات المقدمة .ويخلق فوارق اجتماعية هائلة بن مختلف الفئات، على الرغم من تقاربها في المساحات الجغرافية المشركة، مما يقوض آفاق التفاعل الموضوعي والتجارب المشركة .وينتج عن ذلك أنظمة مبعثرة للتوزيع والعدالة الاجتماعية لا تقدم الخدمات الجيدة إلا لمن يستطيع تسديد ثمنها[2] وغالباً ما تختار النخب الاستغناء عن الخدمات العامة :فهي تبني مدارسها ومستشفياتها الخاصة، وتعيش في أحياء سكنية محاطة بأسوار، أما الفقراء والمهمشون،

---

[1] اينياسو رامونيه، **حروب القرن الواحد والعشرين: مخاوف ومخاطر جديدة**، ترجمة انطوان ابوزيد،(دار التنوير للطباعة والنشر، 2007)، ص ص 13-15

[2] انظر: باز آراوكو وآخرون، **الفساد والمشاركة السياسية :تحليل متعدد المستويات** ، 2014

Arkhede Olsson, S., **Corruption and Political Participation**: **A Multilevel Analysis**, (Gothenburg: Quality of Government Institute, 2014),

http://**qog**.**pol**.**gu**.**se**/ **digitalAssets**/**1551**/**1551580_2014_12_arkhede-olsson**.**pdf**>

فغالباً ما يفتقرون إلى الخدمات الأساسية والحماية والعدالة .وتظل قدرة الأنظمة الديمقراطية على تقديم أداء جيد، اقتصادياً واجتماعياً، قدرة غير منسجمة في أفضل أحوالها[1]

3- عدم المساواة والتلاحم الاجتماعي

على الرغم من أن عمليات الانتقال إلى الديمقراطية جرت في أوضاع متنوعة بغض النظر عن مستويات التنمية الاقتصادية، هناك توافق متنام حول وجود مستوى معين من الرخاء المطلوب لضمان استدامة الديمقراطية وصمودها [2]، ومع ذلك، فقد لا يكون مستوى الرخاء هو المعضلة، بل طريقة تقاسم الثروة والرخاء بين السكان، التي تؤثر أكثر على توفر الظروف المواتية لصمود الديمقراطية. فعدم المساواة يغذي الاستقطاب الاجتماعي ويقلص الوسط المعتدل الحيوي للمجتمعات .كما يحرف الصوت السياسي والتمثيل السياسي نحو أصحاب الموارد والسلطة.

ويؤدي ذلك إلى توليد وإدامة وضع تتمتع فيه النخب بنفوذ واسع على السياسات وعمليات صنع القرار، التي تحدد بدورها آفاق البلاد في التنمية ومدى تقدمية وعدالة سياساتها، بما فيها المجالات الحيوية لأداء الدولة وتقديم خدماتها الاجتماعية .وعلى المدى الطويل، قد ينجم عن عدم المساواة اختلالات في الصوت والتمثيل والفرص والوصول إلى الخدمات بحيث تحرم شرائح من السكان وتقوض الثقة بالديمقراطية وتأييدها.

إن قدرة الديمقراطيات على الصمود تتعزز بشكل أفضل حين يرتبط مواطنوها بأواصر الثقة ومبادئ المعاملة بالمثل فيما بينهم ومع الدولة. وينبغي أن تكون مثل تلك الروابط متعددة ومتداخلة ومتقاطعة، ولا تقوم على هويات ضيقة تربط الناس تبعاً لعامل رئيسي واحد كالقرابة أو العائلة أو الديانة أو الطبقة وتتضح صحة ذلك بوجه خاص عندما تتصدع العلاقات بين المواطنين بفعل النزاعات وأعمال العنف.

4- عدم المساواة والصوت السياسي والتمثيل

تتحول المجتمعات، التي تتصف بعدم مساواة متجذرة ومتداخلة، إلى متصدعة ومستقطبة، مما يزيد صعوبة التوافق السياسي حول السياسات الاجتماعية وإعادة التوزيع وضمان الاحتكام للعدالة .وفي بلدان متنوعة مثل كولومبيا والفلبين وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة، سمحت أوجه عدم المساواة والتفاوت في الوصول والفرص والسلطة بتمكن النخب من فرض نفوذ غير تناسبي على الحكومة .ومن خلال الهيمنة على السياسات والفساد وضخ المال السياسي غير الخاضع للتدقيق، تمكن بعض الأثرياء في هذه البلدان من توظيف مواردهم لتطويع القوانين لصالحهم وإضعاف دور المحاكم وانتهاك الحقوق وشراء مواقف السياسيين والأحزاب السياسية وترهيب وسائل الإعلام أو

---

[1] . المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **الحالة العالمية للديمقراطية 2017: استكشاف صمود الديمقراطية، ص** 32.

[2] انظر: روشا مينوكال، "تحليل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية" في:

Rocha Menocal, A., **Analysing the relationship between democracy and development**,(Commonwealth Good Governance 2011/2012) ,In: **http**://**www**.**commonwealthgovernance**.**org/assets/uploads/2014/04/GG11-Analysing-the-relationship- between-democracy-and development**.**pdf**.

السيطرة عليها والاستخفاف بالدساتير والعقود[1] ويقوض ذلك أيضاً مصالح البلاد وقدرتها على توفير خدمات جيدة في قطاعات التعليم والصحة والأمن وغيرها من الخدمات الأساسية[2].

وقد ساهم تعميق عدم المساواة، الذي تفاقم بفعل الصدمة والخلخلة التي نجمت عن الأزمة المالية في عامي 2007و 2008 ، في خيبة أمل واسعة الانتشار تجاه عمل الأنظمة السياسية في ديمقراطيات أكثر عراقة .وكما أظهرت حركات على امتداد الطيف السياسي، من حزب الشاي في الولايات المتحدة وحركات' احتلوا 'التي ظهرت في بلدان مختلفة والحركات الشعبوية المناهضة للأوروبيين في المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا، هناك عدم رضا عميق عن نوعية التمثيل .وتنبثق هذه المشاعر عن تخوف من أن الأصوات ليست متساوية وأن المؤسسة السياسية والاقتصادية تديم سيطرة نخب فقدت صلتها بالشعب[3]

5- عدم المساواة وشرعية المؤسسات السياسية

يفرض ارتفاع مستوى عدم المساواة ضغوطاً كبرة على الحكم في النظام الديمقراطي بسبب تقويض شرعية مؤسسات الدولة وتتهدد هذه الشرعية إذا كانت سياسات الدولة متحيزة وإقصائية .ويقع ذلك عندما تقصرّ سلطات الدولة في مراعاة حقوق الإنسان وحمايتها وتطبيقها، أو في التمسك بسيادة القانون بإنصاف على الجميع، أو عندما تقصى شرائح كبرة من السكان عن السلطة وعن صنع القرار .وبدوره، يحرم الافتقار إلى الشرعية المؤسسات من' منظومة المناعة 'اللازمة لإثبات صمودها بمرور الوقت وفي توجيه التحديات والنزاعات توجيها سلمياً. [4] وتظهر البحوث أن ارتفاع مستوى عدم المساواة يقلل على الدوام من تأييد المواطنين للديمقراطية عموما[5] وعلى الرغم من التقدم الديمقراطي الملحوظ، وخصوصاً في مجال الانتخابات، يتولد عن عدم المساواة حس من الإحباط العام الجماعي تجاه ما تستطيع الديمقراطية تحقيقه وتجاه ما يمكن إنجازه من خلال المؤسسات والإجراءات السياسية الرسمية .فالشباب حول العالم يشعرون بخيبة أمل من نمط العمل السياسي السائد وبغبن في السياسة العامة والأرجح أن جيل الألفية أقل اهتماماً من الفئات الأكبر سناً بالسياسات الانتخابية والتصويت في

---

[1] انظر: ليفن-فالدمان ، **كيف يقوض انعدام المساواة الديمقراطية** 2016في:

Levin-Waldman, O, "How inequality undermines democracy ",(International Relations 2016)
, **http**://**www**.**e-ir**.**info**/**2016**/**12**/**10**/**how-inequality-undermines- democracy**/

[2] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الحالة العالمية للديمقراطية 2017"، **مرجع سابق، ص**33.

[3] تفاصيل اكثر انظر الى: غيرشمان ،" الديمقراطية والديمقراطيات في أزمة"،2016 في:

Gershman, C,"Democracy and democracies in crisis", **World Affairs**, 2016,
http://**www**.**worldaffairsjournal**.**org**/**article**/**democracy-and-democracies-crisis**

[4] —, **World Development Report 2011**: "Conflict, Security, and Development "(Washington, DC: World Bank, 2011),
https://**openknowledge**.**worldbank**.**org**/ **handle**/**10986**/**4389**.

[5] عد الى:كريكهاوس، ''عدم المساواة الاقتصادية والتأييد الديمقراطي " ،2014، في:

Krieckhaus, J., Son, B., Bellinger, N. M. and Wells, J. M., "Economic inequality and democratic support, " **The Journal of Politics**, Vol 76, N1 (2014), **pp**. 139–51

الانتخابات الوطنية. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الشباب غير مبالين[1].

فالاحتجاجات والمظاهرات أصبحت متنفساً مهماً في التعبير عن الموقف السياسي .وكانت فئة الشباب في طليعة اكثر من الحركات السياسية الناشئة، التي انصب اهتمام عدد كبير منها على عدم المساواة .فمن حركات ('احتلوا ' Occupy) (إلى حركة' الساخطينIndignados) في إسبانيا إلى حركة" أنا المناصر رقم132" في المكسيك، أطلق الشباب انتقادات مدوية للمؤسسة السياسية[2]. ويدفع عدم تحسن أوضاع الفقراء، حتى في البلدان التي شهدت نمواً اقتصادياً، إلى بروز أو عودة الشعبوية والقومية والخطاب المناهض للمهاجرين في كثر من الديمقراطيات القائمة والناشئة(كالفلبين وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، على التوالي) وبينما تسهم عوامل كثيرة في صعود الشعبوية، بما فيها رهاب الأجانب، و'الخوف من الاختلاف والتغير الاجتماعي، يبقى ثمة تداخل مهم بين العمل السياسي على صعيد الطبقات والهوية على ما يبدو.

6- عدم المساواة والعنف والنزاع المسلح

يشكل عدم المساواة دافعاً رئيسياً للاستقطاب الاجتماعي والنزاع المسلح .فالإقصاء الاجتماعي والنماذج المتجذرة من عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تغذيه، عوامل حاسمة ترتبط بالعنف[3] ويرجح أن يتزعزع الاستقرار السياسي مع اندلاع حالات عنف، وأن يكون القضاء عليها أكثر صعوبة في المجتمعات التي دفع فيها النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية إلى الحد من الفقر دون التصدي للفوارق الشخصية والإقليمية الموضوعية أو المتصورة ، ويهدد اتساع عدم المساواة الاستقرار الاجتماعي في البلدان النامية، التي تتسم غالباً بالتربح من جهات فاعلة محلية ودولية كالشركات العالمية الكبرى، ويمكن لعدم المساواة أن يولد العنف والنزاع لأنه يؤجج الاستياء، ويفاقم الأسباب العميقة الأخرى للنزاع، ويقوض القدرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية اللازمة لمنع تصاعد النزاع العنيف. وتكون الحال على هذا النحو خصوصاً إذا استند عدم المساواة على الهوية أو الجماعة.[4]

---

[1] عد الى:

United Nations Development Programme (UNDP), **Humanity Divided**: **Confronting Inequality in Developing Countries** (New York: UNDP, 2013), **http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Poverty%20Reduction/Inclusive%20development/Humanity%20Divided/HumanityDivided_Full-Report.pdf**

[2] Oxfam, **Youth and Inequality**: **Time to Support Youth as Agents of their own Future** (Oxford: Oxfam, 2016).

[3] تفاصيل اكثر انظر في: ستيوارت، "عدم المساواة الأفقية كأحد أسباب النزاع :استعراض لنتائج مركز البحوث حول عدم المساواة والأمن البشري والعرقية" في:

Stewart, F., **Horizontal Inequalities as a Cause for Conflict**: **A Review of CRISE Findings** (Washington, DC: World Bank, 2010).

[4] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الحالة العالمية للديمقراطية 2017"، **مرجع سابق، ص34.**

المبحث الثالث: المدخل السوسيوثقافي

نتطرق في هذا المبحث الى المكونات الاساسية للمجتمع من ثقافة سياسية ودين في علاقتها بالتراجع الديمقراطي.

المطلب الاول: متغير الثقافة السياسية

1. الثقافة السياسية وإشكالية الديمقراطية:

تفسر نظريات الثقافة السياسية المخرجات السياسية عن طريق المواقف والمعتقدات والمعايير والممارسات والطقوس التي يتم تقاسمها على نطاق واسع ، ولها صدى عاطفي عميق داخل المجتمع. ويمكن للثقافة أن تنتج نتائج سياسية مباشرة ، من خلال تشكيل تفضيلات على أشكال الممارسة السياسية ، أو بشكل غير مباشر ، من خلال تشكيل السلوك ، مثل الميل إلى التعاون مع الآخرين ، مما يجعل بعض أشكال الممارسة السياسية أكثر احتمالية من غيرها.

ومن جهة أخرى، تعتبر نظريات الثقافة السياسية نظريات بنيوية من خلال ثلاث طرق مهمة. أولاً ، الثقافات هي ملك لمجموعات كبيرة من الناس ، إما مجتمعات كاملة أو مجموعات فرعية كبيرة في المجتمع. ثانياً ، الثقافات موروثة من الماضي، إذ يتعلم الأفراد المعايير الثقافية من الآباء والمعلمين ، ومن التفاعل المتكرر مع أفراد المجتمع الآخرين. ثالثًا ، في حين يمكن للأفراد بطرق صغيرة تشكيل الثقافة، يميل التغيير الثقافي إلى أن يكون بطيئًا نسبيًا وليس تحت سيطرة القادة السياسيين. وعلى هذا الأساس، ومن منظور الفرد، يمكن التعامل مع الثقافات على أنها "معطيات" ، بمعنى أن المعايير الثقافية والمعتقدات الثقافية والسلوك الذي تثيره مستقرة وروتينية وغالبًا ما لا تكون موضع تساؤل[1].

يفترض إنغلهارت ويلزيل أن المجتمعات التي يتمتع مواطنوها بثقافة مدنية عالية هي أكثر عرضة لتجربة التحولات الديمقراطية والاستقرار الديمقراطي. ومنطلق هذا الافتراض أن الثقافة المدنية تبنى على عنصرين: سمو القيم العلمانية على القيم التقليدية ، وأولوية القيم المعبرة عن الذات على قيم البقاء. وينتج التغيير الثقافي عن طريق التغيير الاقتصادي المسبق، إذ أن التحول طويل المدى من الاقتصاديات الزراعية إلى الصناعية يولد تحولاً من القيم التقليدية إلى القيم العلمانية. كما أن التحول اللاحق من الاقتصادات الصناعية إلى ما بعد الصناعية يولد تحولًا إضافيًا من قيم البقاء إلى القيم المعبرة عن الذات. اللافت للنظر في النموذج التجريبي لانغلهارت وويلزيل أن جغرافية القيم الثقافية تظهر ارتباطًا قويًا للغاية بين الدخل والقيم الثقافية. وبين هذه الأخيرة والديمقراطية. كما أن

[1] - Ellen Lust, David Waldner, **op**, **cit**, pp 21-22

انتشار قيم التعبير عن الذات، مع التركيز المصاحب لها على الاستقلالية والتحرر، هو الذي يؤدي إلى بظهور الديمقراطية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.[1]

وفي المقابل، يمكن أن يحدث التراجع أو الانهيار الديمقراطي إذا تم تأسيس الديمقراطية في مجتمع يفتقر إلى الثقافة المدنية: في هذه الحالة ، هناك تناقض بين المؤسسات السياسية والثقافة السياسية الجماهيرية ، بحيث يتجاوز "العرض" "الطلب". يُنظر إلى هذا التناقض على أنه مصدر محتمل للتراجع الديمقراطي ، حيث يقوض القادة ببطء المساءلة الرأسية دون خوف من الاحتجاج العام.

يشير مفهوم الثقافة السياسية إلى مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات والاتجاهات والسلوكيات السائدة بين أفراد مجتمع معين تجاه مسألة السلطة والحكم، وتعتبر الثقافة السياسية مكونا رئيسيا من مكونات بيئة النظام السياسى، وهى تتراكم عبر فترات ممتدة من الزمن وعادة ما تكون محصلة لعوامل ومتغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها. وتعتبر وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية الأدوات الرئيسية التى يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال أو تطويرها أو تغيير بعض مكوناتها ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب ولكن لها مضمونها القيمي/الثقافى الذى يتضمن قيما عديدة مثل التسامح السياسى والفكرى، والقبول بالتعددية السياسية والفكرية، واحترام إرادة الأغلبية، والمساواة والمشاركة السياسية، والشفافية، واحترام حقوق الإنسان. وبدون تكريس هذه القيم فى الوعى الجمعى للمواطنين وترجمتها إلى إجراءات وممارسات على صعيد العملية السياسية يصعب الحديث عن تحول ديمقراطى حقيقي.

وثمة مؤشرات عديدة تؤكد على ضعف وهشاشة القيم الديمقراطية فى بنية الثقافة السياسية في الدول التي فشل فيها الانتقال الديمقراطي، خاصة وأن هذه الثقافة قد تبلورت فى ظل تراكم خبرات التسلط والاستبداد فى تاريخ تلك الدول، وبدلا من أن تتجه النخب الحاكمة فى مرحلة ما بعد الاستقلال إلى تفكيك القيم التسلطية، قامت بتكريسها وذلك من خلال احتكارها للسلطة، وفرض هيمنة الدولة على المجتمع، والسيطرة على الاقتصاد والإعلام. [2]وإذا أخذنا حالة الدول العربية التي انتكست فيها الديمقراطية نجد أن عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية فيها هي في جوهرها عملية تسلطية تكرس لدى الفرد عبر مراحل حياته المختلفة قيم الطاعة والخضوع

[1] عد الى:

Dalton and Welzel, "The Civic Culture Transformed: From Allegiant to Assertive Citizenship" , January 2013

https://www.researchgate.net/publication/236239861_The_Civic_Culture_Transformed_From_Allegiant_to_Assertive_Citizenship (15.10.2020)

[2] – أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي 2011**. في:

http://arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-knowledge-report-2010-2011/

والسلبية وعدم المناقشة وإبداء الرأى. ونظرا لأن الطفل العربى يتعرض لهذه الخبرة منذ نعومة أظافره من خلال الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام التى تحتكرها الدولة، فإنه عندما يكبر يصبح غير مؤهل للمشاركة فى الحياة السياسية باعتباره لم يتعود على المشاركة وإبداء الرأى أو لم يتدرب عليهما من قبل، ولذلك غالبا ما يقف على هامش الحياة السياسية أو يشارك فيها بصورة شكلية وليست حقيقية. كما أن ارتفاع معدلات الأمية فى عديد من الدول العربية يشكل عنصرا هاما لضعف الوعى السياسى بين قطاعات واسعة من المواطنين[1].

ومن جهة أخرى، يلاحظ تدنى قيمة الديمقراطية ضمن أولويات قطاعات واسعة من المواطنين العرب وقد أكدت دراسات ميدانية سابقة هذه النتيجة سواء فى إطار مقارن بين عدة دول عربية أو فى إطار دراسات حالة أجريت على دول بعينها فالديمقراطية جاءت حسب بعض الدراسات مسبوقة فى الوعى العربى بقضايا وهموم وتحديات أخرى مثل: الخلافات والنزاعات العربية–العربية والصراع العربى–الإسرائيلى، وتحدى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتفاوتات الاجتماعية والطبقية، وتصاعد النفوذ الأجنبى فى الوطن العربى، والتحدى البيئى والديموغرافي. وجدير بالذكر أن تدنى قيمة الديمقراطية فى الوعى السياسى والاجتماعى لغالبية المواطنين العرب لا يعنى أن هذه الغالبية ضد الديمقراطية أو تعاديها بالفطرة، ولكن يعنى أن هناك هموما وتحديات أخرى أكثر إلحاحا فى نظر هذه الغالبية ولاشك فى أن هذه الظاهرة لها جذورها التاريخية وأسبابها الموضوعية التى لا يتسع المجال للخوض فيها، وهى تمثل فى التحليل الأخير عنصرا معوقا لعملية التطور الديمقراطى فالديمقراطية تترسخ عندما تتحول إلى مطلب اجتماعى تدعمه قوى شعبية حقيقية وتطرحه ضمن أولوياتها وهذا الأمر له شروطه ومتطلباته التى يتعين أن تناضل قوى الديمقراطية من أجل تحقيقها وإنضاجها.[2]

2– الخبرة السياسية:

غالبا ما تجري المناقشة بان غياب التقاليد الديمقراطية يعيق توطيد المؤسسات الديمقراطية الجديدة، وعلى العكس من ذلك، ان الديمقراطية مستقرة اكثر في بلدان مثل (تشيلي) ذاقت حلاوتها في السابق. ما تفتقر اليه هذه الحجة انها ذا كان قد سبق ان امتلك بلد ما نظاما ديمقراطيا في الماضي، فهو محنك ليس فقط بالديمقراطية بل بالتخريب الناجح للديمقراطية. وبعبارات اخرى، تقطع الخبرة السياسية كلا الطريقين. يمكن ان يجد الديمقراطيون ان التوطيد يصبح اسهل اذا ما وجدت تقاليد سابقة يمكن التعويل عليها، لكن القوى المعادية للديمقراطية تمتلك خبرة ايضا تخولها استفاء العبر منها: فالناس يعلمون ان تدمير الديمقراطية متاح، وربما يعلمون حتى كيف يفعلون ذلك. فاذا كان فشل انقلاب المتشددين الروس عام 1991 انقلابا مسرحيا (Coup de theatre)[3] اكثر منه انقلابا

[1]– **المكان نفسه.**

[2]– أنظر: يوسف الصواني، "اتجاهات الراي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية". **المستقبل العربي**. عدد 420، فبراير 2014. ص ص 7–21.

[3] ا لانقلاب المسرحي او التغيير الدرامي (مرادف: عكس الوضع) هو حدث غير متوقع (للمشاهد ، وأحيانًا بعض الشخصيات) يحدث أثناء اللعب. يمثل هذا التأثير غير المتوقع تغييرًا مفاجئًا في العمل الدرامي وحالة الشخصيات. هذا الارتداد ، هذا التغيير الوحشي في الوضع ينتج حركات كبيرة في روح الشخصيات والمتفرجين. يغير مسار العمل ويحيي الاهتمام.

سياسيا، فربما كان لان منظمي الانقلاب لم يعرفوا ببساطة ما لذي يفعلونه، وهو جهل عرضهم للكثير من الاستهزاء من قبل اقرانهم اللاتينيين الاميركيين الاكثر خبرة.

ان تدمير الديمقراطية في اي وقت خلال التاريخ القديم لبلد ما يقلص مدى استمرار اي نظام ديمقراطي في ذلك البلد. بنفس القدر الذي تتحقق معه الخبرة السياسية، اذ يبدو ان الدروس التي جرى استقاؤها من المعادين للديمقراطية عبر التدمير الناجح للديمقراطية هي اكثر فاعلية من التقاليد التي يمكن الركون اليها من قبل الديمقراطيين.[1]

3- كيف يفكر الشعب (الثقافة السياسية للمواطنين)

يمكن ان يكون راي المواطنين عن الديمقراطية داخل دولهم سبب وجيه لتحديد مسار الديمقراطية. فكثير من الدراسات تتساءل حول: هل مواطنو العالم الثالث مبالين بالحقوق السياسية والمدنية والديمقراطية ام لا؟ هذا الزعم الذي يتكرر غالبا مبني على شواهد تجريبية ضعيفة (تماما مثل فرضية لي)[2]. وان السبيل الوحيد للتحقق من صدقه ان نطرح الامر لاختبار ديمقراطي في انتخابات حرة مع توفر حرية المعارضة والتعبير-وهذا تحديدا ما لا يسمح به مؤيدو الحكم الاستبدادي. وليس واضحا بالمرة كيف يمكن مراجعة هذا الراي بينما لا يتمتع المواطن العادي الا بفرصة سياسية محدودة للتعبير عن رايه في هذا الشأن، بل بفرصة اقل لشجب مزاعم اصحاب السلطان. والشيء اليقيني هو ان الحط من قدر هذه الحقوق والحريات هو جزء من منظومة القيم لدى قادة الحكم في كثير من بلدان العالم الثالث. ويمكن القول بان هذا الراي هو راي الناس، يعني التسليم جدلا بمسالة غاية في الاهمية[3]

هناك مصدر إضافي للبرهان، ألا وهو كيف يرى الناس أداء حكوماتهم، كما تقيسه استطلاعات الرأي العام. وتبين تلك الاستطلاعات قدرة المواطنين على إصدار أحكام مميزة بشأن أداء نظمهم السياسية في ضوء الأبعاد المختلفة لجودة الديمقراطية، فالأداء السياسي الجيد يولد التأييد والدعم للديمقراطية.

وبداية بتسعينيات القرن الماضي، أخذت استطلاعات الرأي العام في الديمقراطيات الجديدة تكشف عن نتيجة أصبحت متكررة، تتمثل في أن مشروعية الديمقراطية -كمقياس مباشر لمدى دعم الديمقراطية كأفضل أشكال الحكم، وبطريقة غير مباشرة برفض البدائل السلطوية الواضحة- تتشكل فيما يبدو بقدر أو أكثر عن طريق الأداء السياسي للديمقراطية من خلال أدائها الاقتصادي. ويتضح أن الأداء السياسي الجيد (بمعنى تصور المواطنين بوجود مستويات أعلى من الحرية السياسية، وانتخابات حرة ونزيهة حقًّا، أو أي بعد آخر من أبعاد الديمقراطية أو الحوكمة الرشيدة) قد ارتبط بالمستويات المرتفعة من التأييد الشعبي للديمقراطية. ففي التسعينيات وجد "روز"

---

[1] .لاري دايموند ومارك بلاتنر، **مرجع سابق**، ص172.

[2] **فرضية لي**: نسبة الى: لي كوان يو، رئيس سنغافورة الاسبق، والذي يقول ان ما يحتاجه بلد ما كي يحقق التنمية والازدهار هو الانضباط وليس الحرية.

[3] امارتيا صان، **التنمية حرية: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 2004)، ص 185.

Rose و"ميشلر" (Mishler)، و"هيربفير" (Haerpfer)، أن المحددات الأقوى وراء رفض البدائل السلطوية في الديمقراطيات الجديدة بالبلدان الشيوعية سابقًا في أوروبا كانت المحددات السياسية: أي التقييم السلبي للنظام الشيوعي السابق، وتصور حرية سياسية أكبر في النظام الديمقراطي الجديد. ووفق ذلك، عززت المؤشرات الموضوعية هذا النوع من التقييمات الذاتية، فقد كان لارتفاع الدرجات في تصنيف "بيت الحرية" لبلد ما أثر إيجابي مستقل على مقياس المشروعية الديمقراطية هذا. ومع ذلك فقد كان للخبرات والتصورات الاقتصادية أثرها أيضًا على نمو مشروعية الديمقراطية، فقد تسبب الحرمان المطلق، بشكل خاص، في الحد من تأييد الديمقراطية، كذلك كان لارتفاع الدخل الأسري وتصاعد التوقعات المستقبلية للأسرة وللاقتصاد القومي أثرهما –إلى حد ما وإن كان لا يزال مهمًّا– في ازدياد التأييد والدعم للديمقراطية.[1]

وقد وجدت استطلاعات الرأي العام في جنوب أفريقيا –أواسط التسعينيات– ما يظهر "كارتباط وثيق بين المعتقدات الشعبية إزاء الأخلاق والفساد من ناحية، وبين آراء الشعب بشأن البرلمان والديمقراطية من ناحية أخرى". فمن بين من رأوا أن "جميع المسئولين تقريبًا" فاسدون، كان 22% فقط راضين عن الديمقراطية. ومع تراجع تصورات الفساد ترتفع مستويات الرضا، إلى 51% لمن يرون أن "قلة من المسئولين" فاسدون، و68% لمن لا يعتقدون بفساد المسئولين. كذلك ارتبطت بالرضا عن الديمقراطية عدد من العوامل، مثل التقييمات لأداء البرلمان والحكومة، إلى جانب طائفة واسعة من العوامل السياسية الأخرى، مثل الشعور بأن "الحكومة تمثل أناسًا مثلي".

وتؤكد على نفس الاتجاه –وبقوة أكبر– بيانات لاستطلاع أجراه "أفرو باروميتر" (Afrobarometer)[2] عام 2008 في 19 بلدًا. أولاً: يبدو أن المواطنين قادرون تمامًا على الحكم بشكل عقلاني على المدى الذي بلغته الديمقراطية في بلدانهم، فعلى الأقل، ترتبط تقييماتهم ارتباطًا قويًّا مع الدرجات المجمعة لبيت الحرية بشأن الحقوق السياسية والحريات المدنية. كما يبدو أنه كلما حكم المراقبين المستقلين على بلد ما بأن يُحكَم بشكل ديمقراطي، تطابق هذا مع رأي المواطنين. وترتبط تقييمات المواطنين للمدى الذي بلغته الديمقراطية ارتباطًا كبيرًا بالرضا عن الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية في البلد المعني. ويتصور معظم الناس (81%) الراضون عن الديمقراطية أن النظام يساعد في توفير الديمقراطية على نطاق واسع، ولكن أغلبية غير الراضين عن أداء الديمقراطية (63%) لا يرون أي سماح واسع النطاق للممارسة الديمقراطية[3].

وفي أغلب الأحيان يؤشَّر إلى تراجع أو انهيار الديمقراطية بحدوث تغيرات في الرأي العام بالديمقراطيات التي تتعرض لمتاعب. فقد تراجع تأييد الديمقراطية والرضا عن الطريقة التي تعمل بها تراجعًا حادًا في كل من الفلبين ونيجيريا في

---

[1] – أنظر: يوسف الصواني،**مرجع سابق**.

[2] مقياس "**أفرو باروميتر**"هو دراسة منتظمة تجريها شبكة أبحاث مستقلة وغير حزبية لعموم أفريقيا ، والتي تجري استطلاعات الرأي العام حول الموضوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

[3] Afrobarometer,"The Quality Of Democracy And Governance In Africa". In: **http://afrobarometer.org/files/documents/working_papers/AfropaperNo108.pdf**

الفترة من 2001 إلى 2005. وقد حدث التدهور في الحالتين في غمار تدهور صريح في الأداء السياسي للديمقراطية، والذي تجسد بشكل خاص فيما تكشف من تزوير الانتخابات. وبالنسبة لنيجيريا فقد ارتبط التراجع في تأييد الديمقراطية –وبشكل خاص في الرضا عن الديمقراطية– ارتباطًا قويًا بانهيار الثقة في الرئيس (الذي كان وقتذاك في بداية حملته لخرق روح الدستور ومحاولة رشوة الجمعية الوطنية للسماح له بالترشح لفترة رئاسية ثالثة)، حيث حدث انخفاض درامي في نسبة النيجيريين الذين يعتقدون أن الحكومة تعمل على مكافحة الفساد من 64% إلى 36%. وعلى النقيض من هذا بيَن أحد مؤسسي "أفرو باروميتر"، وهو "مايكل براتون" (Michael Bratton)، وجود دلائل قوية في أفريقيا على أن انخفاض التأييد للديمقراطية يمكن أن يتبدل وينتعش مرة أخرى بتداول السلطة عن طريق الانتخابات. وكلما أنتجت الانتخابات تغييرًا في الحزب الحاكم "كلما مال المواطنون إلى التفاؤل"، وإلى تصور حدوث "توسع كبير في المدى الذي بلغته الديمقراطية". وبعبارة أخرى، كلما عملت الديمقراطية على تحقيق المساءلة الرأسية، ازداد اعتراف المواطنين بها وتقديرهم لها[1].

4– دروس الحالة العربية

في حالة العالم العربي، يرى الجرباوي أن الثقافة السياسية العربية ما زالت ثقافة سلطوية وترتكز على حقيقة دينية مطلقة، وعلى قيم تقليدية تعزز مفهوم الجماعية عوضا عن الفردية، الأمر الذي يقمص هامش التسامح المجتمعي.[2]

ويرى إبراهيم أبراش أنه من بين الإشكاليات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية، غياب ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية ليست مؤسسات ولكنها ثقافة أيضا، وما يحدث في المجتمعات العربية هو أن خلق المؤسسات الديمقراطية سبق نشر الفكر الديمقراطي، عكس ما حدث في الغرب حيث مهد فكر عصري النهضة والتنوير لتأسيس النظم الديمقراطية. ومن هنا نجد تعارضا بين الثقافة الجماهيرية الغالبة، التي هي إما أصولية أو ثورية انقلابية، أو ثقافة خضوع وانقياد للحاكم من جهة، والثقافة الديمقراطية من جهة أخرى.

كما أن عملية الاستقطاب الدولي سياسيا وأيديولوجيا، أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصية غربية إمبريالية، وبالتالي نظر إليها، كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية، وأن المطالبة بتطبيق تلك المقولات يدخل في باب الغزو الثقافي الغربي.

ومن جانب آخر، يبرز ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع عموما، ويظهر ذلك جليا في ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني نفسها، بل وفي النقابات المهنية أيضا، فقد أدت سيطرة أنصار اتجاه سياسي بعينه، على أغلبية المقاعد في مجالس إدارتها، إلى احتكار السلطة فيها، وتوجيهها سياسيا بشكل يكاد يكون كاملا، ويخرجها عن دورها الطبيعي فالديمقراطية ليست وجود مؤسسات شكلية

[1]– لاري دياموند،.**مرجع سابق**

[2]– معو، "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية". **مجلة العلوم الانسانية**. عدد 5، جوان 2016. ص 23

فحسب، ولكنها ثقافة مؤسسات أيضا، مما يعني وجود مؤسسات حقيقية قائمة على التعدد والتنوع وثقافة ديمقراطية، يمارسها المواطن من خلال هذه المؤسسات .وان القيم والأنماط والمعتقدات تنبع من المؤسسات الديمقراطية، وتشكل دعما لها وحيث تضعف هذه المقومات للثقافة الديمقراطية أو تفشل في التجدد عبر الأجيال تصبح المؤسسات الديمقراطية نفسها في خطر.[1]

إن تفسير العجز الديمقراطي من منظور الثقافة السياسية هو أحد المداخل التي استخدمت في تحليل ظاهرة رسوخ السلطوية في المجتمعات العربية؛ حيث رَّكز عدد من الدارسين على ربط العجز الديمقراطي العربي بطبيعة "الذهنيات والمسالك التقليدية" السائدة في المجتمعات العربية. وفي هذا الخصوص، تم تحديد مجموعة من المعطيات التاريخية (اللاعقلانية، سيطرة الأعراف التقليدية، الخضوع السلبي، نزعة التوجه نحو الداخل... إلخ) لإبراز أن المجتمعات العربية والاسلامية تنهض على بناء حضاري خاص يختلف كل الاختلاف عن سواها من المجتمعات، وأن بنيتها الفكرية والاجتماعية وتقاليدها السياسية تفتقر إلى أي عناصر أو مقومات تتوافق مع أبسط قواعد الفكرة الديمقراطية، ومن ثم فإن هذا يسُّد الطريق أمام احتمالات التحول الديمقراطي، ولا أدل على ذلك من قدرتهم على تحُّمل وطأة الاستبداد والانسياق وراء جلاديهم، بشكل عفوي، من دون مشاكل تُذكر.[2]

المطلب الثاني: متغير الدين في علاقته بالديمقراطية

1- الديمقراطية والاسلام

إن تفسير النكوص عن الديمقراطية من منظور الثقافة السياسية هو من المداخل الأساسية التي استخدمت في تحليل ظاهرة رسوخ السلطوية في المجتمعات العربية، حيث ركز عدد من الدارسين على ربط العجز الديمقراطي العربي بطبيعة الذهنيات والمسالك التقليدية السائدة في المجتمعات العربية[3]. وفي هذا الخصوص، تم تحديد مجموعة من المعطيات التاريخية (اللاعقلانية، سيطرة الأعراف التقليدية، الخضوع السلبي، نزعة التوجه نحو الداخل... الخ) لإبراز أن المجتمعات العربية والإسلامية تنهض على بناء حضاري خاص يختلف كل الاختلاف عن سواها من المجتمعات، وأن بنيتها الفكرية والاجتماعية وتقاليدها السياسية تفتقر إلى أي عناصر أو مقومات تتوافق مع أبسط قواعد الفكرة الديمقراطية، ومن ثم فإن توجهات العرب الثقافية تمثل عائقاً يسد الطريق أمام احتمالات

[1] **المرجع نفسه**، ص 26

[2] - عثمان الزياني، "تحديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي." (مركز الجزيرة للدراسات. أبريل 2015)، في:
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/issues/documents/201542182242184734democratic-political-culture.pdf(2020-7-5 :شوهد في)

[3] أنظر مثلا: - Abdelwahab Al-Afandi, « **Political culture and the crisis of democracy in the Arab world** ». in : Ibrahim Elbadawi (ed), **Democracy in the Arab World : Explaining the deficit**. (Oxon , Routledge. 2011).

نجاح التحول الديمقراطي، ولا أدل على ذلك من قدرتهم على تحمل وطأة الاستبداد والانسياق وراء جلاديهم، بشكل عفوي، من دون مشاكل تذكر.

وفي هذا الإطار، برزت منذ ستينيات القرن الماضي في التفكير الأكاديمي الغربي فرضية التضاد/التناقض بين الإسلام والديمقراطية، واستحالة التوفيق بينهما من الأساس، واعتبار الإسلام هو المسؤول الأول عن العجز الديمقراطي العربي بالنظر إلى الموقع الحيوي الذي يحتله الدين في بنية الثقافة والسياسة العربية–الإسلامية، هذه الفرضية التي ذاعت في كثير من الأدبيات الغربية، وما تزال محط جدل كبير في التفكير الأكاديمي[1]، وجدت من يتبناها من المثقفين العرب، ويروج لها على نطاق واسع، وذلك على الرغم من هشاشة المنطق الذي يحكمها، إذ إن دراسات موضوعية أثبتت، بشكل منهجي، مرونة الإسلام وقدرته على التكيف مع الديمقراطية، كما أكد ذلك عدد من المفكرين الإسلاميين الذين ذهب بعضهم إلى حد اعتبار الجمع بين الإسلام والديمقراطية، في الوقت الراهن بالتحديد، هو من قبيل "المعلوم بالضرورة" من أمور الدنيا[2].

من جهة اخرى، وبعكس ما يشاع عادة لا تملك الشمولية تراثا نظريا مهما في الثقافة العربية، الحديثة منها والقديمة، وليس في الثقافة العربية ما يؤسس نظريا واخلاقيا للاستبداد، وبشكل خاص في الثقافة العربية السياسية الحديثة الموروثة عن عصر النهضة وادبيات الوطنية الدستورية الليبرالية الطابع. فقد سيطرت الفلسفة الليبرالية على المثقفين العرب في منتصف القرن التاسع عشر، ولم ينتج هؤلاء الى منتصف القرن العشرين ، أي ادبيات سياسية خارجة عن اطار الرؤية الليبرالية وفلسفة الحكومة الدستورية، وما أنتجوه لتاييد الديمقراطية والحرية والحكم الشوري والدستوري كان اكثر بكثير.

وبالمثل، كل مافي الثقافة العربية الكلاسيكية المدنية، وما في الدين ايضا، يقف ضد الاستبداد ويمقته، من دون ان يعني ذلك ان العالم العربي لم يخضع لنظام الاستبداد وسلطته. فلقد عاش الجمهور العربي المسلم الاستبداد والطغيان كأمر واقع وباعتباره النظام الوحيد الممكن كما يعيش الناس الكوارث الطبيعية، ولم يسعى حتى الى فهمه واستيعابه لاضفاء معنى عقلي عليه.

ولكن ما يحتاج الى تفسير بوصفه تعبيرا عن استثناء هو بالعكس، نشوء الاستبداد العربي، واستمراره الى ما بعد انهيار اسسه في الجيوسياسية الدولية، واستيطانه في بلدان عرفت تجارب ديمقراطية ناجحة، كما خضعت لهيمنة الفكر الليبرالي واستبطنت الى حدكبير قيم الثقافة الحديثة ومعانيها.[3]

ان غياب الديمقراطية او تغييبها كفكرة وكممارسة، كان راجعا في الحقيقة الى النزوع القوي والكاسح –

---

[1]– أنظر: عبد الله حمودة (وآخرون)، **هل تتوافق الديمقراطية مع الاسلام؟**. (بيروت، دار الفارابي. 2009.)

Larry Diamond and Marc Plattner, **Les religions du monde et la démocratie**. (Paris, Nouveaux Horisons. 2008).

2– سمير الحمادي، "قبل الثورات وبعدها: أزمة الديمقراطية العربية"،في: :

http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/3846 في:

[3]– برهان غليون، " آفاق الديمقراطية في البلاد العربية "،**مرجع سابق**، ص ص 2–20 .

الذي تولد عند الجمهور المسلم قبل الاستقلال ولكن بشكل اساسي بعده، نتيجة الشعور بالتخلف والقصور والعجز- الى التغيير السريع والجذري والشامل، أي ان اصله ارادة الثورة والانقلاب، وقد فتحت هذه الثورة- التي تحققت عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية شملت أغلب الاقطار العربية، حتى لو انها لم تنجح في كل الاحوال- الباب امام تحولات عميقة وخطيرة في بنية المجتمعات العربية وقيمها، فقد تم القضاء على الطبقة الارستقراطية او شبه الارستقراطية التي كانت تستند اليها النخبة السياسية الحاكمة، ولم تلبث ان استبدلتها بنخب جديدة كان اغلبها ينتمي الى الارياف التي تفتقر الى الثقافة السياسية الحديثة، ونقلت هذه النخب الى ميدان السياسة والدولة قيمها التقليدية ونمط علاقاتها العائلية والعشائرية على حساب التقاليد السياسية المؤسسية ذات الثقافة الليبرالية. وبذلك حلت السلطة الشخصية والزعامة الفردية والقاعدة الزبائنية محل روح الهرمية المؤسسية، وتحولت الدول الى ادوات في خدمة السلطة الجديدة، ومن اجل ضمان اعادة انتاجها بصورة مؤكدة ودائمة.

ان الاستبداد الذي نعرف في الوقت الحاضر، كما يؤكد برهان غليون ليس الثمرة الطبيعية للثقافة التقليدية التي تركها لنا الاجداد، ولا النتيجة الحتمية لاثر الاستعمار الذي اقام الدول العربية على مثال قومي لا ديني، بل كان الاستبداد النتيجة المباشرة لاخفاق الثورة، وارتداد النخبة الثورية، او ما ولد منها من نخب جديدة مرتبطة بالسلطة على مشروعها الاساسي ، ومصادرتها الدولة ومواردها لحسابها الخاص . وبمعنى آخر كان الاستبداد ثمرة خيانة الفكرة الثورية واستغلال الثقة المطلقة التي وضعتها الشعوب في الزعامة الملهمة والنخبة الطليعة، وهذا يعني ايضا ان الاستبداد لم يولد كاملا وجاهزا، ولكنه بني لبنة لبنة.[1]

2- الديمقراطية والعلمانية

أما عملية ربط الديمقراطية بالاشتراط العلماني فهي في حقيقة الأمر لا تقل هشاشة عن ربطها بما يسمى بالقيم السياسية الليبرالية، مما يضيق المربع الديمقراطي عند حدود بعض النخب "الطلائعية" التي تعتبر نفسها متشبعة بالقيم العلمانية والمدنية. هذه الأطروحة السائدة خصوصا بين بعض العلمانيين الجذريين والمراهنين على تعميق حالة الاستقطاب الثقافي والسياسي في العالم العربي بدل البحث عن المشترك العام والتخفيف من حدة الصراعات. وتلقى هذه القراءة قدراً غير قليل من الدعم والإسناد الخفي والمعلن من طرف بعض القوى الدولية الحريصة على ضبط إيقاع الحركة السياسية العربية والتحكم في مساراتها من خلال قصر دائرة المشاركة السياسية على بعض التيارات النخبوية العلمانية .

ودون الخوض هنا في الجانب النظري لمقولة العلمانية، فإننا نكتفي بالقول إن ما يؤكد تهافت الاقتران الاعتباطي بين العلمانية والديمقراطية في العالم العربي الفسيح أنه لا توجد عندنا تجربة علمانية واحدة يمكن الاطمئنان إليها ووصفها بالمدنية الديمقراطية بأتم معنى الكلمة، بل يشهد الواقع، خلافاً لذلك، إن الحكومات

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 2-20 .

الأكثر" لائكية" وعلمنة هي الأكثر استبداداً وتسلطاً، والأكثر انفصالاً عن المجتمع وانسلاخاً منه، ومثال ذلك تونس والجزائر وسورية والعراق واليمن الجنوبي سابقاً وإلى حدّ ما مصر. أما الدول المنعوتة بالدينية والمحافظة مثل المغرب واليمن والأردن والبحرين والكويت، فالثابت أنّها أقل استبداداً وتعدياً على – حريات الناس وحقوقهم، فهي قد فسحت في الحد الأدنى المجال أمام قدر من فضاءات التعبير الحر والتنظيم المستقل عن سيطرة الدولة لم تتحه أخواتُها المنعوتة بالحداثية والتقدمية. بل إن العلمانية، كما تُمارس في أغلب البلاد العربية والإسلامية، تبدو عاجزة عن تأسيس الوفاقات السياسية والتسويات الاجتماعية التي هي شرط لازم لقيام حياة سياسية هادئة ومستقرة[1] .

ومما يجعل من العلمانية في هذه المنطقة من العالم قرينة التسلط السياسي هو أنها لم تكن في أي وقت من الأوقات تعبيراً عن مصالح القوى المجتمعية الواسعة بقدر كانت انعكاسا لمصالح بعض الفئات النخبوية المتسلحة بمخالب الدولة ثم بحماية القوى الخارجية. وعليه فإن غياب الديمقراطية في المنطقة العربية على وجه الخصوص لا يعود إلى قلة الطلب على الديمقراطية أو الممانعة في قبولها لاعتبارات دينية أو ثقافية على ما يشيع البعض، بقدر ما يعود إلى صعوبة التحكم في مجريات العملية الانتخابية والنتائج التي يمكن أن تتمخض عنها صناديق الاقتراع. وعلى هذا الأساس تلجأ القوى الخارجية ذات المصالح إلى دفع نخبها المحلية التابعة إما إلى تجميد الأوضاع القائمة بحجة المخاطر الأمنية والسياسية التي عساها تتهدد الوضع العام، وإما إلى الانقلاب جملة على "العملية الديمقراطية" ونسف صناديق الاقتراع إن هي لم تأت بالنخب المطلوبة دولياً، كما وقع في الجزائر مثلاً. وخلافاً للقراءة المهيمنة التي تصوّر المنطقة العربية وكأنها بحر واسع من الجمود والتخلف السياسي نتيجة عزوف الناس عن مطالب الإصلاح والتغيير، فإن واقع السجون والاعتقال والنفي السياسي يبين ارتفاع الطلب على الديمقراطية في البلاد العربية، وارتفاع كلفته على الشعوب والقوى السياسية[2] .

على أن الأمر هنا لا يتعلق بصياغة قانون مطّرد يسوي بين العلمانية والاستبداد في وجه قانون معاكس يقرن العلمانية بالديمقراطية والتسامح، بل كل ما أردناه هنا التنبيه إلى جانبين اثنين، أولهما: ضرورة قراءة العلمانيات على نحو ما تعمل على أرض الواقع بألوانها المتعددة وأشكالها المختلفة، بدل التشبث بنظرية كلية ومجردة للعلمانية لا علاقة لها بواقع الشعوب وتجاربها الحية، والثاني: أن العلمانية في المنطقة العربية، ولظروف تاريخية وملابسات سياسية تتعلق بوضع العرب وما يحيط بهم من استراتيجيات دولية، قد اقترنت إلى حد كبير بالاستبداد والتسلط السياسيين، ولم تجلب معها الديمقراطية أو شيوع قيم التسامح على نحو ما يشاع. ولعله من المهم النظر إلى العلمانية السياسية من زاوية كونها تسوية عملية لمعضلة الانقسام الديني والطائفي الذي شق القارة الأوروبية منذ القرن الخامس عشر ولم تكن خياراً أيديولوجياً أو نخبوياً، وحينما تفقد العلمانية قدرتها على المساومة السياسية وعلى ضمان الوحدة الاجتماعية كما هو واقع الحال في المنطقة العربية والإسلامية، فإنها تتحول إلى أداة للانقسام

[1] رفيق عبد السلام، "هل ثمة شيء اسمه الثقافة الديمقراطية". في: **http://www.mafhoum.com/press10/305C34.htm**

[2] **المكان نفسه.**

الاجتماعي وتغذية مكامن التسلط السياسي.

ولا ننسى هنا أن الحل العلماني في العالم الإسلامي الذي جاء مرافقاً لتسربات النفوذ الخارجي عجز عن تكوين قاعدة إجماع عام من طرف مختلف القوى الاجتماعية والشعبية على نحو ما حصل في الغرب الأوروبي والأطلسي. طبعاً هذا لا يعني عدم وجود تيار فكري وسياسي في المنطقة العربية ينافح عن التوجهات العلمانية، أو أن المنطقة العربية والإسلامية لا تشكو من بعض التوترات الطائفية والمذهبية في هذا الموقع أو ذاك، ولكن الثابت أنه ما لم يتكون إجماع شعبي وتكتل سياسي حول الحل العلماني فإنه لن يقدر على تأسيس الاستقرار الأهلي المفقود اليوم، أو إقامة ديمقراطية مستقرة.[1]

[1]- **المكان نفسه.**

المبحث الرابع: المقاربة النيوماركسية

ان غياب الديمقراطية من طرف النظام الرأسمالي العالمي هي ثابت لا يعود بطبيعته الى مخلفات المراحل الماضية وانما هو نتاج ضروري للتوسع الاستقطابي للرأسمالية القائمة بالفعل.

المطلب الاول: الامبريالية وقضية الديمقراطية

لقد كانت فكرة عبقرية أن اختارت دبلوماسية حلف الأطلنطي في السبعينيات موضوع الديمقراطية لهجومها الموجه لتفكيك الاتحاد السوفييتي واستعادة بلدان شرق أوروبا. وقد تبلور هذا القرار في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخاصة في التوقيع على معاهدة هلسنكي لعام 1975. ويشرح جاك أندريانى في كتابه المعنون: "الفخ: هلسنكي وسقوط الشيوعية"[1] كيف أن السوفييت الذين توقعوا الحصول على نزع سلاح الناتو والوصول إلى حالة استرخاء حقيقي قد تعرضوا لخديعة من جانب قوى الغرب

لقد كانت ضربة عبقرية لأن قضية الديمقراطية كانت قضية حقيقية نظراً لأن الأنظمة السوفييتية لم تكن ديمقراطية كيفما عرفنا مبادئها وممارساتها. أما بلدان حلف الأطلنطي فكان من حقها أن تصف نفسها بالديمقراطية بغض النظر عن الحدود والتناقضات في ممارساتها السياسية الفعلية الخاضعة لمتطلبات إعادة إنتاج الرأسمالية. فالمقارنة بين النظامين كانت تعمل لصالحهم.

ثم جرى بالتدريج التخلي عن الحديث عن الديمقراطية وإحلال الحديث الذي أيده السوفييت عن "التعايش السلمي"، و"عدم التدخل في الشئون الداخلية" محله.

واستخدام بلدان التحالف الأطلنطي لحديث الديمقراطية هو في الواقع أمر جديد، ففي أول الأمر كان الناتو يتعامل بسلاسة كاملة مع سالازار في البرتغال، ومع الجنرالات الأتراك، ومع الكولونيلات اليونانيين. وفي الوقت ذاته، دعمت دبلوماسية بلدان الثالوث (وكثيراً ما أقامت) أسوأ الدكتاتوريات التي شهدتها شعوب أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا.

وقد استخدم حديث الديمقراطية هذا في أول الأمر بحرص كبير، فقد تفهمت سلطات الناتو المشاكل التي قد تعرقل خططهم المفضلة للسياسات الواقعية. ولم تُفهم القيمة الأخلاقية للموعظة الديمقراطية إلا في عهد الرئيس كارتر (وهو ما يشبه أوضاع أوباما الآن). وكان ميتران في فرنسا هو الذي قبل التخلي عن سياسة ديجول في رفض

[1] انظر في:

Jacques Andreani, "The Trap: Helsinki and the Fall of Communism"
https://en.odilejacob.fr/catalogue/history-and-geopolitics/contemporary-history/trap_9782738116482.php

انقسام أوروبا في ظل استراتيجية الحرب الباردة التي فرضتها الولايات المتحدة. وأثبتت خبرة غورباتشوف في الاتحاد السوفييتي فيما بعد، أن هذا الحديث أدى للكارثة.

وهكذا حقق الحديث الديمقراطي الجديد ثماره، فقد بدا مقنعاً لليسار الأوروبي بما سمح بتأييده، لا فقط من جانب اليسار الديمقراطي (الاشتراكيين)، ولكن أيضاً من جانب الأكثر راديكالية مثل الشيوعيين، وبانضمام الشيوعيين الأوروبيين صار التوافق عاماً.

وتعلمت الطبقات السائدة في الثالوث الإمبريالي الدرس من نجاحها، فقد قررت الاستمرار في استراتيجية التركيز على الجدل حول "قضية الديمقراطية". فالصين لا يوجه لها الانتقاد لفتح اقتصادها للعالم الخارجي وإنما لأن سياساتها يوجهها الحزب الشيوعي. ولا يهتم أحد بما حققته كوبا من منجزات اجتماعية لا مثيل لها في كامل أمريكا اللاتينية، ولكن يجري الانتقاد لنظام الحزب الواحد، بل يوجه نفس الحديث لروسيا بوتين.

فهل انتصار الديمقراطية هو الهدف الحقيقي لهذه الاستراتيجية؟ من السذاجة بمكان تصديق ذلك، فالهدف الوحيد هو أن يُفرض على البلدان الرافضة الانخراط فيما يسمى النظام العالمي اللبرالي. وهو هدف إمبريالي الغرض منه تحويل هذه البلدان إلى تخوم مسودة للنظام. وتحقيق هذا الهدف يعرقل في الواقع تطور الديمقراطية في البلدان المعنية وليس بالمرة تحقيق تقدم في اتجاه "قضية الديمقراطية."

إن فرص التقدم في طريق الديمقراطية للبلدان التي كانت تمارس الاشتراكية كما هي في الواقع، كانت أكبر بكثير في المدى المتوسط إن ام يكن في الحال. فقد كانت جدلية الصراع الاجتماعي ستتطور من تلقاء ذاتها لتتجاوز حدود الاشتراكية كما هي في الواقع للخروج من النفق[1].

وفي الواقع، لا يثار الحديث عن الديمقراطية إلا في حالة البلدان التي لا ترغب في الانفتاح على الاقتصاد العالمي المعولم. والعربية السعودية[2] وباكستان دليل واضح على ذلك، وكذلك جورجيا وغيرها من البلدان الميالة لتحالف الأطلنطي.

وعلاوة على ذلك، ففي أحسن الأحوال، لا تتجاوز الصيغة الديمقراطية المقترحة الصورة الكاريكاتورية للانتخابات متعددة الأحزاب التي ارتبطت دائماً تقريباً بالتراجع الاجتماعي الذي تفرضه سيطرة الرأسمالية كما هي قائمة اليوم (أي الاحتكارية). وقد أضرت هذه الصيغة بالديمقراطية فعلاً مما دفع الكثير من الشعوب المرتبكة بسبب ذلك، للتوجه نحو الارتباط الديني أو العرقي بالماضي[3].

هذه الديمقراطيات ليست الا التعبير عن ازمة النظام الاستبدادي العادي للرأسمالية. فأمريكا اللاتينية وكوريا الجنوبية والفليبين وربما بلدان اخرى، في المستقبل، تقدم نماذج عن التناقضات التي لم يجر حلها من قبل هذه الانظمة. لان

---

[1] [1] سمير امين، "ميادين القتال التي تختارها الإمبريالية المعاصرة،" الحوار المتمدن، 3451، 2011، في:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270383

[2] لتفاصيل اكثر عن الامبريالية في الشرق الاوسط انظر:

آن أليكساندر، "الديناميات المعاصرة للإمبريالية في الشرق الأوسط – تحليل أوّلي" ، (مركز الدراسات الاشتراكية :وحدة الترجمة ،سبتمبر 2018)، في:

https://revsoc.me/theory/38328/

[3] **المكان نفسه.**

برنامج التنمية للديكتاتوريات التي قامت هذه الانظمة على انقاضها لم يعط النتائج المرجوة: فقد برهنت الازمة على هشاشة البنية "الاستقلالية" التي شكلت مشروعية وجود هذه الديكتاتوريات. ولكن الا تواجه هذه النظم الديمقراطية، التي فرضت نفسها في هذه الشروط، تحديا مرعبا؟ فهناك خيار بين اثنين: فإما ان يقبل النظام السياسي الديمقراطي الخضوع لمقتضيات "التكيف" العالمي وسيعجز عندئذ اي اصلاح اجتماعي مهم، وبالتالي ستدخل الديمقراطية نفسها في ازمة، او ستفرض القوى الشعبية، التي امتلكت الوسائل الديمقراطية، هذه الاصلاحات، وسيدخل النظام عندئذ، في ازمة مع الرأسمالية العالمية المسيطرة، وسيضطر الى الانزلاق من المشروع الوطني البرجوازي الى مشروع وطني شعبي. وأزمة البرازيل والفليبين، مثلا، تقع كلها في اطار هذا الاشكال. وفي الارجنتين اتضح ان الناخبين الذين ارهقهم عجز ديمقراطية الرئيس الفونسين ارتدوا بأنفسهم الى الميدان الشعبوي الخاضع هذه المرة بوضوح للهيمنة الخارجية.[1]

اما المناطق الطرفية، التي تعاني اكثر من غيرها البؤس الناجم عن التوسع الرأسمالي، فان الوضع هنا اكثر مأساوية. فنموذج السلطة في هذه المناطق هو ((تون تون ماكوت))[2]. واطروحة السلطة الابوية، انما قامت على قياس هذه الانظمة الافريقية. وهي في الظاهر تناسب الوضع: الشخصانية المطلقة(حيث يذكر راس السلطة بالإداري الصغير المتحكم بالقرية)، والاحتكار الكامل لأي مفهوم للشرعية والقانون (بما في ذلك حقوق الملكية البرجوازية المقدسة)، ناهيك عن الحقوق البديهية للكائن الانساني، وكذلك الفساد المعمم. والدوافع قوية لاتهام التقليد الافريقي مرة اخرى بهذا (الارث المزعوم). لا شك ان نزعة عنصرية باطنة تختفي وراء هذه الاشارة. فليس الارث هو المسؤول عن تحويل افريقيا الى عالم رابع بل العكس هو الصحيح، فتهميش إفريقيا هو الذي يفرض هذا النوع من السلطة. فالسلطة المعنية هنا ليست "أصيلة" الا بقدر ما هي اصيلة الخديعة التي تبحث هنا عن المشروعية الإيديولوجية لممارستها.

المهمة الرئيسية التي تقع حاليا على عاتق القوى التقدمية في اطراف النظام، هي فرض البعد الديمقراطي الغائب، لا لإحلاله محل الابعاد الوطنية والاجتماعية للتحرر الوطني الشعبي وانما لتدعيمها.

والواقع ان الصيغة القديمة للتحرر الوطني كانت تتجاهل بنسبة عالية البعد الديمقراطي الضروري لاستكمال الاختراقات الوطنية الشعبية. وبالتالي فان الوعي الديمقراطي يبدو ظاهرة جديدة نسبيا، لان المطالبة الديمقراطية ظلت حتى الآن مقتصرة على قطاعات محددة من البرجوازية المدينية ولم تعبر عن نفسها بقوة الا في لحظات محددة من تجذر النضالات المعادية للإمبريالية. لكن هذا الوعي الديمقراطي كان يندرج في الحدود الدقيقة لليبرالية البرجوازية. ان الميول والتوجهات المهيمنة في الحركات الشعبية والجذرية للتحرر الوطني كانت تحدد بمحتواها الاجتماعي التقدمي اكثر مما كانت تحدد بالقناعات الديمقراطية لمنضاليها، رغم الاستخدام الطقسي احيانا لتعبير الديمقراطية، ورغم الوعي المتقدم لبعض فصائل الطليعة في هذه الحركات.

---

[1] [1] سمير امين، **امبراطورية الفوضى**،ترجمة: سناء ابو شقرا،(لبنان: شركة المطبوعات اللبنانية، ط1، 2003)، ص 106.

[2] في هايتي ، العم ماكوت هو عضو في الميليشيات شبه العسكرية لـ "متطوعي الأمن القومي (VSN) "، التي تم إنشاؤها بعد هجوم على الرئيس فرانسوا دوفالييه ، في 29 يوليو 1958. وتم توظيفها من قبل نجله وخليفته جان كلود دوفالييه.

ولكن ما هي الديمقراطية المطلوبة؟ حتما، لا مجال للتقليل من اهمية الارث الديمقراطي البرجوازي الغربي: اي احترام القوانين والشرعية، والتعبير الحر عن تعدد الآراء، والعمليات الانتخابية وفصل السلطات، وتنظيم السلطات الموازية...ولكن لا يمكن التوقف عند هذا الحد. فالديمقراطية الغربية لا تمتلك البعد الاجتماعي. واذا كنا نريد ان نعطي لهذا المفهوم محتوى حقيقيا فعلينا ان نرى الى ما قدمته الديمقراطية الشعبية في لحظات التحول الاجتماعي الثوري في الاتحاد السوفياتي خلال العشرينات، وفي الصين الماوية. بمعنى ما قدمته هذه الثورات من خبرة في عملية((المشاركة الشعبية)). ان التوقف عند اشكال الديمقراطية الغربية دون الاخذ بالاعتبار التحولات الاجتماعية، التي تفرضها الانتفاضة المعادية للرأسمالية في الاطراف، معناه الانغلاق في كاريكاتورية الديمقراطية البورجوازية التي لا يمكن الا ان تظل غريبة عن الشعب وهشة الى ابعد حدود الهشاشة.[1]

المطلب الثاني: المسؤولية الملقاة على عاتق دول المحيط

يعتقد سمير أمين أن المطلوب من الديمقراطية ان تنطلق وتتجذر وتندرج بالجملة في خيار يتجاوز الرأسمالية. وفي هذا المجال، كما في المجالات الاخرى، لا بد ان يلعب قانون التطور المتفاوت دوره.

هذا الخيار هو تحديدا ما ترفضه الامبريالية. لهذا السبب فان الحملة، التي تنظمها سلطة الغرب حول الديمقراطية، تركز على جوانب من المسالة وتهمل جوانب اخرى. فبالنسبة اليها، تقوم معادلة كاملة بين التعددية السياسية وبين الديمقراطية. وعلى النقيض من خطاب وسائل الاعلام الغربي، حول الديمقراطية، يقوم التفكير الماركسي على كيفية وضع الديمقراطية في خدمة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ليس بالتعارض معهما ا تجاهلها.

والديمقراطية اليعقوبية[2]المستعارة من قاموس الثورة الفرنسية تحتفظ بمعنى معاصر مدهش. ففي لحظات التجذر، في كل من الثورات الكبرى الثلاث (الفرنسية والروسية والصينية)، كانت حركة الافكار والقوى الاجتماعية تدفع نفسها بعيدا وراء متطلبات التحول الاجتماعي الضروري موضوعيا وتاريخيا. وهكذا كانت الديمقراطية اليعقوبية تتجاوز مقتضيات اقامة ((سلطة بورجوازية)). وبالرغم من ان اداءها ظل منحصرا في الاطار المحدد بالملكية الخاصة، الا ان هاجسها بإقامة سلطة في ((خدمة الشعب)) حقا كان يتناقض مع متطلبات البورجوازية تطمح لأكثر من ديمقراطية على الطريقة الانجليزية. وفي حين كانت البورجوازية مستعدة للتسوية مع الملكية ومع الارستقراطية، كما يثبت ذلك تاريخ انجلترا، فان الطموحات الشعبية–اي الفلاحين والحرفيين–كانت تذهب ابعد من ذلك. فهذا الشعب لم يكن يعرف ماذا سيفعل ((بحرية التجارة والمؤسسة). لذلك انتجت، في مرحلة الجمعية التأسيسية، افكار مدهشة براهنيتها وبتقدمها على زمانها، كما كان عليه الامر لاحقا في حالتي الثورتين الروسية والصينية.

ان (الديمقراطية اليعقوبية)، التي انتعشت خلال هذا القرن في لحظات تجذر الثورات الاشتراكية المعاصرة، هي في

[1] سمير امين، امبراطورية الفوضى،**مرجع سابق**، ص109 .

[2] ظهرت اليعقوبية كممارسة سياسية خصوصا، على انها طريقة حكم تجمع بين حكم نخبة نافذة للغاية وبين مشاركة شعبية قوية. وقد لجا البعقوبيون، باسم الفضيلة والعمل و"تجديد" الانسان الجديد وفي السياق المشتغل للحرب والمجاعة، الى الارهاب لفرض سلطتهم الخاصة فضلا عن تصورهم المتجانس للمجتمع.

الواقع الديمقراطية التي تطمح اليها الطبقات الشعبية في العالم الثالث المعاصر ولو بشكل ضبابي. فهي تكسر حدود الديمقراطية البرجوازية الليبرالية، التي تتجاهل بعد الاصلاحات الاجتماعية الضرورية من جهة، وتكشر حدود (التعبئة الشعبية) التي اضعف احتقارها للديمقراطية طاقتها التجديدية.[1]

ان القوى المسيطرة في الغرب ليست في المبدأ لا ضد الديمقراطية ولا معها، لا ضد السلام ولا معه. فهي لا تتحرك الا بهاجس تأييد النظام الامبريالي الذي يضمن استغلال كل ثروات الكوكب لصالح، وعلى حساب الشعوب الاخرى. واذا كانت الديمقراطية تخدم هذا النظام فانهم يميلون لها، ولكنهم لا يترددون في دعم واقامة الديكتاتورية اذا كان العكس هو المناسب. وهم يقبلون السلام طالما انه لا يهدد النظام الامبريالي، لكن ما ان يهدد هذا النظام حتى يأخذون بخيار الحرب، حتى لو كانت اكثر الحروب ضراوة. آما وسائل الاعلام فمهمتها الاساسية هي ان تلعب دور المشرع لهذه الخيارات التكتيكية الظرفية في اوساط الراي العام. ولا تغير التقلبات السياسية، التي تحصل هنا او هناك، من هذه الاهداف العامة.

وشعوب الاطراف، ضحايا هذا النظام الامبريالي، لا تجد امامها الا خيار النضال بكل الوسائل ممن اجل القضاء عليه. فالحروب الإمبريالية أسوأ بكثير من الديكتاتورية وقد–فشل قادة الحركات المناهضة للامبريالية في إدراك ذلك وفقط المظلومين يستطيعون تحرير أنفسهم وليس الأسلحة الإمبريالية والانقلابات الأمريكية والعقوبات الاقتصادية[2].الا ان هناك شيئا جديدا في هذا المجال وهو: ان الاستمرار في هذه النضالات والانتصار فيها يفترض، منذ الآن، وعيا وممارسة ديمقراطيين جديدين. لقد بنى الغرب نفسه بدونهما، او قبلهما بصورة ادق. فالبلدان القومية، التي تشكل هذا الغرب اليوم، قامت بالعنف ودون تدخلات خارجية عنيفة حدت من فعاليتها. وقد اعتقدت امم العالم الثالث انه بالإمكان سلوك هذا النهج مرة جديدة. الا ان التاريخ اثبت من جديد انه لا يتكرر ابدا. فالانتصارات الاولى، التي حققتها النضالات الوطنية التحررية، قد خلق وضعية جديدة اصبح من الضروري اقامة وحدة شعبية قادرة من اجل متابعتها. ولا يمكن تصور وحدة من هذا النوع من دون ديمقراطية. واذا كانت الديمقراطية قد اصبحت عاملا اساسيا في تحرر العالم الثالث، الا انها ليست بديلا عن العوامل الاخرى الضرورية، القدرة الاقتصادية والعسكرية، مثلا(رغم الخطاب السلمي المخاتل الذي يشيعه الغرب بهدف ان يحتفظ لنفسه بتهديد الشعوب الاخرى بالأسلحة الفتاكة دون ان يواجه هو نفسه هذا الخطر).وعندما تتوفر هذه الشروط كلها، عندها فقط، من الممكن ان يفكر بنظام عالمي جديد يستجيب للقيم الانسانية الكونية. حتى ذلك الحين سيبقى النظام العالمي النظام (او اللانظام بالأحرى) قائما على اللامساواة بين الشعوب.[3].

[1] سمير امين، امبراطورية الفوضى،**مرجع سابق، ص** 110.

[2] تلاكسكالا، جيمس بتراس، "خاص الإمبريالية والمتواطئون معها: مسألة الدكتاتورية والديمقراطية في الداخل والخارج،" ترجمة أحمد.م.جابر، بوابة الهدف، سبتمبر 2018 في: https://bit.ly/34UUOGe

[3] سمير امين، امبراطورية الفوضى، **مرجع سابق**، ص 116.

الفصل الخامس: مستقبل الديمقراطية: محاولة للاستشراف

سنحاول في هذا الفصل عرض اهم التحديات التي تعترض المسار الديمقراطي نظريا وعمليا، واهم السيناريوهات المحتملة لمصير الديمقراطية في العالم.

المبحث الاول: التحديات النظرية للديمقراطية

ونتطرق في هذا العنصر الى عرض وتحليل التحديات التي تواجه الديمقراطية من الناحية النظرية والفكرية.

المطلب الاول: أزمة الأمثولة الديمقراطية

بحلول نهاية القرن العشرين، تهاوت البدائل الرئيسية للديمقراطية وتحولت الى بقايا أنظمة شاذة تقبع في آخر معاقلها. وتبرز اهمية هذا التحول عند المقارنة بما كان سائدا في العالم حتى مستهل القرن العشرين، اذ كان العالم في اغلبيته ينادي بتفوق الانظمة غير الديمقراطية، سواء من الناحية النظرية أو من ناحية الممارسة. وكانت اغلبية الجنس البشري خاضعة لحكام غير ديمقراطيين كانوا يبررون حكمهم بدعوى ان اغلبية الناس غير كافية للمشاركة في حكم الدولة، وانها ستكون في حالة افضل اذا تركت امور الحكم المعقدة لمن هم احكم منها- اقلية في الاغلب- وربما لشخص واحد. لكن في الممارسة لم تكن هذه التبريرات كافية، ولم يكن الناس راضين عن حكام يولون انفسهم، بل كان الناس مكرهين على القبول بهم.[1]

وقدا ستمرت حالة التشاؤم بشأن مستقبل التمدد الديمقراطي حتى بداية تسعينات القرن الماضي، بسبب الخيبة التي لحقت به في النصف الاول من القرن العشرين. ومن المعروف ان القرن التاسع عشر مثل بالإجمال للغرب ولا سيما اروبا، قرن سلام وزيادة غير معهودة في الرخاء المادي، على الرغم من ان بدايته شهدت حروبا وهزات عنيفة. وكان هناك عاملان رئيسان للتفاؤل: اولهما، الاعتقاد ان تقدم العلم الحديث سيقضي على المرض والفقر فتتحسن بذلك احوال البشر، وان التكنولوجيا الحديثة ستتحكم بالطبيعة التي بقيت عدوة الانسان وستجعلها اداة في سبيل زيادة سعادته. وثانيهما، ان الحكومات الديمقراطية سيستمر انتشارها الى مزيد من دول العالم، وكان ثمة ايمان بان روح الثورة الأمريكية، او المثل العليا للثورة الفرنسية، ستقضي على طغاة العالم وحكامه المطلقين ورجال الدين بخرافاتهم.

لكن التفاؤل سرعان ما تبدد، وانهارت الآمال مع اندلاع الحرب العالمية الاولى التي كانت عاملا حاسما في زعزعة ثقة اروبا بنفسها. وتراجعت ثقة الغرب بنفسه اكثر بعد الحرب العالمية الاولى، عندما ساد الكساد الكبير ومكنت سياسات تلك الفترة من بروز دول ذات سلطان غير مسبوق، اوجب ابتكار كلمة جديدة لوصفها، هي

[1] – عصام فاهم العامري، **مرجع سابق** ، **ص** 89، نقلاعن كتاب روبرت دال ، **عن الديمقراطية، مرجع سابق**، ص 7.

"الشمولية"، ظهرت عبرها انظمة حكم تعززها شرطة فاعلة واحزاب جماهيرية وايديولوجيا راديكالية تسعى الى التحكم بمظاهر الحياة البشرية كلها، مستهدفة الهيمنة على العالم كله، لم تتردد في اقتراف جرائم ابادة جماعية.

والواقع ان التاريخ الانساني لم يعرف ابادة جماعية مثل تلك التي قامت بها الانظمة الشمولية في المانيا الهتلرية وروسيا الستالينية. على الرغم من ان العالم شهد انظمة دموية كثيرة قبل القرن العشرين، غير ان هتلر وستالين وضعا التكنولوجيا الحديثة والتنظيم السياسي الحديث في خدمة الشر[1].

وعلى الرغم من ان الديمقراطية مثلت بمؤسساتها وتنظيماتها نظاما يغري بالمحاكاة والتقليد في كثير من ارجاء العالم، حتى من الانظمة الدكتاتورية والشمولية، والتي بدأت تلجا الى اجراء انتخابات عامة، مع انها لم تكن حرة، واقتصرت على الموافقة الإلزامية على مرشحين وحيدين. وجدير بالذكر ان في هذه الانظمة كلها تقريبا تحتوي برلمانات ومنظومات قضائية مستقلة شكليا، مع ان القضاة يعتبرون مجرد موظفين تعينهم السلطة، الامر الذي تميزت به الدكتاتوريات الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق ودول اروبا الشرقية الشيوعية السابقة، والديكتاتوريات العسكرية في دول العالم الثالث[2].

ومع ان الديمقراطية حققت انتصارات في المانيا الغربية واليابان وفي اجزاء اخرى من اروبا (اليونان البرتغال واسبانيا)، إلا أن ذلك لم يكن من شانه ان يبدد التشاؤم الذي تكرس لدى الغرب بخصوص مستقبل التمدد الديمقراطي في العالم، وصولا الى الربع الاخير من القرن العشرين، نتيجة مرارات التجربة القاسية التي كابدها في النصف الاول من القرن العشرين والعقود اللاحقة.

غير ان هذا التشاؤم لم يحل دون السعي الى تحقيق التمدد الديمقراطي، حتى اضحت السياسة الخارجية الاميركية تعتمد تبني الدول الديمقراطية واحدة من ادواتها، مدفوعة في ذلك بالتوق الى انتشار الديمقراطية الليبرالية في ارجاء العالم.[3]

ويعتقد فوكوياما ان ابرز مظاهر التشاؤم كان الاعتقاد السائد في كل مكان تقريبا ان البديل الشيوعي الشمولي القوي سيدوم بديلا عن الديمقراطية الليبرالية الغربية. وكان وزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر قد صرح بان "التحدي الشيوعي لن تكون له نهاية". بل إن التشاؤم قد بلغ بالبعض إلى حد التنبؤ باكرا بنهاية الديمقراطية،

---

[1] عصام فاهم العامري، **مرجع سابق** ، **ص** 90، نقلا عن كتاب فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين احمد امين، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص ص 21 -22

[2] عصام فاهم العامري، **مرجع سابق** ، **ص** 91 منقولا عن كتاب موريس دفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الانظمة السياسية الكبرى**، ترجمة: جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992)، ص51 وما بعدها.

[3] عصام فاهم العامري، **مرجع سابق** ، **ص** 92 نقلا عن كتاب: نعوم تشومسكي، **اعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة الديمقراطية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص ص 377-378.

كما كان الحال مع المفكر الفرنسي جان فرانسوا ريفيل في كتابه "كيف تهلك الديمقراطيات"[1]، الذي أشار الى ان الديمقراطية قد تكون مجرد مصادفة تاريخية، او جملة اعتراضية قصيرة انقضى اجلها امام اعيننا".

لكن بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي، لم يول التشاؤم فحسب، بل تحول الى تفاؤل مفرط محوره ان انتصار الديمقراطية تاريخي نهائي. لم يكن هذا الادراك عند كثير من المفكرين الغربيين فحسب، بل اضحى محرك السياسة الدولية للقوة العظمى الوحيدة التي بادرت الى شن الحرب تحت شعار مكافحة الارهاب لتصدير الديمقراطية، وتغيير النظامين السياسيين في افغانستان والعراق، التهديد بشن حرب على دول و نظم اخرى من اجل تحقيق ذلك الهدف. غير ان هذا الامر لم يدم طويلا، اذ ان الديمقراطيات الغربية نفسها تضررت نتيجة عوامل كثيرة، في مقدمتها تصدع الغرب نفسه، حتى اضحى مفهوم الغرب ومعناه موضع تساؤل، اذ برز على ضفتي الاطلسي تصارع الرؤى في شان موضع الشرعية الديمقراطية في الحضارة الغربية، فضلا عن عوامل اخرى، منها: خوض اميركا اطول حربين في افغانستان العراق من دون انتصار حاسم، واندلاع الازمة الاقتصادية، وتصاعد المنافسة على الهيمنة العالمية من جديد[2]

وبسبب الارتباط بين النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي وهيمنة الايديولوجيا الديمقراطية الليبرالية في العالم اليوم، فان مستقبل الديمقراطية نفسه صار مشكوكا فيه، لا من حيث كون رقعة الديمقراطية وانتشارها قد تقلص فحسب، بل من حيث استمراريتها في الغرب نفسه، ذلك ان الطبقة الوسطى في المجتمعات الغربية تشهد انهيارا سيفضي استمراره الى تداعيات من شأنها الاضرار بالديمقراطية من أساسها.

وفي هذا السياق يؤكد عصام العامري أن احباطات المستقبل ربما تتراءى من الآن، ولا سيما ان خبرات التاريخ تشير الى فواصل تاريخية مطولة شهدتها الممارسة الديمقراطية. كما ان الارتداد عن الديمقراطية هو الذي بقي سائدا في معظم مراحل التاريخ السابقة ، بينما شكل عصر ازدهار الديمقراطية الاستثناء. اما الحاضر فيحمل في طياته تراجعات وخيبات ضائعة[3]

المطلب الثاني: تجاوز التشاؤم الفكري

في منتصف السبعينيات، لم يكن أكثر الحالمين يصدقون أن معظم دول العالم ستصبح ديمقراطية خلال ربع القرن القادم. لقد انحطت الدراسة المقارنة حول الديمقراطية في الاكاديمية، وان اهم عمل تعرض للديمقراطية في النصف الثاني من السبعينيات كان حول انهيار الانظمة الديمقراطية. وقبل بضعة اعوام فقط، وصل روبيرت دال في عمله

انظر:

[1] Jean Francois Revel, **How Democracies Perish** ,(HarperCollins; 1st edition , October 1, 1985).

[2] عصام فاهم العامري، **مرجع سابق ، ص** 93 نقلا عن كتاب: زبيغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية**، ترجمة: فاضل جنكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1992) ، ص 49 ما بعدها.

[3] عصام فاهم العامري، **مرجع سابق ، ص** 93.

المشهور (Polyarchy) المنشور عام 1971[1]، الى نتيجة متشائمة بشان فرص وجود اي شيء يمثل مزيد امن التقدم نحو البوليارکية أو النظام التعددي، الذي قصد به النظام السياسي الديمقراطي على نحو معقول. قد لاحظ دال انه امر غير الواقعي ان نفترض وجود اي تغيير مفاجئ في عدد النظم السياسية الديمقراطية خلال جيل او جيلين...وكما هو الشأن بالنسبة الى العديد من الاشياء، فان الرهان الاسلم لنظام دولة ما في غضون جيل من الآن هو كونه سيكون مختلفا، ولكنه لن يكون مختلفا على نحو جذري عما هو عليه حاليا.

في منتصف الثمانينيات، وعلى الرغم من ظهور موجة جديدة من الديمقراطية التي كانت تستجمع قواها، فإن هنتنغتون قدم التقييم ذاته حول مستقبلها. في مقالة شهيرة له بعنوان "هل سيتزايد عدد الدول الديمقراطية؟"[2]، نفى هنتنغتون في الحقيقة امكانية وجود دول ديمقراطية عديدة. لما استعرض الشروط الاقتصادية الاجتماعية والثقافية الملائمة للديمقراطية، تنبا بوجود تحولات قد تشمل فقط دولا اكثر تقدما ومحدودة العدد في امريكا اللاتينية واحتمالا في شرق آسيا ايضا.

ان القور الكبيرة المعادية للحكم الديمقراطي (وبخاصة الاتحاد السوفياتي)، وعدم انفتاح عدد من الفضاءات الثقافية الرئيسية على الديمقراطية، والصعوبات التي تقف سدا منيعا امام القضاء على الفقر في اجزاء عديدة من العالم، وانتشار مستويات كبيرة من عملية الاستقطاب والعنف في مجتمعات عديدة، كل ذلك يوحي —مع بعض الاستثناءات– بان التطور الديمقراطي في العالم قد صل الى مداه. ولكن بعد سبعة اعوام فقط، نشر هنتنغتون كتابه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي العالمي. [3]

كان التشاؤم حينها يتحكم فيه بروز نظرية التحديث، التي اوجدت علاقة متبادلة قوية بين الديمقراطية ومستوى التطور الاقتصادي. كانت معظم الدول الديمقراطية في العالم في بداية السبعينيات مصنعة ومتقدمة تنتمي الى العالم الغربي. كانت تدعم الديمقراطية مثلما كانت تدعمها نظرية التحديث، لان هذه الدول كانت تتوفر على مستويات عالية من التعليم، الدخل الفردي، وطبقة اجتماعية متوسطة عريضة. لقد ربت هذه السمات من التقدم بدورها بين عامة الناس، الادراك السياسي والمشاركة، والتسامح مع المنشقين والمعارضين، والنزوع الى الاعتدال السياسي وضبط النفس، والرغبة في الحرية والتحلي بروح المسؤولية، والميل الى تشكيل منظمات مستقلة تجعل من الديمقراطية امرا ممكنا. ان هذه الثقافة السياسية العامة للديمقراطية تشكل بعدا رئيسيا لروح الديمقراطية. وقد اطلق ليبست على هذه العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية اسم الضرورات الاجتماعية للديمقراطية. في الوقت الذي لم يكن ليبست ينوي ان تكون هذه العوامل متطلبات اساسية بصورة صارمة، كان العلماء وصناع القرار

[1] عد الى:

Robert Dahl, **Polyarchy**: **Participation and Opposition**، (Yale University Press, 1971)

[2] Samuel P. Huntington," Will More Countries Become Democratic "? **Political Science Quarterly**, **Vol**. 99, **No**. 2 (Summer, 1984), **pp**. 193-218.

[3] لاري دايموند روح الديمقراطية، **مرجع سابق، ص** 27.

خلال الستينيات والسبعينيات يؤمنون بعكس ذلك. كي يكون بلد ما ديمقراطيا، عليه ان يتطور اقتصاديا، ومن ثم كان منطقيا الوقوف بجانب الحكام المستبدين والنزع الى تحديثهم مثل (شيانغ كايشيك (Chiang Kai-shek) في تايوان، وبارك شونغ هي (Park Hee) في كوريا الجنوبية ولي كوان يو (Lee Kuan Yew) في سنغافورة، وسوهارتو في اندونيسيا، وفرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) في الفليبين، والجنرالات في البرازيل والتشيلي وشاه ايران، ليحققوا التقدم الذي يفضي في النهاية الى الديمقراطية.

ويعلق لاري دايموند أنه اذا ما سخرنا المنطق من الناحية السياسية، لوجدنا الحقيقة المناسبة تفيد بان كل هؤلاء الديكتاتوريين كانوا حلفاء الولايات المتحدة والغرب في الحرب الباردة، بل ان دعم هذه الحكومات الديكتاتورية يمكن ان يبرر في اطار قيمنا الديمقراطية: فنعتها بكونها انظمة انتقالية وليست انظمة دائمة، وانها حكومات دكتاتورية بشكل جزئي وليس بشكل تام مثل الحركات الشيوعية التي كانت تهددها وتتوعد بإزالتها عقب وصولها الى السلطة. هكذا، لما دافعنا عن الحرية وعن المضي بها الى الامام، انتهكنا روح الديمقراطية.[1]

لقد ساد خلال هذه الفترة تشاؤم عميق جدا غذته أسس ثقافية، ولم يكن من محض الصدفة —كما تقول الآراء– ان الديمقراطية ظهرت بشكل واسع في الغرب مع تقاليده الثقافية اليهودية المسيحية والتنويرية. ان الدول الديمقراطية غير الغربية في هذه الفترة كانت متمركزة بالأساس في مناطق متشبعة بالعادات الثقافية الغربية المتحررة كالمستعمرات البريطانية السابقة مثل الهند، او سيريلانكا، او جمايكا، او اليابان التي تم غزها واحتلالها من قبل الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. اما فرص نجاح الديمقراطية في اماكن اخرى تبدو ضئيلة جدا، ولهذا نرى احد العلماء البارزين من امريكا اللاتينية يعلن في منتصف الستينيات عن ان الاطار الاجتماعي والثقافي الذي يعمل فيه زعماء امريكا اللاتينية حاليا يفيد بان الديمقراطية الفعالة، والنموذجية الشعبية لا يمكن ان تمثل بديلا اجرائيا باستثناء بعض الحالات المحدودة.

يرى البعض ان الدول الكاثوليكية مثل اسبانيا والبرتغال، وبخاصة دول امريكا اللاتينية، ربما كانت غير قادرة على التكيف مع الاسلوب الديمقراطي الغربي. يرجع ذلك اما الى تأثر هذه الدول بتقاليد الكنيسة الكاثوليكية الهرمية المستبدة، وإما الى تأثر تصورهم للديمقراطية بتقليد روسوي (Rousseauan) يخشى تعددية مفرطة، وينظر الى المشاركة من خلال مصطلحات العضوية والشراكة والجماعة اكثر مما ينظر اليها عبر الاشكال الفردانية التي حققت نصرا في الغرب. فيما يجادل آخرون في ان الثقافة الآسيوية او الثقافة الاسلامية، قد لا تنسجم مع الديمقراطية بالنظر الى تركيزها على النظام على حساب الحرية، وعلى الاجماع على حساب المنافسة، وعلى الامة على حساب الفرد.[2]

[1] **المرجع نفسه، ص** 28.

[2] - Larry Diamond, Marc Plattner & Philip Costopoulos, **Les religions du monde et la démocratie**. (Paris, Nouveaux Horizons, 2008).

تراجع ازدهار الديمقراطية اصبح جليا. وقد يرجع تاريخ بداية هذا التراجع الى الانقلاب العسكري في باكستان عام 1999، الذي كان يرمز الى اخفاق العديد من الدول الديمقراطية الجديدة في اداء لائق لتحقيق التنمية، والسلم الاجتماعي، والحوكمة الجيدة، منذ ذلك الحين، لحقت بالديمقراطية انتكاسات في دول مؤثرة للغاية مثل روسيا، وفنزويلا، ونيجيريا وتايلاند. كما اصاب الديمقراطية تدهور خطير في دول اخرى كبيرة ومهمة مثل الفليبين وبنغلاديش. ان قوة الصين المتصاعدة بشكل سريع زادت من التوجه الاستبدادي، فتحولت الى راع ومدافع استراتيجي على انظمة دكتاتورية عديدة حول العالم طمعا في مواردها الطبيعية وأسواقها. كما كان للحملة الجريئة التي قادها جورج بوش لتغيير الشرق الاوسط من خلال الاطاحة بنظام صدام حسين نتائج عكسية تماما لتترك ذلك البلد في حالة من الفوضى. ومع سيطرة الاسلاميين في كثير من الاحيان على الساحة السياسية والانتخابية، تراجعت ادارة بوش عن اجندتها الديمقراطية، وشعر الديمقراطيون العرب بالخيانة. لقد ظهرت ردة فعل عنيفة حول العالم ضد الجهود الرامية الى نشر الديمقراطية في العالم بقيادة روسيا والصين، اضافة الى القوى النفطية الإقليمية مثل ايران وفنزويلا.

ان العديد من المراقبين يلاحظون في هذا التراجع محدودية طبيعية لإمكانات الديمقراطية. في خضم الدمار الذي تسبب فيه التجاوز الامبريالي الامريكي في العراق، ظهر تيار جديد من التفكير الواقعي يستنتج هذه الحقيقة مجددا وينصح الولايات المتحدة ان تهتم بشؤونها الخاصة وان تتعامل مع العالم كما هو وليس كما تريد ان يكون[1].

ثمة خلفيات حقيقية تدعو الى القلق، والرزانة، والتواضع، واعادة التقييم، ولكن لا تدعو الى الياس الديمقراطي. إن الزخم والقوة الكامنة لا يزالان موجودين لتحقيق تقدم ديمقراطي في العالم، وان القيم الديمقراطية والمطامح اصبحت كونية بشكل متزايد ولو في الشرق الاوسط و العالم الاسلامي الذي قد يعتبر من المعادين للغرب. كل هذه الاعراف الديمقراطية الكونية تظهر في المؤسسات الاقليمية والدولية والاتفاقيات التي لم يوجد لها اثر من قبل. اذا ما نظرنا الى الاسباب الكامنة وراء التوسع الديمقراطي في العالم–سواء كان هذا التوسع على المستوى المحلي ام الدولي– فسنجد ان العوامل التي ادت الى الازدهار الديمقراطي لا تزال قائمة. لكن تبقى التحديات الرئيسية متمثلة في مدى قدرة الدول الديمقراطية الجديدة على تقديم ما تنتظره شعوبها منها على المستوى التنموي، والحوكمة المحترمة والقانونية، وفي مدى قدرة الدول الديمقراطية الغنية على استجماع الارادة والحكمة من اجل اعادة تشكيل الجهود ودعمها للرقي بالديمقراطية.

المطلب الثالث: "تهافت" الديمقراطية

منذ السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين، لم يعُد النّموذج الدّيمقراطي يتمتّع بتلك الجاذبية التي كان عليها من قبل. فالغرب نفسه بات يتحدّث عن «ما بعد الدّيمقراطيّة» وصدرت كتب ودراسات كثيرة في هذا الاتّجاه،

[1]– لاري دايموند ، روح الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص 31–32.

كتابات تؤكّد أنّ ''الطرح الديمقراطي'' يعيش أسوأ مراحله في عصر ''انعدام اليقين الراديكالي'' مثلما ذهب إليه دانييل زيبلات وستيفن ليفتسكي،[1] وفي زمن صعود الشعبوية حول العالم كما شخّص ذلك ''ياشا مونك'' مؤلّف كتاب "الشعب في مواجهة الديمقراطيّة".[2]

وحتّى مع وجود كتّاب آخرين يقولون بإمكانيّة إنقاذ الديمقراطية من نفسها مثلما ذهبت اليه دامبيسا مويو في كتابها «حافّة الفوضى : لماذا تخفق الدّيمقراطيّة في تحقيق النموّ الاقتصادي وكيف يمكن إصلاحها؟!»[3] ، فإنّ هناك آخرين كثُرا متشائمون بشأن مستقبل النظام الدّيمقراطي، على غرار دافيد رونشيمان مؤلّف كتاب «كيف تنتهي الدّيمقراطيّة.[4]

ومن بين الدراسات التي بشرت بأزمة الديمقراطية نجد كتاب "ما بعد الديمقراطية" لكولين كراوتش[5]. وقد قصد كراوتش بمصطلح ما بعد الديمقراطيّة الإشارة إلى عهد ديمقراطي جديد ببصمة الليبرالية الجديدة، تنتهي فيه المؤسسات التمثيلية المنتخبة كمصدر أصلي للتشريع واتّخاذ القرار، وتصبح القرارات تُتّخذ من مكان آخر من قبَل آخرين في ردهات اللوبيات وفي الشركات الكبرى المرتبطة بالنخب السياسية.

وفي السياق ذاته يرى أحمد أنسل وشانتال موف أنّ النظام الديمقراطي نظام مأزوم، وتأزّمه قديم لكنّه استفحل أكثر ، فالديمقراطية بمعناها الحرفي مفهوم غير قابل للتطبيق، فلم يحكم الشعب نفسه قط ولن يحكمه أبدا، فمنذ أثينا كان التصويت والترشّح حكرا على النبلاء والأشراف، واستُثني العبيد والنساء والسود وغيرهم. وهاته الفئات لم تحصل على الحق في التصويت في العصر الحديث حتى وقت قريب. ففي نيوزيلندا وهي أوّل دولة تمنح النساء حقّ التصويت والترشّح لم يحصل ذلك حتى عام ١٨٩٣ ، وفي فرنسا لم يسمح للمرأة بالإدلاء بصوْتها إلّا بدايةً من عام ١٩٤٥ . وإلى حدود القرن الماضي لم تكن تجري في أيّ بقعة من الأرض عمليّات اقتراع تستجيب لما يُسمَّى "المعايير الدوليّة"، وحتّى بعد تجاوز هذه الإقصائيّة العمليّة برزت على الأرض ممارسات جديدة تحول دون تطبيق الفكرة الديمقراطيّة، كالتمويل السياسي الموجّه الّذي يجعل إمكانية الترشّح والفوز مقتصرة على فئة دون أخرى،

---

[1] انظر في:

Steven Levitsky and Daniel Ziblatt's , **How Democracies Die**, **Review Symposium**, (New York: Crown Publishing, 2018.

عد الى:

[2] Yascha Mounk, **The People vs. Democracy: Why Our Freedom Is in Danger and How to Save It** , (Harvard University Press, 2018)

[3] عد الى:

Dambisa Moyo, **Edge of Chaos: Why Democracy Is Failing to Deliver Economic Growth–and How to Fix It** , (April 2018).

[4] David Runcima, **How Democracy Ends**, (June, 2018).

[5] Colin Crouch, **Post–Democracy**, (Polity; 1st edition ,August 2004).

فضلا عن أثر الممارسة الديمقراطيّة الليبراليّة التي تفرز مجتمعات متوتّرة هويّاتيا، أي دون خصوصية حضاريّة.

ومن جهة أخرى، لم تعد صناديق الاقتراع توصل في النهاية ممثلين حقيقيين لعامة الناس بل توصل ممثلي اللوبيات المالية وأصحاب رؤوس الأموال المتحكّمين في الإعلام والاقتصاد. حتى أنّ الغرب بات اليوم يتحدّث عن "دكتاتورية جديدة" هي دكتاتورية رأس المال. وقد بدأ المواطنون في الدول الغربية يتململون من هذا الوضع، ويمكننا هنا الإحالة على حركة السترات الصفراء في فرنسا كتدليل على هذا القلق، علاوةً على ارتفاع نسب مقاطعة العمليّات الانتخابيّة، وصعود التيارات اليمينية المتطرفة.

ولو تتبّعنا قليلا الممارسة الديمقراطيّة الحديثة سنجد تكريسا لفكرة المواطن الموسميّ الذي يُؤتى به يوم الاقتراع ثم يُقصى تماما من دائرة الاعتبار السياسي، ويتحوّل كل تعبير احتجاجي إلى تمرّد يُجابه بمصفوفة لغوية تدور حول ضرورة ترك القرار لممثّلي الشعب في البرلمان. وقد يصل بهم الأمر إلى حدّ طلب التزام الصمت و انتظار الانتخابات القادمة، وحتّى صلاحية سحب الثقة أثناء العُهدة يمرّ هو نفسُه عمليّا عبر ممثّلي الشعب لا الشعب نفسه.

وحتّى في أعرق الديمقراطيات في العالم فإنّنا كثيرا ما نلحظ نزوعا نحو حصر حقّ المطالبة بإسقاط مشاريع القوانين في مجلس النوّاب بزعْم أنّ وظيفة المجتمع المدني هي تقديم المقترحات ومناقشتها فقط. وعلى الرغم من زئبقيّة المفهوم إلّا أنّ هناك إجماعا على أنّ "المجتمع المدني" هو مكوّن أساسي داخل ما يُسمّى «الجماعات الوسيطة» ويضطلع بدور مفصليّ في عقلنة العمل الحكومي وترشيد الممارسة النيابيّة. وله في سبيل حماية المجتمع من «القهر المؤسّسي» أن يطالب بما يراه مناسبا لحماية المصلحة العامة وهو ما يُسمّى في السوسيولوجيا السياسيّة بـ "تصويب أخطاء صندوق الاقتراع".

ان شعبية الديمقراطية بين الاشخاص العاديين حول العالم، واحتضان المنظمات الدولية لها، فضلا عن كلية وجود الخطاب الديمقراطي بين القادة السياسيين من جميع الاصناف، تشهد على انتشار الديمقراطية كفكرة. ومع ذلك، هناك مجموعة أسباب[1] تدعو الى الحذر حيال الاحتضان العالمي الواسع للديمقراطية، وذلك بإزاء نجاح تعزيز الديمقراطية.

أولا، ان شعبية الديمقراطية هي نتيجة معانيها المتعددة. كما ان لمؤيديها مرجعيات مختلفة، وتوقعات مختلفة، وبذلك ردود فعل مختلفة عندما، ونادرا ما لا نجد نظاما لا يعتبر نفسه ديمقراطيا. فعلى سبيل المثال في الانظمة الشيوعية سابقا في اروبا الشرقية تعني الديمقراطية حرية فعل وقول ما تشاء، واختيار الحكومة من طريق انتخابات تنافسية، ودولة الرفاه، على الرغم من عدم وجود اعتقاد عالمي بان الديمقراطية تتضمن دولة الرفاه، ولكن اهمية ذلك في

[1] زولتان باراني، روبرت موزر، **مرجع سابق، ص** 312.

الادراك الشعبي للمصطلح في الانظمة الشيوعية سابقا يؤثر في تقييم المواطنين لأداء النظام.

هناك سبب آخر للحذر ازاء مشروع التعزيز وهو ان المستويات الحالية العالية لتأييد الديمقراطية بين المواطنين العاديين قد تتلاشى. فقد وجد مسح حديث الباروميتر الآسيوي ان مؤشر التأييد للديمقراطية اظهر تراجعا منذ العام 2001 . وعلى الرغم من أغلب الناس يؤمنون بالديمقراطية كفكرة مجردة الا ان القليل منهم جدا يعتبرها خياره المفضل كنظام حكم في ظل جميع الظروف، واعتبر عدد اقل من ذلك انهم يفضلون الديمقراطية على التنمية الاقتصادية اذا ما اضطروا للاختيار بين الاثنين[1].

وفي مسح للباروميتر الاميركي لسنة 2006 لقياس تأييد المواطنين للشعبوية، سئل المواطنون عن مدى استعدادهم لتأييد اجراءات خمسة ستسهم في تعزيز سلطات الرؤساء على حساب المؤسسات الديمقراطية الاخرى وفصل السلطات بصورة عامة. وعلى الرغم من ان اكثر من ثلث المستبينين رفضوا القبول باي اجراءات شعبوية على الاطلاق، الا ان ثلثيهم تقريبا كان على استعداد للقبول على الاقل بإجراء واحد، اعرب نصفهم تقريبا عن استعدادهم للقبول بإجراءين. فقد اثبتت المشاعر الشعبية انها اعلى بصورة بارزة بين المستبينين الاكثر فقرا واقل تعليما والاقل عمرا. وحتى بعد استبعاد الثروة والتعليم، فقد بدا ان المستبينين الشباب كانوا راغبين بصورة بارزة في ان يؤيدوا القيام بإجراءات شعبوية على حساب الديمقراطية الليبرالية[2]. واذا ما استمرت هذه المواقف، فقد يكون لها عواقب خطيرة عندما تشكل هذه الفئة من الشباب الجزء الاكبر من مجمل الاصوات الانتخابية.

ويبدو ان طيف الشعبوية ينتاب وسط وشرق اروبا كذلك، حيث يكتب المراقبون ذوو الدراية عن "ردة فعل شعبوية عنيفة" ستتمخض عن انفجارات خطيرة محتملة ضد الديمقراطية الليبرالية (روبنيك2007).[3] وكانت دراسة موسعة اجريت سنة 2007 لتسعة وعشرين بلدا ومنطقة شيوعية سابقا في وسط اروبا واوراسيا قد خلصت الى ان الشعبوية والنزعات المناهضة لليبرالية في ازدياد في عموم القارة.

ومن جانب آخر، يقدم التحليل المتنامي لـ "الراسمالية الاستبدادية" [4]في روسيا والصين سببا ثالثا للقلق ازاء الهيمنة الدائمة لفكرة الديمقراطية؛ فقدرة كلا النظامين على ابراز صورة تجمع بين الدينامية الاقتصادية الرائعة والقومية التي لا يمكن المساومة عليها، جذابة للمواطنين الذين يسعون الى تحسين مستوى معيشتهم، ولكنهم

[1]- أنظر:

Yutzung Chang et. Al, "Struggling democracies in East Asia: through citizens eyes ". **Journal of Democracy**, **Vol** 18, **n** 3. (July 2007).

[2]زولتان باراني، روبرت موزر، **مرجع سابق، ص** 365.

[3] التفاصيل في:

Jacques Rupnik. " From democracy fatigue to populist backlash". **Journal of Democracy**,"**Vol** 18, **N**4, (Johns Hopkins University Press, 2007, , pp.17-25.

[4]الرأسمالية الاستبدادية ، أو الرأسمالية غير الليبرالية ، هي نظام اقتصادي يوجد فيه اقتصاد السوق الرأسمالي جنبًا إلى جنب مع الحكومة الاستبدادية

يشعرون بالتهديد من سوق عالمي ليبرالي تهيمن عليه الديمقراطيات الغربية سياسيا. وقد استنتج توماس كاروثرز في هذا السياق انه "لا يمكننا بعد الآن افتراض وجود اجماع حول سمو الديمقراطية بين الفاعلين الجيو استراتيجيين الرئيسيين في العالم"، وبذلك علينا "الرجوع الى تحديات المشاركة في النقاشات الدولية حول قيمة الديمقراطية ذاتها".[1]

اما السبب الاخير الذي يدعو الى الحذر ازاء نجاح المشروع الفكري فهو ان الجاذبية الحالية للديمقراطية قد تكون تمخضت عن المحاولات المعتمدة لتعزيز الحكومات للديمقراطية بصور اقل من كيفية النظر الى عمل الديمقراطية في الدول. وقد لاحظ توماس بانغل ان الديمقراطية تنشر ذاتها بصورة مدهشة، وأن الديمقراطية الأثينية لم تنشر ببساطة من طريق القوة، ولكن بتفوقها المثالي. ومنذ الزمن الاثيني، كان حتى الرعايا قادرين على معرفة ما يعنيه الازدهار البشري من طريق مراقبة عمل نظام سياسي آخر. وهذا يشير اليه غيا نوديا بأن الديمقراطية تنتشر عبر "المحاكاة" وهي عملية تختلف تماما عن عملية الفرض.

وفي العصر الحالي، وبوجود الاعلام المعولم، تعتبر القدرات على المراقبة، والتعلم والمحاكاة متزايدة جدا. ومع ذلك، وبما ان الاعلام الحر لا يركز على الازدهار البشري وحده، فان هذه القدرة المتزايدة تحمل ضررين خطيرين للذين يرغبون في تعزيز فكرة الديمقراطية باعتبارها شكلا متفوقا من اشكال الحكم. فقد تضررت صورة ومصداقة الديمقراطية الغربية بصورة كبيرة بسبب عدد من الحوادث في السنوات الاخيرة، بما في ذلك الجدل الساخن حول نزاهة الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 2000، والنقاش حول معسكرات الاعتقال في غوانتانامو، والكارثة التي اعقبت اعصار كاترينا، والمشاهد المروعة للانتهاكات التي حدثت في سجن ابو غريب. فقد ساعدت هذه الحوادث وغيرها على إضعاف جاذبية الفكرة الديمقراطية لدى قطاعات واسعة من الجمهور.

كما ان المواقف في عدد من الدول الغربية لم تكن في حال افضل. ففي فرنسا مثلا نسبة المواطنين الذين يبغضون الافكار الاميركية ازاء الديمقراطية 76في المئة. واما في الارجنتين والبرازيل، فقد كانت 67في المئة. ولان نجاح تعزيز الديمقراطية، كما يقول ستيفن فيتش، يعتمد على ميول الناس تجاه مروجي الديمقراطية، فان جهود معززي الديمقراطية الامريكيين قد تضررت بصورة كبيرة بسبب الانحرافات الموثقة عن المثل الديمقراطية[2].

[1] زولتان باراني، روبرت موزر، **مرجع سابق، ص** 370.

[2] **المرجع نفسه،ص** 371.

المبحث الثاني: التحديات العملية للديمقراطية

في نهاية القرن العشرين تساءل روبرت دال عما ينتظر الديمقراطية في المستقبل، بالنظر إلى مسارها الصعب والمتعرج فيما مضى. "رأينا ان القرن العشرين –الذي بدا في بعض الاوقات، بالنسبة الى عدد كبير من المعاصرين، انه يتحول الى فترة مظلمة وكارثية للديمقراطية، برهن بدلا من ذلك، انه فترة انتصار لم يسبق لها مثيل للديمقراطية. لكن بالرغم من اننا نرتاح للاعتقاد ان القرن الواحد والعشرين سيكون كريما مع الديمقراطية مثلما كان القرن الذي سبقه، الا ان التاريخ يظهر لنا ان الديمقراطية كانت نادرة في التجربة الانسانية. هل من المقدر على الديمقراطية ان تستبدل مجددا بأنظمة غير ديمقراطية، وهو الامر الذي لربما بدا بالظهور في بعض صيغ الوصاية التي تمارسها النخب السياسية والبيروقراطية في القرن الواحد والعشرين؟ ام انها سوف تتابع، بدلا من ذلك، توسعها في انحاء العالم؟ ام هل سيحدث تغير من نوع آخر تتحول فيه ما ندعوه "ديمقراطية" الى انحاء اوسع انتشارا واقل عمقا، أي هل سوف تمتد الى بلدان اكثر بينما تضعف مزاياها الديمقراطية اكثر فاكثر؟"[1]

هذا السيناريو الذي تنبأ به دال وجد طريقه للتجسد خلال الخمس الاول من القرن الواحد والعشرين، وبشكل أسوأ مما حصل في الواقع. فقد تزامن تراجع المد الديمقراطي مع انخفاض كبير في نوعية الديمقراطية، حتى في الديمقراطيات العريقة في الغرب.

وقد اعترف دال نفسه بحجم التحديات التي تعترض المسار الديمقراطي، واعتبر النجاح في تجاوز هذه التحديات هو الذي يحدد مسار الديمقراطية بالترسيخ او التراجع. والتركيز هنا سيكون على الديمقراطيات الاقدم، ولكن الدول التي تحولت الى الديمقراطية ستواجه هي الأخرى تحديات مماثلة في المستقبل.

مثلما لا حظ دايموند وبلاتنر، تحظى الديمقراطية بالتقدير الاعظم بين انواع الانظمة السياسية لكنها ربما كانت الاصعب من حيث امكانية المحافظة عليها. فدون كل اشكال الحكومات، تجد الانظمة الديمقراطية نفسها بشكل حتمي مثقلة بتباينات او تناقضات كبيرة. وليس من السهل تسوية التوترات التي تسببها هذه التناقضات[2].

في الدول النامية ينبع كثير من المشاكل التي تختبرها الديمقراطية من ثلاث توترات او تباينات ملازمة لطبيعة الديمقراطية. الاول هو التوتر بين الصراع والاجماع. فالديمقراطية بطبيعتها، نظام من المنافسة المؤسسية حول السلطة. ومن دون المنافسة والصراع ليس هناك ديمقراطية. لكن اي مجتمع يسمح بالصراع السياسي يواجه خطر بروز مجتمع مولع بالصراعات يصبح معه السلم المجتمعي والاستقرار السياسي في خطر. اذا فالتباين هنا هو ان الديمقراطية تتطلب صراعا، ولكن بشكل محدود، ويجب ان يكون هناك منافسة لكن ضمن حدود معرفة بدقة ومقبولة عالميا. ويجب تخفيف الانقسام من خلال الاجماع.

[1] – (روبرت دال، **عن الديمقراطية**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2014)، ص219.

[2] لاري دايموند، "**المفارقات الثلاث للديمقراطية**، "في لاري دايموند ومارك بلاتنر، الديمقراطية: ابحاث مختارة، **مرجع سابق**، ص 144.

يضع التوتر او التناقض الثاني التمثيل في مواجهة القدرة على الحكم. فالديمقراطية تعني عدم الموافقة على تركيز السلطة بيد قلة قليلة، ولذلك تخضع القادة والسياسات لآليات من التمثيل والمساءلة الشعبيتين، لكن لكي تكون مستقرة، يجب ان تكون الديمقراطية قادرة دائما على التصرف، وان تفعل ذلك بسرعة وحزم في بعض الاحيان. يجب ان لا تستجيب الحكومة فقط لمطالب جماعات الضغط المصالح، بل يجب عليها ان تكون قادرة على مقاومة هذه الجماعات والتوسط فيما بينها ايضا. يتطلب هذا نظاما حزبيا قادرا على ان يفرز حكومة مستقرة ومتماسكة بما يكفي لتمثيل المجموعات والمصالح المتنافسة في المجتمع والاستجابة لها من دون ان تتعطل او تحاصر من قبلها. ويتطلب التمثيل ان تتكلم الاحزاب باسم هذه المجموعات والمصالح المتضاربة ومعها، فيما تتطلب القدرة على الحكم ان تتمتع الاحزاب باستقلال ذاتي كافي[1].

يؤدي هذا الى تناقض ثالث، بين الموافقة والفاعلية. تعني الديمقراطية حرفيا، "الحكم من قبل الشعب" او على الاقل الحكم بموافقة المحكوم. هذه هي رسالة الشعوب. ان الشعوب على امتداد العالم تؤكد انها تريد الحق بإخراج حكامها من السلطة، لكي تحكم فقط بموافقتها. لكن تأسيس الديمقراطية والمحافظة عليها هما امران مختلفان. فلكي تكون الديمقراطية مستقرة، يجب اعتبارها شرعية من قبل الشعب، ويجب النظر اليها على انها شكل الحكومة الافضل والاكثر ملاءمة من قبل الشعب والاكثر ملاءمة للمجتمع. وبالفعل، كونها تستند الى موافقة المحكوم، تعتمد الديمقراطية على الشرعية الشعبية اكثر بكثير من اي شكل آخر من الحكومة. وتتطلب هذه الشرعية الشعبية التزاما أخلاقيا عميقا وولاء عاطفيا، لكن هذين يتطوران فقط مع الوقت، وجزئيا كنتيجة للأداء الفاعل. لن يقدر الشعب الديمقراطية الا اذا عالجت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بفاعلية وحققت قليلا من النظام والعدالة.

واذا لم تنجح الديمقراطية، يمكن ان يفضل الناس الا يحكموا من خلال موافقتهم الخاصة، ويمكن

ان يختاروا عدم تعريض انفسهم بعد ذلك لثقل الخيار السياسي. وهنا يكمن التناقض، فالديمقراطية تتطلب الموافقة، والموافقة تتطلب الشرعية، والشرعية تتطلب اداء فاعلا. لكن يمكن التنازل عن الفاعلية في سبيل الموافقة، لن يرضى القادة المنتخبون دائما بالسعي وراء السياسات غير الشعبية، بغض النظر كم يمكن ان تكوون حكيمة او ضرورية.

هذه التناقضات الثلاثة لها آثار مهمة على تاطير الديمقراطية في دول العالم الثالث التي تناضل الآن بعد كثير من القمع والاحباط لبناء ديمقراطيات مستدامة[2].

[1] لاري دايموند، "المفارقات الثلاث للديمقراطية"، **مرجع سابق، ص** 144.

[2] **المرجع نفسه، ص** 146

المطلب الاول: تحديات الأداء الاقتصادي الضعيف

تعاني الديمقراطيات- من مشكلة وخاصة الديمقراطيات الجديدة – من مشكلة خاصة فيما يتعلق بأداء الحكومة : تمثيل التقييمات الشعبية حول كيفية اداء الحكومة لعرض وجهة النظر الموجزة. فالحكومات الديمقراطية في كل مكان –في العالم الصناعي بالقدر نفسه كما هي في العالم النامي-تميل باستمرار اذا لتنظيم سياساتها بالالتفات الى الانتخابات القادمة. يمكن اعتبار هذا منطقيا بعض الشيء من الناحية السياسية على المدى القصير، لكنه ليس كذلك بالنسبة الى السياسة الاقتصادية الجيدة. وعندما نتحدث عن الاداء، فالأداء الاقتصادي في الاساس هو المهم.

بالنسبة للانظمة الاستبدادية كنظام تشيلي في عهد بينوشيه لا تعتمد السياسات الحكومية على موافقة الشعب، ويمكنها سياسيا بذلك ان تجعل شعوبها تعاني فترات طويلة من التقشف الاقتصادي والتعديل البنيي من اجل تسجيل فائدة على الامد الطويل. وقد ازدهر اقتصاد تشيلي فعلا بعد ذلك، لكن بكلفة عالية من حيث المعاناة البشرية والفقر والبطالة والقمع السياسي.

في الدول حديثة العهد بالانتقال إلى الديمقراطية، والتي كانت تعاني تخلفا اقتصاديا مزمنا في الغالب، دائما ما تكون هناك حاجة الى تنفيذ اصلاحات اقتصادية جذرية لكي تخلق اقتصاديات منتجة ومنافسة عالميا. لكن كم ستستمر الحكومات الديمقراطية الجديدة او التي في طور التحول، وباي قوة، بصد الاصلاح الاقتصادي اذا اثبت المساوئ على المدى القصير بانها مدمرة، في حين ان المكاسب، ووان كانت عظيمة، لن تتضح معالمها قبل الانتخابات التالية؟.

في ظل مثل هذه الظروف، يتطلب تعزيز الديمقراطية-المتصل بقوة الاصلاح الاقتصادي البنيوي-التفاوض حول نوع من الاتفاقية او ((العقد)) بين الاطراف السياسية المتنافسة والقوى الاجتماعية [1]حول:

1) مبادئ الاصلاح الاقتصادي البنيوي، الذي ستدعمه كل الأطراف، بغض النظر عن وصول اي منها الى السلطة.

2) التنازل عن اغراءات واستراتيجيات سياسية معينة-وبشكل خاص سياسات المزايدة غير المسؤولة والمغرية.

3) التضحيات التي ستشاركها كل القوى الاجتماعية، بما فيها مطالب سيتم تأجيلها بشكل متبادل، خلال

[1] تفاصيل اكبر حول الموضوع انظر في:

Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, **Transitions from Authoritarian Rule**: **Tentative conclusions about uncertain democracies**, (Baltimore/London, Johns Hopkins University Press, 1986).

الفترة الحرجة المتزعزعة للتكيف الاقتصادي والتأسيس الديمقراطي.

4) طريقة للتأكيد على مشاركة اعباء التكيف بشكل متساو الى حد ما وتخفيفها من خلال تدابير دعم واعانة الجماعات المتضررة بالشكل الاكبر، كالعمال الذين يفقدون عملهم جراء الاصلاحات البنيوية.

يمكن ان تكون هذه العقود محصورة بحيث تتلخص باتفاقيات بشان المبادئ الجوهرية للسياسة الاقتصادية طويلة الاجل، او يمكن ان تكون شاملة بما يكفي لتشكيل ائتلافات واسعة قادرة على الحكم على اساس اجماع سياسي راسخ. واحد النماذج المحتملة في هذا الاطار هو العقود السياسية والاقتصادية التي تفاوضت عليها النخب في فنزويلا عام 1957 سهلت الاستعادة الناجحة والمستدامة للديمقراطية هناك. بالإضافة الى مشاركة السلطة، ترسي هذه العقود العناوين العريضة لسياسات البلد الاقتصادية الرئيسية، مزيلة بذلك المسائل المثيرة للخلاف من النقاش الحزبي.

ان معدل المعونات المطلوب لجعل الاصلاح الاقتصادي مستساغا سياسيا ربما يكون اكبر من قدرة الاقتصادات المفلسة والمثقلة بالديون في الدول المنتقلة للديمقراطية حديثا على تمويله بنفسها. يبدو ان التكييف الناجح من خلال الديمقراطية يتطلب اتفاقا دوليا ايضا. ويمكن ان تقدم الديمقراطيات الصناعية والمجتمع الدولي مساعدة استثمارا جديدا جوهريين تقليص ديون حقيقيا في مقابل الاصلاحات المصممة لفك الخناق الاقتصادي للدولانية (سيطرة الدولة)، ووضع هذه البلدان على سكة نمو مستقل بذاته.

قدمت العقود الاربعة الاخيرة من التنمية الاقتصادية للعالم الثالث دروسا قيمة لمعرفة السياسات التي تصلح وتلك التي لا تصلح. بشكل عام، تتطور اقتصادات السوق، في حين تتأخر الاقتصادات الاشتراكية للدولة. فالاقتصادات المفتوحة والمنافسة عالميا تصلح، بينما الاقتصادات المغلقة (او على الاقل المغلقة بشدة وباستمرار) لا تصلح. تنمو الاقتصادات عندما تشجع الادخار والاستثمار والابتكار، وعندما تكافئ المساعي والمبادرات الفردية. وتركد الاقتصادات وتتراجع عندما تنشئ الدول المتغطرسة والمتاجرة والمفرطة بالتدخل (بنية من المحسوبيات المتأصلة بتفضيل مجموعات مختلفة، مضيقة الخناق على التغيير والتجريب والمنافسة والابتكار والحراك الاجتماعي).[1]

علاوة على ذلك فالاقتصادات التي تستثمر في الرصيد البشري للفقراء من خلال تلبية حاجاتهم البشرية الاساسية تقدم زخما متواصلا من النمو. لكن الاقتصادات التي تنجح في منع نصف السكان او ثلثهم من اكتساب المهارات والفرص الضرورية للاشتراك في التنمية الاستفادة منها، فتنهار في النهاية.

[1] عد الى:

Nicolas Ardito-Barletta," Democracy And Developement ", **Washington Quarterly 13**(Summer 1990) . Pp 161-171.

تتطلب التنمية الديمقراطية، مثل الثقافة الديمقراطية، معايير مرتفعة من التوازن الاعتدال واحترام كل المصالح. يجب ان تكون الأسواق مفتوحة مرنة ومنافسة بما يكفي لخلق زيادات في المدخرات والاستثمار ومعدلات العوائد.

يتطلب هذا ابقاء الدولة بعيدة وبمنأى عن كاهل المنتجين. لكن الدولة يجب ان تكون مشاركة بما يكفي لتضمن وجود استثمار كاف بالرصيد البشري والمادي، وان التنمية مسؤولة عن المصالح البيئية والمصالح الجماعية الاخرى. يجب ان تكون الضرائب وافرة بما يكفي (ومحصلة بإنصاف وفاعلية) لتوفير الارباح لهذه الاهداف الرئيسية، لكن يجب ان تكوون محدودة ومصممة بحيث تعمل بأساليب اكثر ما تشبه الحوافز لادخار الموارد استثمارها وتخصيصها بفاعلية.

يحيط بهذه المبادئ العامة كثير من التباين، وكثير من التعقيد ايضا. فالبلدان تتطور بأشكال وتركيبات مختلفة من تدخل الدولة في رعاية المشاريع المحلية. لكن البلدان تتراجع عندما تصبح الدولة منتجا وصاحب عمل مهيمنا، او مدافعا ثابتا عن الممثلين الاقتصاديين غير الكفؤين، سواء كان ذلك على صعيد راس المال او اليد العاملة.

ان التحولات الجذرية بين سياسات اعادة التوزيع الشعبوية الراديكالية وسياسات تقشف الليبرالية الجديدة الراديكالية مقدر لها ان تجلب الاخفاقات والأزمات الاقتصادية من النوع الذي يهدد الآن مستقبل الديمقراطية عدد متزايد من الدول.

ان التماسك والواقعية امور مهمة للتطور الاقتصادي، ولذلك يجب على الديمقراطيات الفتية ان تفكر مليا في كيفية خلق اجماع واسع حول السياسة الاقتصادية والمحافظة عليه. سيتطلب هذا بناء مؤسسات مبدعة وثقافة عامة واحتضان النخب. وفوق كل ذلك، سيتطلب قيادة سياسية تملك شجاعة ورؤيا وتصميما.[1]

تحول الايمان بأن السوق الحرة ضرورية لازدهار الديمقراطية وانتشارها في أنحاء العالم إلى خشية من أن يؤدي اهتزاز الثقة في رأسمالية السوق وتململ مصداقيتها إلى إضعاف محاولات الانفتاح السياسي. كما قد يؤدي التماهي الموجود في عقول الناس بين الديمقراطية والسوق الحرة إلى تقويض السياسات الليبرالية في العالم والارتداد إلى مرحلة الشمولية والانغلاق. والحقيقة أن هناك دوافع أخرى تحرض على الخوف والتوجس أهمها ما ترتب على الكساد الكبير في عشرينيات القرن الماضي من تراجع كبير للمسيرة الديمقراطية، وهي فترة معروفة امتدت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية أطلق عليها صمويل هنتينجتون "الموجة المضادة للديمقراطية" بسبب استسلام العديد من الدول الأوروبية التي خرجت من الحرب العالمية الأولى للمصاعب الاقتصادية وصعود الفاشية.

في ظل الظروف الاقتصادية القاسية يصعب على الحكومات الديمقراطية تأمين الرخاء الذي يعد به السياسيون مواطنيهم، وإذا كانت الديمقراطيات العريقة ذات المؤسسات الراسخة والتقاليد الليبرالية القوية والضاربة في عمق

[1] لاري دايموند، المفارقات الثلاث للديمقراطية، **مرجع سابق**، ص 150.

التاريخ قادرة على مقاومة التدني الكبير في المداخيل والارتفاع الحاد في معدلات البطالة، تبقى الديمقراطيات الجديدة والأقل رسوخاً أكثر تعرضاً لانهيارات سياسية أو بالأحرى لانتكاسة ديمقراطية.[1]

وهناك دول كثيرة تتعرض لصدمات أثناء المرور بمراحل انتقال سياسي، لكنها سرعان ما تتعافى. في دراسة للدول التي مرت بمراحل انتقال سياسي – لا سيما في شرق أوروبا – توصل بعض الباحثين إلى أن النمو تراجع لأربع سنوات في المتوسط بعد التغيير السياسي، قبل أن يتعافى الاقتصاد. وفي الفترات الأولى من المرحلة الانتقالية، ينصب الاهتمام من حيث السياسات في العادة على الجانب السياسي، وهو الجانب الذي يكون في الغالب بمثابة القضية التي تقود السياسات. لكن توصل فروبند وجود إلى أن الدول التي تدهور الاقتصاد فيها كثيراً ولمدة طويلة، مثل الجمهوريات السوفيتية السابقة، أصبح التقدم السياسي فيها صعب التحقق، مع المخاطرة بسقوط هذه الدول في فخ مرحلة انتقالية مطولة لا فكاك منها[2].

في حالة تونس مثلا، أصيب الاقتصاد إصابة بليغة بعد ثورة 2011 تحت تأثير عدة صدمات سلبية، منها انهيار السياحة (لا سيما بعد تزايد معدلات انعدام الأمان في 2012-2013 والهجمات الإرهابية في 2015-2016)، وفقدان السوق الليبية، وتراجع إنتاج الفوسفات والنفط بسبب الخلافات التي أديرت بشكل سيء في الشركات المملوكة للدولة. وقد قدرت هذه الخسائر بنحو 6% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً في المتوسط، مقارنة بمعدلات عام 2010، و14% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتوجه إجمالي الناتج المحلي القائم عام 2010.[3]

وفي هذا الشأن حدد إسحاق ديوان مجموعة من المظاهر التي تبين المأزق الاقتصادي في تونس وتأثيراته السلبية على الانتقال الديمقراطي فيها:

بالرغم أن بعض تدابير وسياسات التوسع المالي والنقدي لمناوئة الصدمات السلبية الأولى كانت معقولة ومناسبة بعد الثورة، فإن الوضع المالي في الدولة، لا سيما معدلات الإنفاق العام العالية، قد أصبح غير قابل للاستمرار. بين 2011 و2018 زاد الإنفاق العام كثيراً، من 24% إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي، في حين زادت العوائد الضريبية بنسب أقل بكثير، من 23% إلى 25% على مدار الفترة نفسها. نتيجة لهذا، زادت معدلات العجز في القطاع العام، لا سيما أثناء الفترة الأخيرة (2015-2018) ففاقت 5% من إجمالي الناتج المحلي في كل عام من الأعوام. ومع التمويل من الدين المحلي والأجنبي، أدى هذا إلى إبعاد الاستثمارات المحلية، وإلى انفجار الدين العام، الذي زاد من 40% من إجمالي الناتج المحلي في 2010 إلى 73% في 2019. وعلى التوازي، فإن الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات، بتمويل من الدين الأجنبي، دفع بالدين الخارجي من نحو 40 إلى 85%

[1]- مارك بلاتنير، "الأزمة الاقتصادية...ضربة لخصوم الديمقراطية" ، 14 يناير 2009. https://bit.ly/2TQIqB5

[2]- إسحاق ديوان. "تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان." **23سبتمبر 2019**.
https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597/.

[3]- **المرجع نفسه**.

من إجمالي الناتج المحلي بين 2010 و2019. وإذا استمرت الديون في الارتفاع بهذه المعدلات، فلن يقتصر الأمر على أن يستمر سداد الفوائد في أن يحل محل النفقات العامة الأخرى، إنما قد يحدث أيضاً تراجعات أكبر في سعر العملة، وتضخم، ونتيجة لهذا قد يحدث تدني في مستويات المعيشة. وعاجلاً أو آجلاً، سوف يصبح الدين الخارجي غير مستدام، وسوف تفرض الأسواق المالية تعديلات مؤلمة وجبرية في الموازنات المالية والخارجية.

وبعد الانتخابات الكاملة الأولى في عام 2014، دفعت دعوات التهدئة السياسية إلى تشكيل ائتلاف وطني للحكم، بين أكبر حزبين، نداء تونس والنهضة، وأصبح الاتفاق رسمياً فيما بعد بموجب اتفاقات قرطاج عام 2016. في حين ساعد هذا التفاوض والبحث عن حلول وسط وتشارك السلطة، في أن تنأى تونس بنفسها عن المخاطر التي أضرت بدول عربية أخرى، فمن وجهة نظر السياسات الاقتصادية أدت سياسة الإجماع هذه إلى التقاعس عن العمل. ولم يرغب أي من الحزبين الكبيرين في دفع ثمن الإصلاحات الاقتصادية الكبرى، ومنها إجراءات التقشف، والإصلاحات اللازمة لكفالة وجود أرضية مستوية تضمن التنافسية، نظراً لضعف احتمالات الاستفادة من التحسن الاقتصادي في المستقبل، إذ شعر هذا الحزب وذاك بأن موقفهما ضعيف. فنداء تونس كان يعاني من الانقسامات الداخلية، والنهضة كان يخشى تبعات تدهور الموقف الإقليمي (لا سيما بعد انقلاب 2013 في مصر). ومع اقتراب دورة الانتخابات (الانتخابات البلدية في 2018 والبرلمانية والرئاسية في 2019)، طرأت عوامل محفزة على الاستمرار في سياسات التوسع في الإنفاق، كما يحدث عادة في النظم الديمقراطية، لا سيما الجديدة منها.

إن هذه التداعيات السلبية قد تؤثر بشكل بالغ على إيمان الناس بالديمقراطية، خاصة عند المقارنة مع ما كان يبدو أنه استقرار اقتصادي خلال الحكم السابق. ولأن قدرة المواطنين على التحمل لن تكون عالية، قد يؤدي استمرار التراجع الاقتصادي إلى ضرر بالغ بطبيعة الممارسة الديمقراطية.

المطلب الثاني: جدل الديمقراطية والحوكمة

تتطلب القدرة على الحكم تركيزا كافيا واستقلالية في السلطة لاختيار السياسات وتنفيذها بحيوية وسرعة. ويتضارب هذا بشكل عام مع الحاجة لاعتبار السلطة مسؤولة من خلال المساءلة والاحتجاج والمراقبة الشعبية. لكن في بعض الجوانب، يمكن للمساءلة الشعبية الدقيقة ان تعزز القدرة على الحكم وفاعلية الحكومة. ويمكن رؤية هذا بوضوح شديد فيما يتعلق بالفساد السياسي.[1]

يؤدي استفحال الفساد الحكومي الى تسميم الديمقراطية. فهو يعيق النمو الاقتصادي عبر سوء توجيه الموارد، ومن خلال تشويه قرارات الاستثمار والمنافسة الاقتصادية بشكل عام. بالرغم من مناقشة بعضهم بان الفساد يمكن ان يحسن الشرعية السياسية من خلال توزيع المنافع المادية، لكن هذه المنافع محصورة عادة وغير ((موزعة)).فهناك فئة

[1] لاري دايموند، "المفارقات الثلاث للديمقراطية،" **مرجع سابق**، ص150.

ضيقة من المسؤولين الحكوميين والمقربين منهم وأصحاب المصالح يتم اثراؤها على حساب جميع السكان، وعلى حساب شرعية النظام الديمقراطي كله.

علاوة على ذلك، ففي حين يكون احتمال المكاسب غير الشرعية دافعا قويا للسعي وراء المناصب، تصبح العملية الديمقراطية مجرد صراع على السلطة بدلا من التنافس بشان السياسات. وتصبح مكافاة تولي السلطة مرتفعة جدا بحيث تفعل القوى المتنافسة اي شيء للفوز. يشكل تهديدا للجوهر الاساسي للعملية الديمقراطية —اي الانتخابات الحرة والنزيهة والسلمية.[1]

ومن جانب آخر، تؤدي سيطرة الدولة الى تفاقم الفساد من خلال اعطاء مسؤولين عامين فرصا لا حصر لها لتحصيل مكاسب ناتجة عن انشطة الدولة التنظيمية. لكن امكانية الفساد هي خاصية دائمة من خاصيات الحياة العامة في كل مكان.

ان العلاج الوحيد هو المساءلة، التي تتطلب صحافة حرة حاضرة وقادرة على كشف الفساد، ومواطنين منظمين ومهيئين لمراقبة العملية السياسية وأداء المسؤولين العامين، ونظاما قانونيا صارما ومستقلا وجاهزا لمحاكمة سوء الاداء الرسمي ومعاقبته.

هذه على الاقل بعض الاساليب التي تخدم المساءلة فيها القدرة على الحكم. وهي تشمل تحديد سلطة الدولة، وخاصة السلطة التنفيذية، لكي تمنع التجاوزات. لكن هناك مفاضلات، لأنه اذا كانت السلطة محدودة جدا او واسعة الانتشار، تصبح الحكومة كسيحة.

يجب على كل بلد ان يجد طريقته الخاصة لحل هذا التوتر العالمي. وقد رأى خوان لينز ان الانظمة البرلمانية يمكن ان تكون مرغوبة في معظم البلدان النامية كونها، من بين امور اخرى، تجعل السلطة التنفيذية اكثر قابلية للمساءلة امام السلطة التشريعية، وتتجنب خاصيات انعدام المرونة وسيطرة الفائز على كل شيء التي نجدها في الأنظمة الرئاسية،كما انها تخدم في الوقت نفسه القابلية للحكم من خلال منع الجمود المحتمل الذي يمكن ان يظهر في نظام رئاسي عندما تكون الرئاسة خاضعة لحزب ما والسلطة التشريعية لأحزاب اخرى.[2]

لكن هنا ايضا، مثلما يجادل دايموند، ليس هناك صيغ جاهزة، وقد تخدم الانظمة الرئاسية ذات الصبغة الاكثر حزما مصلحة بعض الدول، كما الاستقرار الاكبر الذي يتمتع به مجلس الوزراء، والاحتمال الذي توفره الرئاسية لانتخاب زعيم وطني واحد وجامع.

[1] **المرجع نفسه**، ص 151.

[2] انظر المرجع الاصلي،

Linz, Juan J. , " The Perils of Presidentialism" , **Journal of Democracy**, Volume 1, Number 1, (The Johns Hopkins University Press, Winter 1990), pp. 51-69.

ومن جهة أخرى، يمكن للمجتمع المدني القوي أن يكون داعما مهما ليس فقط للمساءلة، بل ايضا للتمثيل وحيوية الديمقراطية. تمثل الجمعيات التطوعية متمما مؤسسيا مهما للأحزاب السياسية الديمقراطية. ان ثبات الديمقراطية في الهند وكوستاريكا لمدى اربعة عقود، وفي فنزويلا منذ عام 1958، يدين بالكثير لشبكات هذه الدول الكثيفة من الجمعيات التطوعية المستقلة ووسائل الاعلام العامة. فهذه لا تكتفي بالتحقق من سلطة الدولة وفحصها، بل تحسن ايضا من شرعية الديمقراطية من خلال توفير وسائل جديدة للتعبير عن الرغبات السياسية، ورفع العي والفاعلية والثقة السياسية لدى المواطنين، وتدريب قادة سياسيين جدد وتعيينهم.[1]

لكن في الوقت عينه، يجب على الحكومات الديمقراطية والاحزاب ان تحوز شيئا من الاستقلالية عن مطالب الجماعة لكي تتخذ القرارات الصعبة وتنفذها. فإذا كانت الاحزاب ضعيفة جدا او مخترقة كثيرا من قبل المجموعات الاجتماعية الاخرى، واذا كانت البيروقراطية رهينة مثل هذه الاحزاب المصالح، واذا كانت الحكومة المنتخبة لا تستطيع التغلب على مقاومة ضغوطات جماعات المصالح ومعالجتها في بعض الاحيان، عندها يمكن الا تكون تلك الحكومة قادرة على وضع سياسات قابلة للتطبيق. يمكن لمثل هذا الضعف ان يفرز ازمة ثقة تهدد النظام.

وتقدم العلاقة بين الانظمة الحزبية والانظمة الانتخابية والبنية الدستورية توترا كبير آخر بين الديمقراطية والحوكمة. من ناحية المبدأ، تعتبر افضل طريقة لتمثيل الفئات والمصالح الاجتماعية المختلفة، خاصة في المجتمعات المنقسمة بشكل حاد، هي من خلال التمثيل النسبي. ولكن في الواقع، حين تكون الانقسامات السياسية متعددة وعميقة ومشحونة سياسيا، فان اعاقة تمثيلها بالتخلي عن التمثيل النسبي يعني المخاطرة بالإقصاء وإذكاء العنف السياسي الذي يمكن ان يهدد الاستقرار الديمقراطي. كلما كان شكل التمثيل النسبي أنقى، وكلما انخفضت النسبة الأدنى من التصويت المطلوبة لحزب كي يدخل الى البرلمان، ستكون الاحزاب اكثر ميلا لتكون فاعلة وسيميل البرلمان اكثر ليرى في تركيبته السياسية انعكاسا لتوازن المصالح الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية في المجتمع. ويمكن لهذا ان يجعل النظام اكثر تمثيلا، لكن اقل قدرة على الحكم واقل قابلية للمساءلة بناء على لثلاثة اسباب حددها دايموند:[2]

اولا، اذا لم يتم انتخاب اي برلماني من الدوائر الانتخابية الاقليمية، فلن يكون هناك اي نائب مسؤول بشكل فردي تجاه مجموعة محدودة بوضوح من جمهور الناخبين ن اذ يكون اعضاء البرلمان مسؤولين فقط تجاه زعماء او ناخبي الاحزاب المختلفة التي سمتهم ضمن لوائح مرشحيها.

ثانيا، مع تجزئة النظام الحزبي، يمكن ان تسفر الانتخابات عمليا عن الائتلافات الحكومية نفسها، مع تغييرات بسيطة في الحقائب الوزارية. بغض النظر عن تأرجح اصوات الناخبين بين الأحزاب، لذا يصبح من الصعب حقيقة

[1] لاري دايموند، "المفارقات الثلاث للديمقراطية،" **مرجع سابق**، ، **ص** 152.

[2] **المرجع نفسه، ص** 154.

تغيير السياسة. ويمكن لهذا ان يدعم الاستقرار السياسي، حتى وان ادى الى تغييرات متكررة في الحكومة (كما في إيطاليا)، لكن على حساب حرمان الناخبين من الخيار الانتخابي الواضح.

ثالثا، في حال وجود احزاب كبيرة ومتوازنة بشكل متساو بالإضافة الى عدد كبير من الاحزاب الصغيرة، قد تستمد هذه الاخيرة من هذه الحال نفوذ المساومة في المفاوضات يصل الى حد الابتزاز، مستغلة وضعها من اجل تحصيل شروط افضل في مفاوضات تشكيل الحكومة، يؤدي هذا اما الى تنازل لا ديمقراطي عن السلطة والموارد لهذه المجموعات الهامشية او الى حكومة ائتلاف ((وحدة وطنية)) منقسمة الى حد يمنعها من العمل. وقد ادت هذه المشكلة الى اصابة السياسات الديمقراطية بالعجز بشكل مطرد كما هو الحال في اسرائيل.

في مثل هذه الظروف، يمكن جعل النظام السياسي اكثر ثباتا ديمقراطيا عبر جعله اقل تمثيلا نوعا ما. لذا فقد اعتمدت المانيا الغربية، بعد تمخضها في وضع جمهورية فايمار المتسم بالاستقطاب السياسي عدم الاستقرار، معدلا انتخابيا من خمسة بالمئة من التصويت عن كل حزب ان يحرزه كي يدخل الى البوندستاغ، فتوصلت بالنتيجة الى نظام ثابت يتكون من حزبين مهيمنين بالإضافة الى واحد او اثنين صغيرين. اما بالنسبة الى تركيا، فبعد التفكير بالانقسام الاستقطاب السياسيين اللذين اوصلا ديمقراطيتها عام 1980 الى القعر للمرة الثانية خلال عقد عدة، فقد تبنت عام 1982معدل عشرة بالمئة، كما تبنت تغييرات اخرى ايضا افضت الى نظام حزبي اكثر صلابة بكثير.

هناك بالطبع آليات اكثر فاعلية لتنظيم النظام الحزبي، كانتخاب مشرعين من دوائر فرعية عبر تصويت الاغلبية والنظام الرئاسي لن يميل اي منهما بشدة لانقاص عدد الاحزاب، الاثنان معا هما وصفة طبيعية لنظام مكون من حزبين لكن مشاكل النظام الرئاسي، وفي وضع يتمتع فيه اكثر من حزبين بدعم انتخابي كبير–وفي وضع يتمتع فيه اكثر من حزبين بدعم انتخابي يمكن لأسلوب الاكثرية في الانتخابات حسب الدوائر تضخيم اغلبية انتخابية لحزب ما الى اغلبية برلمانية ساحقة. ويمكن الا ينتج هذا قدرة على الحكم بقدر ما ينتج اختلال توازن لا ديمقراطي وغطرسة القوة. ان جزءا من لغز الديمقراطية هو ان تناقضاتها لا تحل دائما من خلال اللجوء الى الخيارات واضحة بسيطة.[1]

المطلب الثالث: النزاع في مواجهة الاجماع

ربما كان التوتر الاكثر حضورا في الديمقراطية هو بين النزاع والاجماع. فالديمقراطية تعني المخالفة والقسمة، لكن على اساس الموافقة والتماسك. وهي تتطلب ان يثبت المواطنون انفسهم، ويقبلوا سلطة الحكومة. وتشترط ان يهتم المواطنون قليلا بالسياسة. لهذا اطلق غبرييل ألموند وسيدني فيربا على الثقافة الديمقراطية السياسية صفة "مختلطة". فهي توازن بين دور المواطن بصفته مشاركا (كوكيل في المنافسة والنزاع السياسيين) ودوره كخاضع (لسلطة الدولة)،

[1] **المرجع نفسه، ص** 155.

وكعضو محدود ضمن عائلة، ومجتمع، وشبكات اجتماعية خارج السياسة. يخدم دور الخاضع القدرة على الحكم في حين يهدئ الدور المحدود من النزاع السياسي عبر الحد من تسييس الحياة الاجتماعية.

كما تشمل الثقافة السياسية الديمقراطية عناصر اخرى مترابطة بشكل وثيق ، منها تقبل المعارضة والممانعة، والثقة بالممثلين السياسيين الزملاء، والاستعداد للتعاون والتكيف والتنازل، وبالتالي فثمة مرونة معينة واعتدال ومدنية وانضباط في علاقة الشخص الحزبية. من المعروف جدا ان العادات القوية من الاعتدال والوفاق توفر للديمقراطيات امكانية الموازنة بين النزاع والاجماع. ان تقدير هذه الفضائل قولا وعملا هو عادة احد اهم التحديات التي تواجه الديمقراطيات الناشئة والمضطربة.

كيف تتطور مثل هذه العادات الديمقراطية؟ من المؤكد انها معززة بتربية تضيف، كما اظهر الموند وفيربا، مجموعة من الميول الديمقراطية لدى الفرد. يمكن للنمو الاجتماعي الاقتصادي ايضا ان يحسن القيم والممارسات الديمقراطيات كما يحسن دخل المواطنين، وثقافتهم ، ومهاراتهم، وفرص عيشهم. وهذا ما يضفي أهمية كبيرة للاستثمار براس المال البشري من أجل الحفاظ على الديمقراطية.

يمكن للنخب ان تعود الى الديمقراطية لجملة من الاسباب الاستراتيجية والتي تشمل مثلا، استنزاف الوسائل الاخرى لحل النزاعات او عدم توافرها، او عدم اتاحة اي خيار شرعي أخر. لكن التطبيق الناجح للديمقراطية يظهر قيمة المشاركة والتقبل والتنازل. وبالطبع يضيء على فاعلية الديمقراطية وجاذبيتها. مع الوقت، يصبح المواطنون في ديمقراطية ما معتادين على معاييرها وقيمها، ويستوعبونها تدريجيا. والعامل الحاسم في هذا السياق هو أن تعمر الديمقراطيات بما يكفي–وتعمل بشكل جيد بما يكفي –لكي تحصل هذه العملية.[1]

لكن هذا قد يعيدنا الى المفارقة السابقة. فلكي تعمر الديمقراطية وتعمل جيدا، يجب عليها ان تهدئ النزاع. لكن الآليات الثقافية للقيام بذلك لا تتطور بين ليلة وضحاها. والى حين تطور هذه الآليات، كيف يمكن احتواء النزاعات بحيث لا يؤدي الانقسام السياسي والمنافسة الى تمزيق المجتمع؟

تميل الانقسامات الى الظهور بين مختلف الطبقات والاثنيات والطوائف والاحزاب. وتقدم مشكلة الانقسام الطبقي تناقضا ضمن تناقض. فلكي تكون الديمقراطية ثابتة، يجب ان يكون الانقسام الطبقي معتدلا. ولكي يكون الانقسام الطبقي معتدلا، يجب ان يكون عدم تحقيق العدالة الاقتصادية معتدلا ايضا. فانعدام العدالة السافر يفضي في النهاية الى خلق قطبية سياسية قوية وعنيفة، مثل ما يجري في البيرو والفليبين وتايلند. ولتجنب هذا، ولتحقيق درجة معتدلة من اللامساواة، يجب اجراء الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية. على اقل تقدير، تشمل

[1] – **المرجع نفسه**، ص 157و تفاصيل اكبر في:

Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," **Comparative Politics**, **Vol**. 2, **No**. 3, (University of New York; Ph.D. Programs in Political Science), (Apr., 1970), **pp**. 337-363:

هذه استثمارات متبصرة بالثقافة والرعاية الصحية والاسكان وخدمات اجتماعية اخرى. في بعض الحالات، هناك اصلاحات اخرى يمكن ان تكون ضرورية. لكن هذا يمكن ان يزكي المقاومة المريرة للنخب الراسخة، خاصة كبار الملاك وأرباب العمل. وهنا تكمن الصعوبة: فمن اجل تهدئة الصراع الطبقي على المدى الطويل ربما يحتاج النظام السياسي لان يخاطر بتفاقمه على المدى القصير.

ليس هناك مخرج واضح من هذه المتاهة. فالديمقراطية تكون صفقة رابحة عادة في الظروف المتوترة والمليئة بالنزاعات، فقط اذا تم استبعاد القضايا الخلافية بشكل خاص عن جدول الأعمال، لكن من الضروري اعتماد الحزم مع هذه المسالة الشائكة، لان الديمقراطية لا تستطيع الصمود اذا جرى اهمال اللامساواة السافرة والاقصاء. من خلال طبيعتها نفسها، تسمح الديمقراطية فقط بالإصلاح التدريجي ولا تسمح بالتغيير الثوري. فالمصالح المقابلة يجب تسويتها بشكل ما. وربما تحتاج فرصا لإعادة توزيع، لكن ليس قبل التعويض على مالكيها بشكل عادل ومنحهم فرصا لإعادة استثمار اموالهم في مشاريع اخرى منتجة. ويمكن ان تكون الاجور بحاجة لزيادات، لكن ينبغي ان يتم ذلك بوتيرة لا تهدد بالحاق ضرر كبير بأرباح الشركات والنمو الاقتصادي. لأنه يمكن، فقط في سياق النمو الاقتصادي، تقليص اللامساواة بطريقة تؤدي الى تقليص متواصل للفقر. [1]

يتطلب وضع الاصلاح على جدول الاعمال ان تعمد المجموعات الاقتصادية المتضررة والمستبعدة لان تتنظم وتجند سياسيا. لكن اذا كان الهدف تبني الاصلاح من دون اثارة ازمة يمكن ان تدمر الديمقراطية، يجب عندها ان تبقى التكاليف المترتبة على المصالح الاقتصادية المتمتعة بامتيازات اذا ما تم إسقاط الديمقراطية بمستوى اعلى من التكاليف المترتبة على اجراء الاصلاحات.

يتطلب هذا واقعية وتمهلا من قبل تلك المجموعات التي تضغط باتجاه الاصلاح. كما تتطلب ايضا فاعلية واستقرارا وضمانات شاملة وكافية لراس المال من جهة النظام الديمقراطي بحيث يكون لدى الفاعليات الاقتصادية المتمتعة بأفضلية الكثير لتخسره جراء الانقلاب عليه[2].

وفي سياق الحديث عن مازق النزاع داخل الديمقراطيات الناشئة، لابد من إشارة إلى معضلة التنوع الثقافي والعرقي، فقد أدى انتعاش" الإثنية والهويات الثقافية في الدول المتعددة عرقيا إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى إدارة التنوع العرقي والثقافي من خلال تنفيذ سياسات تشجّع على مساهمة الجميع، وإشراك مجموعات الأقليات في الاستفادة من موارد المجتمع مع الحفاظ على الوحدة؛ مثل الغالبية العظمى من المجتمعات الحديثة والمعاصرة، والابتعاد عن اعتبار التعددية الثقافية "إقصائية نَشِطة وغير مباشرة" لعدد قليل من الجماعات والمجتمعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى يضمن إيجاد حلول ديمقراطية للمشكلات التي يثيرها التنوع، بفضل المزايا والآليات المؤسسية المحددة

[1] لاري دايموند،" المفارقات الثلاث للديمقراطية،" **مرجع سابق، ص** 158.

[2] **المرجع نفسه**.ص 159.

التي يتضمنها[1].

ان مستوى معتدلا من التجانس الثقافي هو أمر يساعد على تطوير الديمقراطية واستقرارها. وفي خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين، ساهم تطوران هامان في زيادة التنوع الثقافي، اول هذين التطورين ان بعض المواطنين الذين اعتادوا ممارسة التمييز (العنصري) شاركوا آخرين مثلهم في حركات هوية ثقافية سعت الى حماية حقوقهم ومصالحهم. اشتملت هذه الحركات على اشخاص ملونين، ونساء، واقليات لغوية، وجماعات اثنية يعيشون في مناطقهم التاريخية، مثل الاسكتلنديين وسكان ويلز في بريطانيا، والناطقين بالفرنسية في كيبك، والسود في جنوب افريقيا.

ثاني هذين التطورين هو التنوع الثقافي المجتمعي الذي تضخم بفعل العدد المتزايد من المهاجرين، الذين تميزوا عادة بالفروق العرقية، واللغوية، والدينية والثقافية التي جعلتهم مميزين من غالبية السكان. تساهم الهجرة، سواء الشرعية منها او غير الشرعية في التنوع الثقافي داخل الديمقراطيات القديمة. اما الفروق الاقتصادية، على سبيل المثال، ما بين الدول الديمقراطية الثرية والدول الافقر، فتشجع الناس في الدول الافقر على الأمل بإمكان تخلصهم من الفقر عن طريق الانتقال الى الدول الاكثر ثراء. اراد آخرون تحسين نوعية معيشتهم بالانتقال الى بلد ثري يملك فرصا اكبر. زاد كذلك عدد الاشخاص الراغبين في الانتقال الى البلدان الديمقراطية الاقدم زيادة كبيرة في خلال السنوات الاخيرة من القرن العشرين، وذلك مع هجرة سيل من اللاجئين الفارين من القمع، والارهاب الذي وصل الى حد الابادة في بعض الاحيان، والتطهير العرقي التي واجهوها في بلدانهم الام[2].

اما الضغوط الداخلية فقد اضيفت الى تلك الضغوط الخارجية. اراد ارباب العمل توظيف المهاجرين برواتب اقل بكثير وتشغيلهم وفق ظروف عمل لم تعد تغري بقية المواطنين. يضاف الى ذلك ان المهاجرين الجدد ارادوا ان ينضم اقاربهم الذين يعيشون في بلدانهم الاصلية اليهم.

ان طبيعة الديمقراطية ونوعيتها، واستمرارها يعتمد كثيرا على الترتيبات التي تطورها البلدان الديمقراطية للتعامل مع التنوع الثقافي الموجود بين سكانها. واذا لم تعالج البلدان الديمقراطية مسالة التنوع الثقافي بطرق تتماشى مع الممارسات والقيم الديمقراطية، فسيكون ذلك تحديا عسيرا لاستمرار الديمقراطية واستدامتها مستقبلا[3]

[1] – **صفية عبد الرحمن أبه،**" بناء السلام والسياسات العامة لإدارة التنوُّع الثقافيّ في إفريقيا الوسطى: كيف يُدَار التنوُّع الثقافي للدُّوَل؟" https://bit.ly/2JuUK7T،

[2] – روبرت دال، عن الديمقراطية، **مرجع سابق، ص**223.

[3] **المرجع نفسه، ص** 224.

المبحث الثالث: التقلبات الديمقراطية بين التفاؤل والتشاؤم

نكون هنا امام سيناريوهين مختلفين لمصير الديمقراطية ومصير التراجع عنها.

المطلب الاول: السيناريو المتفائل

يقدم روبرت دال خمسة شروط[1] بإمكانها أن تجعل النظام الديمقراطي يستقر على المدى القريب:

- ان لا يستخدم القادة الادوات الكبيرة للقهر العنيف، وبخاصة الشرطة والجيش، للحصول على السلطة التي ينشدون والحفاظ عليها؛
- وان يكون هناك مجتمع حديث ديناميكي وتعددي على نحو منتظم؛
- وأن يحافظ على مستوى الصراع بين الثقافات الثانوية في مستويات يمكن تحملها،
- وان يوجد لدى الشعب، وبخاصة الطبقة السياسية النشطة، ثقافة سياسية ونظام معتقدات يحبذ فكرة الديمقراطية ومؤسسات الحكم الديمقراطي،
- وان تكون آثار النفوذ الخارجي غير ذات اهمية، أو محبذة على نحو ايجابي.

غير أن دال يستدرك أنه حين البحث عن الدول التي تتوافر فيها هذه الظروف الخمسة على نحو قوي نسبيا ولكنها خاضعة لنظام غير ديمقراطي فإن عدد هذه الاقطار يبدو أصغر من ان يسوغ التفاؤل بشأن انتشار أوسع للحكم الديمقراطي عبر العالم.

وعلى العموم، ينطلق المتفائلون بشأن مستقبل أفضل للديمقراطية من ارتباط الفكرة الديمقراطية ببحث الإنسان الدائم عن الكرامة والعدالة والمساواة، وعن الحرية والمشاركة ومحاسبة الحكام ونقدهم. ولقد كان نشوء الديمقراطية في البداية فعلا إبداعيا في مواجهة الاستبداد والتسلط، ولازال هذا الأمل قائما بين شعوب العالم لأنه مرتبط باحتياجات الانسان الأساسية[2].

ويستند المعارضون لفكرة أن الديمقراطية في طريقها للانهيار إلى وقائع التاريخ لدعم طرحهم المتفائل، إذ ليست هذه هي المرة الأولى التي تبدو الديمقراطية وكأنها في طريقها للانكماش والانهيار. فبعد الحرب العالمية الأولى ساد الاقتناع بنهاية الديمقراطية التي كانت قد شملت بضع دول في العالم الغربي. ففي البداية تحولت روسيا للاتحاد السوفيتي الشيوعي. فالشيوعية السوفيتية كانت بطبيعتها صاحبة رسالة عالمية معادية للديمقراطية. لكن مع صعود النازية والفاشية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بدا وكأن عصر الديمقراطية قد انتهى لصالح ديكتاتوريات جديدة في ألمانيا وإيطاليا.

---

[1] روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة: نمير عباس مظفر، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط2، 2005)، ص220

[2] شفيق الغبرا، **الديمقراطية: بين التراجع واستعادة المبادرة ، الخميس**، 17 يناير 2019 في:**https://bit.ly/32cB7rR**

لكن انتصار الديمقراطية في الحرب العالمية الثانية واجه تحديات كبرى من خلال انتشار الشيوعية بنفس الوقت، فقد نافست الشيوعية النظام الديمقراطي الرأسمالي وهددته في أسس بنيانه الفكري وأوشكت على إسقاطه في مواقع كثيرة في العالم.

لكن الشيوعية لم تصمد أمام الديمقراطية، ففي أواخر ثمانينيات القرن العشرين انتصرت الديمقراطية على الأيديولوجية الشمولية الشيوعية. لكن انتصار الديمقراطية في بداية تسعينيات القرن العشرين لم ينه المنافسة، فقد صمدت الديكتاتورية وصعدت معها (وفي عقر دار الدول الديمقراطية الغربية) في السنوات القليلة الماضية الأيديولوجيات القومية والشعبوية والعنصرية.

ولكن في المقابل، تعتبر الديمقراطية فكرة قابلة للتأقلم، وهذا جانب أساسي في قوتها. لقد تغيرت الديمقراطية القديمة التي عرفها القرن الثامن عشر والتاسع عشر. فعلى سبيل المثال نجحت الديمقراطية في استيعاب احتجاجات الريف البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر ونجحت فيما بعد في إدخال الضمان الاجتماعي وقوانين العمل والتقاعد بفضل احتجاجات عمالية كبرى. لهذا نجحت الديمقراطية في مواجهة المد الشيوعي من خلال تطوير مبادئها لتشمل الاعتناء بحقوق الطبقات الدنيا

وانطلاقا من دروس التاريخ القريب، يعتقد المتفائلون بشأن مستقبل الديمقراطية أن موجة رابعة للديمقراطية ستحصل في المستقبل القريب، وسيكون انتشارها عالمي النطاق، وستركز على مواجهة الشعبوية وقيم التعصب والتفرقة والعنصرية وقمع الحريات بكل إشكالها، وستواجه هذه الديمقراطية الظلم الذي تتعرض له الطبقات الشعبية في معظم دول العالم بما في ذلك في الولايات المتحدة ودول الغرب. وفي الموجة الجديدة للديمقراطية لن يكون مقبولا تمركز الثروات بيد 5% من أصحاب النفوذ. وسيكون من الطبيعي أن نرى صعود للفكر اليساري والفكر النقدي المتصالح مع الديمقراطية[1].

أما عن التحديات التي تمثلها دول مثل روسيا والصين، فإن أصحاب الطرح الديمقراطي المتفائل يؤكدون أن دولة كبرى كروسيا مثلا لا تمتلك فكرا قابلا للانتشار في العالم، فنظامها يقوم بالأساس على فكرة الدولة السلطوية، وهي دولة ينخرها الفساد، ويتحكم فيها مجموعة من كبار المتنفذين والمسيطرين على النفط والغاز. هذا النموذج لا يمكن حمله على أجنحة العالمية وهو لا يصدر قيم الحرية لأحد. وإذا كان الرئيس بوتين ملهما للحكام المستبدين في العالم، فإنه ليس مفيدا لحراكات الشعوب والقوى التحررية التي تريد نظاما مسائلا ومختلفا عن النظام الذي يقوده بوتين. إن بوتين ظاهرة روسية، وهو على أهميته لروسيا، لا يحمل رسالة عالمية.

وفي السياق نفسه، لم تعد الصين وهي الدولة الكبرى الثانية، صاحبة رسالة عالمية كما كان الأمر في ستينيات

[1] **المكان نفسه.**

وسبعينيات القرن العشرين. لا تمتلك الصين ما تصدره فكريا أمام الأيديولوجية الديمقراطية ، كل الذي تستطيع عمله أن تستمر الصين في صعودها الاقتصادي والذي يصاحبه انغلاق سياسي إلى أن تواجه معوقات سياسية واجتماعية، فهي حينها ستقف عاجزة عن مواجهة التحولات الاجتماعية العميقة التي ستقرع أبوابها. النموذج الصيني عاجز عن مواجهة فرضية مغرية عالميا كفرضية «الشعب مصدر السلطات». لهذا تنطلق التجربة الصينية من أن الحزب هو مصدر السلطات، وهذا نموذج يصعب تصديره إلا من خلال الانقلابات الديكتاتورية التي لم تعد الشعوب تتقبلها.

إن فكرة الحرية والظلم والعدالة الاجتماعية وإنشاء نظام مساءلة وتغير حكومة بواسطة صناديق الاقتراع، وحرية الصحافة وحرية التعبير هي من محركات القرن الواحد والعشرين وهي ليست معزولة عن بناء نظام اقتصادي عادل ونظام اقتصادي حيوي. هذه المنظومة الفكرية ستزداد قيمة بفضل تركيز الحراكات الديمقراطية على العدالة الاجتماعية وحقوق الطبقات المهشمة ومن لا صوت لهم.

أما بالنسبة للقلق من احتمال انهيار ديمقراطي شامل، فإن الواقع يبين أن انحسار الديمقراطية فى بعض البلدان لا يعنى أن معظم بلدان العالم فى طريقها إلى اللاديمقراطية. وإن نظرة واسعة النطاق لما حدث فى العقود الأخيرة تظهر أن المد الديمقراطى اتسع بشكل غير مسبوق بعد سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتى. أما تباطؤ هذا المد فى السنوات الأخيرة فليس رجوعا للخلف، ولا تمثل إصابة الديمقراطية بعطب فى بعض الدول انقلابا عليها. وإذا كان صحيحا أن بعض الدول نجحت اقتصاديا فى العقود الأخيرة فى ظل نظم غير ديمقراطية (مثل الصين)، فهناك ما يقابلها من الدول التى نجحت فى نفس الفترة فى إطار نظم ديمقراطية (مثل الهند والبرازيل[1].

وعلى خلاف التشخيص المتشائم الذي تظهره بيانات فريدوم هاوس ووحدة الايكونوميست للاستعلامات (المشار اليها في الفصل الاول)، تقدم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات صورة أكثر تفاؤلا بشأن واقع الديمقراطية ومستقبلها، ويمكننا في هذا الصدد الاشارة إلى الملامح الايجابية التي تشكل خلفية الطرح المتفائل فيما يلي[2]:

عدد الديمقراطيات مستمر في التزايد: أصبح العالم الآن أكثر ديمقراطية مما كان عليه في أي وقت مضى .إذ تظهر الاحصائيات أن أكثر من نصف بلدان العالم (62 في المئة، أو 97 بلداً) أصبحت الآن دولاً ديمقراطية(مقارنة بنسبة 26 في المئة فقط في عام 1975 ، وأن أكثر من نصف سكان العالم (57 في المئة)

[1]- احمد جلال ،"كيف تموت الديمقراطيات"،في: (16.04.2020)
(**https://www.almasryalyoum.com/news/details/1290838**

[2]- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،"الحالة العالمية للديمقراطية 2019." **مرجع سابق**، ص ص 4،5.

يعيشون اليوم في ظل شكل من أشكال الحكم الديمقراطي، مقارنة مع 36 في المئة في عام 1975.

وقد انخفضت نسبة الأنظمة غير الديمقراطية إلى أكثر من النصف منذ عام 1975 (68 في المئة من البلدان في عام 1975مقابل 20 في المئة فقط في عام 2018) وقد حدثت هذه الزيادة على الرغم من تباطؤ التوسع الديمقراطي العالمي منذ منتصف التسعينيات. وبالفعل، ازداد عدد البلدان الديمقراطية من 90 في عام 2008 إلى 97في عام 2018 وهذه البيانات لا تدعم بالتالي فرضية الموجة الثالثة العكسية للديمقراطية (أي إنخفاض كبير ومستمر في عدد الديمقراطيات).[1]

شكل رقم11: أنواع الأنظمة 1975–2018

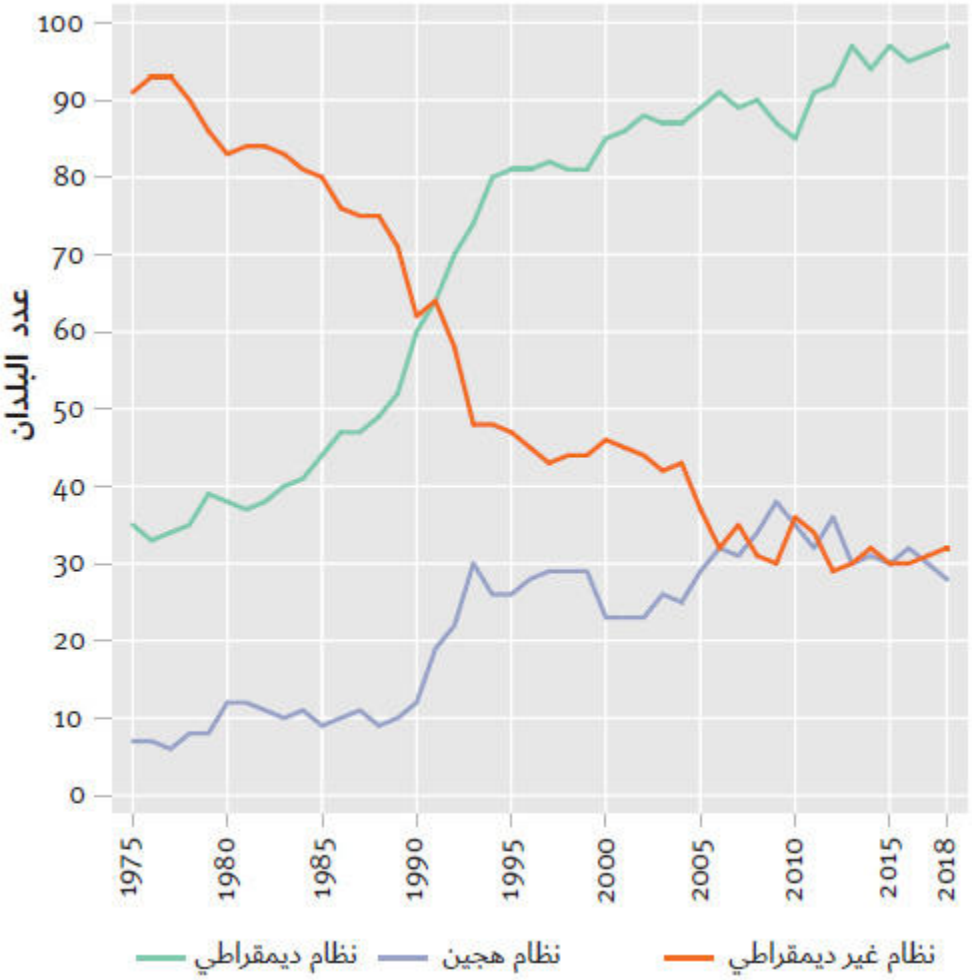

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.الحالة العالمية للديمقراطية 2019، ص 4

• **تأسست أغلبية الديمقراطيات الحاكمة اليوم (72 في المئة) بعد عام 1975 في إطار ما يسمى الموجة الثالثة للديمقراطية** . وقد تحول أكثر من ثلاثة أرباع هذه البلدان إلى الديمقراطية قبل عام 2000 ، في

[1] المرجع نفسه، ص 5.

حين انتقل أقل من ربعها بعد ذلك . أما نسبة 28 في المئة المتبقية التي قامت قبل عام 1975، فقد شهدت حكماً ديمقراطياً متواصلاً بين عام 1975 واليوم، باستثناء سري لانكا.

• **الديمقراطيات موجودة اليوم في جميع مناطق العالم** .ففي أمريكا الشمالية وأوروبا، تشكل الأنظمة الديمقراطية 100 في المئة و93 في المئة من البلدان، تليها مباشرة أمريكا اللاتينية 86 في المئة من البلدان. وتضم أوروبا أكبر حصة من الديمقراطيات في العالم 39 بلداً، أو 40 في المئة من المجموع العالمي)، تليها أفريقيا 21 في المئة و 20 بلداً، وأمريكا اللاتينية والكاريبي 20 في المئة و 19 بلداً . وفي آسيا، يساوي عدد الأنظمة الديمقراطية مجموع عدد الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية معاً، بينما تشكل الديمقراطيات في أفريقيا والشرق الأوسط أقل من نصف البلدان 41 في المئة و 17 في المئة على التوالي.

• **تواصل الديمقراطية انتشارها إلى بلدان لم يسبق لها أن شهدت حكاً ديمقراطياً** .فمنذ عام 2008 انتقل 11 بلداً إلى الديمقراطية لأول مرة في تاريخها. وحدثت أربعة من هذه التحولات في السنوات الأربع الماضية: بوركينا فاسو وميانمار في عام 2015 ، وأرمينيا وماليزيا في عام 2018 وتفوق هذه التحولات ما حدث في العقد السابق وتتساوى مع عدد تحولات العقد الأول من الموجة الثالثة 1975-1985 .

• **تزايد المطالب الشعبية بالديمقراطية في بلدان لم تشهد حكماً ديمقراطياً في تاريخها** .ففي عام2018 ، أدت الاحتجاجات والمطالبة بالتغير الديمقراطي في أرمينيا وماليزيا—وكلتاهما كانت نظاماً هجيناً—إلى تحولات ديمقراطية في هذين البلدين . وتشر احتجاجات عام 2019 في الجزائر، مصر، هونغ كونغ والسودان إلى أن التطلعات الديمقراطية قوية وتجد فرصة للتعبير عن نفسها حتى في ظروف الأنظمة الهجينة أو غير الديمقراطية . وهناك بلدان أخرى (مثل إثيوبيا) لم تمر بعد بتحولات ديمقراطية ولكنها تشهد إصلاحات ديمقراطية توفر آفاقاً واعدة للانفتاح الديمقراطي

• **تتفوق الديمقراطيات عموماً في أدائها على الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية في جوانب لا تعتبر عموماً أساسية للديمقراطية.** بما في ذلك جوانب التنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية مثل الرعاية الأساسية، الوصول إلى العدالة، المساواة بن الجنسين، المساواة بن فئات المجتمع وغياب الفساد[1].

ولا تعد الديمقراطية شرطاً كافياً لأداء العالي، ولا يعتر أداء جميع الديمقراطيات جيداً في هذه الجوانب .ومع ذلك، فإن أداء الديمقراطيات يكون على الأرجح أفضل من أداء الأنظمة الهجينة أو غر الديمقراطية.

• تحقق الأنظمة الديمقراطية على العموم أداء في **الحقوق الأساسية** (كالوصول إلى العدالة وتوفر الحريات المدنية والحقوق الاجتماعية والمساواة)أفضل من أداء الأنظمة الهجينة وغر الديمقراطية (فجميع البلدان ذات المستويات

[1] **المرجع نفسه**، ص 7.

العالية من الحقوق الأساسية هي بلدان ديمقراطية. وعى العكس، يسجل 59 في المئة من الأنظمة غر الديمقراطية مستويات متدنية من الحقوق الأساسية .ولا توجد سوى ديمقراطيتن في العالم لديها مستويات متدنية من الحقوق الأساسية :هايتي وتركيا.

•وكمعدل عام، **تقل كثيراً مستويات الفساد** في الديمقراطيات عن مستوياته في الأنظمة غر الديمقراطية والهجينة. فأكثر من ثلثي الدول غر الديمقراطية 78 في المئة تسجل مستويات عالية من الفساد، والأمر نفسه ينطبق على 64 في المئة من الأنظمة الهجينة، في حين لا توجد مستويات منخفضة من الفساد في أي نظام غير ديمقراطي . وحقيقة أن نظاماً هجيناً واحداً فقط (سنغافورة) يسجل مستويات منخفضة من الفساد، تؤكد أن سنغافورة تشكل الاستثناء وليس القاعدة .وبالمقارنة، فإن 25 في المئة فقط من الديمقراطيات تسجل مستويات عالية من الفساد.

• تبين مؤشرات الديمقراطية أن الديمقراطيات ذات المستويات العالية والمتوسطة من **الحكومة التمثيلية** حققت معدلات نمو في الناتج الإجمالي المحلي في المدى الطويل أعلى من معدلات الأنظمة غير الديمقراطية ذات المستويات المنخفضة من الحكومة التمثيلية. كما تبين أن التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي يزيد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بنحو 20 في المئة على مدى 25 سنة مقارنة بمستويات الدخل في البلدان التي ظلت غير ديمقراطية.

وفي سياق النظرة المتفائلة بشأن قدرة الديمقراطية على الصمود في مواجهة التحديات الراهنة، يجادل الرئيس الألماني الحالي **فرانك–فالتر شتاينماير**[1] أنه قبل محاولة إلقاء نظرة إلى مستقبل الديمقراطية، علينا أن نلقي نظرة على تاريخها الماضي، «حيث سنرى حينها أن نرى التشكيك والتساؤل حول الديمقراطية ليسا من الظواهر الجديدة. الكوارث والحروب والمشكلات ذات الأبعاد العالمية، والتي تطلبت حلولا شجاعة بمقاييس كبيرة، كانت دوما موجودة، ولم تبدأ فقط مع اكتشاف تحول المناخ. ولكن ما سوف نراه أيضا هو أن الديمقراطية، وبشكل خاص في عصر التحديات الكبيرة قد اثبتت قدرتها على الأداء والبقاء. بل إنني ارغب في رد السؤال إلى المشككين: أي شكل آخر من أشكال الدولة والنظام، يتميز ذاتيا بهذه القدرة على التجديد والتطوير المستمر، بل وأن يسمح في تركيبته وبنيته باكتشاف الأخطاء وتصحيحها؟ في عصر تزداد فيه ثقة المستبدين والقابضين على مقاليد الأمور بأنفسهم، ويزداد ظهورهم على الساحة العالمية، فإنني أنصح الديمقراطيين التحلي بالوعي: قوة الديمقراطيات لا تكمن في الشعور بالثقة الذاتية، وإنما في قدرتها على ممارسة النقد الذاتي وكذلك تحسين وتطوير الذات».

[1] فرانك فالتر شتانماير: "عن مستقبل الديمقراطية" .

https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/alryys-alalmany-alathady-frank-faltr-shtaynmayr-ythdth-n-aldymqratyt .02.12.2019

وحتى المهام الأساسية للديمقراطية، مثل التمثيل والمشاركة ليست بعيدة عن التغيير والتطور. فهي أيضا خاضعة لمسيرة التغيير والتحول المستمرة في الديمقراطية. الأحزاب السياسية تخسر حاليا الدعم الشعبي، وهي تبحث الآن عن حركات جديدة، وأشكال جديدة للعمل، وفاعلين جدد، كما تبحث في الشبكة العنكبوتية بشكل خاص عن مكانها ودورها في ثقافة الحوار والنقاش المفتوح. ورغم كل هذا الخضم، لا يوجد بالتأكيد خيبة عارمة من السياسة. على العكس: نشهد الآن "أوقاتا سياسية" في أوجها. ولا يمكن فهم حركات المجتمع المدني إلا ضمن هذا السياق[1].

المطلب الثاني:السيناريو المتشائم

هناك حاجة الى تمييز نوعين من الظروف التي تؤدي الى انهيار الديمقراطية: انهيار يلحق بأنظمة ديمقراطية قديمة أو ناضجة، اي في دول وجدت فيها مؤسسات على مدى جيل او اكثر، وانهيار يصيب أنظمة ديمقراطية جديدة، اي في دول وجدت فيها انظمة ديمقراطية لمدة تقل عن جيل.[2]

وعند فحص سجل انهيار الديمقراطية في القرن العشرين، تظهر امامنا حقائق مذهلة، ففي الدول حيث وجدت مؤسسات ديمقراطية لأمد يصل الى عشرين سنة او اكثر، فان انهيار الديمقراطية فيها، وقيام انظمة تسلطية بديلة، امر نادر على نحو استثنائي. وفي العديد من الدول، استبدلت انظمة الحكم الديمقراطي المستقرة بأنظمة غير ديمقراطية فرضت عن طريق قوة عسكرية اجنبية، كما حدث في بلجيكا والدنمارك وهولندا والنرويج في الحرب العالمية الثانية. ولكن سرعان ما ازيحت القوة العسكرية الخارجية عن هذه الاقطار وتمت استعادة النظام الديمقراطي.

والوجه الآخر من العملة، كان انهيار الديمقراطية المحير الذي حصل في الانظمة حديثة العهد، اي التي مارست تجربة المؤسسات الديمقراطية لمدة تقل عن عشرين سنة. وفي معظم هذه الاقطار كانت جذور العادات الديمقراطية وممارساتها سطحية جدا، ويكاد الامر لا يكون مفاجئا، خصوصا اذا اخذنا بالاعتبار كل الظروف الاخرى غير المحبذة، وان الانظمة البرلمانية التي حلت محل الحكم الاستعماري في شتى ارجاء افريقيا قد استبدلت بسرعة بأنظمة دكتاتورية عسكرية واوتوقراطيات فردية، مع وجود استثناءات قليلة. ولكن حتى في اروبا وامريكا اللاتينية فان الكثير من الاقطار التي حلت فيها الدكتاتوريات محل الانظمة الديمقراطية قد اخفقت في بناء ثقافة ديمقراطية عميقة الجذور. فمثلا، كانت الحكومة الديمقراطية في المانيا في عام 1933قد حلت محل النظام اللاديمقراطي في وقت متأخر جدا، وقد كان النظام الاخير هذا بحق نظاما تسلطيا من النوع التقليدي. وفي بعض الدول التي انهارت فيها الديمقراطية لم تكتسب المعارضة السياسية التي تقع خارج دائرة النظام الاوليغارشي حقوقها السياسية الا في وقت

[1] - **المكان نفسه**

[2] روبرت دال، "الديمقراطية ونقادها"، **مرجع سابق**، ، **ص**222.

متأخر. وفي دول اخرى، مثل ايطاليا من عام 1923 الى عام 1925، وفي تشيلي في عام 1973، كان قد مر اقل من جيل واحد على توسيع حق التصويت ليشمل كل الذكور. وفي عدة اقطار، مثل الارجنتين عام 1930، وكولومبيا عام 1949، فان المؤسسات الديمقراطية عانت ليس فقط من هشاشة التطبيق المعاصر، ولكن من ان النظام الذي انهار كان في افضل الاحوال مجرد اوليغارشية تقليدية لبست مظهر الديمقراطية جزئيا. وفضلا عن ذلك ففي معظم هذه الاقطار، كان جزء كبير من القيادة ، كما كان معظم السكان وعلى قدر ما يستطيع المرء ان يقول اليوم، معادين للمساواة السياسية وللأفكار الديمقراطية وللمؤسسات الديمقراطية. [1]

وبالانتقال إلى الوقت الحالي، يبدو مشهد التشاؤم أكثر قتامة في مناطق معينة من العالم أكثر من غيرها، وبخاصة في العالم العربي، حيث يرى فهمي هويدي أن الجماهير التي عانت من الاستبداد، تظل معنية باحتياجاتها المعيشية بأكثر من اعتنائها بترسيخ الديمقراطية وقواعدها. وبسبب ذلك الشوق فإنها ترفع سقف توقعاتها عاليا وتنتظر من التغيير أن يلبي لها احتياجاتها. ولأن التغيير يستغرق وقتا ويتعرض لهزات وانتكاسات، فإن ذلك يثير استياء الجماهير المترقبة والمتسرعة ويستدعي عوامل الإحباط والغضب لديها، الذي تعبر عنه الإضرابات والاعتصامات وغير ذلك من الوسائل التي تبطئ من النمو الاقتصادي المراد إنعاشه.

كما إن الجدب السياسي الذي يسعى نظام الاستبداد إلى إشاعته من خلال حرق بدائله يؤدي إلى موت السياسة وإصابة الطبقة السياسية بالإعاقة، و نصبح بالتالي إزاء وضع تظل فيه الديمقراطية مطلبا ملحا ولكن الفضاء السياسي يعاني من غياب الثقافة الديمقراطية وندرة الديمقراطيين.

ومن جهة أخرى تعد هشاشة المجتمع المدني مشكلة عصية على الحل. ذلك أن التدمير الذي يحدثه نظام الاستبداد إما أنه يلغي وجود مؤسسات المجتمع وإما أنه يضعفها ويفرغها من مضمونها. في حين أن نجاح التحول يظل أشد ما يكون حاجة إلى وجود وفعالية تلك المؤسسات باعتبارها ركيزة قوة المجتمع التي تشكل إحدى ضمانات نجاح التحول الديمقراطي.

تبدو ساحة المواجهة مع أركان النظام القديم أوسع بكثير من قدرة قوى التغيير الطامحة إلى إقامة النظام الديمقراطي. ذلك أن إسقاط رأس النظام ورموزه ربما كان أمرا ميسورا، لكن جسم النظام وأذرعه يتطلب تغييرها وقتا طويلا وقدرات وإمكانات غالبا ما لا تتوفر لعناصر النظام الجديد

وبسبب احتكار الاستبداد للسلطة فإن النشطاء السياسيين الذين يتقدمون صفوف الدعوة إلى التغيير يعانون من مشكلتين عويصتين. الأولى أنهم يفتقدون إلى خبرة إدارة المجتمع بسبب حرمانهم التاريخي من المشاركة في القرار السياسي وجهاز الإدارة. والثانية أنهم يفتقدون روح الفريق والعمل المشترك. وبسبب ذلك تسود بينهم عوامل عدم الثقة وأحيانا سوء الظن، الأمر الذي يعجزهم عن العمل مع بعضهم بعضا، وهو ما ينتهي إلى الاعتماد على

[1] **المرجع نفسه**، ص224.

عناصر النظام القديم في إدارة النظام الجديد.

ويتصل بما سبق أنه في الوقت الذي يفرض التغيير الاحتشاد والتجمع لدى عناصر النظام القديم، فإن العناصر الداعية إلى التغيير كثيرا ما تستسلم لحساباتها وطموحاتها، الأمر الذي يوقعها في فخ الخلاف الذي ترجم في الحالة العربية إلى استقطاب حاد بين القوى العلمانية والليبرالية واليسارية في ناحية والقوى الإسلامية من ناحية ثانية، الأمر الذي يضعف الاثنين في نهاية المطاف ومن ثم يهدر الوفاق المطلوب لإنجاح التحول.

أخيرا فإننا لا نستطيع أن نتجاهل دور دول المحيط الرافض للديمقراطية ومسعاه الدؤوب طول الوقت لإجهاض التجربة. ولا أقصد بالمحيط بعض قوى الداخل فحسب، ولكنني أقصد تحديدا المحيط الاقليمي الرافض للتغيير الديمقراطي، إلى جانب إدراك الأطراف الدولية أن من شأن التحول الديمقراطي أن يضر بمصالحها وسياساتها[1].

المطلب الثالث: الحكامة بديلا للديمقراطية

مع بداية الألفية الثالثة زاد حجم التعليقات التي تتحدث عن أفول أو زوال أو اندحار أو انتكاسة للحكم الديمقراطي في العالم، كمفهوم وممارسة.

وفي مقابل ذلك، بدا الاعلان عن موت الديمقراطية إيذانا بولادة قيمة أخرى لا تقل بريقا، هي "الحكامة"، التي انبثقت كمفهوم "منقذ" لإخراج مفهوم الديمقراطية من حالات الجمود، بعد التشوهات العميقة التي طالتها: إجهاض الشرعية، إضعاف المشروعيات، تفشي مظاهر الفساد السياسي، التعسف في استعمال السلطة، انتشار مظاهر اللاعقاب وغياب المساءلة، وإفراغ المؤسسات السياسية من أي جدوى عملية.

وقد اعتبر محمد البكوري هذا التحول "نهاية مشروع فكري وبداية مشروع فكري آخر"، من مفهوم "الديمقراطية" إلى مفهوم "الحكامة"، المنبثقة، كمفهوم جنيني يطور ذاته بذاته. إن هذا المعطى يترسخ أكثر من خلال النظر إلى الحكامة، باعتبارها نمط جديد في التدبير يسعى أولا وأخيرا، إلى تحقيق السبل التنموية للأجيال الحالية والمستقبلية، أي أنها نمط مستديم لتنمية مستدامة.

فالحكامة، عموما تظل أسلوبا لا محيد عنه للرفع من القدرات التثمينية وتحسين كل أشكال تطبيقاتها، عبر التوسل بجملة من الأدوات الضرورية لقيام صرح أي نظام ديمقراطي من قبيل : سيادة القانون، دولة الحق مبدأ المساءلة، الدستور العادل...إن الحكامة، وكما يلح على ذلك معظم المنظرين الليبراليين، هي الجمع بين الرقابة من الأعلى (الدولة) والرقابة من الأسفل (المجتمع المدني خصوصا) والمواطن (المشاركة السياسية، إعداد العرائض وتقديم الملتمسات ..)والقطاع الخاص، الذي أضحى بدوره مكونا أساسيا من مكونات الحكامة وعنصرا أساسيا من عناصرها.

[1]- فهمي هويدي، "مستقبل شاحب للديمقراطية في العالم العربي" . 11-5-2015، https://bit.ly/3oVE89F

ويبشر البعض بقيام "حكامة جمعية" على أنقاض "ديمقراطية منفردة"، أي ضمان انتقالية سلسلة من "أنظمة الحكم" الى "أنظمة الحكامة"، مع ما يتبعه ذلك من ترسيخ لأسس التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كقيم ديمقراطية وربطها بالمبادئ الكبرى للحكامة (المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الفعالية والنجاعة والكفاية، المساواة والاندماج الاجتماعيين، التفاوض، التوافق والرؤية الإستراتيجية) . وبعبارة أخرى، ما يعتبر أفولا للديمقراطية هو في الواقع نقل لها من ذلك الطابع التمثيلي، الذي كثيرا ما أبان عن وهنه وضعفه ،الى طابع تشاركي ،أي نهاية مسارات الديمقراطية التمثيلية وبداية مسارات الديمقراطية التشاركية ،والتي لا تشكل في نهاية الأمر سوى انعكاس لتعبير الحكامة[1].

موت السياسة ونهاية الديمقراطية

في سياق الحديث عن تراجع الديمقراطية على مستوى الفكر والممارسة يطرح جون ماري جوينو رؤية تنطلق من وضع الأزمة الشاملة التي تشهدها السياسة في العالم الغربي[2]. فهو يؤكد أن الديمقراطية الغربية نشأت من ثلاثة أركان مجتمعية هي: (الدولة–الامة(الارض)، الضريبة ومؤسسة تشريع القوة (جهاز الدولة). وبين هذه الاركان تنظمت قوانين علاقة الفرد بالمؤسسة وعلاقتهما معا بالتعبير السياسي. فلا ديمقراطية من غير سياسة، ولا سياسة من دون دور الدولة كوازع اجتماعي، ولا دولة بدون حيز (ارض وامة) تمارس فيها سلطتها. غير ان هذه المرحلة التاريخية شارفت على نهايتها مع التحولات العميقة في بنية المجتمعات ونشوء ما يعرف بمجتمع الاتصالات الذي تعمل فيه العلاقات والمصالح محل الروابط التي ترعاها الحدود القومية الكلاسيكية.

ان نقطة البداية في هذا التحول تعود الى التخلي التدريجي عن معادلة اعطاء الاولوية للسياسة، فالسياسة لا توجد كمجرد تحصيل حاصل للمصالح الخاصة، بل انها تفترض وجود عقد اجتماعي يسبق ويتخطى كل العقود الخاصة. فاذا ما تخلينا عن هذه المعادلة واختزلنا السياسة الى مجرد وظيفة من وظائف السوق حيث تحدد قيمة المصالح المتواجدة، فان المجال السياسي يصبح مهددا بالاضمحلال ، لأنه ببساطة لا يوجد سوق بإمكانه تحديد "قيمة" للمصلحة الوطنية، وتعيين حدود المجال التضامني. ويؤدي دخول المصالح في طور الاختصاص والامتهان الى تحلل السياسة في عدد من المجابهات الخاصة. واليوم وفي كثير من الاوجه، نحن بعيدون كل البعد عن طموحات القرن الثامن عشر، وعن تعبيراته الاكثر بلوغا، الديمقراطية البرلمانية. إن الحلم بوجود سلطة توقف السلطة، واقتسام النفوذ والقوة بين العديد من الاقطاب الصغيرة المستقلة الواحدة عن الاخرى، لا يفضي الى التوازن بل يؤدي الى الشلل.

لقد حلم فلاسفة القرن الثامن عشر بديمقراطية في ظل نقاش سياسي عام متنور بنور المنطق، فحلت محلها اليوم

[1] محمدالبكوري ، موت الديمقراطية، **هيسبريس**، 05 – 09 – 2014، . **https://www.maghress.com/hibapress/127079**

[2] جان ماري جوينو، **نهاية الديمقراطية**، ترجمة: ليلى غانم، (بيروت: دار الازمنة الحديثة، ط1، 1998)، **ص**66.

المجابهة المهنية للمصالح. [1]

لقد استندت الديمقراطية الليبرالية على مسلمتين هما اليوم موضع احتجاج: وجود دائرة سياسية، بما هي مجال للوفاق الاجتماعي والمصلحة العامة، ووجود ممثلين متمتعين بطاقة خالصة، يمارسون حقوقهم، ويشهرون قوتهم، حتى قبل ان يحولهم المجتمع الى ذوات مستقلة.

وبدلا من الذوات المستقلة، لم يعد يوجد الا اوضاع عابرة تنعقد بموجبها تحالفات مؤقتة معتمدة على كفاءات تمت تعبئتها للمناسبة. وبدلا من المجال السياسي، كحاضن للتضامن الجماعي، لم يعد يوجد الا ادراكات حسية مهيمنة وعابرة مثلها مثل المصالح.

ويقدم جوينو مثالا عن الشكل الذي قد تبدو عليه الديمقراطية مستقبلا من خلال نموذج اليابان، فهو يجسد الوجه الآخر لموت السياسة ومن ورائها الديمقراطية وللعصر الجديد للشبكات.

تمثل اليابان شكلا متقهقرا من الديمقراطية البرلمانية، والمقصود بها هو ذلك النظام الذي تدار فيه الدولة تحت مراقبة السلطات التشريعية والقضائية. ولكي تستمر مثل هذه الرقابة ينبغي ان تظل هذه الاقطاب المؤسساتية للقوة، على قيد الحياة، بينما اذا فحصنا جيدا نستنتج اختفاءها.

من الضروري ان يتوافر مراقبون، ومن الضروري ان تتوافر امكانية الكشف عن هوية الذين يتخذون القرار. ولكن الحال لا يتم على هذا المنوال عندما يتعدد المشاركون في القرار لبلبلة الرؤية التقليدية. واصدق مثال على هذا العالم الذي يؤدي فيه شلل المؤسسات في نهاية المطاف لبعثرة السلطة، هو الاجراءات المتعلقة بالميزانية الامريكية، حيث يتنازعها من كل ميل الف طلب وطلب آني، وبعد ذلك يجري تغليفها بشكل مصطنع بقرارات ذات ابعاد عامة، ليست ملزمة في طبيعتها الا للمظاهر. ومثل هذا لا يبعد كثيرا عن المنطق الياباني، حيث فقدت السلطة التنفيذية المبادرة، دون ان يقود ذلك البرلمان الى تعزيز سيادته.

فلا داعي للدهشة اذا كان الناخبون في اكثر الديمقراطيات تقدما لا يقبلون على الانتخابات الا بأعداد قليلة، وان غالبية الرجال السياسيين فقدوا احترام مواطنيهم لهم، وهو الحال نفسه تقريبا في كل دول العالم الآن.[2]

ومن العوامل التي من شأنها المساهمة في ترسيخ صورة نهاية الديمقراطية، التحدي الفكري للرأسمالية العالمية، فعلى الرغم من العلاقة التاريخية الوثيقة بين الديمقراطية والرأسمالية، صارت العولمة أكبر تهديد للديمقراطية على الصعيدين القطري والعالمي، وحسب كولين بوتش Colin Bouch[3] تؤدي عولمة الاقتصاد وفقدان القوة لدى الحكومات

[1] **المرجع نفسه**، ص 67.

[2] **المرجع نفسه**، ص 67.

[3] مارك فلورباييه، **الرأسمالية أم الديمقراطية؟ خيار القرن الواحد والعشرين**. ترجمة: عاطف المولى. (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.2007). ص 101.

الوطنية تجاه المصالح المالية، وهيمنة الفكر الواحد الذي يرى في المنافسة واقتصاد السوق الحل لكل مشاكل التنظيم إلى تقلص هوامش الاستقلالية لدى المواطن العادي بشكل مستمر. إننا نتجه إلى عالم تصبح فيه السياسة الوطنية مسألة تسويق بما أنه لم يعد هناك أي قرار جدي يتخذ على هذا الصعيد، وحيث تعود السلطة الحقيقة إلى نخبة اقتصادية عالمية ولم تعد حقا الهيا لكنها تدعي إدارة نظام حق طبيعي وهو نظام المنافسة.

لم يعد بالإمكان بعد قرابة عقدين من التراجع المستمر لمؤشرات الديمقراطية في العالم أن نكتفي بالحديث عن "حالة" التراجع، أو انتكاسة ظرفية للديمقراطية كنظام حكم مهيمن منذ التسعينيات من القرن الماضي. لقد بتنا في مواجهة ظاهرة مكتملة المعالم تقريبا، فالتحديات التي تواجه ترسيخ الديمقراطية وانتشارها إلى نطاقات أوسع صارت أكثر حدة، وتفاقمت أزمات الشرعية والحكامة الجيدة في مواجهة أداء سياسي واقتصادي مخيب للآمال بشكل متواصل.

ورافق هذا الوضع الجديد على المستوى الفكري جدل حول ما إذا كان هناك تراجع في الديمقراطية، وجدل آخر حول كيفية تقييمنا لها، فقد صاحب الطفرة في الدراسات الديمقراطية المقارنة خلاف كبير حول كيفية تعريف وقياس الديمقراطية.

فبالنظر للحاجة المنهجية الملحة لوضع معايير قابلة للقياس لتقييم طبيعة الحكم، واقترابها أو ابتعادها عن الطابع الديمقراطي، طورت الباحثون مؤشرات كمية لقياس الديمقراطية، وصارت عدة مؤسسات دولية تصدر تقارير سنوية تصنف فيها دول العالم حسب موقعها من استيفاء المعايير القياسية المعتمدة. ولكن بسبب الخلاف حول تعريف الديمقراطية وأركانها وخصائصها، تباينت تلك المعايير، ولم يكن بالإمكان رسم صورة مجمع عليها عن وضع الديمقراطية في مختلف دول العالم منفردة، وحالة الديمقراطية في العالم ككل .

كما أن اختلاف منهجية القياس، حتى بالنسبة للمعايير المشتركة في مختلف المؤشرات، وإمكانية التحيز لصالح مفاهيم ضيقة للديمقراطية، بالإضافة الى الصعوبات التي تواجهها عملية جمع البيانات على الارض، كل ذلك زاد من الطابع النسبي لعملية التقييم، وأعطى للدول التي تحتل مراتب دنيا في التصنيف فرصا إضافية للطعن في سلامة التقييم ونزاهته.

ولذلك تبرز الحاجة اليوم إلى البحث عن اتفاق حول القواسم المشتركة الأساسية لما يمكن أن تمثله الديمقراطية، من غير وقوع في رؤية اختزالية ضيقة ومركزية، ومراعاة الخصوصيات الثقافية الحضارية، والتجربة التاريخية لمختلف الفضاءات السياسية، من أجل التوصل الى تقييم منصف موضوعي وعلمي قدر الامكان، بما يخدم عملية تطوير سياسات دعم الديمقراطية وترقيتها على مستوى كل دولة، وعلى مستوى العالم ككل.

وبغض النظر عن طبيعة المعايير المستخدمة في القياس، هناك شبه اتفاق على أن أداء الديمقراطية وجودة ممارستها في العديد من ديمقراطيات الموجة الثالثة لا يزال يتسم بالضعف، كما أن نسبة الديمقراطيات الهشة آخذة في الازدياد بشكل مستمر. وتتسم هذه الديمقراطيات بضعف المؤسسات والعمليات والممارسات الديمقراطية الرسمية وغير الرسمية.

وعلى الرغم من شمول ظاهرة التراجع الديمقراطي لكل مناطق العالم، إلا أنه يبدو أكثر حضورا في مناطق بعينها. وتعتبر أفريقيا هي المنطقة التي تضم أكبر عدد من الديمقراطيات الهشة، وقد يكون ذلك راجعا للسجل الطويل للاستبداد في القارة، وغياب الثقافة السياسية الداعمة، والدور السلبي للفواعل الخارجية. أما العالم العربي، وبسبب بقائه في منأى عن تأثيرات الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي، وعلى الرغم من الهزة التي سببتها أحداث "الربيع العربي"، فأنه لايزال في معظمه يحكم من طرف أنظمة غير ديمقراطية منذ عقود طويلة.

داخل السمات العامة للديمقراطية، هناك تحسن جزئي أو ثبات لبعض السمات الفرعية، مثل الحقوق الأساسية، المساواة بن فئات المجتمع، مشاركة المجتمع المدني والمشاركة الانتخابية. ويتجلى تراجع الحقوق الأساسية بشكل خاص في مجالات الوصول إلى العدالة والحريات المدنية، ومعظمها يتعلق بحرية تكوين الجمعيات والتجمع والسلامة والأمن الشخصيين، والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية.

والواقع أن عالم اليوم يمكن أن يؤشر الى توسع "كمي"للديمقراطية بشكل او بآخر في ارجاء مختلفة من العالم، منها دول اعتبرت عصية على الديمقراطية. لكن مع ذلك، فان الديمقراطية تواجه مازقا حقيقا بسبب تراجع نوعيتها او تداخلها مع الانظمة الديكتاتورية او انقلابها كليا الى انظمة ديكتاتورية.

ويمكن ان نستكشف تجليات أزمة الديمقراطية في نماذج كثيرة ومتنوعة على المستوى العالمي، منها تدني الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، ولا سيما في عدد كبير من الدول التي كانت حتى وقت قريب تعتبر من الديمقراطيات الراسخة فضلا عن الديمقراطيات التي اتجهت حديثا الى الديمقراطية.

كما تبرز مظاهر التراجع الاخرى في اشتعال الايمان بالديمقراطية في لحظات الانتصار، مثل ازاحة الانظمة الديكتاتورية او الانظمة التي لا تحظى بشعبية، لكن سرعان ما تنطفئ هذه الشعلة، فكثيرا ما بدا في خارج الغرب ان الديمقراطية تتداعى وتنهار، وان كثيرا من الدول التي تخلصت من الديكتاتورية تعاني الآن من الاضطرابات والفوضى وانعدام الامن والفوضى وتردي الاوضاع الاقتصادية.

وقد أظهر العقد الماضي ان هناك أمرا اسوا من الديكتاتورية والقمع وغياب الحريات، وهو الفوضى والحرب الاهلية. ومع تحرر عدد من الدول من نظم الحكم الاستبدادية، ارتفع عدد الدول الفاشلة، الامر الذي يبين ان البديل من الديكتاتورية ليس الديمقراطية بالضرورة وانما الفوضى في كثير من الاحيان. واثبتت تجارب عدة ان اسقاط الطغاة اسهل كثيرا من اقامة الديمقراطية. وحتى الدول التي كانت تبشر بان تحولها سائر بالاتجاه الصحيح، اضحت تواجه هزات، سواء كانت دولا حديثة العهد بالديمقراطية، بل وحتى الدول الغربية التي كانت تدعم الديمقراطية وتصدرها.

وفي الغرب نفسه، تعاني الديمقراطية من مأزق وجودي، فاهتزاز الثقة في المؤسسات الديمقراطية يتواصل، بينما يتمدد التيار الشعبوي واليميني المتطرف ويستولي على حيز أوسع في الفضاء العام. فيما تعزز الأزمة الاقتصادية العميقة مخاوف المواطنين العاديين وتدفعهم نحو المزيد من الشك في قدرة الحكومات المنتخبة على الاستجابة لمطالبهم الأكثر إلحاحا.

لقد كان للديمقراطية دائما منتقدوها، لكن بدأت تبرز الآن الشكوك القديمة في شأنها مع تجدد ضعفها في معاقلها الغربية وهشاشة نفوذها في اماكن اخرى. والنتيجة التي يمكن استخلاصها من ذلك كله هي ان الديمقراطية حقا في وضع ضعيف لجهة عدم حيازتها ثقة المواطنين، بل انها بلغت في هذا الصدد نقطة تحول لا مجال للمناورة فيها: فإما ان تستمر في منوالها الحالي لتتآكل شرعيتها وتتراجع افضليتها على نماذج الحكم الاخرى، واما تسير باتجاه تجديد قيمها ومؤسساتها ووسائلها.

الحقيقة أن الازمة المالية العالمية وتدهور اوضاع الطبقات الوسطى في كثير من الدول التي تعتمد الديمقراطية الليبرالية، لم يبرزا ضعف أداء الديمقراطية فحسب، بل اصابا الناس ايضا بخيبة امل واحباط من طريقة عمل انظمتهم السياسية، خصوصا عندما سارعت الحكومات الى انقاذ المصارف بأموال دافعي الضرائب.

الشرعية تتآكل الآن على نحو متواصل، فالناس في كل مكان يبحثون عن السعادة المقترنة بالكرامة، فمن المفترض ان تحقق الديمقراطية كرامة الانسان وسعادته، وهذا امر غير ممكن الا اذا كان في الديمقراطية ومؤسساتها وقيمها كفاءة مقترنة بكفاءة اقتصادية وكفاءة في السياسة الاجتماعية لتشمل جميع الناس. فاذا كان الناس يعتبرون الديمقراطية مهمة، فان كفاءة الاقتصاد لا تقل عندهم اهمية. ويبدو ان مؤشرات تآكل شرعية الديمقراطية لدى الشعوب تزداد ارتفاعا حتى في المجتمعات التي يفترض انها تنتمي الى الديمقراطيات الراسخة، وهذا الاقتناع ناتج من مراقبة مشاهد السخط والغضب ضد الحكومات كما عبر عنها الشباب في المجتمعات الغربية خلال الاعوام القليلة الماضية والشعارات التي يرفعونها.

ومن اسباب اخفاق الديمقراطية في الآونة الاخيرة انها ركزت كثيرا على الانتخابات و وأهملت سائر الميزات الاساسية للديمقراطية، فعلى سبيل المثال، يجب ان تفحص السياسة الاجتماعية بما يمكنها من ضمان توزيع الموارد بشكل عادل، ويجب ان تكون الحقوق الفردية، مثل حرية التعبير وحرية التنظيم، مضمونة هي الاخرى، اذ ان نجاح الديمقراطيات في جزء كبير من عملها يقوم على تجنب اغراء الاغلبية، اي فكرة ان الفوز في الانتخابات يخول الاغلبية القيام بكل ما يحلو لها، وهي فكرة مرضية تماما.

نجد أيضًا أن عددًا من المتغيرات المؤسسية تلعب دورًا مهمًا في تحديد ما إذا كانت الديمقراطية مستدامة. وعلى سبيل المثال يقل خطر الانعكاس في نظام ديمقراطي أطول عمرا ، مما يشير إلى أن المؤسسات الديمقراطية القوية

تستغرق وقتًا لتتطور. ويسلط تحليل التراجع الضوء على أن الضوابط الفعالة على السلطة التنفيذية ليست هي الوسيلة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة من قبل حكومة ديمقراطية ، ولكن لا يبدو أن نظام الحكم البرلماني يضمن أكثر وجود مثل هذه الضوابط.

قد تلعب الانقسامات العرقية أو عدم المساواة في الدخل دوراً حاسماً في تحديد مصير حكومة ديمقراطية فتية.

كنظام سياسي له مجموعة مميزة من العمليات (على سبيل المثال ، انتخابات تنافسية) ومؤسسات (على سبيل المثال ، الهيئات التشريعية متعددة الأحزاب) ، تتمتع الديمقراطيات بعدد من الصفات التي لها آثار اقتصادية مهمة. غير أن الباحثين يظلون منقسمين بشأن ما إذا كانت الديمقراطية تقدم أداء اقتصاديًا إيجابيًا أو سلبيًا على المدى الطويل. وعندما يفتقر السياسيون إلى المصداقية، وتفتقر الحكومات والمؤسسات إلى الشرعية، سيكون من الصعب وتعزيز السياسات الاقتصادية والاستقرار المالي.

المسار الديمقراطي تعترضه عدة تحديات، والنجاح في تجاوز هذه التحديات هو الذي يحدد مسار الديمقراطية بالترسيخ او التراجع. والتركيز هنا سيكون على الديمقراطيات الاقدم، لكن كذلك عاجلا ام آجلا ستواجه الدول التي تحولت الى الديمقراطية حديثا، او انها لا تزال في طور الانتقال الى الديمقراطية، مشاكل مثل هذه التي تنظر الديمقراطيات الاقدم في المستقبل.

لقد بلغت الديمقراطية نقطة تحول: إما ان تنحدر اكثر وتخسر الأفضلية التي تتمتع بها على باقي اشكال الحكم الاخرى، واما ان يجري تطويرها وتجديدها، اذ من غير المعقول ان نبقى مستعينين بالبنى والمؤسسات الاساسية للديمقراطية التي اقرت في القرن الثامن عشر، في الوقت الذي عصفت فيه متغيرات عصر ما بعد الصناعة بمفاصل الحياة الانسانية وابعادها كلها. ولعل من ابرز سمات عصر ما بعد الصناعة غياب النمطية من جانب، ووجود فائض الاختيار من الاختيار من جانب آخر على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والسلعية والثقافية، وحتى السلوكية.

ختاما، ومهما كانت التباينات في قراءة البيانات التجريبية التي تظهر مدى التراجع في المؤشرات الكلية والجزئية للديمقراطية في أغلب مناطق العالم، إلا أن ذلك لا يقلل من كون الأمر صار أقرب الى الظاهرة الثابتة، وهو ما يلقي بتحديات كبيرة أمام الديمقراطية بصفتها فلسفة سياسية ونظام حكم على حد سواء. ومن جهة أخرى يمثل المنحى الثابت لتراجع الديمقراطية في العقدين الأخيرين تحديا معرفيا لحقل السياسة المقارنة، ودراسات الديمقراطية بشكل خاص. ويبدو على الأقل أن برادايم الانتقال لم تعد له الهيمنة في هذا الباب، وهو أمر أشار إليه توماس كاروذرز قبل التحول الذي بدأ منتصف العقد الأول من القرن الحالي.

جزء من التحديات التي تواجه الحكم الديمقراطي مصدره أزمة الديمقراطية في المجال السياسي الذي نشأت فيه، وذلك بسبب عوامل كثيرة مثل الأزمات الاقتصادية وانبعاث النزعة الشعبوية وعدم ملاءمة السياسات العامة. كما أن الاستقطاب السياسي يقوض التلاحم الاجتماعي اللازم للممارسة الديمقراطية السليمة، وقد أثار الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأروبي مخاوف بشأن قدرة أغلبية ضعيفة على اتخاذ قرارات تؤثر بشكل عميق على حياة جميع المواطنين.

وهناك تحد آخر يحمل دلالات قوية، لقد ارتبطت الديمقراطية في التجربة الغربية بالازدهار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه ارتبط تراجع الديمقراطية بالنكسات الاقتصادية، ومنذ ثلاثة عقود على الاقل تقدم بعض الأنظمة التسلطية كالصين نموذجا تنمويا جذابا لعدد متزايد من الدول. وهو ما أعاد الى الواجهة الجدل القديم بشأن العلاقة بين النظامين السياسي والاقتصادي، وعما إذا كان بالإمكان توفير الرفاه للسكان من غير أن يحظوا بالحريات السياسية التي تبشر بها الديمقراطية.

يبقى للديمقراطية أمام كل هذه التحديات أن تعيد استكشاف قيمها المتأصلة، وبخاصة قدرتها على إدارة الخلافات المجتمعية بطريقة سلمية على المستوين المحلي والدولي، وأن تجدد آلياتها الاجرائية بما يحسن من جودة الحكم ويدعم معايير الشفافية والمساءلة، وأن تكون قادرة على مواجهة السلطوية المنبعثة من جديد في عالم صار يبحث عن بدائل جاهزة يمكنها احتواء أزماته المختلفة.

وفي إطار الحديث عن المستقبل، رأينا أن القرن العشرين، الذي بدا في بعض الاوقات أنه سيتحول الى فترة مظلمة وكارثية للديمقراطية، برهن بدلا من ذلك، انه فترة انتصار لم يسبق لها مثيل للديمقراطية. لكن بالرغم من الاعتقاد ان القرن الواحد والعشرين سيكون كريما مع الديمقراطية مثلما كان القرن الذي سبقه، الا ان التاريخ يظهر لنا ان الديمقراطية كانت نادرة في التجربة الانسانية. فهل من المقدر على الديمقراطية ان تستبدل مجددا بأنظمة غير ديمقراطية، وهو الامر الذي لربما بدا بالظهور في بعض صيغ الوصاية التي تمارسها النخب السياسية والبيروقراطية في القرن الواحد والعشرين؟ ام انها سوف تتابع، بدلا من ذلك، توسعها في انحاء العالم؟ ام هل سيحدث تغير من نوع آخر تتحول فيه ما ندعوه "ديمقراطية" الى انحاء اوسع انتشارا واقل عمقا، أي هل سوف تمتد الى بلدان اكثر بينما تضعف مزاياها الديمقراطية اكثر فاكثر؟

قائمة المراجع بالعربية

القواميس والمعاجم:

1– هيرمي، غي وأخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. ترجمة: هيثم اللمع. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2005.

الكتب

1- آرنت، ليبهارت ، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. ترجمة حسيني زينة. بيروت: معهد الدراسات الإستراتجية، 2006.

2- أمين، سمير. **امبراطورية الفوضى**، ترجمة: سناء ابو شقرا. لبنان: شركة المطبوعات اللبنانية، ط1، 2003.

3- بادي، برتران و فيدال، دومينيك . **عالم اللامساواة: اوضاع العالم 2016**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

4- باراني، زولتان و موزر، روبرت. **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**.ترجمة: جمال عبد الرحيم. بيروت، جداول للنشر، 2012.

5- بالون، ام جي. **الهيمنة والمساواة في السيادة: نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية**. ترجمة: احمد سعدون حسن. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2015.

6- البدوي، ابراهيم وآخرون. **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.

7- بديع، برتران. **زمن المذلولين : باثولوجيا العلاقات الدولية**. ترجمة: جان ماجد جبور. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1، 2015.

8- بن عنتر، عبد النور. **إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي**. في: الكتبي، ابتسام (وآخرون). **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت، مركز دراسات الوجدة العربية، ط1، 2004.

9- تشومسكي، نعوم. **إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.ط2، 1998.

10- تيللي، تشارلز. **الديمقراطية**. ترجمة: محمد فاضل طباخ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010.

11- جوينو، جان ماري. **نهاية الديمقراطية**. ترجمة: ليلى غانم. بيروت: دار الازمنة الحديثة، ط1، 1998.

12- حسين، خليل. **قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**. بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2007.

13- حمودة ، عبد الله (وآخرون). **هل تتوافق الديمقراطية مع الاسلام؟**. بيروت: دار الفارابي. 2009.

14- دال ، روبرت. **الديمقراطية ونقادها**. ترجمة: نمير عباس مظفر. المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط2، 2005.

15- دال، روبرت . **عن الديمقراطية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2014.

16- دايموند، لاري. **روح الديمقراطية: الكفاح من اجل بناء مجتمعات حرة**. ترجمة: عبد النور الخراقي. بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2014.

17- رامونيه، اينياسو. **حروب القرن الواحد والعشرين: مخاوف ومخاطر جديدة**، ترجمة انطوان ابوزيد. دار التنوير للطباعة والنشر، 2007.

18- رايش، روبرت. **الرأسمالية الطاغية: التحولات في قطاع الاعمال والديمقراطية والحياة اليومية**. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2011.

19- ستيبان، الفريد. **ديمقراطيات في خطر**. بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2014.

20- سلامة، غسان (محرر). **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي /الاسلامي**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،. 1995.

21- شومبيتر، جوزيف. **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**. ترجمة: حيدر حاج اسماعيل. بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2011.

22- صان، امارتيا. **التنمية حرية: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**، ترجمة: شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 2004.

23- العامري، عصام فاهم. **المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،2016.

24- غليون، برهان. **بيان من اجل الديمقراطية** . المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006.

25- غليون، برهان. **المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات**. بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012

26- فلورباييه، مارك. **الرأسمالية أم الديمقراطية؟ خيار القرن الواحد والعشرين**. ترجمة: عاطف المولى. بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.2007.

28- فوكوياما، فرانسيس. **النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية**. ترجمة معين الامام ومجاب الامام. منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2016.

29- لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي. **جيران في عالم واحد**. مراجعة: عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1995.

30- مجموعة مؤلفين. **العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

31- المحمداوي، علي عبود. **الاشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات الى فلسفة التواصل، هابرماس انموذجا**. منشورات الاختلاف، 2011.

32- مصطفى، نادية. **العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري اسلامي**. بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

33- ناي، جوزيف (الابن). **مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها؟**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

34- هاليبرين، مورتون (وآخرون). **مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطية الرخاء والسلام**. ترجمة: محمود سيد أحمد. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009.

35- هيرتس، نورينا. **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية**. ترجمة صدقي حطاب. سلسلة عالم المعرفة، فبراير 2007.

36- وينتروب، رونالد. **الاقتصاد السيسي للديكتاتورية: كيف يهدر الاستبداد المال؟** ترجمة: جلال البنا، ابراهيم احمد ابراهيم. القاهرة: المركز القومي للترجمة،ط1، 2017.

فصل في مؤلف جماعي:

1- لاري دايموند، "التفكير بالأنظمة الهجينة "، في: لاري دايموند ومارك بلاتنر (تحرير) ، **الديمقراطية: ابحاث مختارة**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016.

2- لاري دايموند، "المفارقات الثلاث للديمقراطية"، في: لاري دايموند ومارك بلاتنر (تحرير)، **الديمقراطية: ابحاث مختارة**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016.

مقال في مجلة.

1- توفيق ابراهيم،حسنين. "التطور الديمقراطى فى الوطن العربى: قضايا وإشكاليات". **السياسة الدولية**. في: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219962&eid=4199

2- جبار شهاب، سلام." الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجا)" **The International and Political Journal**, Vol , Issu 21, 2012, PP137-166.في: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50938

3- الصواني، يوسف. "اتجاهات الراي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية". **المستقبل العربي**. عدد 420، فبراير 2014. ص ص 7-21.https://bit.ly/3eqBKmH

4- عبد الجليل، مفتاح. "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي". **مجلة المفكر**، ع 5 ، (مارس 2010)، ص 11.

http://revues.univ-biskra.dz/index.php/mf-fdsp/article/view/3497

5- غليون، برهان. "آفاق الديمقراطية في البلاد العربية". **بريق** ، مجلة الكترونية، ع1،(اكتوبر 2009)، ص ص 2-20.

6- كاظم التميمي،وجدان. "العولمة وطبيعة المسالة الديمقراطية...الاشكالية النظرية". **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، مجلد 5، عدد14، (2009) ، ص ص 91-93

http://www.journals.uokufa.edu.iq/index.php/ghjec/article/view/1796

7- كريم سلمان، سعدي. "الفيدرالية والديمقراطية". **المجلة السياسية والدولية**. العدد 8، (2008.)، ص ص 135- 136.

https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=26738

8- معو، "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية". **مجلة العلوم الانسانية**. عدد 5، جوان 2016. ص 23

http://www.univ-oeb.dz/JHS/docs/n5/1.pdf

التقارير:

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- "إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية "2015 .في:

https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير المعرفة العربي 2011." في:

http://arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-knowledge-report-2010-2011/

3- دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. "اشكال النظم الانتخابية "، تعريب ايمن ايوب، ط2 ، (2010).

https://www.idea.int/es/publications/catalogue/electoral-system-design-new-international-idea-handbook?lang=ar

4- دياموند، لاري. "الحوكمة الديمقراطية واداء الديمقراطية" .(مركز المشروعات الدولية الخاصة)، في:

https://www.cipe.org/language-intro-arabic.

5- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. "الحالة العالمية للديمقراطية 2019: معالجة العلل، احياء الوعد"، ستوكهولم 2019. في:
https://www.idea.int/publications/catalogue/summary-global-state-of-democracy-2019?lang=ar

6- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "الحالة العالمية للديمقراطية 2017: استكشاف صمود الديمقراطية: نظرة عامة،" في:
https://www.idea.int/publications/catalogue/global-state-democracy-exploring-democracys-resilience-overview?lang=ar

7- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. "الفيدرالية،"، (ماي 2015)، ص ص1-27. في:
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/federalism-primer-AR.pdf

الرسائل الجامعية

1- فريح، زينب. **دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2012.

2- هوادف، عبد الله. **مبدأ الترويج للديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة.جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام. 2013.

مقال في جريدة

1- بوكروم، بهاء. "الربيع العربي" بين الاستراتيجيتين الأميركية والروسية". **جريدة الحياة**. (31 /3/ 2012). في:
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2012/3/31.html

2- حمزاوي، عمرو. "بلاد العرب... عن تفضيل الطبقات الوسطى للسلطوية." **القدس العربي**. (13يناير 2020). https://bit.ly/3jUIZUT

مواقع الانترنيت:

1- آراوكو،باز وآخرون. الفساد والمشاركة السياسية :تحليل متعدد المستويات ، (23.07.2016).
https://jilrc.com/jil-journal-of-proceedings/

2- أليكساندر، آن. "الديناميات المعاصرة للإمبريالية في الشرق الأوسط – تحليل أوَّلي". (مركز الدراسات الاشتراكية :وحدة الترجمة ،سبتمبر 2018)، في: (12 .10. 2020)
https://revsoc.me/theory/38328 -/

3- امين، جلال. "هل الديمقراطية في افول،". في: (13سبتمبر 2017) https://bit.ly/2HZOtAC

4-امين،سمير."ميادين القتال التي تختارها الإمبريالية المعاصرة،".الحوار المتمدن،3451، 2011، (23.07.2016). في:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270383

5- الشيشاني، مراد ". هل نعلن موت الديمقراطية عربياً؟". (31 مارس 2014)
https://bit.ly/369uHuW

6- البكوري، محمد. "موت الديمقراطية"، هيسبريس. (05.09.2014).
. https://www.maghress.com/hibapress/127079

7- بلاتنير، مارك. "الأزمة الاقتصادية...ضربة لخصوم الديمقراطية".(14 .01. 2016)
https://bit.ly/34Y3UCq

8- بوبريك، رحال. " الاقليات الاثنية في زمن الانتقال الديمقراطي". في: (04.12.2017)
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124122841440101.html

9- التايمز، " الديمقراطية في الغرب.. مريضة أم في طريقها للموت؟". (14.09.2017)
https://bit.ly/3oUWyYb

10- جلال، احمد. "كيف تموت الديمقراطيات". في: (16.04.2020)
(https://www.almasryalyoum.com/news/details/1290838

11- جويد بركي، شهيد. "ديمقراطية باكستان ستبقى". (14.01.2020)
https://2u.pw/FMoce

12- جيمس بتراس، تلاكسكالا. "خاص الإمبريالية والمتواطئون معها: مسألة الدكتاتورية والديمقراطية في الداخل والخارج،" ترجمة أحمد.م.جابر، بوابة الهدف، (23.10.2018) في: https://bit.ly/38bUcOv

13- حسين طاهر، قحطان. " الديمقراطية الهشة والخوف من الاستبداد".قضايا دولية، (09.12 2016).في:
http://mcsr.net/news199

14- الحمادي، سمير. "قبل الثورات وبعدها: أزمة الديمقراطية العربية".في: (23.10.2018)
:http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId
/3846

15- حمزاوي ،عمر . "العلوم السياسية والتحولات الديمقراطية..اسئلة لماذا ومتى وكيف؟".في: (10/08/2018)

https://carnegie-mec.org/2017/06/09/ar-pub-7121419

16- حميد، شادي و ماندافيل، بيتر. "الولايات المتحدة تتخلى عن الديمقراطية في الشرق الأوسط". معهد بروكينغز. في: (12 .10. 2020) https://brook.gs/2HZZUbx

17- دايموند، لاري. "الحوكمة الديمقراطية واداء الديمقراطية". في: (08.16 2018)
http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/feature-services/1131-democraticgovernanceperformanceof-democracy

18- ديوان، إسحاق. "تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان." (10.2019 . 23)
.https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597/

19- راند. "5 عوامل تحدد متى يدعم الجيش مطالب الديمقراطية". في: (10.6. 2020)
https://www.sasapost.com/translation/african-dictators-have-been-losing-power-some-to-democratic

20- رزاق ، عبد السلام. "كيف تموت الديمقراطيات". (13سبتمبر 2017)
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2019/07/190722104351759.html

21- الزياني ،عثمان. "تحديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي." (مركز الجزيرة للدراسات. أبريل 2015). (7.5. 2020) .
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/issues/documents/201542182242184734democratic-political-culture.pdf

22- سيف، إبراهيم. "الطبقة الوسطى والتحولات في الدول العربية". في: (29.07.2016)
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45634

23- سيف، ابراهيم . "العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية في الدول العربية" في: (14.09.2017)
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/20131241038453622960.html

24- الشرق الأوسط ، "باكستان بين الشرعية الإسلامية... وتعايش الديمقراطية والجيش". (8 سبتمبر 2018) .https://2u.pw/43NFV

25- عبدالخالق، هانى. "هل تشهد الديمقراطية تراجعا على مستوى العالم؟ ". (22سبتمبر 2018)
http://gate.ahram.org. eg,

26- عبد الرحمن أبه ،صفية. " بناء السلام والسياسات العامة لإدارة التنوُّع الثقافيّ في إفريقيا الوسطى: كيف يُدَار التنوُّع الثقافي للدُّوَل؟" (**12.12.2020**) https://bit.ly/3enWifi

27- عبد السلام، رفيق. "هل ثمة شيء اسمه الثقافة الديمقراطية". في: (23.10.2018)

http://www.mafhoum.com/press10/305C34.htm

28- علوين ،احمد. " الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية". (10/08/2018)
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282748

29- العناني، خليل. "أمريكا واحتجاز الديمقراطية في مصر". في: (13فبراير 2018)
http://www.alaraby.co.uk/opinion/5ec731f1-c305-4274-bceb-c91a931f1433#sthash.48hQr4oE.dpuf

30- العناني، خليل. "انحسار الديمقراطيات شرقا وغربا". في: (29.02. 2018)
https://bit.ly/2HV6znL

31- العناني، خليل. "صراعات الهوية وفشل التحول الديمقراطي". في: (26.11،2016)
http://www.alaraby.co.uk/opinion/22741e49-23ea-48fb-93ac-95677ead175b#sthash.FCZi2Zzj.dpuf

32- الغبرا، شفيق. **الديمقراطية: بين التراجع واستعادة المبادرة**. (17 جانفي 2019)
https://bit.ly/363XQax

. 33- فالتر شتانماير ، فرانك. "عن مستقبل الديمقراطية" . (02.12.2019)
https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/alryys-alalmany-alathady-frank-faltr-shtaynmayr-ythdth-n-aldymqratyt

34- فخرو ، علي محمد. "خطر الانحدار بعيدا عن الديمقراطية". في: (22/03/2016)
https://elaph.com/amp/Web/NewsPapers/2007/5/234182.htm

35- فوكوياما، فرانسيس. " القبلية الجديدة والتقوقع على هوية «متجانسة»... وأزمة الديموقراطيّة". (4.10.2018) في: https://bit.ly/32ejyaP

36- قانصو، وجيه. "مخاطر الانحراف الطائفي على الثورات العربية". في: (25.04.2017)
http://www.islammoasser.org/ArticlePage.aspx?id=1078#_ftn49.

37- كونتسي، رينات. "لا يمكننا الحديث عن تراجع خطير في الديمقراطية". (13فبراير 2018) ، في:
https://bit.ly/3latYjr

38- المنصوري، عبد الرحمن. "أزمة تايلند: أسبابها ومستقبلها"، (مركز الجزيرة للدراسات، 24/02/2014).
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422410543526613 5.html

39- موقع "بارلين" الالكتوربي للاتحاد البرلماني الدولي.
. https://www.ipu.org/ar/about-ipu/nshat-alathad-albrlmany-aldwly

40- هويدي، فهمي. "مستقبل شاحب للديمقراطية في العالم العربي" . (11.05.2015).
https://bit.ly/38b4D4Y

المراجع باللغة الاجنبية:

Books

1-Allan, james. **democracy in decline. Steps in the Wrong Direction.** McGill-Queen's University Press, 2014.

2-Beetham, david. **democracy a beginner's guide**, One world Publications, First published, 2005.

3-Cavatorta , Francesco. **The international dimension of the failed Algerian transition: Democracy betrayed?**. Manchester University Press, 2009.

4-Cofman Wittes,Tamara. **Freedom's unsteady march : America's role in building Arab democracy**. Washington, D.C. Brookings Institution Press.

5-Denton, Robert and Voth, Benjamin. **Social Fragmentation and the Decline of American Democracy :The End of the Social Contract.** Palgrave Macmillan; 1st ed, 2017 .

6-Diamond, Larry and Plattner, Mark and Walker, Christopher. **Authoritarianism Goes Global: The Challenge to Democracy**. Johns Hopkins University Press and The National Endowment for Democracy2016.

7-Diamond, Larry and Plattner, Marc. **Les religions du monde et la démocratie.** Paris, Nouveaux Horisons , 2008.

8-Fukuyama, Yoshihiro Francis. **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Present Day .** Farrar, Straus and Giroux ,September 30, 2014.

9-Haynes, Jeff. **Democracy and Political Change in the 'Third World**. London and New York: Routledge, First published, 2001.

10-Huntington, Samuel. **Political Order In Changing Societies**. New Haven : Yale University Press 1968.

11-Kapstein, Ethan and Converse, Nathan. **The Fate of Young Democracies.** Cambridge University Press, 2008.

12-Levitsky, Steven and Ziblatt's, Daniel. **How Democracies Die, Review Symposium.** New York: Crown Publishing, 2018.

13-linz , Juan. "les contraintes temporelles de la démocratie ", en Javier Santiso. **A la recherche de la démocratie .** Recherches Internationanales (2009).

14-Robinson, W. **Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention and Hegemony**. Cambridge University Press. 1996.

15-Rose, Richard And Chull Shin, Doh. **Democratization Backwards: The Problem of Third-Wave Democracies?** .Cambridge University Press 2001.

Articles

1-Bermeo, Nancy. "On Democratic Backsliding". **Journal of Democracy,** V27, N 1, January 2016. pp 5-19.IN :
https://www.journalofdemocracy.org/articles/on-democratic-backsliding/
2-Bogaards, Matthijs. "How to classify hybrid regimes? Defective democracy and electoral authoritarianism",**journal democratization,**v16,issue 2, Jacobs University Bremen, 2009, pp 399-423.
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13510340902777800?journalCode=fdem20
3-Carothers, Thomas. " the end of transition paradigm." **Journal of democracy ,** V13, Issue. 1, January 2002.
https://www.journalofdemocracy.org/articles/the-end-of-the-transition-paradigm/
4-Diamond, Larry. "Facing up to the democratic recession ", **Journal of Democracy,** Vol 26, January 2015, pp 141-155.
https://www.journalofdemocracy.org/articles/facing-up-to-the-democratic-recession/

5-Diamond , Larry. *"*Promoting Democracy *". **Foreign Policy.*** No. *87* Summer*, 1992, pp. 25-46.*

https://www.jstor.org/stable/1149159?seq=1

6-Diskin, Abraham and Diskin, Hanna, And Hazan, Reuven. "Why Democracies Collapse: The Reasons for Democratic Failure and Success." **International Political Science Review**, Vol 26, No. 3, 2005, pp 291–309.
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0192512105053787

7-Encarnación, Omar. "Even Good Coups Are Bad : Lessons for Egypt from the Philippines, Venezuela, and beyond". **Foreign affairs**, July 9 , 2013.

http://www.foreignaffairs.com/articles/139570/omar-encarnacion/even-good-coups-are-bad (24,05**, 2017)**

8-Enelow, J. M, and Hinich, M. J. "Ideology, Issues, And The Spatial Theory Of Elections**". American Political Science Review**, Vol 76,Issue 3, 1982 , PP 493-501.

https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/ideology-issues-and-the-spatial-theory-of-elections/CF9562B1B9283BFAADEBF1F7E8A4DFE0

9-Fukuyama, Francis And Kagan, Robert. "Is Democracy in Decline?" - **Journal of Democracy,** V 26, N 1, January 2015. PP 1-26.

https://www.journalofdemocracy.org/wp-content/uploads/2015/01/Levitsky-.pdf

10-Levitsky, Steven and Way, Lucan. "The Myth of Democratic Recession". **Journal of Democracy** , V 26, N 1, January 2015, Pp. 45-58.
https://www.journalofdemocracy.org/articles/the-myth-of-democratic-recession/
11-Lust, Walder. "Unwelcome Change: Coming to Terms with Democratic Backsliding". Annual Review of Political Science. V21, 2018. p p 93–113. In:
https://www.annualreviews.org/doi/abs/10.1146/annurev-polisci-050517-114628

12-Mansfield, Edward And SSnyder, Jack. **"**Incomplete Democratization and the Outbreak of Military Dispute**." International Studies Quarterly** Vol 46,2002. PP 529-549.in

https://academic.oup.com/isq/article-abstract/46/4/529/1794401?redirectedFrom=PDF

13-Merkel, Wolfgang and Croissant, Aurel. "Good and Defective Democracies", Democratization, Vol.11, No.5, December 2004.

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13510340412331304651

14-Whitehead, Laurence. "Entreprises de démocratisation : le rôle des acteurs externes " . **Critique international,** n°24 , Juillet 2004 . pp 109-124.

https://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2004-3-page-109.htm

Reports
1-Afrobarometer**,"**The Quality Of Democracy And Governance In Africa". In:
http://afrobarometer.org/files/documents/working_papers/AfropaperNo108.pdf
2-Bertelsmann, "The quality of democracy is declining in many industrialized states"
https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/topics/latest-news/2018/oktober/the-quality-of-democracy-is-declining-in-many-industrialized-states/ **.**
3-Democracy Barometer," quality of democracy". Version 6 September 2018.
http://www.democracybarometer.org/concept_en.html
4-Freedom House.**"** Freedom in the World 2019: Democracy in Retreat",in :

https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2019/democracy-in-retreat

5-Freedom house , "Freedom in the World 2019 Methodology". in:

https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2019

6-freedom house," Freedom in the World 2014, The Democratic Leadership Gap."

https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020 02/Freedom_in_the_World_2014_complete_book.pdf **(18.10.2020)**

7-freedom house. "Freedom in the World 2013 : Democratic Breakthroughs In The Balance ".

"https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/FIW_2013_Booklet.pdf, (18.10.2020)**,.**

8-Sustainable Governance Indicators 2018, "Policy Performance and Governance Capacities in the OECD and EU ".in :

https://www.sgi-network.org/docs/2018/basics/SGI2018_Overview.pdf.

9-The American National Election Studies",

https://umich.edu/nes/%20nesguide/%20toptable/tab5./

10-The Economist Intelligence Unit , "Democracy Index 2018: Me too? Political participation, protest and democracy**"** .London 2019, https://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=Democracy2018

11-V-dem, Autocratization Surges–Resistance Grows, "Democracy Report 2020."

https://www.v-dem.net/media/filer_public/de/39/de39af54-0bc5-4421-89ae-fb20dcc53dba/democracy_report.pdf

Web sites

1-Barbeau, Bernard. " En Afrique, 200 coups d'État en 70 ans". https://ici.radio-canada.ca/nouvelle/1147040/coups-etat-putsch-afrique-amerique-sud

2-Lust, Ellen. "Unwelcome Change: Understanding, Evaluating, and ExtendingTheories of Democratic Backsliding."June 11, 2015. pp .1-6. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PBAAD635.pdf

3-Lust-Okar, Ellen. "Why the failure of Democratization? Explaining Middle East Exceptionalism". In http://www.nyu.edu/gsas/dept/politics/seminars/lust-okar.pdf**.**

4- "Venezuela, "20 years after Chávez ",

https://www.thedialogue.org/analysis/venezuela-a-veinte-anos-de-chavez/

مقدمة 1

الفصل الاول: التراجع عن الديمقراطية: الاطار النظري والمفاهيمي 9

المبحث الأول: التراجع الديمقراطي في الأدبيات السياسية 9

المطلب الاول: اتجاهات النظر للظاهرة 11

المطلب الثاني: أزمة دراسة الديمقراطية 20

المبحث الثاني: التراجع الديمقراطي: المفهوم والخصائص 23

المطلب الاول: مفهوم التراجع الديمقراطي 23

المطلب الثاني: مظاهر التراجع الديمقراطي وأساليبه 29

المطلب الثالث: خصائص الديمقراطيات المنهارة 37

المبحث الثالث: إشكالية التعريف وانعكاساتها على معايير القياس 43

المطلب الاول: الاختلاف بشأن تصنيف الأنظمة في العالم 44

المطلب الثاني: مقاييس متعددة لوضع واحد 46

المبحث الرابع: التراجع الديمقراطي: واقع الظاهرة 54

المطلب الاول: التراجع بصفته سمة ملازمة للانتقال 54

المطلب الثاني: السياق العام للتراجع الديمقراطي 61

المطلب الثالث: واقع الديمقراطية في السنوات الاخيرة 63

الفصل الثاني: انماط التراجع عن الديمقراطية 79

المبحث الاول: التراجع في جودة الديمقراطية 79

المطلب الاول: تراجع الجودة 79

المطلب الثاني: تكرار التراجع في جودة الديمقراطية 81

المطلب الثالث: ميزات تراجع الديمقراطية في الديمقراطيات القديمة 82

المطلب الرابع: تراجع الجودة في النموذج الديمقراطي الليبرالي 86

المبحث الثاني: التحول الى انظمة هجينة 95

المطلب الاول: الانظمة الهجينة : نظرة تاريخية 95

المطلب الثاني: اشكالية تصنيف الأنظمة الهجينة 99

المطلب الثالث: مفهوم الأنظمة الهجينة وخصائصها 103
المبحث الثالث: الانهيار الى السلطوية 110
المطلب الاول: نماذج عن الانهيار والتراجع الى التسلطية 111
المطلب الثاني: الترويج للتسلطية على المستوى العالمي 130
الفصل الثالث: مداخل تفسير التراجع الديمقراطي: المتغيرات الرئيسية 134
المبحث الاول: المدخل البنيوي المؤسسي 134
المطلب الاول: المتغيرات الدستورية المؤسسية. 134
المطلب الثاني :المتغيرات الوسيطة بين الدولة والمجتمع 144
المطلب الثالث: التحول الديمقراطي المكتمل وغير المكتمل 154
المبحث الثاني: المدخل الاقتصادي 157
المطلب الاول: متغيرات الاقتصاد الوطني 157
المطلب الثاني: الاقتصاد الريعي وتأثيره على الديمقراطية 169
المطلب الثالث: متغيرات الاقتصاد الدولي 175
المبحث الثالث: دور العوامل الخارجية في فشل الانتقال الى الديمقراطية 180
المطلب الاول: العامل الخارجي محفز أم معيق؟ 180
المطلب الثاني: حالة الدمقرطة في العالم العربي 184
المطلب الثالث: أثر الصراع الاستراتيجي على الديمقراطية: حالة العالم العربي 190
الفصل الرابع: مداخل تفسير التراجع الديمقراطي: المتغيرات الثانوية 196
المبحث الاول: دور الاجهزة القمعية في التراجع الديمقراطي 196
المطلب الاول: ثنائية الاجهزة القمعية والديمقراطية 196
المطلب الثاني: إعادة تقييم دور الأجهزة القمعية 197
المطلب الثالث: الاجهزة القمعية محفزا للتراجع 199
المبحث الثاني: المدخل السوسيولوجي 209
المطلب الاول: البعد الاجتماعي 209
المطلب الثاني: البعد السوسيو اقتصادي 218

المبحث الثالث: المدخل السوسيوثقافي 223

المطلب الاول: متغير الثقافة السياسية 223

المطلب الثاني: متغير الدين في علاقته بالديمقراطية. 229

المبحث الرابع: المقاربة النيوماركسية 234

المطلب الاول: الامبريالية وقضية الديمقراطية 234

المطلب الثاني: المسؤولية الملقاة على عاتق دول المحيط 237

الفصل الخامس: مستقبل الديمقراطية: محاولة للاستشراف 240

المبحث الاول: التحديات النظرية للديمقراطية. 240

المطلب الاول: أزمة الأمثولة الديمقراطية 240

المطلب الثاني: تجاوز التشاؤم الفكري 242

المطلب الثالث: "تهافت" الديمقراطية 245

المبحث الثاني: التحديات العملية للديمقراطية 250

المطلب الاول: تحديات الأداء الاقتصادي الضعيف 252

المطلب الثاني: جدل الديمقراطية والحوكمة 256

المطلب الثالث: النزاع في مواجهة الاجماع 259

المبحث الثالث: التقلبات الديمقراطية بين التفاؤل والتشاؤم 263

المطلب الاول: السيناريو المتفائل 263

المطلب الثاني:السيناريو المتشائم 269

المطلب الثالث: الحكامة بديلا للديمقراطية 271

خاتمة 276

قائمة المصادر والمراجع 282

الفهرس 295

ملخص:

تظهر البيانات الاحصائية الخاصة بمؤشرات الديمقراطية والحريات السياسية والمدنية نمطا ثابتا من التراجع منذ منتصف العقد الأول من هذا القرن، وقد جاء ذلك في أعقاب موجة تحول من الحكم السلطوي الى الديمقراطية شملت أغلب مناطق العالم. يهدف هذا البحث الى تبيان التفسيرات المختلفة لهذا الوضع، وهل يتعلق الأمر بظاهرة انحسار للديمقراطية، قائمة بذاتها، أم أنها مجرد مرحلة من الركود سببها حالة اللايقين التي يشهدها النظام الدولي منذ فترة. ومن خلال عرض موجز لأهم الأدبيات التي تناولت الظاهرة بالدراسة في العقدين الماضيين، يبرز توجهان رئيسان في دراسات السياسة المقارنة، يقر الأول بوجود تراجع ذو طبيعة هيكلية، مرشح لأن يتحول إلى موجة مضادة، بينما يذهب الاتجاه الثاني الى التأكيد على قدرة الديمقراطية على الصمود، وأن هناك قراءة خاطئة للمؤشرات التي تظهر وجود تراجع للديمقراطية على المستوى العالمي. ومهما كانت التباينات في قراءة البيانات التجريبية التي تظهر مدى التراجع في المؤشرات الكلية والجزئية للديمقراطية في أغلب مناطق العالم، إلا أن ذلك لا يقلل من كون الأمر صار أقرب الى الظاهرة الثابتة، وهو ما يلقي بتحديات كبيرة أمام الديمقراطية بصفتها فلسفة سياسية ونظام حكم على حد سواء. ومن جهة أخرى يمثل المنحى الثابت لتراجع الديمقراطية في العقدين الأخيرين تحديا معرفيا لحقل السياسة المقارنة، ودراسات الديمقراطية بشكل خاص. ويبدو على الأقل أن براديم الانتقال لم تعد له الهيمنة في هذا الباب، وهو ما فتح الباب أمام الباحثين لتطوير حقل فرعي جديد ضمن السياسة المقارنة يتناول بالدراسة ظاهرتين متزامنتين هما تراجع الديمقراطية وانبعاث السلطوية. كما دفع إلى الواجهة بعوامل تفسيرية كان يعتقد أن لها دورا ثانويا في عمليات المقرطة، مثل دور القوى الخارجية وتأثيرات التحولات الحاصلة في بنية النظام العالمي.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية؛ الانتقال الديمقراطي؛ انحسار الديمقراطية؛ السلطوية؛ النظام الدولي.

Abstract:

Statistical data shows a steady pattern of decline on the indicators of democracy and political liberties since the beginning of this century. This came in the wake of a wave of transition from authoritarian rule to democracy in most regions of the world. The aim of this paper is to track the different explanations of this situation, and if the decline of democracy is a stand-alone phenomenon, or it is just a temporary phase of stagnation.

In a brief presentation of the recent literature, two major trends emerge in comparative politics studies. The first acknowledges the existence of a structural decline, which is likely to turn into a counter-wave, while the second trend emphasizes democracy's resilience and the existence of a misreading of the indicators showing a decline in democracy worldwide.

Whatever the differences in reading the experimental data, the decline in the macro and micro indicators of democracy appear in most regions of the world, but this does not diminish the fact that it has become closer to a fixed phenomenon, which casts considerable challenges to democracy as a political philosophy and a system of governance as well . On the other hand, the consistent trend of the decline of democracy in the past two decades presents a cognitive challenge to the field of comparative politics and democracy studies in particular. It appears, at least, that the transitional paradigm no longer still dominate in this subfield. This may open the door for researchers to develop a new subfield within the comparative policy that examines two simultaneous phenomena: the decline of democracy and the resurgence of authoritarianism. It also pushed to the forefront some explanatory factors that were believed to have a secondary role in democratization processes, such as the role of external forces and the effects of transformations in the structure of the global system.

Keywords: Democracy; Democratization; Decline of democracy; Authoritarianism; World Order.